إشكالية التنمية الترابية بالمغرب
نموذج جهة دكالة عبدة
ـمقاربة منهجية بواسطة لعبة الفاعلينـ

المصطفى حسني 2009

HASSANI El Mostafa

Problématique du développement territorial au Maroc. Cas de la région Doukkala-Abda.

الجزء الثاني

ISBN : 978-9920-29-654-0

فهرس الجزء الثاني

الفهرس

الجزء الثاني: جهة دكالة عبدة بين الإعدادات المجالية والإنجازات الاقتصادية والأزمات البنيوية ورهانات شبكات الفاعلين 4
مقدمــة:..... 4
الفصل الأول: الزراعات التقليدية رهان استراتيجي لدى الفلاحين والزراعات الصناعية والمنتوجات الحيوانية رهان تجاري لدى الفاعلين الصناعيين والمؤسساتيين 6
المبحث الأول: الزراعات الحبوبية، رهان استراتيجي لدى الفلاحين..... 6
1- مكانة الجهة وطنيا ومؤشرات الإنجاز الخاصة بزراعة الحبوب..... 7
2- تطور المساحات الصالحة للزراعة والسقي..... 8
المبحث الثاني: الإنتاج الحيواني، من دور تكميلي ووظيفة انقيادية إلى دور تجاري استراتيجي..... 25
1-توزيع الإنتاج الحيواني بالجهة..... 25
2-تطور أعداد رؤوس المواشي بجهة دكالة عبدة..... 27
3-تربية المواشي: بين تحسين النسل وحتمية الجفاف 28
4-استيراد الأبقار الأصلية وتنظيم قطاع تربية الأبقار: الرهانات والفاعلون..... 29
الفصل الثاني: المجالات الفلاحية بين الأزمات البنيوية واستراتيجية الشبكات وغياب أفق التنمية الفلاحية..... 50
المبحث الأول: المناطق البورية بين الأزمة البنيوية وانعكاسات الجفاف المزمنة 50
1-خضوع الإنتاج الزراعي للتقلبات المناخية واختلال البنيات العقارية..... 51
2- الاستراتيجيات الزراعية: الاعتماد على الزراعات الحبوبية..... 56
3- مبادئ وتوجهات ومشاريع الاستثمار الفلاحي في الأراضي البورية..... 69
المبحث الثاني: أزمة تسويق أم أزمة تنظيم أم أزمة استدامة ؟..... 85
1- تطور مؤشرات قطاع البواكر:..... 86
2 - الإكراهات التقنية والإكراهات البنيوية..... 88
3-مشروع البواكر: تأكيد وترسيخ لزراعة البواكر 91
4-تحرير الصادرات وإعادة هيكلة القطاع:..... 96
5-الفاعلون في قطاع البواكر:..... 97
6-مشاريع إنقاذ قطاع البواكر: 106
المبحث الثالث: القطاع المسقي بين النتائج الجيدة والتهديد الإيكولوجي والشبكات والرهانات المختلفة..... 108
1- التهيئة الهيدرو-فلاحية..... 108
2- *توزيع المياه المعبئة من طرف سد الوحدة*..... 110
3-مراحل تجهيز المدار المسقي لدكالة السفلى: مراحل متقطعة في الزمن 110
4- التوجيه المنطقي لمشروع السقي لدكالة العليا..... 119
5- الإرشاد الفلاحي..... 129
6-الدورة الزراعية واختيار المزروعات..... 132

7- الشمندر السكري: الرهانات والفاعلون 136
8-الاستغلاليات: الإستراتيجيات والأهداف والنتائج 156
الفصل الرابع: الصيد البحري والصناعة التقليدية قطاعات إستراتيجية في لاقتصاد الحضري 166
المبحث الأول: الصيد البحري، بين تراجع الموارد البحرية وضعف التأطير 166
1- أهمية قطاع الصيد البحري بجهة دكالة-عبدة 167
2- ثروات سمكية قليلة ولكنها ثمينة 169
3- الصيد الساحلي بموانئ جهة دكالة عبدة: الفاعلون والرهانات 171
4- الصيد بالأعماق 176
5-الصيد البحري بآسفي: أزمة مزمنة أم تراجع دوري؟ 178
6-تنمية الصيد البحري بإقليم آسفي: نموذج مشروع قرية الصويرية للصيادين التقليديين. 184
7-صناعة تحويل السمك بآسفي: 187
8- نتائج تراجع الصيد البحري وصناعة تحويل السمك على الاقتصاد بآسفي والمنطقة 192
9- جمع وتسويق الطحالب: موارد محلية ثمينة ولكنها مهددة. 193
المبحث الثاني: الصناعة: قطاع واعد ولكنه قليل التشغيل وتابع لمراكز خارجية عن الجهة 200
1-أهمية الصناعة بجهة دكالة-عبدة على المستوى الوطني 201
2-التوزيع الفرعي للصناعات بالجهة 204
3-الاستيطان الصناعي 212
4-الفاعلون الصناعيون والرهانات الجهوية. 215
5-مشاريع بنيات الاستقبال: تهيئة طويلة الأمد ونتائج متفاوتة 237
المبحث الثالث: الصناعة التقليدية، قطاع مشغل وغير ملف للانتباه. 247
1-قطاع حيوي ومشغل 247
2-أهمية الصناعة التقليدية بجهة دكالة عبدة 248
3-الصناعة التقليدية: أنشطة بسيطة وموارد أساسية بدكالة 250
4-الخزف بمدينة أسفي: قطاع يقاوم الظرفية والأزمة 253
5-الفاعلون- المتدخلون في قطاع الصناعة التقليدية 260
6-مشاكل قطاع الصناعة التقليدية بجهة دكالة-عبدة 268

الجزء الثاني: جهة دكالة عبدة بين الإعدادات المجالية والإنجازات الاقتصادية والأزمات البنيوية ورهانات شبكات الفاعلين

مقدمة:

يقوم القطاع الفلاحي بجهة دكالة عبدة بدور مهم واستراتيجي في النشاط الاقتصادي بها، وتساهم الجهة بنصيب وافر على المستوى الوطني من الزراعات الحبوبية والزراعات الصناعية والمنتوجات الحيوانية، الشيء الذي يدل على أهمية أدائها الإنتاجي، وقد استفادت كثيرا في هذا المجال من عنصرين اثنين هما الانبساط وجودة الأتربة، رغم التساقطات المطرية غير الكافية والفرشة المائية البعيدة.

دفعت هذه الاكراهات الدولة إلى تهيئة هيرو-فلاحية لجزء مهم من هذه الجهة، الشيء الذي أدى إلى ظهور زراعات جديدة وأدى إلى تكثيف الإنتاج وظهور صناعات غذائية بالمنطقة والرفع من المستوى المعيشي للسكان... كما قامت بعدد من السياسات المرافقة لتهيئة المناطق البورية ومنطقة الولجة، ولكنها بقيت خطوات غير كافية، الشيء الذي أدى إلى دخول هذه المجالات في أزمة بنيوية عميقة وإلى اختلالات مجالية صارخة.

فماهي الاكراهات التي تعاني منها الفلاحة بهذه الجهة؟ ومن هم الفاعلون الذين خلقتهم السياسات الفلاحية المختلفة؟ وماهي رهانات كل واحد من هؤلاء الفاعلين؟ وهل استطاع هؤلاء الفاعلون أن يساهموا في تحريك الاقتصاد الفلاحي المحلي والجهوي؟ وكيف استطاعوا أن ينتظموا لمواجهة إكراهات الإنتاج والتمويل والتسويق؟ وماهي النتائج المحصلة على صعيد الإنتاج وعلى صعيد المجال؟ ومن هو المستفيدون الحقيقيون من السياسات الفلاحية؟

يعد الصيد البحري والصناعة والصناعة التقليدية...قطاعات اقتصادية أساسية بالمجالات الحضرية ومكملة بالمجالات القروية.

يعد الصيد البحري قطاعا أساسيا بالنسبة للمناطق الساحلية للجهة وخصوصا مدينة آسفي بفضل الثروات السمكية التي تتوفر عليها سواحل الجهة، وقد عرف هذا النشاط تحولات جوهرية بعد دخول الحماية

للبلاد التي عملت على تنظيم هذا القطاع وتطويره من خلال إحداث بنيات مينائية ملائمة بكل من أسفي والجديدة وعملت على تشجيع الاستغلال عن طريق خلق شركات متخصصة، واستمر تطور هذا القطاع بعد حصول المغرب على الاستقلال إلى أن وصل دروته في السبعينات من القرن الماضي، ولكنه بعد ذلك دخل في أزمة مزمنة لم يستطع الخروج منها بعد.

فما هي وضعية الصيد البحري بهذه الجهة حاليا؟ وما هي المشاكل التي أدت إلى هذه الوضعية المتأزمة؟ وما هي الاكراهات والعوائق التي تحول دون خروجه منها؟ وما هي طبيعة الفاعلين بهذا القطاع وكيف يتفاعلون فيما بينهم لتنميته وتطويره؟

أما من ناحية قطاع الصناعة، فقد أصبحت هذه الجهة تشغل مكانة متميزة على الصعيد الوطني بفضل تبوؤها المكانة الثانية بعد جهة الدار البيضاء فيما يخص الاستثمارات الصناعية والقيمة المضافة المحققة صناعيا. ولكن هذا الأداء لا توازيه نفس المكانة على مستوى التشغيل بسبب تخصص الجهة في صناعات تتطلب استثمارات ثقيلة وتكنولوجيا فائقة.

وأهم ما يميز النشاط الصناعي بهذه الجهة هو تبعيتها للدار البيضاء على مستوى المقرات الاجتماعية وتبعيتها للخارج فيما يخص تسويق الإنتاج.

فما هي تجليات الوضعية الصناعية بهذه الجهة؟ ومن هم المتدخلون الأساسيون؟ وهل هناك تنسيق فيما بينهم؟ وهل هناك إستراتيجية جهوية لتنمية الأنشطة الصناعية؟

وفيما يتعلق بالصناعة التقليدية، نجد بأن هذا القطاع يشغل يدا عاملة كثيرة ويجلب موارد مالية محترمة للجهة، ولكنه بقي هامشيا ولم تعط له الاهتمامات اللازمة.

فما هي خصوصيات الصناعة التقليدية بجهة دكالة عبدة؟ ومن هم المتدخلون في هذا القطاع؟ وهل هناك إستراتيجية للنهوض به؟

الفصل الأول: الزراعات التقليدية رهان استراتيجي لدى الفلاحين والزراعات الصناعية والمنتوجات الحيوانية رهان تجاري لدى الفاعلين الصناعيين والمؤسساتيين

المبحث الأول: الزراعات الحبوبية، رهان استراتيجي لدى الفلاحين

يقوم هذا القطاع بأداء دور مهم جدا في النشاط الاقتصادي للجهة بمساهمته في تشغيل 56,6% من السكان النشيطين بالجهة. أما في الوسط القروي فقد وصلت هذه المساهمة إلى 78% من السكان النشيطين[1]. وتعرف الجهة ممارسة عدد من الزراعات المتنوعة، انطلاقا من الزراعات الحبوبية وزراعة القطاني، وهي عموما زراعات جافة بورية، وصولا إلى الزراعات الصناعية، وهي زراعات جديدة تم إدخالها على المنطقة مع دخول السقي الكبير.

وتساهم الجهة على المستوى الوطني، بقسط وافر من هذه المزروعات بين باقي جهات البلاد وهو ما يعبر فعلا عن اهمية ادائها الانتاجي.

فإذا أخذنا موسم 1996-1997، حسب نفس المصدر، كموسم فلاحي متوسط سنجد أن الجهة تساهم ب 18,6% من الإنتاج الوطني للحبوب، ونسبة مهمة من الزراعات الصناعية بإنجاز حصة تصل إلى 35,5% من الشمندر و6,6% من القطن و5,2 % من الإنتاج الوطني للقطاني. أما فيما يخص الإنتاج الحيواني، فتصل مساهمة الجهة إلى 13,5% من رؤوس الأبقار و9,1% من رؤوس الأغنام و17,6% من الخيل و14,8% من البغال و17,6% من الحمير.

[1] - D.R.P ،Monographie de la Région Doukkala-Abda, 1998.

1- مكانة الجهة وطنيا ومؤشرات الإنجاز الخاصة بزراعة الحبوب

رغم الظروف المناخية الصعبة، "تعد السهول الساحلية (دكالة-عبدة-الشاوية) بلادا رائعة لزراعة الحبوب، إنه خزان المغرب من الحبوب بل إنها تشبه منطقة بوس Beauce بالحوض الباريسي" المشهور بثروته الحبوبية.[2]

تشغل الزراعات الحبوبية 72,6% من الأراضي الصالحة للزراعة بالجهة، جاعلة منها إحدى الخزانات المهمة للحبوب بالبلاد، باحتلالها المراكز الأولى من إنتاج أنواعها الأربعة، ففيما يخص القمح الطري، نجد أن الجهة تحقق 17,3% من الإنتاج الوطني بإنتاج كمية تصل إلى 1527,4 ألف قنطار، يساهم منها إقليم الجديدة ب 70% وإقليم آسفي ب 30% وتبين هذه النسبة مدى التفوق الذي يمثله إقليم الجديدة سواء على المستوى الجهوي أو على المستوى الوطني حيث يمثل المرتبة الرابعة بعد إقليم بني ملال والقنيطرة والخميسات من حيث الإنتاج. تبقى المردودية على المستوى الجهوي عموما مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع المستوى الوطني، وذلك بغض النظر عن اختلافها من إقليم لآخر، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار إقليم الجديدة فقط سنجدها مرتفعة جدا تصل إلى 15,4% ق/هـ مقابل 9,1% ق/هـ على المستوى الوطني، في حين أنها لا تتجاوز 6,3% ق/هـ بالنسبة لإقليم آسفي.

الجدول رقم31: مكانة الجهة وطنيا ومؤشرات الإنجاز الخاصة بزراعة الحبوب

	القمح الطري	القمح الصلب	الشعير	الذرة	المجموع
إقليم آسفي					
الإنتاج (ألف ق)	458,6	529,2	1127,7	877,4	2992,9
المساهمة في الإنتاج الوطني (%)	5,2	3,7	8,5	23,4	7,5
درجة الإقليم*	6	8	1	2	4
المردودية ق/هـ	6,3	5,4	6,4	10,7	7
إقليم الجديدة					
الإنتاج (ألف ق)	1068,8	1090,7	958,8	1365,9	4484,2
المساهمة في الإنتاج الوطني (%)	12,1	7,6	7,2	36,5	11,2
درجة الإقليم*	2	3	3	1	1
المردودية ق/هـ	15,4	18,0	9,3	13,2	13,3

[2] - Gautier B.F., L'Afrique Blanche, Arthème-Fayard,1939, In-8, 366 p. 308.

جهة دكالة– عبدة					
الإنتاج (ألف ق)	1527,4	1619,0	2086,5	2243,3	7477,1
المساهمة في الإنتاج الوطني (%)	17,3	11,3	15,8	59,0	18,6
المردودية ق/هـ	10,8	10,2	7,5	12,1	9,8
البلاد					
الإنتاج العام (ألف ق)	8816,2	14348,7	13242,4	3744,6	40151,9
المردودية ق/هـ	9,1	9,4	6,6	11,0	8,3

الإنتاج: بآلاف القناطر، سنة 1996-1997 * الدرجة التي يحتلها الإقليم من بين أقاليم البلاد

أما القمح الصلب، فإن الجهة لا تساهم سوى ب 11,3% من الإنتاج الوطني، من خلال إنتاج كمية 1619 ألف قنطار، يساهم منها إقليم الجديدة ب 64,5% وإقليم آسفي ب 35,5% وتنطبق نفس الملاحظات السابقة على هذا النوع من المزروعات، حيث يحتل إقليم الجديدة مكانة مرموقة على المستوى الجهوي والوطني بشغله المرتبة الثانية بعد إقليم سطات، وحيث تصل المردودية إحدى مستوياتها القصوى على الصعيد الوطني بتحقيقها 18 ق/هـ مقابل 9,4 ق/هـ على المستوى الوطني و10,2ق/هـ على المستوى الجهوي، أما إقليم آسفي فلا تتجاوز به المردودية 54 ق/هـ، ورغم هذه المردودية المتدنية، فإن هذا الإقليم يأتي في مرتبة متقدمة نسبيا من بين أقاليم البلاد باحتلاله المرتبة الثامنة.

2- تطور المساحات الصالحة للزراعة والسقي

2-1- تطور المساحات الصالحة للزراعة

عرفت الجهة توسعا مستمرا في استعمال الأراضي الصالحة للزراعة، فإلى حدود بداية القرن العشرين كانت المساحة المزروعة تصل إلى 23,6٪ سنة 1916 والمراعي مثلا تشكل 65٪ من المساحة العامة بدكالة الشمالية و45٪ من أراضي دكالة الجنوبية، [3](R. Fosset. 91)، ليصل اليوم إلى أكثر من 85٪ من المساحة الإجمالية بها.

[3] **Robert Fosset** (1930-2001) - Toutes ses œuvres. Tout (4 ... Utilisation du sol et population dans les **Doukkala** (1966).

إذ يتم زرع كل سنة مزيد من المساحات القابلة للزراعة، وذلك بتقليص الأراضي المستعملة في رعي قطعان المواشي، مما يطرح مشكل تربية الماشية التي يزداد عددها باستمرار، خاصة و"أن حركة نصف الترحال التي كانت تظهر بمنطقة الساحل الشمالي حيث تنتشر الأراضي ذات البروزات الحجرية غير الصالحة للزراعة... التي يكسوها غطاء نباتي كثيف أثناء فصل الشتاء أخذت تتراجع"(Antona. A,1931) [4] هده الأراضي أخذت تتراجع بسرعة من حيث المساحة بعدما كانت توفر أراضي رعوية جيدة للقطعان الآتية من السهل.

ومازالت حركة احتلال الارض في صعود وتوسع مستمرين وإن كانت بوثيرة أقل، وخصوصا وأن الدولة الآن قد أشرفت على برامج لقلع الأحجار بالمناطق التي تعاني من البروزات الحجرية.

الجدول رقم32: توزيع استعمالات الارض –بالهكتار–

نوع الأراضي	إقليم الجديدة		إقليم آسفي		الجهة	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
المساحات الصالحة للزراعة	544223	80,8	600000	82	1144223	81,7
أراضي مستريحة ومراعي	103567	15,4	107830	15	211397	15,1
غابات	25547	3,8	20170	3	45717	3,26
المساحة الإجمالية	673377	100	728000	100	1401337	100

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بإقليم آسفي 1994.

إذ تصل المساحات الصالحة للزراعة بالجهة إلى 1144223 هـ من أصل 1401337 هـ وبهذا تشكل الأراضي الصالحة للزراعة 81,7٪ من المساحة الإجمالية بالجهة، وتتقارب نسبة الاستعمال بين الإقليمين، وإن كانت تتجاوز إقليم آسفي قليلا نظيرتها بإقليم الجديدة، كما لم تخضع الأراضي الصالحة للزراعة داخل الجهة لتوزيع عادل إذ تصل نسبتها بإقليم آسفي إلى 52,4٪ مقابل 47,6٪ بإقليم الجديدة.

2-2-الأراضي الصالحة للزراعة والسقي

ما عدا الجماعات المنتمية لمنطقة الساحل وبعض الجماعات المحاذية للحواشي الشرقية فإن أغلب الجماعات تتميز بنسبة عالية من الأراضي الصالحة للزراعة، وبالتالي فلا يمكن اعتبار هذا المؤشر ذو دلالة

[4] Antona. A, La région des Abda. Imprimerie officielle Chambre mixte d agriculture de commerce et d industrie de Safi, 212 p .1931 p.126

كبيرة، مادام أن هذه الأراضي تختلف حسب حجمها وحسب نوعية التربة ومدى وفرة المياه. وإذا كنا لا نتوفر على المؤشر الثاني فإنه من الممكن تصنيفها وفق المؤشرين الآخرين:

فيما يخص توزيع الجماعات حسب الأراضي الصالحة للزراعة، نجد أن أغلب الجماعات تتوفر على مساحات تتراوح ما بين 10000 و15000 هـ، تليها الجماعات ذات المساحات أقل من 10000 هـ. أما الجماعات التي تتوفر على مساحات صالحة للزراعة تفوق 20000 هـ فلا تتجاوز نسبتها 10٪ من جماعات الجهة، وبالتالي يمكن القول على أن توزيع الجماعات يتجه نحو المساحات الوسطى إلى الصغيرة.

3-استعمال الأرض

تعرف جهة دكالة-عبدة كباقي السهول الأطلسية منذ القديم بزراعة الحبوب وتربية المواشي، فالرحالة كرفخال دو مارمول يصفها بكثرة القمح وقطعان الماشية تارة وبكون الأراضي المجاورة لآزمور كثيرة الخصب من حيث زراعة القمح وكثرة المراعي (De Marmol C. ص 70 و87)[5] تارة أخرى وبغنى المنطقة المجاورة لمرامر بالقمح والزيت والماشية، وأما البرتغالي فيقول بأن هذا السهل ينتج كميات كبيرة من القمح... وكثيرا من المواشي بما في ذلك الجمل (مارمول نفس المصدر ص25)، ورغم أن محمد حسن الوزان كان قاسيا على سكان عبدة من خلال وصفه لهم بأنهم غير أذكياء لا يعرفون كيف يحرثون الأرض ولا يغرسون فيها الكروم، فإنه يقر بأن لهم بعض الحقول الصغيرة للخضر (الوزان، ص116)[6]، وقد استغرب الإدريسي من الكثافات السكانية العالية ومن وفرة المنتوجات الفلاحية ومن جودتها وكثرة فواكها وحبوبها وعنبها... (الإدريسي، ص 20)[7].

نفس الملاحظات أيدها Chenier، عن أحمد بوشارب، الذي أشار إلى تصدير هذه السهول نحو أوربا وأشار إلى أهمية زراعة الخضر بمنطقة الوجة واصفا الحقول المسقية والعنب وأشجار الليمون الموجودة على ضفاف وادي أم الربيع بالإضافة إلى أشجار الصبار التي تكون حدودا للمشارات الزراعية (أ. بوشارب)[8].

فالمنطقة تتميز بتقاليد زراعية راسخة، وإن كانت قد تعرضت تاريخيا بين الفينة والأخرى لاضطرابات سياسية وقلاقل أمنية جعلتها تحيد عن هذه التقاليد لتمارس نصف الترحال، حيث يصف الناصري ما آلت إليه دكالة تحت حكم مَ. عبد الله انتقاما منهم لإيوائهم للمولى المستضيء قائلا: "وشرعت عساكر السلطان في انتشار الحبوب من الأغراس واستخراج الدفائن من الهميل وتخريب القرى وتقطيع الأشجار... إلى أن اكتسح أرض دكالة وتركها أنقى من الراحة ليس بها ما يأكله الطائر أو يتظلل الحائر"(الناصري ص.168)[9].

أما اليوم فما هي أهم استعمالات الأرض بكل من دكالة وعبدة وأحمر؟ يمكن القول بأن أغلب المناطق بهذه الجهة مازالت تطغى عليها خصائص الاقتصاد الفلاحي التقليدي، مع بروز اقتصاد فلاحي عصري وتسويقي.

---

[5] De Marmol C., De l'Afrique, traduction française, Sieur d'Ablancourt, Paris, 1677, p. 70

[6] الوزان حسن، وصف إفريقيا، الناشر :دار الغرب الإسلامي، 2006،

[7] الإدريسي محمد، ص 20

[8] بو شرب أحمد، دكالة والاستعمار البرتغالي إإخلاء آسفي وأزمور، دار الثقافة.

[9] الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ص. 168.

فالاقتصاد الفلاحي التقليدي لم يعد يتميز بتوجيه إنتاجه للاستهلاك الذاتي فقط، بل بارتكازه على الزراعة الحبوبية الواسعة وترك جزء من الأرض للاستراحة. وإذا كان توجيه الإنتاج لم يعد مقتصرا على الاستهلاك الذاتي وأصبح موجهها بنسبة مهمة منه نحو السوق، فإن ضعف التكثيف الزراعي أو عدمه هو أهم مؤشر على انتشار هذا النوع من الاقتصاد الفلاحي.

ويرتبط ضعف التكثيف الزراعي بهاته المناطق بعائق طبيعي واحد هو ضعف التساقطات وعدم انتظامها، فبكميات تقل عموما عن 300 ملم تصبح الزراعات الموسمية البورية غير مضمونة، وهذا ما يفسر انتشار الزراعات الحبوبية الجافة بالمناطق البورية التي تنعدم بها الإمكانيات المائية، ولكن متى توفرت هذه الأخيرة عن طريق ضخ المياه من الفرشة المائية القريبة من السطح كما هو الحال بمنطقة الوجلة أو قرب وادي تانسيفت أو بالقرب من الأودية النازلة من الرحامنة... أو عن طريق السقي الكبير كما هو الحال بالسهول الوسطى، فإن الفلاحين يعمدون إلى تكثيف أنشطتهم الفلاحية بالرفع من المردودية وتنويع مزروعاتهم والبحث عن تسويق منتوجاتهم من أجل تحقيق الربحية لاستغلالياتهم.

ففي السابق كان اللجوء إلى حرث الأرض وزراعتها شبه عام رغم عدم انتظام الأمطار، أما اليوم فقد أصبح الفلاحون أكثر حساسية أمام تساقط الأمطار للقيام بالأنشطة الزراعية، بسبب الاندماج داخل النظام النقدي والاعتماد على موارد أخرى غير فلاحية، وبالتالي فإن أي استثمار فلاحي يكون مرهونا بالحصول على محاصيل زراعية جيدة.

[10] A Bencherifa)،(p111 مما يفسر حسب بن شريفة تزايد المساحات الصالحة للزراعة المستريحة، ويعتبر هذا النوع من الأراضي عنصرا مهما داخل المجالات غير المسقية، فرغم أنه يتغير من سنة لأخرى فإنه يعبر من خلال أهميته عن استراتيجيات مختلفة أمام قلة التساقطات وعدم انتظامها، فكلما لجأ مجال معين إلى الزيادة في هذه المساحات، كلما أخذ الإحتياطات اللازمة لمواجهة النتائج الزراعية للتغيرات المائية الحادة.

خريطة رقم: 8 استغلال الأرض بجهة دكالة عبدة

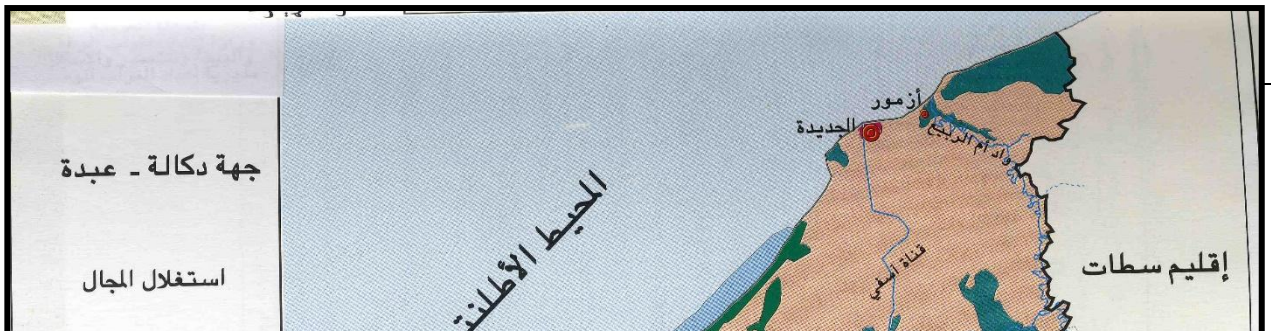

1-3-الأراضي المستريحة:

يمكن توزيع الجماعات بالجهة إلى 3 فئات:

- جماعات تعرف نسبة ضعيفة من الأراضي المستريحة (أقل من 10%)، وتمثل هذه الفئة خمسي جماعات (39%) الجهة، وتتركز خصوصا بإقليم آسفي وبنسبة أقل بدائرة سيدي بنور ودائرة الزمامرة.

2-3-الزراعات الحبوبية:

تعتبر الزراعات الحبوبية أهم الأنشطة الزراعية الربيعية، غير أنها زراعات تتغير أهميتها من سنة لأخرى كما تتغير طبيعة الحبوب المزروعة نفسها، حيث يلاحظ تراجع نسبي لزراعة الشعير وتقدم زراعة القمح بصنفيه. وعلى العموم فإن زراعة الحبوب تتأقلم أكثر من غيرها مع الظروف المناخية المحلية، وإن كانت تقع ضحية أكثر من مرة لتغيراتها الحادة.

ونظرا لأهمية الزراعات الحبوبية بهذه المنطقة باعتبارها زراعات تقليدية، فإن أي تقدم لزراعات أخرى يعتبر بمثابة تجديد فلاحي وتحديث في الممارسات الاقتصادية لمجالات جغرافية دون أخرى، على هذا الأساس وبالمقابل فإن تراجع الزراعات الحبوبية يعتبر دليلا على رغبة بعض المجالات في تسريع منتوجاتها الزراعية ورفع درجة الآمان أمام تقلبات المناخ والسوق معا. فما هي المجالات التقليدية الملائمة لزراعة الحبوب مهما كانت النتيجة وما هي المجالات التي تحاول تفادي النتائج السلبية ما أمكن؟

يظهر من خلال الجدول السابق 32 أن أكثرية الجماعات تمارس سلوكا معتدلا فيما يخص ممارسة زراعة الحبوب، فثلاثة أخماس منها لم تعمم ولم تقلل في آن واحد من هذه الزراعة، في الوقت الذي نجد فيه أكثر من خمس الجماعات قد لجأ إلى الحد الواضح منها، باختصام أكثر من 30% لزراعات أخرى أو على الأقل لاستراحة الأرض أو هما معا. وتنتمي هذه الجماعات في أغلبها للقطاعات المسقية العصرية، أو لمنطقة الولجة، باستثناء أربعة جماعات بورية هي كل من الجابرية وامطل ومطران والعونات المتميزة بتعاطيها التقليدي لزراعات الكروم.

أما الجماعات التي تتعاطى لزراعات الحبوب في نسبة عالية (أكثر من 85%) من أراضيها فتقلص حجمها إلى أقل من خمس الجماعات فقط (19,5%). وتهم ثلاثة جماعات من منطقة الساحل وهي جماعات مولاي عبد الله وأولاد حسين ودار سي عيسى، كما تهم أغلب جماعات أحمر التي تمارسها بشكل واسع وجماعات عبدة الجنوبية.

الجدول رقم 33: توزيع الجماعات القروية حسب نسبة الزراعات الحبوبية:

الدوائر	<70	85 -70	≥ 85
آزمور	سيدي علي بن حمدوش	شتوكة –الحوزية –لغديرة –لمهارزة –أولاد رحون	
الجديدة	أولاد غانم	أولاد عيسى –سيدي عابد – سيدي محمد آخديم	مولاي عبد الله –أولاد حسين
سيدي إسماعيل	بولعوان –متوح	الشيبات –مكرس –أولاد حمدان –أولاد سيدي علي –أولاد فرج –سبت سايس –سي بن عبد الرحمان – سيدي إسماعيل –زاوية سايس –زاوية لقواسم	
سيدي بنور	بني هلال –بوحمام –جابرية – العامرية –العونات –العطاطرة – المشرك –مطران –امطل –أولاد عمران –أولاد سي بوحيا	بن تسريس – القصيبة –بني دغوغ –كرديد – لعكاكشة –أولاد بوساكن –تامدة	
الزمامرة	أولاد سبيطة –سانية بركيك	لغنادرة –الغربية –الوالدية	
عبدة		الكرعاني –لبخاتي –لحضار –لمراسلة –لمصابيح – سيدي تيجي	بوكدرة –سيدي عيسى
جزولة		اتوابيت –العمامرة –لمعاشات –أولاد سلمان	الغيات –خط ازكان –نجا –صعادلة
حرارة		إيير –البدوزة –حرارة –مول البركي	دار السي عيسى
أحمر		إيغود –جدور –سيدي شيكر	اتياميم –الكنتور – ابيعات –جنان البويه – الخوالقة –رأس العين
نسب الجماعات	22,1%	58,4%	19,5%

تركيب شخصي

3-3-الزراعات غير الحبوبية:

من بين الزراعات غير الحبوبية تأتي زراعة البواكر في المرتبة الأولى من حيث الانتشار، إذ تمارسها نصف الجماعات بالجهة، تليها في المرتبة الثانية الزراعات المثمرة بثلث الجماعات (33,8%) وفي المرتبة الثالثة زراعة القطاني (31%) وكل من الزراعات الصناعية والزراعات العلفية في نفس المرتبة الرابعة وأخيرا الزراعات الزيتية.

3-4-الأنظمة الزراعية بجهة دكالة-عبدة: مؤهلات محدودة وإكراهات كثيرة

يكتسي القطاع الفلاحي بهذه الجهة أهمية استراتيجية على جميع المستويات، تتجلى في تشغيله لحوالي 56,6% من السكان النشيطين على المستوى الجهوي، و78% من السكان النشيطين بالوسط القروي (إحصاء 1994)، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في الإنتاج الوطني ودوره المتميز في الصادرات الفلاحية إلى الخارج. وقد حضي هذا القطاع باهتمام خاص من طرف الدولة، الأمر الذي ساعد على إحداث تحولات وتطورات مهمة جدا خلال العقود الأخيرة، غير أنه مازال خاضعا في جزء كبير منه للإكراهات الطبيعية، وعلى رأسها الإكراهات المناخية حيث لا تتجاوز معدلات التساقطات في السنة 300 ملم، تتجمع في مدة تتراوح ما بين 50 و60 يوما ممطرا. بالرغم من كون الأراضي الصالحة للزراعة تزيد عن 80% من مجموع المساحة العامة للإقليم، فإنها تبقى خاضعة للتوزيع غير المنتظم للأمطار داخل السنة إلى درجة تهديد الزراعات الربيعية، بل إن حدة هذه التقلبات المناخية قد تهدد مجموع الإنتاج الفلاحي. كما تعاني الجهة من نقص كبير فيما يخص الموارد المائية سواء منها الباطنية أو السطحية، إذ لا تتوفر إلا على مجرى مائي دائم واحد يشكل مصدر عمليات السقي بمنطقة الساحل الداخلي، وتتميز كذلك بالعمق الكبير للمياه الباطنية باستثناء المنطقة الساحلية التي تستغل المياه الباطنية بفضل ضعف عمق السديمة المائية بها، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعف الجريان الداخلي، بسبب ضعف الانحدار الطبوغرافي ووجود حاجز الكتبان الرملية المنصبة على طول الشريط الساحلي، إلى كثرة "الضايات" خلال فترات تساقط الأمطار، مما يهدد الحقول الزراعية ومعها المحاصيل.

ورغم محدودية الإمكانيات والمؤهلات وتعدد الإكراهات الطبيعية والبشرية، فقد لجأ الفلاحون تحت ضغط عوامل متعددة أهمها التزايد الديمغرافي إلى توسيع المجالات الزراعية وتكثيف العمل الزراعي بالمناطق التي تسمح بالاستغلال الأقصى للثروات المتوفرة أصلا أو التي تم جلبها. ولهذا سنجد بأن التباين واضح بين بين المناطق المكونة للجهة، بل وتباين بين الجماعات المكونة للمنطقة الواحدة.

4-نظام عقاري أكثر بساطة هنا وأكثر تعقيدا هناك

1-4- البنية العقارية، نظام مركب وشديد التعقد

تمكن أهمية النظام القانوني للأراضي في كونه يسمح أو لا يسمح بالانخراط في مسلسل التحديث الفلاحي، حيث لا تسمح الأنظمة القانونية الموروثة (الكيش، الأحباس، الجموع...) بالاستثمارات الفلاحية اللازمة عن طريق الاقتراض، كما أن استغلال هذا النوع من الأراضي بشكل مؤقت وجماعي لا يشجع الفلاحين على القيام بالمشاريع التجهيزية والزراعية الدائمة.

ولا تخرج جهة دكالة-عبدة عن هذه القاعدة العامة، فهي تعرف فعلا تعددا للأنظمة القانونية للأراضي، مما يعقد من إمكانيات التحديث الزراعي والتنمية الفلاحية.

جدول رقم 34:

توزيع الأراضي حسب الأنظمة القانونية بجهة دكالة-عبدة (بالهكتار) سنة 2000

	الملك الخاص	الأراضي الجماعية	الأحباس	الكيش	أراضي الدولة	المجموع
إقليم الجديدة	479166	6794	199	327	1453	487939
إقليم آسفي	358460	206797	428	332	3018	569035
الجهة	837626	213591	627	659	4471	1056974
النسبة جهويا	79,2	20,2	0,06	0,06	0,4	100
المستوى الوطني	75,8	17,7	0,6	28	3,1	

يوضح الجدول أعلاه أن البنية العقارية بجهة دكالة-عبدة تتصف بالسمات التالية:

- هيمنة الملك الخاص: فمن بين 1056974 هكتار المتواجدة بالجهة، نجد أن هذا النوع من الأملاك يسيطر على نسبة 79,2%، فيما يأتي بالدرجة الثانية نظام أراضي الجموع الذي يحتل مساحة تمثل نسبة 20,2% فقط، أما الأنظمة الأخرى كالأحباس والكيش وأراضي الدولة فهي متواجدة فعلا ولكن بنسبة شبه منعدمة.

- أهمية حضور كل من الملك الخاص على المستوى الجهوي (79,2%) بالمقارنة مع المستوى الوطني (75,8%)، والأراضي الجماعية بنسبة 20,2%) على صعيد الجهة بالمقارنة مع المعدل الوطني (17,7%).

- تفاوت الإقليمين المكونين للجهة فيما يخص توزيع الأراضي، ففيما يستحود الملك الخاص على 98.2% بإقليم الجديدة من مجموع الأراضي، نجده أقل حضورا بإقليم آسفي بنسبة 62,9% فقط وحضور أقوى لنظام الأراضي الجماعية الذي يحقق 36,3%.

تبين هذه الملاحظات أن الأنظمة القانونية بالجهة أكثر بساطة من مثيلاتها على مستوى البلاد، وأن التمليك الخاص أكثر حضورا خصوصا بدكالة، ولكن أراضي الجموع مازالت موجودة بنسب معبرة بالمناطق ذات المردودية الزراعية الضعيفة والمجالات الرعوية التي كانت تعرف ممارسة نصف الرمال (منطقة الساحل، منطقة أحمر...) وترجع نسبة الملك العالية إلى تدخل عاملين أساسيين:

- وجود كثافات سكانية عالية منذ القديم، إذ كلما ازداد عدد السكان كلما كانت هناك رغبة في حيازة الأرض كوسيلة من وسائل الإنتاج الخاصة، حيث يعجز نظام الملكية الجماعية عن تأطير الحاجيات السكانية من الأرض لأعداد كبيرة من المستغلين. ولهذا تم تجزيء الأرض تدريجيا إلى عدد كبير من الملكيات والبقع الأرضية تحت ضغط الكثافات السكانية القروية العالية[11].

- دخول العلاقات الرأسمالية مبكرا إلى المنطقة وذلك قبل دخول الحماية الفرنسية، فقد انتشرت المعاملات النقدية بشكل كثيف في نفس الفترة، مما شجع السكان آنذاك إلى اقتناء الأرض كملك خاص.

أما على المستوى المحلي، فتوجد هناك جماعات قروية تتميز أكثر من غيرها بسيادة هذا النوع من الملك أو ذاك، فأراضي الجموع مثلا كنمط تقليدي في حيازة الأرض، مازالت منتشرة بقوة في جماعات أحمر (جنان بويه بنسبة 90,4%، الخوالقة 92,8%) (رأس العين 96,8 %)، (سيدي شيكر 98,6 %...)أو عند حواشي نهر تانسيفت (العمامرة 21,2%) أو بمنطقة الساحل (جماعة إيير 45,5%)، كما تتواجد أيضا بنسب ضعيفة بجماعات إقليم الجديدة سواء بالجماعات المتواجدة على شعاب التلال الحدودية مع الرحامنة كجماعة بني تسريس وجماعة العونات وجماعة مطران حيث تتجاوز نسبة تمثيلها 5%، أو الجماعات الساحلية كجماعة أولاد غانم بنسبة 9,7%.

[11] - Martin, J. et autres, Géographie du Maroc, Ed Hatier, Paris 1970.

3-4-مشكل التجزيء

نعالج هذا المشكل من خلال الاعتماد على مؤشرين: وهو الحجم المتوسط للاستغلاليات والعدد المتوسط للبقع بالنسبة لهاته الاستغلاليات، ورغم ما يشوبهما كمعطيات متوسطة بالنسبة لكل جماعة من لبس وغموض لما تخفي من اختلافات إن لم نقل من تناقضات داخل الجماعة الواحدة، فإننا انطلقنا منهما كفرضية بسيطة، وهي أنه كلما كانت الجماعات تتوفر على استغلاليات كبيرة وكلما كانت لها استغلاليات أقل تقسيما وتجزيئا كلما توفرت لها إمكانيات أكبر لتحقيق إنتاج جيد ومردودية مرتفعة، وبالتالي ربحية أعلى ومدخول يكفي لتلبية حاجيات الفلاحين.

يتبين من الجدول أعلاه أن نصف الجماعات تتميز باستغلاليات ذات أحجام متوسطة تتراوح مساحتها بين 5 و10 هـ، وتنتمي في معظمها لدكالة الوسطى والشرقية وكذا عبدة الوسطى الشمالية.

فيما لا تتعدى الجماعات التي تتجاوز الاستغلاليات المتوسطة بها عشرة هكتارات اثنا عشر جماعة بنسبة 15٪ من مجموع جماعات الجهة، وتوجد في غالبيتها بجنوب عبدة وبمنطقة أحمر حيث يصل متوسط الاستغلاليات إلى 15,5 هـ بجماعة رأس العين بل 23,5 هـ بجماعة سيدي شيكر كرقم قياسي بالجهة.

في نفس الوقت تشكل الجماعات ذات الاستغلاليات المتوسطة الصغيرة الحجم (أقل من 5 هـ) نسبة 35٪ من العدد الإجمالي للجماعات وهو رقم ذو دلالة معبرة، خاصة وأنها جماعات تتوفر بها إمكانيات الاستغلال دون غيرها، وهي جماعات تنتشر على طول الوجلة أو بالقطاعات المسقية.

فيما يخص التجزيء، نجد أن الغالبية العظمى من الجماعات تعاني من تعدد البقع الزراعية داخل نفس الاستغلالية، إذ يوجد أكثر من 80٪ منها استغلاليات مقسمة في المتوسط على الأقل إلى 5 أجزاء. ولا يبقى في المقابل إلا خمس الجماعات لا تتجاوز هذا الحد، ولكنها في أغلبيتها الساحقة جماعات لا تتجاوز بها الاستغلاليات المتوسطة خمسة هكتارات. ويظهر أن الجماعات التي يمكن أن نقول عنها أنها لا تعاني من التجزيء بتاتا هي ثلاثة جماعات وهي كل من لمهارزة وتياميم والكنتور وإلى حد ما شتوكة. وفي المقابل نجد جماعات تعاني فعلا من هذه الظاهرة وهي ولاد حسين وسيدي علي بن حمدوش وعلى الخصوص جماعة العامرية التي تتميز في نفس بمتوسط ضعيف للاستغلاليات بها وبتعدد البقع داخلها.

3-4-نظام استغلال مركب: تتحدد صفة الاستغلال من خلال النظام الذي يحدد الحقوق والترتيبات التي تمكن المستغل الزراعي من استغلال أرضه، وتعرف جهة دكالة-عبدة تعددا في طرق وأساليب

الاستغلال الزراعي، أساليب موروثة منذ القديم وهي الاستغلال المباشر للأراضي الصالحة للزراعة والاستغلال العيني بالشركة، وأساليب حديثة أخذت تفرض نفسها أكثر فأكثر، وهي الاستغلال غير المباشر عن طريق الكراء. ويعبر أسلوب الاستغلال عن استراتيجية في استعمال أحسن للأرض تبعا لمجموعة من الاعتبارات، كالتوفر على الأرض أو عدم التوفر عليها، حجم الملكية اليد العاملة، خصوبة الأرض، توفر الماء... فيما يخص الاستغلال المباشر يقوم المالكون الذين يستغلون أراضيهم بمفردهم عامة أو بمساعدة بعض العمال الزراعيين المأجورين، خصوصا في أوقات العمل الزراعي.

الجدول رقم 35: نسب الاستغلال بجهة دكالة-عبدة سنة 2000 (%)

	الاستغلال المباشر	الاستغلال بالشركة	الاستغلال عن طريق الكراء
الجهة دكالة-عبدة	%81,9	15,2	3
إقليم الجديدة	84,3	11,1	4,5
إقليم آسفي	79,8	18,5	1,7
المستوى الوطني	87,9	7,4	4,7

يهم الاستغلال المباشر 81,9٪ من مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة. وتبقى هذه النسبة بدون تغيير بالنسبة لجميع الاستغلاليات بغض النظر عن حجمها، وهي بذلك نسبة تقل أهمية عن المستوى الوطني حيث تصل إلى 87,9٪، ولكن هذه النسبة تخفي على المستوى الجهوي تمايزا واضحا بين إقليمي الجهة، ففي الوقت الذي تقترب فيه نسبة الاستغلال المباشر بإقليم الجديدة من المستوى الوطني، نجدها بإقليم آسفي متدنية عنه ب 20 نقطة تقريبا.

ويشير المستوى المتدني للاستغلال المباشر بالجهة إلى أهمية المالكين المتغيبين القاطنين بالمدن غالبا، والذين يستغلون أملاكهم عن طريق الاستغلال المباشر، كما يشير إلى وجود فئة واسعة من القرويين المعدمين الذين لا يتوفرون على أية ملكية والذين يضطرون إلى الاستغلال غير المباشر، بالإضافة إلى الملاكين الصغار الذين لا تكفيهم استغلالياتهم الضيقة، فيلجئون إلى استغلال أراضي الآخرين.

5-استعمال عوامل الإنتاج

تستمر التقنيات الحديثة في الانتشار منذ دخول الاستعمار الفرنسي، بدون أن تعم بوادي الجهة كلية حيث تبقى الوسائل التقليدية موجودة في استعمال الأرض، وه وسائل أقل ما يقال عنها أنها بسيطة، فالمحراث الخشبي أو الحديدي إن اقتضى الحال المجرور بالبهائم لا يعمل إلا على خدش الأرض دون أن يعمل على التربة، ويتم اللجوء إلى اليد أحيانا في حصد المحصول.

الجدول رقم 36: استعمال عوامل الإنتاج بالجهة سنة 2000

	مكننة أشغال الأرض (%)	مكننة الحصاد (%)	استعمال الأسمدة (%)	استعمال البذور المنتقاة (%)	استعمال المبيدات (%)	مجموع الاستغلاليات
إقليم الجديدة	45,1	50,7	61,3	34,9	35,9	88244
إقليم آسفي	57,5	41,1	14,2	9,6	14,9	68289
جهة دكالة عبدة	50,5	46,5	40,7	23,8	26,7	156533
المستوى الوطني	47	31,2	51,2	16,1	33,0	1431633

وإن كانت مكننة أشغال الأرض ومكننة الحصاد قد حققت تقدما ملموسا، فإن استعمال البذور المنتقاة واستعمال المبيدات مازال ضعيفا للرفع من المردودية.

يقدر عدد الاستغلاليات التي تلجأ إلى مكننة في أشغال الأرض بحوالي 79077 بالجهة أي ما يزيد عن 50٪ من العدد الإجمالي، وهي نسبة تفوق نظيرتها على المستوى الوطني ب 3 نقط، ويرجع الفضل في هذا التفوق إلى النسبة العالية التي يسجلها إقليم آسفي ب 57,5٪ بالمقارنة مع إقليم الجديدة الذي يبقى تحت المستوى الوطني في مكننة أشغال الأرض، ويرجع السبب في التفاوت بينها إلى حجم الاستغلاليات وطبيعة الأراضي المضرسة، أما فيما يتعلق بمكننة الحصاد، فإن عدد الاستغلاليات التي تلجأ إلى هذا النوع من التدخل فتبلغ 72775، أي بنسبة 46,5٪ من العدد الإجمالي بالجهة، وهو رقم يفوق بكثير مثيله على المستوى الوطني الذي لا يتجاوز 31,2٪، ويرجع الفضل في ذلك التفوق إلى غلبة الانبساط الطبوغرافي على أراضي الجهة وانتشار آلات الحصاد بالجهة نظرا لفعاليتها وانخفاض ثمن استعمالها بالمقارنة مع الحصاد بالمنجل اليدوي، وعند التوزيع الإقليمي يظهر التفوق واضحا لصالح إقليم الجديدة الذي تصل به نسبة استعمال آلات الحصاد

إلى 50,7٪ مقابل 41,1٪ فقط بإقليم آسفي، ويعزى ذلك إلى أن المحصول يكون ف غالب الأحيان أكثر غزارة بإقليم الجديدة مما يستدعي استعمال آلات الحصاد، أما ضعف المحصول بإقليم آسفي نسبيا فلا يشجع على استعمالها كلية.

يصل عدد الاستغلاليات بالجهة التي تستعمل الأسمدة قصد الرفع من المردودية من خلال إغناء التربة إلى 63759، أي بنسبة 40,7٪ من مجموع الاستغلاليات. ويشكل هذا الرقم نسبة أقل من نظيرتها على المستوى الوطني بناقص 10 نقط. ويرجع السبب في ضعف المستوى الجهوي إلى تدني استعمال الأسمدة بإقليم آسفي الذي لا تتجاوز به هذه النسبة 14,2٪، أما مستوى الاستعمال بدكالة فيتجاوز المستوى الوطني نفسه ب 10 نقط، الشيء الذي يدل على سعي الفلاحين بهذه المنطقة إلى استغلال مكثف للأرض للحصول على أكبر مردودية ممكنة.

ولا يختلف استعمال البذور المنتقاة عن الملاحظات السابقة، إذ يصل عدد الاستغلاليات التي يهمها الأمر إلى 37348، أي بنسبة 28,8٪ من المجموع العام. ورغم تدني هذه النسبة التي لا تتجاوز الربع، فإنها تبقى عالية بالمقارنة مع مثيلها على المستوى الوطني (16,1٪)، ويرجع الفضل في ذلك إلى إقليم الجديدة الذي تصل به هذه النسبة إلى 34,9٪ في الوقت الذي لا تصل فيه هذه النسبة إلى عشر الاستغلاليات بإقليم آسفي. والواقع أن الفلاحين بهذا الإقليم أقل إيمانا بمفعول هذه البذور بالمقارنة مع أقرانهم الدكاليين.

تم الاعتماد في تحقيق مؤشرات التحديث الزراعي على جمع النقط المئوية الخاصة باستعمال عوامل الإنتاج الخمسة السابقة الذكر بالنسبة لكل جماعة من جماعات الجهة، وبناء على توزيع هاته الأخيرة إلى خمسة فئات، يتبين أن هناك تباينات واضحة داخل الجهة من إقليم لآخر بل داخل الإقليم من دائرة لأخرى ومن جماعة لجماعة.

– إذا أخذنا عتبة 200 نقطة مئوية مؤشر من مؤشرات التحديث الفلاحي، فإننا نجد فقط 37 جماعة من أصل 77 هي التي تتجاوز العتبة أي بنسبة 46,8٪ من مجموع الجماعات. وتتميز هذه الجماعات بكونها ذات كثافة سكانية عالية وذات تربة خصبة وبوجودها بالقطاعات المسقية العصرية الكبرى أو بمنطقة الوجة المتواجدة بين الجديدة والبيضاء.

وتهيمن هاته الشريحة من الجماعات على جماعات إقليم الجديدة، بنسبة 61,7٪، بينما نجدها معدودة على رؤوس الأصابع بإقليم آسفي حيث لا تتعدى 9٪، وهي جماعات بوكدرة والكوراني والمصابيح وسيدي

عيسى ولبخاتي ولحضر وتنتمي كلها لسهل عبدة الأوسط المتميز بخصوبة أراضيه العالية بالإضافة إلى جماعة واعدة من تراب أحمر وهي جماعة الخوالقة.

ولا يجب أن ننسى ذكر جماعتين نموذجيتين من خلال الاستعمال المكثف لوسائل الإنتاج العصرية، واحدة تنتمي إلى منطقة الولجة بدائرة آزمور وهي جماعة المهارزة الساحل المتميزة خصوصا بإنتاج البواكر والخضروات الموجهة للتصدير وسوق الدار البيضاء، حيث يعمد الفلاحون بها إلى التركيز على الاستثمار الزراعي للرفع من مردودية الأرض سواء فيما يخص المكننة كما هو الشأن بالنسبة لباقي جماعات الإقليم. ولكن باستعمال الأسمدة والبدور والأدوية خصوصا.

أما الجماعة الثانية، فهي جماعة المشرك المحاذية لمدينة سيدي بنور، وهي جماعة تتجسد بها مجهودات الدولة بوضوح في ميدان السقي وتهيئة الأرض وإقامة الهياكل الإدارية والتقنية وكذا التجهيزات الصناعية (معمل السكر، معمل العلف، معمل قنوات الري...). بل يمكن اعتبارها الجماعة النموذجية من حيث اختيارات الدولة فيما يخص التحديث الفلاحي، سواء على مستوى الأدوات المستعملة أو على مستوى المردودية أو على مستوى التحولات الاجتماعية الحاصلة.

– أما الجماعات المتخلفة في استعمال وسائل الإنتاج العصرية والتي لا تصل إلى مستوى العتبة المذكورة فيصل عددها إلى 41 جماعة، ب 53,2٪ من مجموع جماعات الجهة، وتوجد أغلبها بإقليم آسفي وبالحواشي الشرقية لدكالة وكذا بمنطقة الساحل بها.

ويصل عدد الجماعات المتخلفة جدا التي لا يتجاوز مؤثر التحديث بها 100 نقطة إلى 13 جماعة توجد في وضعية حرجة، وهي جماعات تخضع في معظمها إلى الحتمية الجغرافية، فجماعات أولاد حسين وإبير واحرارة والبدوزة والمعاشات تعاني من فقر التربة بمنطقة الساحل، وجماعات أولاد بوساكن وإيغود وجدور وانجا تعاني من فقر التربة وجفاف المناخ والمنحدرات التضاريسية والعزلة بالجماعات الشرقية على حدود الرحامنة، أما جماعات الغيات والعمامرة فتشكو بحكم موقعها الجنوبي بتواتر فترات الجفاف.

الجدول رقم 37: توزيع الجماعات القروية حسب مؤشر التحديث الفلاحي بدوائر الجهة

	<100	200 -100	300 -200	400 -300	≥400
آزمور			اشتوكة –الحوزية –أولاد رحمون	الغديرة –سيدي علي بن حمدوش	المهارزة
الجديدة	أولاد حسين	مَ. عبد الله –أولاد عيسى –أخديم			
سيدي إسماعيل		الشعيبات –أولاد حمدان –سيدي احساين	مكرس –أولاد سيدي علي –أولاد فرج – سيدي إسماعيل –زاوية سايس	بولعوان –متوح – سبت سايس – زاوية القواسم	
سيدي بنور	أولاد بوساكن	الجابرية –لقصيبة – العطاطرة –مطران – امطل –تامدة – العونات	بني تسري –بوحمام –بني دغوغ –كرديد –أولاد عمران –أولاد سي بوحيا	بني هلال – العكاكشة – العامرية	المشرك
الزمامرة		الوالدية		الغنادرة –الغربية –أولاد سبيطة – سانية بركيك	
عبدة	سيدي تيجي		بوكدرة –الكوراني – المصابيح –سيدي عيسى	لبخاتي –لحضر	
حرارة	ابير –حرارة – البدوزة	دار سي عيسى –مول البركي			
جزولة	الغيات –العمامرة –المعاشات –انجا	اتوابيت –خط ازكان – أولاد سلمان –صعادلة			
أحمر	اغود –جدور	اتياميم –الكنتور – اسبيعات –جنان بويه –رأس العين –سيدي شيكر	لخوالقة		

تركيب شخصي

6-الأنظمة الزراعية بجهة دكالة-عبدة: نحو مزيد من التعدد والتعقد

يقوم تصنيف الأنظمة الزراعية على استعمال مجموعة من المعايير الإجرائية لتحديد المجالات المتجانسة تشتغل بصفة مختلفة في استغلال الموارد الاقتصادية، وهي معايير تستند على المعطيات المتوفرة تم استقراءها مباشرة من الميدان أو الحصول عليها من خلال الأعمال الإحصائية.

تستند هذه المعايير المستعملة أساسا على العناصر التالية:

- العناصر الطبيعية، وهي المناخ والتضاريس والتربة والغطاء النباتي.
- العناصر البشرية والتنظيم الاجتماعي للمجال وهي الكثافة السكانية، تدبير المجال والموارد، خصائص سوسيو-اقتصادية، أشكال الملكية والرهانات.
- مؤشرات القرب والوصولية، أي القرب من المراكز الحضرية الكبرى (أقل من 20 كلم) وسهولة الوصول إلى المحاور الكبرى للمواصلات.
- العناصر التقنية (وسائل الإنتاج...)
- العناصر الزراعية (الإنتاج، المردودية...)

وعلى هذا الأساس قمنا بتصنيف المجالات الفلاحية إلى 5 مجالات:

- منطقة الولجة وهضبة آزمور حيث يوجد نظام مركب موجه نحو التسويق (البواكر والدواجن...)
- حواشي أم الربيع، وهو عالم قروي هامشي حيث تسود الزراعات الواسعة وتربية الماشية التقليدية.
- السهول الوسطى للجهة، وتضم دكالة الأوسط والسهل الشمالي لعبدة، وهي عبارة عن مجالات مسقية موجهة نحو الزراعات الصناعية والتسمين.
- التلال الجنوبية الشرقية لدكالة، وهي عبارة عن عالم قروي هامشي حيث تسود الزراعات الواسعة وتربية المواشي التقليدية.
- منطقة عبدة الجنوبية، وهي عبارة عن عالم قروي هامشي يسود بها السقي الصغير، مع تخصص في زراعة الزياتين.

منطقة أحمر، وهي عبارة عن عالم قروي هامشي ومأزوم، تسوده الزراعات الواسعة المقلالة وتربية الماشية الواسعة.

المبحث الثاني: الإنتاج الحيواني، من دور تكميلي ووظيفة انقيادية إلى دور تجاري استراتيجي

يحتل الإنتاج الحيواني مكانة خاصة في الاقتصاد الجهوي، لما يقوم به من دور مهم فيما يخص المداخيل والتشغيل، وتزداد أهميته أكثر بالنظر إلى عامل التكامل مع الإنتاج النباتي، سواء على مستوى التغذية الحيوانية فيما يخص الأعلاف والبقايا النباتية (التبن، القش، التلف الشمندري) أو على مستوى الدعم المالي الذي تقدمه عمليات بيع الماشية أثناء بعض الفترات الحرجة من موسم الإنتاج النباتي، ناهيك عن الفائدة التي تقدمها حيوانات الجر في العمل الفلاحي عامة.

وتساهم تربية الماشية على الخصوص بقسط وافر في النشاط الاقتصادي بالجهة، حيث تدر عليها بفائدة مهمة جدا من خلال إنتاج اللحوم الحمراء أو من خلال إنتاج الحليب، وهما قطاعان يعرفان تطورا ملموسا من سنة لأخرى يجعلان المنطقة تدخل بامتياز عهد التكثيف الإنتاجي في هذا القطاع بعد أن كانت تعرف تربية ماشية تقليدية ذات مرد ودية ضعيفة.

هذه المعطيات وغيرها تجعل جهة دكالة عبدة تحظى بموقع متميز في خريطة توزيع المواشي وحيوانات الجر ببلادنا.

1-توزيع الإنتاج الحيواني بالجهة

تعرف الجهة كباقي المناطق الفلاحية الكبرى تواجد أعداد مهمة من رؤوس المواشي وحيوانات الجر، فما عدا قلة المعز التي تعد حيوانات خاصة تتأقلم بالأحرى مع المناطق الصحراوية والمناطق الجبلية، فان الجهة تحضن نسبا لا بأس بها من الماشية ونسبا عالية من حيوانات الجر ببلادنا.

الجدول رقم 38: توزيع عدد رؤوس الحيوانات بجهة دكالة–عبدة وأهميتها بالبلاد

برسم سنة 1999 (بآلاف الرؤوس)

	إقليم الجديدة	إقليم آسفي	جهة دكالة–عبدة	المغرب	أهمية الجهة بالبلاد (%)
الأبقار	233 (26,2)	112,1 (10,1)	345,1	2565,5	13,5
الأغنام	524 (58,8)	807,9 (73)	1331,9	14587,9	9,1
الماعز	4,3 (0,5)	37,6 (3,4)	41,9	4704,4	0,1
الخيل	12,8 (1,4)	13,4 (1,2)	26,2	149,2	17,6
البغال	48,9 (5,5)	28,8 (2,6)	77,7	526,6	14,8
الحمير	68 (7,6)	107,8 (1)	175,8	1000,5	17,6
	891	1107,6	1998		

المصدر: الفترة الإحصائية 2000

تظهر المعطيات التي يتضمنها الجدول أعلاه أن أهمية الجهة في الإنتاج الحيواني تختلف من حيوانات الجر إلى المواشي؛ فالجهة مازالت تولي أهمية خاصة لإنتاج حيوانات الجر مما يجعلها تعرف نسبا مهمة من تواجد هذه الأخيرة، وعلى الخصوص منها الخيل والحمير لما تقوم به من دور في عمليات الإنتاج الزراعي (الحرث والدرس...) أو في عمليات النقل بالعالم القروي (البضائع والناس...). أما على المستوى الداخلي للجهة في توزيع هذه الحيوانات، فبغض النظر عن رؤوس الجمال حيث يظهر نوع من التعادل النسبي بين الإقليمين، يظهر فرق واضح بينهما فيما يخص رؤوس البغال بالنسبة لإقليم الجديدة ورؤوس الحمير لأسفي؛ ورغم أننا لا نتوفر على أرقام خاصة بالقطاع المسقي، فيمكن أن نؤكد على أن عدد حيوانات الجر به أقل من عددها بالمنطقة البورية، بسبب اعتماده المتزايد على المكننة ووسائل النقل المعاصرة. وهي فرضية تابعة من الربط الممكن حصوله بين درجة تطور الأداء الفلاحي وأهمية حيوانات الجر، فكلما كان الاعتماد على الوسائل المعاصرة في النقل والعمل الفلاحي كلما قل اللجوء إلى هذا النوع من الحيوانات؛ فهل تعني أهمية حيوانات الجر بالجهة بالمقارنة مع باقي جهات البلاد وتختلف في الأداء التقني بها؟ أم أن الأمر لا يعدو ان يكون عبارة عن أرقام متوسطة بالنظر الى المستوى الوطني؟

2-تطور أعداد رؤوس المواشي بجهة دكالة عبدة

الجدول رقم 39: تطور أعداد رؤوس المواشي بجهة دكالة عبدة

)آلاف الرؤوس(

	إقليم الجديدة			إقليم آسفي			الجهة		
	1988	1999	نسبة التطور (%)	1988	1999	نسبة التطور (%)	1988	1999	نسبة التطور (%)
الأبقار	245	233	4,9	111,2	112,1	0,8	356,2	345,1	3,1
الأغنام	388	524	35,1	447,8	807,9	80,4	835,8	1331,9	59,4
الماعز	1,3	4,3	230	52,6	37,6	28,5	53,9	41,9	22,3
الخيل	12,9	12,8	0,8	8,4	13,4	59,5	21,3	26,2	23
البغال	32,9	48,9	48,6	20,3	28,8	41,8	53,2	77,7	31,7
الحمير	73,1	68	-7	69,2	107,8	55,7	142,3	175,8	23,5

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية 1989 والنشرة الإحصائية السنوية 1999.

تعرف الجهة تطورات متفاوتة في أعداد رؤوس المواشي حيوانات الجر؛ ففي غضون الفترة الفاصلة ما بين 1988 و1999 عرفت الأبقار تراجعا نسبته 3 –٪ بسبب انخفاض أعدادها نسبيا بإقليم الجديدة، بينما عرفت أعداد رؤوس الماعز تراجعا وصلت نسبته إلى 22,3 – ٪ وذلك بسبب انخفاضها بإقليم أسفي رغم الاهتمام المتزايد بإقليم الجديدة. أما الأغنام؛ فقد عرفت تطورا ملحوظا وصلت نسبته بالجهة إلى ما يناهز 60 ٪ ، وهو تطور يرجع إلى اهتمام الكاسبين بكلا الإقليمين بهذا النوع من المواشي على حساب الماعز التي لم تعد تمثل فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بهذه الجهة.

فيما يخص حيوانات الجر، فتعرف الجهة اهتماما متزايدا بها من سنة لأخرى بسبب الاستعمالات المتزايدة لها، رغم أن أهمية الخيل وعلى الخصوص الحمير بدأت تتراجع نسبيا.

وكانت الجمال إلى حدود السبعينات تعرف تواجدا ملحوظا بالجهة، ولكنها بدأت انطلاقا من الثمانينات تعرف تراجعا مستمرا إلى أن وصلت سنة 1988 إلى 14 ألف رأس منها 10 ألاف بإقليم أسفي و4 بإقليم الجديدة لتختفي بصفة شبه نهائية في نهاية التسعينات من المنطقة.

3-تربية المواشي: بين تحسين النسل وحتمية الجفاف

تعرف تربية الماشية في الفترة الفاصلة ما بين 1980 و2000حسب النشرتين الإحصائيتين 1988 و1998 تغيرات حادة في أعدادها من سنة لأخرى بسبب خضوعها هي الأخرى لنتائج الجفاف من تقلص المراعي وانخفاض المواد العلفية، بيد أنها في الواقع لا تتغير بنفس الحدة، ففي الفترة الفاصلة بين 1980 و1999 وصل عدد رؤوس الأبقار بإقليم أسفي سنة 1992 عددها إلى 205.8 ألف رأس لينزل سنة 1999 إلى 112ألف فقط، أي بانخفاض 1.8 مرة. أما الأغنام، فقد وصل عدد رؤوسها سنة 1997 إلى أقصى حد ب 1188.9 ألف فيما كانت قد نزلت فيما قبل حدود 1982 إلى 383.8 ألف رأس أي بانخفاض 3.1 مرة. ويعرف قطيع الماعز نفس التغيرات، حيث عرفت أعلى عدد لرؤوسها سنة 1986 ب 93.5 ألف رأس، فيما انخفض الى أدنى حد سنة 1994 ب 26 ألف رأس أي بانخفاض وصل الى 3.6 مرة، مما يبين حدة التغيرات الحاصلة في هذا الطاع بسبب تواتر سنوات الجفاف خاصة.

جدول رقم 40: قطيع الأبقار حسب أصنافها بجهة دكالة-عبدة سنة 2000.

بآلاف الرؤوس

	الأبقار المحلية	الأبقار الحسنة	النسبة ٪	المجموع
إقليم أسفي	77.5	26.7	25.6٪	104.2
إقليم الجديدة	1.4	237.2	99.4٪	238.6
المستوى الجهوي	78.9	263.9	76.9٪	342.8
المستوى الحيوني	1389.5	1185.7	46٪	257.2

Délégation Régionale du Plan, Statistique doukkala-Abda -2001

تبين الإحصائيات المتضمنة في الجدول أعلاه التفوق الواضح الذي يسجله المستوى الجهوي (76.9٪) على المستوى الوطني (46٪) في مسألة تحسين النسل. ولكنه يوجد تفاوت واضح وكبير داخل جهة دكالة – عبدة ما بين إقليم الجديدة وأسفي، دلك أن تحسين النسل يكون قد أشرف على تغطية كل القطيع بالإقليم الأول فيما مازال الثاني يعرف تخلفا مريعا عن المستوى الوطني والجهوي بسبب التواجد المكثف للأبقار المحلية ذات الجودة الضعيفة.

4-استيراد الأبقار الأصلية وتنظيم قطاع تربية الأبقار: الرهانات والفاعلون.

4-1-أهمية الاستيراد:

تعتبر مسألة استيراد الأبقار الأصلية رهانا حقيقيا لما تمثله من عائدات مالية ضخمة وسد لحاجيات المنطقة المتزايدة لهذا النوع من الأبقار، وهي حاجيات نابعة من قدرة هدا الأخير على توفير إنتاجية كبيرة إن على مستوى إنتاج اللحوم أو على مستوى إنتاج الحليب ففي إطار تحسين النسل، تم استيراد العجلات الحامل الأصلية بشكل تصاعدي بكل الدوائر التابعة لنفوذ المكتب الجهوي، وإن كنا لا نتوفر على معطيات خاصة بكل دائرة، فإن نتائج استيراد العجلات الحامل لدائرة الغربية، تبين رغم حداثة عهدها بالسقي أهمية الظاهرة.

الجدول رقم: 41 استيراد العجلات الحوامل الأصلية بدائرة الغربية (بآلاف الدراهم)

السنوات	1998	1999	2000	المجموع
عدد العجلات	500	800	1000	2300
التكلفة الإجمالية	8000	12800	16000	36800

المصدر: مصلحة الإنتاج الحيواني المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة 2000.

تبين هذه المعطيات التطور الهائل الذي عرفته عمليات استيراد الأبقار لدائرة الغربية ومن خلالها منطقة دكالة، ففي ظرف 3 سنوات انتقل الرقم بنسبة 100٪ وتظهر التكاليف الإجمالية خلال هذه الفترة المحدودة لعماليات الاستيراد بهذه الدائرة الصغيرة أهمية الرهان المالي الذي تمثله بالمنطقة بالنسبة للفاعلين في هذا القطاع.

2-4-مراحل استيراد الأبقار

لقد مرت عمليات استيراد الأبقار بالمغرب عامة وبجهة دكالة عبدة خاصة بثلاثة مراحل أساسية وهي:

- مرحلة ما قبل 1989: حيث كانت الجهات العمومية المختصة (المكتب الجهوي لدكالة والمديريتين الإقليميتين للجديدة وأسفي) تقوم بتعاون مع الغرفة الفلاحية على استيراد عدد من رؤوس الأبقار في إطار حملات سنوية خاصة، لسد الحاجيات المحددة مسبقا، وليتم توزيع الأبقار المطلوبة بعد التحقق من خلوها من الأمراض المعدية، ولكن في الواقع كانت الحاجيات أكبر بكثير من الأبقار المستوردة. ناهيك عن التعقيدات الإدارية والمسطرية التي تؤدي إلى تأخر تسليمها في الوقت المحدد مما يؤدي إلى هلاك جزء ليس باليسير منها.

– المرحلة الممتدة من 89 و1997: وهي مرحلة التحرير الكامل للاستيراد، إلى جانب اللجنة التقنية الجهوية للحليب التي كانت تسهر على تنظيم استيراد الأبقار، أصبح بإمكان الخواص القيام بعمليات استيراد الأبقار بشكل مستقل، سواء بشكل فردي (حالة شركة عمار) أو عن طريق معمل مركز الحليب (حالة شركة قنديل).

حيث يتم توزيع الأبقار المستوردة بشكل يساهم فيه عدد من الفاعلين في قطاع الحليب، إذ يتم بيعها للفلاحين بثمن واحد هو 17 ألف درهم مهما كان وزن كل واحدة منها وكيفما كانت وضعيتها الصحية، وتكون الصيغة هي كالتالي: يقدم الفلاح المربي 7000 درهم كتسبيق وتقوم التعاونية التي ينتمي إليها بضمانة لدى أحد معملي الحليب بالمنطقة وهما مركز الحليب أو معمل نيستلي الذي تتعامل معه هده التعاونية، آنذاك يقوم المعمل بتقديم القيمة المتبقية من ثمن البقرة أي 10000 درهم، التي يعمل على استيرادها على شكل اقتطاعات نصف شهرية.

3-4- الفاعلون المتدخلون في ميدان الاستيراد

والواقع أن عملية الاستيراد تخفي وراءها شبكتين منظمتين ومتنافستين في قطاع الحليب؛ شبكة نيستلي وشبكة أونا، وتقوم كل شبكة على أساس تعاون عدد من التعاونيات واعتماد مستورد معين يقوم بتزويد الفلاحين بالأبقار المستوردة الحلوب أو الأبقار الحابلة الموجودة على أهبة الوضع، فما هي إستراتيجية كل فاعل؟

– **اللجنة التقنية الجهوية للحليب**: المفروض من هذه اللجنة القيام بإجراءات التحكيم اللازمة عند الاقتضاء وتتبع عملية التوزيع ومراقبة صحة الأبقار المستوردة وتسجيلها داخل دفاتر خاصة.

ولكن الواقع يثبت أنها كانت أضعف حلقة من حلقات المنظومة، حيث تمارس عليها شتى الضغوطات من أطراف مختلفة، وأحسن مثال على ذلك هو إحجامها عن المراقبة الصحية وعدم وضع المواشي تحت المراقبة مدة زمنية معينة قبل توزيعها.

– **شركة نستلي وسانطرال الحليب**، تهدف إستراتيجية كل من هذين الفاعلين على ضمان تزودها بالحليب وبالخصوص في فترة الإدرار المنخفض (Basse Lactation)، حيث يلتزم الفلاحون منتجو الحليب على تقديم منتوجاتهم للجهة التي تكلفت بدفع ما تبقى من قيمة البقرة.

كما أنها وسيلة لضمان التزود بالحليب من نفس المتعاقدين معها إذا ما حاولت جهة أخرى الزيادة في ثمن لتر الحليب.

– **التعاونيات**، تلعب هذه المنظمات دور الوسيط بين المنتجين والمصنعين لمادة الحليب ومشتقاته، وتكمن إستراتيجية أعضاء المكاتب في الرفع من كميات الإنتاج بتزويد المنتجين بالأبقار الحلوب ذات المردودية المرتفعة، من خلال ضمان استقبال أكبر عدد من هؤلاء المنتجين، وبالمقابل تحصل على مزيد من المداخيل نظير بيع الأعلاف المركزة أو الحصول على منح سنوية من معامل الحليب.

– **مستوردو الأبقار**: تكمن إستراتيجية هؤلاء في جلب وبيع أكبر عدد ممكن من الأبقار وتحقيق مزيد من الأرباح عن طريق شراء أبقار رخيصة الثمن وغير مكلفة (التكاليف المتوسطة عند البيع ما بين 5000 و7000 درهم للبقرة الواحدة) إذ يعمدون إلى استعمال الوزن عند الشراء، ولكن يتم توزيعها بنفس الثمن عند البيع (17000 درهم).

وهكذا يكون هامش الربح مضمونا في قيمة عالية، كما أن هؤلاء المنتجين يحتفظون بأحسن الأبقار لكي يتم إدماجها داخل مسالك التسويق التقليدية (الأسواق الأسبوعية) وخارج الإطار القانوني المحدد لعمليات استيراد الأبقار سلفا.

– **مربو الأبقار**؛ نظرا لافتقار أغلب هؤلاء إلى الاستثمارات اللازمة فإنهم يلجؤون إلى هذه الصيغة للحصول على عدد من الأبقار، وتكمن إستراتيجية أغلبهم في الاندماج في منظومة الإنتاج من خلال التعاونيات وتحقيق قيمة مضافة إيجابية؛ حيث يحصل الفلاح المربي غالبا على أبقار مصحوبة بعجول صغار يراهن من خلال دفع كميات الحليب المنتجة على تغطية مصاريف شراءها ومصاريف تغذيتها على شكل اقتطاعات، كما يراهن في بعض الحالات على الحصول على فائض مالي زائد.

وتكمن أهداف هذه الإستراتيجية في تصفية الديون أولا والحصول على أبقار خالصة من أي تبعات ولاستغلالها فيما بعد ثانيا وتسويق العجول بعد تسمينها ثالثا.

ورغم أن المربين يتعرضون لكل أنواع الاستغلال، فإنهم يخرجون على العموم من هذه العملية بنتائج إيجابية غالبا ما تكون فرصة للانطلاق الاستغلالية وتراكم رأسمالها. ولكن أخطر ما يخشاه هؤلاء من وراء ذلك هو عدم تأقلم هذه الأبقار الأجنبية مع المناخ المحلي.

الفاعل الرئيسي في قطاع استيراد الأبقار

يعتبر هذا الفاعل نموذجا حيا للرهان الكبير الذي يمثله استيراد الأبقار وتوزيعها بمنطقة دكالة أولا والمناطق المجاورة ثانيا. ينحدر من أصول اجتماعية متوسطة وينتمي لقبيلة بني هلال المجاورة لمدينة سيدي بنور. وقد كان إلى حدود أواسط الثمانينات من القرن الماضي تاجرا متوسطا للأبقار بالأسواق الأسبوعية، معروف بخبرته الكبيرة في قطاع تجارة الأبقار، وخاصة الموجهة لتموين أسواق المدن الكبرى. وقد كانت عملية تفويت استيراد الأبقار الحلوب لفائدة الخواص في نهاية عقد الثمانينيات، بعدما كانت من اختصاص المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة، فرصة كبيرة لانتقائه والترخيص له لاستيراد الأبقار من الخارج. وفي غضون بضع سنوات أصبح، إلى جانب أولاده، من جراء استيراد الأبقار وتوزيعها، من أكبر الفاعلين في هذا القطاع وتحول إلى رجل أعمال معروف جدا بفضل تنويع أنشطته الاقتصادية، بعد أن صار في نفس الوقت شخصية عمومية ذات حضور كبير على المستوى الاقتصادي والسياسي والانتخابي على الصعيد الجهوي والوطني:

- تاجر كبير للأبقار بالأسواق الأسبوعية الكبرى بدكالة والمناطق المجاورة (ثلاثاء سيدي بنور، أحد أولاد فرج، خميس الزمامرة، أربعاء مراكش....)؛
- ممون للأسواق الكبرى والفنادق باللحوم الحمراء سواء على المستوى الإقليمي والوطني؛
- صاحب مخبزة عصرية بسيدي بنور؛
- من الملاكين العقاريين البارزين؛
- صاحب شركة للنقل البحري للسلع والبضائع؛
- صاحب شركة لاستيراد وبيع وتوزيع الأسمدة والأعلاف المركزة والشعير على الصعيد الوطني؛
- صاحب بعض مراكب الصيد البحري وصاحب باخرة للنقل التجاري.

إلى جانب هذه الأنشطة الاقتصادية استطاع أن يلج عالم السياسة من خلال نجاحه في:

–الوصول إلى رئاسة الجماعة القروية التي ينتمي إليها، مكان برلماني ووجيه آخر من الأعيان التقليديين الكبار كان يدير نفس الجماعة منذ فترة طويلة؛

– الوصول إلى قبة البرلمان لولايتين؛

– وصول ابنيه إلى قبة البرلمان فيما بعد؛

– يقوم أداء هذا الفاعل الترابي على استعمال ميكانزمات التأثير المختلفة لتكريس سلطته الانتخابية والزيادة في ثروته المالية ومكانته الاقتصادية:

– الاعتماد على الرافد القبلي لتأمين الوصول إلى الهيئات المنتخبة.

– مراقبة الأسواق الأسبوعية الخاصة بتسويق الأبقار سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي؛

– مراقبة التعاونيات سواء في العالية أو في السافلة وذلك بتموين الفلاحين فيها بالأبقار والأعلاف مقابل تسديد دفعات نصف شهرية؛

– التعبئة السياسية لمنتخبي الجماعات القروية التابعة لدائرة نفوذه البرلماني، بما فيها مستشاري الجماعات غير المنتمية لجماعته وقبيلته؛

– القيام بدور الوساطة بين السكان والسلطات المحلية والإقليمية؛

– تنظيم أنشطة فنية وغنائية شعبية في الموسم السنوي لمولاي عبد الله.

5- تنظيم قطاع تربية الأبقار: الرهانات والفاعلون

1-5-التنظيمات المهنية

تتواجد بجهة دكالة– عبدة عدد من التنظيمات الفلاحية التي تسعى إلى تنظيم قطاع تربية الأبقار وتنميته، وهي عبارة عن جمعيات تتواجد على الخصوص بمنطقة نفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة فيما يغيب هذا النوع عن إقليم آسفي كلية. ويتعلق الأمر بنوعين من الجمعيات:

النوع الأولى: جمعيات تسمين الأبقار؛ وعددها 5 موزعة على الدوائر المسقية بدكالة وقد تأسست كلها سنة 1996، بغرض الرفع من إنتاج اللحوم.

النوع الثاني: جمعيات مربي الأبقار الأصيلة، وتتوزع بين الجمعية الجهوية للأبقار الأصيلة وهي الجمعية الأم التي عرفت النور سنة 1990، متخذة مقرا لها بمدينة الجديدة، والجمعيات المحلية التابعة لها كان عددها 5 موزعة على الدوائر المسقية الخمسة، وأصبحت الآن 8 بعد أن تفرع عن "الجمعية المحلية" بسيدي بنور 3 جمعيات جديدة سنة 1999.

وتتمثل أغراض هذه الجمعيات على العموم في:

-البحث عن منافذ لتسويق منتوجات المنخرطين (حليب، أبقار...) عن طريق تنظيم المعارض والتظاهرات التجارية وتنظيم التعاونيات وإبرام الاتفاقيات مع معامل الحليب.

-ضمان التأطير التقني والصحي من مراقبة السلالات وتسجيلها في الدفاتر واستيراد السائل المنوي ذو الجودة العالية وضمان التلقيح الاصطناعي وتقديم الارشادات البيطرية، وذلك قصد تحسين نسل الأبقار واقتناء الأعلاف وتوفيرها للمنخرطين والدفاع عن مصالح مربي الأبقار لدى الجهات المعنية وتحسين جودة الحليب ونقل التكنولوجيا وتسهيل الحصول على المعلومات والتحسيس والتأطير.

وتعتمد هذه الجمعيات في نشاطها على موارد مالية قارة ومضمونة يتم اقتطاعها مباشرة من معامل الحليب على حساب التعاونيات المنطوية تحت لواء كل جمعية، حيث يتم خصم 3 سنتيم عن كل لتر مسوق من الحليب. ويتم استغلال المداخيل المحصلة نظريا في تمويل الخدمات المختلفة لفائدة المنخرطين، ولكن في الواقع لا تقوم هذه الأخيرة إلا بعمليات التلقيح، بعد أن قام المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بوضعه رهن إشارة الجمعيات، وبعد أن تلتزم هي باقتناء السائل المنوي وضمان وسائل التنقل.

لقد تأسست في البداية كما سلف الذكر جمعية جهوية واحدة سنة 1990، انبثقت عنها خمس (5) جمعيات سنة 1996 لتصبح 8 سنة 1999، وكان من المفروض أن يصبح عددها اليوم أكبر وفق المنطق السائد القائم على تفريخ وانتشار هذا النوع من الهيئات. ويرجع تناسل هذه الجمعيات إلى صعوبات التسيير التي عانتها الجمعية الأم مما دفع بالتعاونيات إلى الانخراط في جمعيات محلية، وأمام نفس الصعوبات انبثقت عن الجمعيات المحلية جمعيات فرعية... حيث يسعى كل فاعل إلى الاستحواذ على تسيير الجمعية المستحدثة.

والواقع أن هذا التناسل يعكس وجود رهان مالي كبير هو عبارة عن عائدات مالية مهمة جدا وصلت برسم سنة 1999-2000 إلى 3,3 مليون درهم يتنافس الفاعلون في القطاع على الاستفادة منها. عن طريق خلق جمعيات جديدة. ولكن يجب الاعتراف بأن هذه الجمعيات تقوم حاليا، بدور فعال فيما يخص مسألة التحسين الوراثي الجهوي، فهي التي تسهر على تنظيم عمليات التلقيح لدى مراكز جمع الحليب. حينما كانت

الجهات الإدارية في وزارة الفلاحة هي المسؤولة عن عمليات التلقيح، كانت النتائج محدودة جدا لا تتجاوز ألف عملية، بسبب هيمنة السلوكات البيروقراطية وضعف الإمكانيات وانعدام وسائل التنقل، إذ كان مفروضا على من يهمه الأمر لنقل أبقاره إلى عين المكان لتلقيحها، بيد أنه مع ظهور الجمعيات وتعددها والمنافسة بينها للتقرب أكثر من مربي الأبقار عرفت عمليات التلقيح توسعا متزايدا من سنة لأخرى.

2-5-إنتاج اللحوم الحمراء

لا يقل إنتاج اللحوم الحمراء أهمية عن الحليب والشمندر والحبوب بجهة دكالة-عبدة، فهو يمثل قطاعا واعدا بالنسبة لاقتصادها الجهوي؛ لما يمثله من مداخيل مالية ضخمة. حيث تصل كميات اللحوم الحمراء التي يتم إنتاجها بجهة دكالة-عبدة إلى 23500 طن برسم سنة 2000، أي ما يقارب عائدا ماليا يقدر ب 1,2 مليار درهم (بثمن 50 درهم / كلغ) بدون احتساب الإنتاج الحاصل بمنطقة نفوذ المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة.

3-5- إنتاج وتسويق الحليب

تظهر الأرقام فعلا أن الجهة تحتل مكانة مرموقة في إنتاج الحليب على المستوى الوطني، إد يصل الإنتاج بها برسم سنة 1997 إلى 142.6 مليون لتر أي ما يمثل 20.6٪ من الإنتاج الوطني، ويرجع الفضل في دلك إلى إقليم الجديدة الذي يساهم ب 99.5٪ من إنتاج الجهة وعلى الخصوص إلى منطقة نفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة التي تساهم لوحدها 68.6بنسبة ٪ من نفس الإنتاج ومرة أخرى يظهر إقليم أسفي متخلفا في إحدى القطاعات الفلاحية الحيوية بالنسبة للعالم القروي.

1-3-5-تطور إنتاج الحليب بجهة دكالة عبدة:

ورغم افتقارنا للمعلومات المحينة الكافية والكاملة عن القطاع بالنسبة لكل مناطق الجهة، فإنه يمكننا التأكيد على أن جهة دكالة عبدة قد تخطت بكثير مستوى المساهمة الأنفة الذكر لتتجاوز عتبة 30٪، ففي غضون الخمس السنوات الفاصلة بين 1997 و2001 انتقل إنتاج المنطقة الواقعة تحت نفوذ المكتب الجهوي لوحدها من 97.8 مليون لتر إلى 114 مليون لتر أي بزيادة 16.6٪.

كما أن إقليم أسفي عرف قفزة نوعية في ظرف سنة واحدة إذ انتقل الإنتاج فيه من 782 ألف لتر إلى 1 مليون لتر، أي بزيادة وصلت نسبتها إلى 30.7٪[12].

[12] Bulletin eco. Et Social province de Safi 1998.

كما أن منطقة نفوذ المديرية الإقليمية بالجديدة قد عرفت بدورها ارتفاعا ملموسا في الإنتاج في ظرف سنة واحدة، حيث انتقل من 44 مليون لتر سنة 1997 إلى 51.7 مليون لتر سنة 1998 أي بزيادة وصلت نسبتها إلى 17.5٪.

2-3-5-البنيات التحتية لجمع وتسويق الحليب

أصبحت جهة دكالة عبدة تتوفر حاليا على بنيات منظمة لتأمين جمع وتسويق الحليب، مما ساهم في تنمية هذا القطاع وبالتالي الزيادة في مدا خيل الفلاحين وتزويد السوق الوطنية من هذه المادة. تتوفر جهة دكالة-عبدة على شبكة مهمة من مراكز جمع الحليب يصل عددها إلى 159 مركزا منها 114 مركزا وظيفيا، يتمركز أغلبها بمنطقة نفوذ المكتب الجهوي، في حين لا تتوفر منطقة عبدة إلا على 3 مراكز وظيفية بكل من جمعة سحيم واليوسفية وراس العين.

كما تتوفر الجهة على طاقة استيعابية مهمة لجمع الحليب، من خلال تعدد الأحواض المبردة التي تتوفر عليها مراكز الحليب، تصل إلى 271.5 مليون لتر، لم تستغل منها إلا 120 مليون لتر في أحسن الأحوال أي ما يقل عن نصف الطاقة المتوفرة. وقد سجلت هذه الأخيرة بفضل ارتفاع إنتاج الحليب تزايدا كبيرا في أعداد مراكز جمع الحليب إذ انتقل عددها من 34 مركزا منها 27 وظيفيا سنة 1981 إلى 112 مركزا منها 73 وظيفيا سنة 2001، ويعني هذا أن المراكز الوظيفية قد حققت خلال عشرين سنة زيادة إجمالية مهمة وصلت إلى 170٪.

3-3-5-بنيات تحويل الحليب.

يتم تسويق الحليب بالجهة عبر ثلاثة وحدات صناعية أساسية هي مركزية الحليب، وشركة نيستلي-المغرب وتعاونية الحليب الجيد بمراكش التي لا تعمل على تصريفه فقط عبر المنافذ المختلفة من التراب الوطني، ولكن تعمل على تحويله واستخراج المشتقات منه. غير أن الإنتاج لا يأخذ وجهة واحدة تجاه هذه الوحدات الصناعية، بل يأخذ مسارات ومسالك متعددة.

و لا يمثل الحليب الموجه نحو معامل تحويل الحليب سوى 36.6٪ من الإنتاج العام مما يظهر القصور الحاصل في مسألة التسويق ذو الأغراض الصناعية، وحتى داخل هذا الباب لا تستطيع البنيات التعاونية المنظمة تأمين سوى 22.2٪ بينما يلجأ المنتجون إلى تزويد تلك المعامل ب 14.4 بطريقة فردية تلقائية.

كما يوجد مسلك تقليدي آخر مازال ينافس بما فيه الكفاية المسالك التسويقية السالفة، وهو مسلك النقالة الذين يعملون على تزويد "المحلبات" الصغرى بالمدن بكميات من مادة الحليب تصل إلى 14.4٪ وإذا كان الحليب المسوق قد عرف تطورا إيجابيا خلال الفترة المدروسة (6 سنوات) بزيادة نسبته بنقطتين، فإن الحليب المسوق عن طريق مسلك التعاونيات بصفة منظمة قد شهد رغم التطور الكمي نقصا في نسبته ب 0.5 نقطة. وعلى العكس من ذلك يعرف مسلك التسويق الفردي للمعامل زيادة في أهميته، مما يظهر وجود أزمة في توزيع هذه المادة الحيوية، لأن بقاء وتزايد جمع ونقل وتوزيع الحليب عن طريق النقالة في ظروف غير ملائمة يعرض صحة المستهلكين للخطر أكثر من السابق ويعكس عجز المؤسسات الصناعية على تأطير التسويق بطريقة عصرية.

و لكن لا يجب أن ننسى ان الإنتاج كان إلى بضعة عقود ضعيف جدا من الناحية الكمية ويتم استهلاكه بطريقة مباشرة من طرف الكاسبين ولكنه أصبح اليوم أكبر بكثير من الأحجام المنتجة سابقا ويتم توجيه جزء منه يربو عن النصف إلى السوق.

إن هذا التطور الحاصل في كميات الإنتاج والتسويق يدل مما لا يدع مجالا للشك على الأهمية الإستراتجية التي أصبح يأخذها هذا القطاع في الاقتصاد الجهوي والمحلي عامة وخاصة بمختلف مناطق دكالة المسقية منها والبورية مع الإشارة إلى أن مناطق عبدة مازالت تعاني من نقص في تعبئة منتوجاتها من أجل التسويق بسبب النقص الحاصل في البنيات الأساسية وضعف التأطير من طرف التعاونيات، وهو الشيء الذي يحرمها من مداخيل جد مهمة.

ويعاني قطاع الحليب المسوق من طرف التعاونيات على الخصوص من عدم انتظام تصريفه بسبب وجود فصلين مختلفين من حيث الإنتاج، وهما فصل وفرة الحليب وفصل قلة الحليب، فحسب إحصائيات 97-1998 يبتدأ فصل الوفرة من شهر يناير وينتهي عند متم شهر غشت ويمثل قرابة 60٪ من الإنتاج المسوق وتتجاوز فيه مؤشرات التسويق الشهرية عتبة 1,8، فيما يبتدئ الفصل الثاني من شهر شتنبر وينتهي عند شهر دجنبر الذي لا يمثل إلا 40٪ من الإنتاج المسوق حيث لا تتجاوز مؤشرات التسويق الشهرية تلك العتبة.

4-3-5-إنتاج الحليب وتسويقه: العوائق والاكراهات

يعاني هذا القطاع من عدد من الإكراهات والعوائق التي تحول دون تقدمه، وهذه العوامل ذات طبيعة تقنية وأخرى ذات طبيعة تنظيمية وأخرى وظيفية وعلائقية.

– **الإكراهات ذات الطبيعة التقنية،** ونخص بالذكر على الخصوص:

– على مستوى التغذية الحيوانية: يلاحظ بأن تغذية قطيع الأبقار مازالت تعاني من عدد من الأعراض:

* الاعتماد المستمر على المراعي وبقايا الحصائد والمخلفات النباتية التي تتعرض بدورها للتقلبات المناخية وخصوصا بالمناطق البورية.

* ضعف مساهمة الزراعات العلفية في تغطية حاجيات القطيع.

* عجز في المحافظة على الأعلاف الطرية وضعف اللجوء إلى عملية السولجة (Ensilage) لطحن هذه الأعلاف وتخزينها.

* الاستعمال غير الملائم للأعلاف المركزة الذي لا يحترم شروط التغذية المتوازنة وعدم استعمال بعض المنتوجات المشتقة من الصناعة الغذائية الغنية بالبروتينات).

* عدم اللجوء إلى خلط الأعلاف المتنوعة، والاعتماد في فترة من السنة على نوع واحد مما يؤثر على صحة القطيع وعلى كميات الإنتاج وجودته.

– **على مستوى تحسين النسل:**

* ارتفاع تكاليف التلقيح الاصطناعي بالنسبة للتعاونيات لا يشجع على الإسراع بالتحسين الوراثي خصوصا بالمناطق البورية وعلى الأخص بإقليم آسفي.

* ضعف عدد ذكور الأبقار المولدة القوية.

– **على مستوى التسويق:**

* محدودية التسويق؛ إذ تفرض كما سبقت الإشارة إلى ذلك معامل تحويل الحليب حصصا معينة على التعاونيات، الشيء الذي يجعل المنتجين يتوجهون في فترة وفرة الحليب إلى البحث عن منافذ أخرى كالبيع عن طريق النقالة أو بتحويل الكميات الإضافية إلى ألبان تقليدية قصد استخراج الزبدة بطريقة يدوية.

* غياب مختبرات خاصة ومرخصة لتحليل الحليب وتحديد جودته.

* انعدام شروط النظافة سواء عند الإنتاج أو عند النقل.

* مشكل نقل الإنتاج إلى مراكز التجميع، حيث تعاني بعض الدواوير من بعدها عن هذه المراكز.

* استعمال نفس الأثمنة لكل أنواع الحليب مهما كانت الاختلافات الحاصلة في جودته، مما يحرم المنتجين الجيدين من ميزة تفضيلية.

* محاولات الغش بإزالة المادة الدسمة من طرف المنتجين والزيادة في كميات الماء.

– الإكراهات ذات الطبيعة التنظيمية:

*** عوائق قانونية:**

– الحدود الترابية للتعاونيات غير واضحة ومحددة.

– عدد المنخرطين بها غير معروف، بسبب وجود عدد محدود من المنخرطين القانونيين الذين يستحوذون على التعاونية ويستفيدون حصريا بالفوائد والامتيازات التي يخولها لهم العمل التعاوني، ووجود عدد كبير من المنتجين المعتمدين وغير المنخرطين، مما يحرمهم من الوصول إلى عدد من الخدمات والامتيازات التي تقدمها التعاونيات.

– عدم احترام آجال انعقاد الجموع العامة ومجالس إدارات التعاونيات.

– عدم احترام القوانين الجاري بها العمل (83-24) كذا النظام الداخلي للتعاونيات.

*** عوائق إدارية:**

– غياب أطر إدارية كفؤة على مستوى تسيير التعاونيات (محاسبون).

– غياب المراقبة المستمرة.

– ضعف التكوين لدى أعضاء مكاتب التعاونيات.

*** عوائق علائقية ووظيفية:**

– صعوبة العلاقة بين التعاونيات والشركاء التجاريين وعلى الخصوص الوحدات الصناعية في مجال الحليب.

– غياب علاقات مع شركاء اجتماعيين قصد تطوير القطاع (الجمعيات، الجماعات القروية، مراكز البحث...)

– هيمنة الوظيفة الواحدة المتمثلة في جمع الحليب وتسويقه.

- العجز عن توفير عناصر الإنتاج (الأعلاف، الأدوية، العلاجات البيطرية...)
- غياب الجانب الاجتماعي.

6-قطاع الحليب: الرهانات والفاعلون

يعتبر الحليب حاليا من أهم الرهانات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بجهة دكالة-عبدة وعلى الخصوص بمنطقة دكالة بسبب العائدات الضخمة التي يديرها عليها وبسبب تهافت عدد من الفاعلين الذين يريدون السيطرة على إنتاجه والتحكم في تسويقه والعمل على تحويله وتتميمه. ولا يجب أن تخفي هذه الأهمية علينا الدور الكبير الذي أصبح يقوم به هذا القطاع على مستوى التنظيمات الاجتماعية وإعادة التشكيل الترابي على مستوى العالم القروي.

1-6-الأهمية الاقتصادية والتجارية:

جدول رقم 42: تطور عائدات الحليب بجهة دكالة-عبدة (بآلاف الدراهم)

	منطقة نفود المكتب الجهوي	منطقة نفود المديرية الإقليمية- الجديدة	منطقة نفود المديرية الإقليمية- آسفي
1975	7110	-	-
1980	20270	-	-
1990	70500	-	-
1995	205850	67680	-
2000	330610	104020	3810
2001	334290	104020	-

أرقام مقدرة من خلال كميات الإنتاج المسوقة والأثمان الجارية في حينها

ORMVAD Service de la Production Végétale ORMVAD

DPA d'El Jadida

DPA de Safi

فإذا أخذنا فقط أرقام سنة 2000 سنجد أن العائدات وصلت مستويات عالية جدا، أي ما يناهز 440 مليون درهم، وهي بذلك تفوق عائدات كل من الشمندر السكري ومداخيل القمح بنوعيه، ولكن إقليم آسفي لا يستفيد مرة أخرى من هذه المداخيل بسبب عدم الاهتمام بهذا القطاع.

أما إقليم دكالة فلم يعد متميزا على مستوى الجهة فقط بل على العكس من ذلك أصبح منطقة رائدة على المستوى الوطني، وقد كان للعمل الكبير الذي قام به المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة الأثر الإيجابي على انطلاق هذا القطاع سواء على مستوى التأطير التقني أو على مستوى استيراد الأبقار الحلوب أو على مستوى إنشاء مراكز لجمع الحليب أو على مستوى خلق وهيكلة المنظمات المهنية... وقد سارت المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة على أثره في منطقة نفوذها متبعة نفس الخطوات في تحفيز المنتجين بها. وفي الوقت الذي انتشرت فيه التعاونيات من المناطق المسقية إلى المناطق البورية وأخذت تفرض نفسها كفاعل أساسي في الحياة القروية بدكالة، لم تقم الجهات المختصة بعبدة بما يكفي لهيكلة وتشجيع القطاع.

2-6-تطور الأثمان عند الإنتاج وعند الاستهلاك

جدول رقم 43:

تطور كميات الحليب المسوق من طرف الوحدات الصناعية الرئيسية

)بملايين لتر(

السنوات	مركزية الحليب	نيستلي المغرب	الحليب الممتاز	المجموع
1993	46,2	6,4	1,3	53,9
1994	-	-	-	66,5
1995	44,1	25,1	6	70,3
1996	44,1	25,1	6	75,2
1997	63,3	28,2	6,4	97,9
1998	75	24,6	4,8	104,4
1999	80,6	26,6	3,5	110,7
2000	81,8	27,7	3,4	112,8
2001	81,3	30,7	2,1	114,1

ORMVAD Service de la Production Animale، 2003.

نستخرج من الجدول الملاحظات التالية:

- أن ثمن الحليب المعقم عند الاستهلاك الذي تحصله معامل التحويل قد تم ضربه ب 4,7 بالانتقال من 1,2 درهم/لتر إلى 5,6 درهم للتر الواحد.

- أن ثمن الحليب عند الإنتاج أي الذي يحصل المنتجون قد تم ضربه فقط ب 3,1 بالانتقال من 0,95 درهم/لتر إلى 2,93 درهم/لتر.

- أن ثمن الحليب عند الإنتاج المقدم للمنتجين قد استقر منذ 1995، في حين عرف ثمن الحليب المعقم زيادة جوهرية سنة 2001 بدون أن تتم الزيادة في ثمن الحليب الأول.

فبالنظر إلى الفارق الحاصل ما بين ثمن الحليب المعقم وثمن الحليب عند الإنتاج وبالنظر إلى تكاليف الإنتاج الصناعي، يمكن أن نفهم لماذا تتنافس الوحدات الصناعية الثلاثة على أخذ أكبر نصيب من سوق الحليب. كما يمكن أن نفهم أسباب استقرار شركة دولية بالمنطقة من حجم نستلي.

3-6-تنظيم إنتاج الحليب وتسويقه وتنميته

تسهر على تنظيم قطاع الحليب وتنميته لجنة تقنية على مستوى إقليم الجديدة، وتضم هذه اللجنة:

- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي؛
- الوحدات الصناعية لإنتاج الحليب بمنطقة دكالة؛
- اتحاد تعاونيات الحليب بنفس المنطقة.

لم يعد المكتب الجهوي والدوائر الرسمية المختصة تقم بدور كبير من أجل التحكم في القطاع، فماعدا الإشراف على هذه اللجنة وإعطاء التراخيص اللازمة للتعاونيات ومتابعة الجموع العامة ومتابعة أنشطتها المختلفة؛ فإذا كان مثلا قادرا على ضبط وتوجيه قطاع الشمندر من خلال سياسة الماء ومن خلال التنسيق مع معامل السكر، فإنه أصبح عاجزا عن التحكم في قطاع الحليب بسبب عدم توفره على الوسائل الكافية لذلك، إذ رغم وجود حاجة للفلاحين والمربيين بالمناطق المسقية للماء قصد سقي الزراعات العلفية الضرورية لتغذية المواشي، فإن هذه المؤسسة تفتقر في الفترة الراهنة بالمقابل لنظام للمراقبة والتحكم. ولكن الواقع يثبت أنه توجد شبكات وتبعا لهذه الخطاطة سنجد وجود نوعين من الشبكات العاملة في قطاع الحليب:

* **الشبكات القائمة على الاتصال المباشر**: وهي شبكات تقوم على ربط علاقات مباشرة بين وحدات تحويل الحليب وتصنيعه وهي غالبا متواجدة خارج الجهة وبين التعاونيات داخلها؛ وهذه الوحدات هي:

- الحليب الجيد بمراكش التي تربط علاقة استغلال مع تعاونيتين بجهة دكالة وعبدة.
- الحليب الممتاز بالبيضاء التي تعتمد على 5 تعاونيات بدكالة.
- معمل نستلي بالجديدة الذي يعتمد على 49 تعاونية.

* **الشبكات القائمة على الاتصال المباشر وغير المباشر في آن واحد:** حيث تتدخل جمعيات تحسين النسل ومعمل كوزيمار للسكر... وتهم هذه الحالة معمل مركز الحليب بالجديدة الذي يعتمد على 129 تعاونية ومركز الحليب بالبيضاء الذي يعتمد على 29 تعاونية. وهكذا نجد تراتبية وهرمية قائمة الذات للتحكم في القطاع، فمن أجل السيطرة على هذه السوق الواعدة وما تمثله من رهانات تجارية حقيقية قامت بالفعل شبكات مختلفة متنافسة فيما بينها للحصول على أكبر قسط من الكميات المسوقة. ولكي تكون كل شبكة قادرة على المنافسة والصمود يجب أن تكون متكاملة التكوين ومتماسكة الأعضاء وذات بنيات تحتية صلبة وتجهيزات عصرية. ولكي تحقق هذه الشروط غالبا ما تقوم شبكة الحليب على كيان رأسه معمل تحويل الحليب وأعضاء التعاونيات وقوائمه المنتجون.

مع العلم أن لكل طرف من أطراف الشبكة أهداف وإستراتيجيات خاصة ومصالح محددة انطلاقا من وضعيته الخاصة، ولكنها إستراتيجيات ومصالح وأهداف مترابطة ومتشابكة تذوب في وثيقة واحدة، يتداخل فيها ما هو اقتصادي وتجاري واجتماعي وثقافي.

* **معامل تحويل الحليب:** وتتنافس بتراب جهة دكالة–عبدة ثلاثة وحدات صناعية، كل واحدة تنطلق من خصوصياتها للحصول على مزيد من الحصص داخل سوق الحليب أو على الأقل المحافظة على الوضعية التي توجد فيها، من المفروض أن تدور المنافسة حول الأثمان التشجيعية وحول سقف الإنتاج، ولكن حرب الأثمان قد توقفت سنة 1995 ما بين مركزية الحليب (سنطرال) وما بين نيستلي– المغرب في إطار ما سمي باحتكار القلة أي أن يتفق المشترون على أثمان الاقتناء بدون أن يؤدي استعمال الأثمان إلى مزيد من المصاريف.

المنافسة تدور دائما، على ما يبدو، بين الفاعلين الصناعيين حول الخدمات التي يقدمها كل واحد إلى التعاونيات والمنتجين (منح، زيارات، تجهيزات، مساعدات من أعلاف وقروض...) بيد أن المنافسة الحقيقية تدور حول تشكيل هياكل ترابية بإقامة شبكة من التنظيمات التعاونية والجمعوية، ذات أبعاد سياسية في بعض الأحيان للتحكم في المجال الجغرافي قصد السيطرة على العالية من خلال استهداف ظروف الإنتاج والمنتجين.

* معمل مركزية الحليب (سنطرال): تأسست هذه الشركة سنة 1932 وتصل قدرتها الإنتاجية في اليوم 1,1 م. لتر. أصبحت مركزية الحليب فرعا من فروع أومنيوم شمال إفريقيا (أونا) منذ 1981.

الجدول رقم 44:

المعطيات المالية لمركزية الحليب (2000-2001)

(مليون درهم)

	2000	2001	التطور(%)
رقم الأعمال	2632,3	2851,5	7,6
ناتج الاستغلال	272	331	21,7
الناتج الصافي	187	231	23,5
عدد العمال	3363	3451	2,6

المصدر: www.ona.ma

وتعد أول المقاولات وأهمها تلك العاملة في ميدان إنتاج الحليب ومشتقاته؛ فهي تنتج الحليب الطري والحليب المعقم والألبان والياوورت والجبن والمشروبات الحليبية مسجلة تحت اسمها وتحت اسم شركة دانون الفرنسية التي تسيطر على 20% من رأسمالها (www.ona.ma)، ويتوفر هذا المعمل على خمسة مواقع إنتاج متواجدة بالغرب من مناطق إنتاج الحليب وهي سلا، البيضاء، الفقيه بنصالح، مكناس والجديدة؛ وتعتبر هذه الأخيرة دون شك أهم مواقع الإنتاج لوجودها بالقرب من أول منطقة لإنتاج الحليب هي دكالة (25-30% من الإنتاج الوطني)، ولهذا الغرض أنشأت معملا تابعا لها بنفس الموقع هو معمل أجبان دكالة.

4-6-تطور كميات الحليب المسوق من طرف الوحدات الصناعية الرئيسية بمنطقة نفوذ المكتب الجهوي لدكالة.

الجدول رقم 45:

تطور كميات الحليب المسوق من طرف الوحدات الصناعية الرئيسية

بمنطقة نفوذ المكتب الجهوي لدكالة (بمليون درهم)

السنوات	مركزية الحليب	نيستلي المغرب	الحليب الممتاز	المجموع
1993	46,2	6,4	1,3	53,9
1994	-	-	-	66,5
1995	39,2	25,1	6	70,3

75,2	6	25,1	44,1	**1996**
97,9	6,4	28,2	63,3	**1997**
104,4	4,8	24,6	75	**1998**
110,7	3,5	26,6	80,6	**1999**
112,8	3,4	27,7	81,8	**2000**
114,1	2,1	30,7	81,3	**2001**

2003. ،ORMVAD Service de la Production Animale

يظهر من خلال الجدول أعلاه أنه باستثناء تعاونية الحليب الممتاز فإن الوحدتين الصناعيتين المتبقيتين قد استفادتا من طفرة الإنتاج التي تحدثت عنها سابقا؛ حيث استطاعت مركزية الحليب أن ترفع من كميات الحليب المسوق من 46,2 مليون لتر سنة 1993 إلى 81,3 مليون لتر سنة 2001 أي بزيادة وصلت نسبتها إلى 76% فيما نجحت نستلي أن تفرض نفسها في الميدان وأن ترفع كميات إنتاجها المسوق في نفس الفترة (9 سنوات) من 6,4 م لتر إلى 30,7 أي بزيادة هائلة وصلت إلى ما يقارب 4 مرات (379,7%). أما تعاونية الحليب الجيد فلم تستطع أن تواكب الركب، فبعد أن حققت قفزة لا بأس بها سنة 1997 تراجعت من جديد إلى مستواها الأول، الشيء الذي لم يساعدها على خلق مكانة مرموقة لها داخل القطاع؛ وفي غياب منافسين جديين، أصبحت نستلي المغرب منافسا حقيقيا لمركزية الحليب، ففي سنة 1993 كانت مركزية الحليب تسيطر على قطاع الحليب المسوق بنسبة 85,7 %، فيما كانت نستلي تتجاوز بالكاد عشر الإنتاج المسوق سابقا، أمست تسيطر على حصة محترمة تصل إلى 27%، فيما لم يعد لتعاونية الحليب الممتاز مكانة يحسد عليها بعد أن لم تعد قادرة على حيازة أكثر من 1,8%.

للسيطرة على هذا القطاع يتم إدماج مسلكي الحليب والشمندر، فولوج منتجي الحليب إلى امتيازات الشمندر (إتلاف) يمر أساسا بالتعامل مع مركزية الحليب، وولوج منتجي الشمندر إلى امتيازات سوق الحليب يمر أيضا بالتعامل البناء مع معملي كوزيمار للسكر. كما يجب الإشارة إلى أن ولوج التعاونيات التابعة لمركزية الحليب إلى عالم الأبناك التابعة لأونا يكون أكثر سهولة ويسرا من مثيلاتها الأخرى، كالبنك التجاري المغربي، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، للحصول على القروض قصد الاستثمار، أو الحصول على القروض لفائدة المنخرطين بها. وتبين هذه الأرقام بدون شك أهمية الأرباح المحققة من خلال أهمية الناتج الصافي الذي يزداد بوثيرة عالية، وتظهر هذه الأرباح جدوى العمل في قطاع اقتصادي واعد هو قطاع الحليب، وعلى هذا الأساس يمكن أن نستشف الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها جهة دكالة–عبدة بالنسبة لهذه المقاولة.

تعتمد شبكة سنطرال على شبكة أونا من خلال التعامل مع شريكها في نفس المجموعة شركة كوزيمار، حيث يؤمن معملي السكر بكل من سيدي بنور والزمامرة التابعين لهذه الأخيرة الأعلاف الشمندرية للتعاونيات العاملة معها من خلال جمعيات مربي الأبقار الأصيلة. التي تلعب دور المؤطر التقني والتنظيمي للتعاونيات (التلقيح الاصطناعي، معارض الأبقار، تسهيل اقتناء الأبقار المستوردة...).

وقد استطاعت أونا (في شخص سنطرال الحليب) من خلال فرض تأثيرها على الجمعية الجهوية لمربي الأبقار الأصيلة وجمعية منتجي الشمندر لدكالة اللتان يترأسهما نفس الشخص، أن تتحكم في عالية سلسلة الإنتاج، كما استطاعت أن تراقب أونا من خلال كوزيمار ومركزية الحليب المجال السياسي والاجتماعي من خلال وصول نفس الشخص والأشخاص التابعين لها إلى مجلسي البرلمان على الخصوص، الشيء الذي يمكنها من ضبط الإنتاج والتسويق من خلال ضبط آليات العمل المؤسساتي بالمنطقة (اللجنة التقنية للشمندر، اللجنة التقنية للحليب، اللجنة الإقليمية للفلاحة، المجلس الإداري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، اللجنة التقنية الإقليمية، الغرفة الفلاحية، غرفة الصناعة والتجارة...)، حيث تصبح التعاونيات والجمعيات وسيلة للوصول إلى التمثيل السياسي في مختلف المؤسسات المنتخبة والمهنية على المستوى الإقليمي والجهوي (نواب برلمانيون، رؤساء جماعات، ممثلين في اللجان التقنية...)، مما يؤهل الشركتين المذكورتين من ممارسة الضغوط الكافية لانتزاع القرارات الملائمة لهما في ميدان توزيع الماء (المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي لدكالة) وتوزيع القروض (القرض الفلاحي...).

أ– نستلي– المغرب

تعد شركة نستلي المغرب إحدى فروع الشركة المتعددة الجنسية ذات الأصول السويسرية نيستلي المتخصصة في إنتاج الحليب والحليب الجاف على الخصوص. وقد كانت متواجدة ببلادنا منذ الحرب العالمية الأولى بواسطة شركة لتوزيع منتوجاتها، كما أنها تمتاز بتجربة كبيرة في ميدان إنتاج وتسويق الحليب ببلدان الجنوب. وقد أنشأت شركة نيستلي المغرب بالمنطقة الصناعية بالجديدة سنة 1992 وحدة صناعية عصرية تمتد على 5 هكتارات تطلبت غلافا ماليا كبيرا وصل إلى 500 مليون درهم، وتشغل ما يناهز 230 عاملا.

وقد تحقق هذه الشركة رقم أعمال يصل إلى 120 مليون سنويا[13] ، وبهذا فإنها تأتي في المرتبة الثانية بعد مركزية الحليب. كما أنها ساهمت بقسط وافر في إنشاء شبكة من التعاونيات التابعة لها وعملت على تحسين ظروف الإنتاج بتجهيزها بالثلاجات والآبار والمحركات الحرارية للحصول على حليب ذو جودة عالية. وتحاول

[13] www.maroc-hebdo.press.ma, vu le 12-01-2008

هذه الشركة أيضا بدل مجهودات في التأطير والمساعدة التقنية ووضع آليات لمساعدة المنتجين ومربي الأبقار للحصول على القروض لشراء الأعلاف.

وتعتمد نيستلي في إستراتيجيتها على عنصرين اثنين:

- التركيز على عنصر الجودة أكثر من غيرها، ولهذا تسهر على توفير شروط الإنتاج وتتعامل بنوع من الموضوعية والصرامة مع المنتجين على جميع المستويات (النظافة، الشفافية، الوزن، الجودة...)

- التركيز على فترة الوفرة، ففي الوقت الذي تصل فيه الوحدات الصناعية الأخرى إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية والتسويقية، عاملة بذلك على تحديد حصص لا يجب تجاوزها على التعاونيات التابعة لها، نجد أن نيستلي بحكم عملها في ميدان تجفيف الحليب تستقبل كل الكميات المقترحة عليها، حيث تعمل على تحويلها وتخزينها بدون أن تكون تحت إكراه التسويق، وهذا ما يجعل بعض التعاونيات التابعة للمعامل المنافسة تلتحق بشبكتها.

- وتضم شبكة نيستلي المغرب 49 تعاونية أي ما يناهز نسبة من مجموع التعاونيات العاملة بالجهة؛ وهي موزعة بالخصوص بمنطقة دكالة:

ب- مركزية الحليب- البيضاء التابع لمجموعة أمنيوم شمال إفريقيا (أونا) ويؤطر هذا المعمل شبكة من التعاونيات يصل عددها إلى 29 تعاونية متواجدة كلها بمنطقة نفوذ م.إ. للفلاحة بالجديدة أي دائرة آزمور وجزء من دائرة الجديدة. وبحكم قرب هذه المنطقة من مدينة الدار البيضاء تم تخصيص هذا التراب من جهة دكالة-عبدة لفائدة مركزية الحليب- البيضاء، فيما تتوجه مركزية الحليب- الجديدة إلى باقي تراب الجهة.

ج- معمل الحليب الممتاز، وهو معمل تابع لتعاونية تحويل الحليب، يوجد مقرها بمدينة الدار البيضاء وتعتمد على شبكة من التعاونيات يصل عددها إلى 5 في عملية جمع الحليب، منها 4 تعاونيات متواجدة بدائرة سيدي إسماعيل وتعاونية واحدة موجودة بتراب دائرة آزمور.

د- تعاونية الحليب الجيد، وهي تعاونية أسست بمراكش في سنة 1936 قصد تنظيم منتجي الحليب بأحواز مراكش. ولكنها ضعيفة من حيث التواجد بالجهة إلا من خلال إشرافها على تعاونيتين فقط، واحدة بدائرة عبدة والأخرى بدائرة أحمر.

4-6- تعاونيات الحليب:

توجد بجهة دكالة–عبدة 215 تعاونية برسم سنة 2001 منها 39 تعاونية بمنطقة نفوذ م.إ.ف بالجديدة (دائرة آزمور وجزء من دائرة الجديدة) و171 بمنطقة دكالة و5 بدائرة عبدة؛ وبهذا فهي تتركز بدكالة بنسبة 80%.

وتمكن إستراتيجية التعاونيات في تصريف أولا منتوج الحليب للمنخرطين بها وثانيا في تصريف حليب المنتجين المعتمدين بدون أن يكونوا منخرطين بها ثانيا. والواقع أن هناك فرق ما بين أعضاء المكتب من جهة وبين المنخرطين من جهة ثانية وبين المنتجين الآخرين من جهة ثالثة، إذ توجد درجات في التصرف مع كل فئة سواء من حيث الأسبقية في تصريف كميات الحليب الزائدة في فترة الوفرة التي تفرض فيها الوحدات الصناعية حصصا لا يجب تجاوزها. أو من حيث الامتيازات والخدمات المقدمة من طرف هذه الوحدات لتشجيعها على الإنتاج واستمرار التعامل معها، أو من حيث المنح الموزعة من طرفها مقابل جودة الحليب ونسبة الدسم.

وتمكن إستراتيجية التعاونيات أيضا في تحقيق أكبر الامتيازات الممكنة والولوج إلى أكبر عدد ممكن من الخدمات لتحسين ظروف الوحدات الصناعية التي تستجيب لحاجياتها أفضل من الآخرين.

وتجد التعاونيات، نتيجة لهذه الإستراتيجية، نفسها متنافسة فيما بينها لتصريف أكبر قدر ممكن من كميات الحليب لتحقيق مزيد من المداخيل، وعلى الخصوص في فترة القلة حيث تكون المنافسة على أشدها لاستقطاب منتجين جدد أو منتمين يتعاملون مع تعاونيات أخرى.

5-6- المنتجون:

يمكن اعتبار كل الفلاحين ومربي الأبقار منتجين لمادة الحليب، ولكن ما يميز بعضهم البعض هو الاستمرارية في الإنتاج وحجم الإنتاج وتعاطيهم لعملية التسويق أم لا وانخراطهم داخل التعاونيات أم لا. وهكذا نجد ثلاثة فئات عريضة من المنتجين:

- المنتجون الكبار: وهم الذين يتوفرون على قطيع كبير يتكون على الأقل من 10 رؤوس من الأبقار الحلوب والقادرون على إنتاج كميات مهمة من الحليب وقدراتهم الاستثمارية، تنبني إستراتيجية هؤلاء على خيارين، حيث غالبا ما نجدهم أعضاء في مكاتب التعاونيات أو على الأقل منخرطين فيها وعلى دراية واضطلاع على سير أعمالها والمستفيدين من امتيازاتها، ولكن عندما لا يحققون من خلالها ما يكفي يتجهون مباشرة إلى تسويق منتوجاتهم لمعامل تحويل الحليب، بعد أن يكونوا قد قاموا بإنشاء أحواض للتبريد خاصة

بهم، أو عن طريق مراكز جمع الحليب.

– المنتجون المتوسطون: وهم مربو أبقار يتوفرون على قطعان تتكون من 3 إلى 10 رؤوس بالنظر إلى قدراتهم المتوسطة في الإنتاج، يبني هؤلاء استراتيجيتهم على خيارين أيضا إما الانخراط كلية في إحدى التعاونيات التي تستجيب لحاجياتهم أو التوجه إلى مسلك النقالة قصد تصريف منتوجاتهم بالأسواق الحضرية لدى الخواص أو "المحلبات" قصد بيعها بأثمان أعلى وبحرية أكبر؛ وفي هذا الإطار يكون النقالة شبكات قائمة الذات تربط بين المنتجين بالبادية والمستهلكين والمتاجرين بالتقسيط والمحلبات بالمدينة. وغالبا ما تتكون هذه الشبكات بالقرب من المدن المهمة كآسفي والجديدة وسيدي بنور واليوسفية... وذلك تلافيا لارتفاع تكاليف النقل، الذي لا يستطيع أن يؤمنه "النقالة" بصفة مستمرة على مسافات طويلة.

– المنتجون الصغار: وهم غالبا ما يتوفرون على بقرة واحدة إلى ثلاثة بقرات حلوب، ونظرا لمحدودية طاقتهم الإنتاجية غالبا ما يلجؤون في إستراتيجيتهم إلى خيارين أيضا؛ إما تصريف المنتوجات عن طريق التعاونيات بصفتهم معتمدين ونادرا كمنخرطين بها، أو اللجوء إلى الطريقة التقليدية في تحويل الحليب إلى زبدة وألبان يتم الاحتفاظ بها قصد الاستهلاك المباشر وتحقيق الاكتفاء الذاتي أو تصريف الزبدة المملحة (السمن) بالأسواق الأسبوعية.

وعلى مستوى العمل التعاوني؛ تكمن إستراتيجية الفئات المختلفة في إزاحة الفئات الأخرى الأقل منها إنتاجا من تحصيل الامتيازات الناتجة والخدمات المقدمة، وذلك من خلال التحكم في سير التعاونيات وربط العلاقات مع الأطراف الخارجية المختلفة (سلطات محلية، جمعيات مربي الأبقار، الإدارات الفلاحية المختصة...)

ولهذا يصبح المربون الصغار الحلقة الضعيفة داخل النظام التعاوني الذي لا يدمجهم غالبا بصفتهم مستفيدين ولكن فقط كبائعين، بحيث يلجأ متخذو القرار بصفة منظمة على حصر الانخراط في جماعات قليلة العدد تمكنهم من الاستمرار في إدارة سير التعاونيات وتمكنهم من الاستحواذ على الامتيازات والمنح... الناتجة عن مجهودات جميع المنتجين كانوا منخرطين أم لا.

الفصل الثاني: المجالات الفلاحية بين الأزمات البنيوية واستراتيجية الشبكات وغياب أفق التنمية الفلاحية

رغم اهتمام السلطات المعنية بقطاع الفلاحة، فإن مختلف المناطق بالجهة (الولجة، الساحل، المنطقة المسقية، المناطق الهامشية) تعاني من نفس المشاكل البنيوية: تردد فترات الجفاف من فترة لأخرى؛ المشاكل العقارية المتمثلة في صغر الملكيات وتفتتها المتزايد بسبب الإرث ومشكل الملاك المتغيبين؛ المشكل المالي في ضعف الرساميل وصعوبة الوصول إلى القروض البنكية؛ ومشاكل التزود بالماء واستعماله؛ ومشاكل الاستغلال العشوائي والتقليدي...

المبحث الأول: المناطق البورية بين الأزمة البنيوية وانعكاسات الجفاف المزمنة

تعرف المناطق البورية مستوى متدنيا في التنمية الفلاحية، الشيء الذي يجعلها عرضة كما كان الأمر سابقا للتقلبات المناخية. فالمحاصيل الزراعية تتغير سلبا وإيجابا بتغير كميات التساقطات من سنة لأخرى. ولكن الأمر لا يتوقف عند التغيرات الخاصة بالمحاصيل، بل تتحداها إلى ضعف المردودية الزراعية والاستمرار في نهج نفس الأساليب الزراعية والاعتماد على الاستراتيجيات التقليدية.

ولا يجب اعتبار التقلبات المناخية هي المسؤولة الوحيدة عن تدني مستويات التنمية الفلاحية بالمناطق البورية، ولكن يتحتم علينا الأخذ بعين الاعتبار للعوائق البنيوية والاقتصادية والتقنية...

جدول رقم 46: مردودية زراعة القمح الصلب والطري بالقطاع المسقي والمنطقة البورية

ما بين 1995 و2000

الزراعات		95 - 94	96 - 95	97 – 96	98 - 97	99 - 98	2000 - 99
القمح الصلب	القطاع المسقي	35,6	33	25,4	40	46,6	53,1
	المنطقة البورية	3,5	20	4,8	11,5	7,4	0,7
القمح الطري	القطاع المسقي	34,9	35	24,7	39,5	47	54,5
	المنطقة البورية	3,5	22	5,2	13,7	9,4	1

Sce: ORMVA: DDA-SEDA-BEAE-2003

1- خضوع الإنتاج الزراعي للتقلبات المناخية واختلال البنيات العقارية

مازال النشاط الزراعي بالمناطق البورية يخضع خضوعا تاما للحتمية المناخية، إذ تنعكس التقلبات المناخية وخاصة نقص التساقطات وعدم انتظامها مباشرة ونجده على مدى المحاصيل الزراعية بها. ويلاحظ من الجدول أعلاه الفرق الواضح ما بين تطور المردودية بالمنطقة البورية بالمقارنة مع رديفتها بالقطاع المسقي، حيث نجد أنها تتجاوز دائما 25ق/هـ لتصل أحيانا إلى 55ق/هـ بالنسبة للقطاع المسقي، في حين أنها قد تنزل إلى 0,7ق/هـ لا تتجاوز 10ق/هـ إلا لماما. كما أن حدة التغير هي السمة الغالبة، حيث ينتقل الإنتاج ومعه المردودية من مستويات عليا إلى مستويات سفلى في غضون سنتين متتاليتين كما حصل ما بين موسمي 1996-95 و96-1997. بانخفاض وصلت نسبته إلى 76,4% بالنسبة للقمح الطري في حين أن نسبة هذا الانخفاض وصلت في نفس الفترة لنفس المزروع بالقطاع المسقي إلى 29,4% فقط.

1-1- عوائق التنمية الفلاحية بالمناطق البورية:

أ- اختلالات في البنيات العقارية:

تمتاز جهة دكالة-عبدة ببنيات عقارية مختلفة سواء على مستوى حجم الاستغلاليات أو على مستوى توزيع الأراضي، ومن حيث البنية العقارية نلاحظ بأن منقطة دكالة أكثر تأثرا بهيمنة الملكيات الصغيرة، تتمثل الاستغلاليات التي يفوق حجمها 10 هكتارات بنسبة 95,4% من مجموع الاستغلاليات. بينما تعاني منطقة عبدة من التفاوت الشديد في توزيع الملكيات حيث يسيطر 20,3% من المستغلين على 64,3% من مجموع المساحات الصالحة للزراعة.

الجدول رقم: 47 البنية العقارية بجهة دكالة– عبدة

	منطقة نفوذ المديرية الإقليمية بالجديدة				إقليم آسفي			
	المساحة		المستغلون		المساحة		المستغلون	
	عدد الهكتارات	%	العدد	%	عدد الهكتارات	%	العدد	%
5 – 0	103000	56,1	42500	84,8	88245	15,5	39463	57,8
10 – 5	39000	21,3	5300	10,6	116068	20,4	14900	21,8
20 – 10	20000	10,9	1800	3,6	134804	23,7	8834	12,9
50 – 20	60000	3,3	393	0,8	133873	23,5	4129	6
100 - 50	7000	3,8	118	0,2	55930	9,8	748	1,1
100 +	8700	4,7	35	0,1	40113	7,1	206	0,3
المجموع	183700	100	50146	100	569035	100	68279	100

-Rapport d'activité de la DPA de Safi 1999

-Présentation de la zone DPA d'El Jadida 2002

تشكل البنيات العقارية عائقا حقيقيا أمام التنمية الفلاحية، فوجود ملكيات التي لا يتجاوز حجمها 5هـ يمثل نسبة 85% من الاستغلاليات بدكالة و60% بعبدة، لا يساعد على تطوير الإمكانيات الفلاحية المتوفرة سواء من حيث المكننة أو من حيث استعمال المدخلات (البدور المنتقاة والأسمدة والأدوية...) أو من حيث عقلانية التسيير. ونتيجة لهذه الإكراهات تصبح هذه الاستغلاليات غير مثمرة من الناحية المالية والاقتصادية، حيث أن ضعف المداخل المحصلة لا يشجع على الاستثمار الفلاحي وإعداد الأرض، بل إن حصيلة الإنتاج الفلاحي لا يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر.

والحجم المتوسط من الاستغلاليات لا يتجاوز 3,6 هكتار بدكالة و8,3 هكتار بعبدة وهي مستويات متدنية جدا بالنسبة للحجم اللازم لتحقيق الحد الأدنى اللازم للمعيشة ناهيك عن القابلية للاستثمار والربح. وبالنظر إلى مستوى المردودية والإثمان الجارية والتكاليف الطارئة، يمكن أن نقدر الحجم الأدنى للاستغلاليات القابلة للاستثمار والحياة من الناحية الاقتصادية في 50 هكتار، وهي استغلاليات لا تتجاوز نسبتها 0,2% بدكالة و1,1% بعبدة.

أما حجم الاستغلاليات الأدنى الذي يمكن أن يحقق الأجور الدنيا (حوالي 2000 درهم حاليا)، فيمكن تقديره في 20 هكتار، والواقع أن هذا المستوى لا يتحقق سوى عند 4,7% من الاستغلاليات بدكالة 7,4%

بعبدة. ويزداد الضغط أكثر فأكثر على هذه البنيات بسبب تزايد وثيرة الإرث المترتبة بدورها عن الفورة الديمغرافية التي عرفتها الجهة إبان الستينات والسبعينيات من القرن لماضي. حيث أصبحت الاستغلاليات نتيجة لهذا الضغط أكثر مجهرية وأقل دخلا مما سبق، إلى درجة أن أبناء جيل من الأعيان الأثرياء في تلك الفترة أصبحوا الآن من عداد الفلاحين الصغار الذين يجدون صعوبات كبرى في مسايرة الواقع الاقتصادي. ولا يتوقف الأسر عند صغر الاستغلاليات، بل إن أغلبيتها لا يعتمد على مستوى تكنولوجي متدني وضعف التكوين والإعلام لدى الفلاحين، وضعف التأطير من طرف المؤسسات المسؤولة.

ب– نقص في التأطير التقني:

يهدف الإرشاد الفلاحي وفق التوجيهات التي جاء بها مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم القروي إلى تحقيق الأهداف المسطرة التالية:

- الرفع من نسبة الأمن الغذائي.
- تنمية الصادرات.
- حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.

ونظرا لهذه الأهمية، تصبح مهمة الإرشاد الفلاحي هي الإعلام وتكوين الفلاحين.

لكي تلعب بنيات التدخل (المركز التقني، مراكز التنمية الفلاحية) دورها كاملا في تأطير المناطق البورية، بعد انسحابها من أنشطة توزيع وتقديم الخدمات لفائدة المنظمات المهنية ومنظمات الإنتاج ومقاولات القطاع الخاص، تبنت استراتيجية مبنية على المكونات الأساسية التالية:

- الاعتماد على مناهج الإرشاد الحديثة (التكوين، الزيارات، الإرشادات بالجملة، منهجية البحث، التنمية، الإرشاد المرتبط بالإنتاج، الإرشاد الموجه نحو مجموعات بعينها...)
- إعادة تكوين والتكوين المستمر للمرشدين.
- الربط بين البحث الزراعي والإرشاد الفلاحي خاصة بهذه المناطق الهشة التي تتطلب اتباع مناهج ملائمة.

وتوجد فعلا بنيات للتأطير التقني موزعة نظريا على مجموع تراب المناطق البورية بالجهة، وهي بنيات موزعة بين المؤسسات الفاعلة في الميدان الفلاحي بها.

– بنيات تابعة للمديرية الإقليمية للجديدة: تهتم فقط بالاستغلاليات الموجودة بالمناطق البورية.

– البنيات التابعة للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة وتضم ما يناهز 53 مرشدا يهتمون نظريا بالاستغلاليات الموجودة بالمناطق البورية والاستغلاليات الموجودة بالمناطق المسقية.

– البنيات التابعة للمديرية الإقليمية لآسفي وتضم ما يقارب 45 مرشدا يهتمون أساسا بالمناطق البورية المهينة على تراب الإقليم

جدول رقم 48: بنيات الإرشاد التابعة للمديرية الإقليمية للفلاحة بآسفي

المراكز التقنية	المرشدون بالاتصال المباشر	المرشدون بالجملة وتأطير تعاونيات الإصلاح الزراعي	البحث – التنمية	المجموع
جمعة سحيم	6	4	1	11
سبت جزرولة	5	2		7
الشماعية	5	4		9
قصبة ايير	4	9		13
التنشيط النسائي		3		3
الإصلاح الزراعي		2		2
المجموع	20	52		45

Monographie de la zone de la DPA de Safi 1998

ويبين جدول توزيع المرشدين أن أكبر عدد منهم يهتم بالإرشاد الموجه نحو جملة الفلاحين ثم الإرشاد عن طريق الاتصال المباشر بالفلاحين بصفتهم فرادى. ولا يحظى الإرشاد الموجه نحو فئات بعينها كالنساء أو تعاونيات الإصلاح الزراعي سوى بأعداد ضعيفة من الاختصاصيين.

وعلى العموم يظهر مؤشر التأطير التقني للفلاحين (عدد المستغلين/عدد المرشدين) ومؤشر التأطير التقني للمساحات الصالحة للزراعة (عدد الهكتارات/عدد المرشدين) مدى الضعف الحاصل على هذين المستويين، إذ أن مرشدا واحدا يشرف على 1517 مستغل، ويؤطر 12645 هكتار وهي مهمة إن لم نقل مستحيلة فهي صعبة للغاية. ويزداد الأمر سوءا بالنسبة للمناطق البورية بدكالة التابعة للمكتب الجهوي لدكالة،

حيث يهتم المرشدون فقط وقصرا بالقطاعات المسقية نظرا للأهمية المعطاة لها وتجد المناطق الأولى نتيجة لذلك مهمشة من كل تأطير.

ولا يجب أن يخفي الطابع الكمي (نسبة التأطير) الجانب النوعي من عمل المرشدين العاملين بالمراكز التقنية الذين يفتقدون إلى وسائل العمل الضرورية (وسائل الإيضاح، زيارات جماعية، الضيعات التجريبية...) بل لا يتوفرون في أحيان كثيرة على وسائل النقل للاتصال بالفلاحين في أرجاء مدن مناطق تدخلهم الشاسعة. وبغض النظر عن هذه العوامل المادية هناك نفور متبادل بين طرفي عملية الإرشاد والتأطير التقني، حيث يفتقر المرشدون إلى الحماس اللازم[14] بينما لا يرى الفلاحون أهمية العملية في غياب نتائج ملموسة في هذه المناطق الصعبة التي تفتقر إلى مقومات الإنتاج والمردودية المرتفعة.

ج- عجز في انتشار المكننة:

عرفت المناطق البورية كما هو الشأن بالنسبة للقطاعات المسقية تطورا كبيرا على مستوى المكننة ولو بدرجة أقل منها، فإلى حدود السبعينيات كان اللجوء إلى الوسائل العتيقة هو المهيمن على التقنيات المستعملة (المحراث الخشبي، الحصاد بالمنجل، الدرس بواسطة الحيوات...، ولكن منذ ثلاثة عقود، أخذ استعمال الوسائل العصرية يفرض نفسه شيئا فشيئا إلى أن وصل في أواسط التسعينات 57,7% بإقليم آسفي مثلا فيما يخص مكننة التربة (الحرث).

ولكن هذا لا يجب ألا ينسينا إلى أن هناك مجالات بورية كثيرة مازالت تعرف نقصا فادحا كما أشرنا إلى ذلك سابقا فيما يخص مكننة الأعمال الفلاحية، حيث تمثل الجماعات التي تعرف عجزا في استعمال وسائل الإنتاج العصرية إلى 53,2% من مجموع جماعات الجهة.

فبالإضافة إلى الظروف الطبيعية الصعبة التي تعرفها هذه المجالات (تواتر فترات الجفاف) التي لا تساعدها على الحصول على مداخل قارة، هناك عوامل أخرى تفسر العجز في استعمال الوسائل العصرية وأهمها حجم المداخل المحصلة لدى الفلاحين المرتبط بدوره بالأسيسة العقارية. فكلما كانت أحجام الاستغلاليات أصغر كلما كانت هناك صعوبة في اللجوء إلى المكننة، والعكس بالعكس.

[14] - للقيام بعملهم أحسن قيام بسبب النفور الذي لدى المتلقين من عملية الإرشاد.

2- الاستراتيجيات الزراعية: الاعتماد على الزراعات الحبوبية

تعتبر الحبوب أهم رهان إنتاجي بالمناطق البورية التابعة لجهة دكالة-عبدة وأهم مورد اقتصادي بها، وذلك لأربعة اعتبارات أساسية، أولا لأن هذه الزراعات تعد بمثابة زراعات تقليدية يمارسها السكان منذ عصور قديمة حيث اكتسبوا في تعاطيها تجربة كبيرة، لأنه يمكن من ممارسة هذه الزراعات في ظروف مناخية ملائمة نسبيا في ظل وجود طبغرافية سهلية وأتربة جيدة تمكن من إعطاء مردودية لا بأس بها. وثالثا لأن الحبوب تشكل بالنسبة للأسر خزينة مالية مضمونة يمكن اللجوء إليها في أي وقت من السنة للحصول على السيولة اللازمة ورابعا لأن هذا النوع من المنتوجات لا يتعرض للإتلاف حيث يمكن الاحتفاظ به سنوات متعددة. وأهم الزراعات الحبوبية بالمناطق البورية بالجهة هي القمح الصلب والقمح الطري والشعير والدرة، وتتوزع حسب المعدلات السنوية كالتالي:

الجدول رقم 49:

التوزيع الجغرافي للمزروعات الحبوبية بجهة دكالة عبدة(بالهكتار) **1999-2000**

	القمح الصلب	القمح الطري	الشعير	الدرة
منطقة نفوذ م.ج.إ.ف	179200	-	40100	58500
منطقة نفوذ هـ.إ.ف.ج	10500	36000	22000	40000
إقليم آسفي	78000	74000	120000	104000

1998-99 Secrétariat Générale de la Province de Safi,

Monographique de la Province de Safi, 1998-99 -

DPA/SMVA Présentation de la Zone d'action de la DPA d'El Jadida, 2000 -

ORMVAD/SEDA, BEAE-سلسلة إحصائية على 9 سنوات :

أ-الحبوب الخريفية زراعات تقليدية متفاوتة التوزيع

ويظهر من خلال هذه المعطيات أن هناك تفاوتا في توزيع هذه الزراعات من منطقة لأخرى، ففي الوقت الذي تطغى فيه زراعة الشعير على إقليم آسفي نجد أن منطقة نفوذ المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة والمتواجدة شمال غرب الجهة تطغى عليها زراعة القمح بنوعيه ثم زراعة الدرة، في حين أن منطقة نفوذ المكتب الجهوي لدكالة تطغى عليه زراعة القمح بنوعية ثم زراعة الشعير.

يظهر الفرق واضحا إذن بين منطقة دكالة ومنطقة عبدة، من حيث التخصص الزراعي ولكن أيضا على مستوى الإنتاج والمردودية (أنظر الجدول رقم 49). ففي الوقت الذي تصل فيه هذه الأخيرة بالنسبة لزراعة القمح بنوعيه مثلا إلى 13,6 ق/هـ بدكالة لا تتجاوز 8,8ق/هـ بعبدة أي بفارق يصل تقريبا إلى 5 ق/هـ.

وتبقى المناطق البورية من الناحية الزراعية عرضة للنتائج غير المتوقعة للتغيرات المناخية، غير أن سلوك فلاحي دكالة وفلاحي عبدة غير متشابهين إزاء هذه التغيرات، حيث يصر الفلاحون بدكالة على القيام بحرث الأرض بنفس المعدلات من ناحية المساحات، ولكن النتائج الفلاحية لا تكون دائما في نفس الموعد وهكذا نجد مثلا أن المساحات المزروعة من القمح سنويا تتجاوز المعدل عشر مرات من أصل 12 سنة، ولكن الإنتاج لا يتجاوز المتوسط إلا 7 مرات من أصل 12. ويظهر أن فلاحي المناطق البورية بعبدة أكثر احترازا في ممارستهم لزراعة القمح حيث أن المساحات المزروعة لا تتجاوز المعدل السنوي إلا 6 مرات من أصل سنة 12، ولهذا الاحتراز ما يبرره، فالإنتاج العام لم يتجاوز المعدل السنوي سوى 4 مرات من أصل 12.

إن حدة التغيرات المناخية واختلاف آثارها على المنطقتين هو السبب في تباين سلوكات الفلاحين لديهما، حيث تظهر التغيرات المناخية أكثر حدة وأثرا على الإنجاز الفلاحي بعبدة منه بدكالة، وتفسر هذه التغيرات المناخية الحادة بعبدة إلى اهتمام الفلاحين الشعير كزراعة أولى باعتباره أكثر مقاومة وتكييفا بالمقارنة مع القمح.

ب– الدرة، زراعة ربيعية مكملة

أما الدرة فهي لا تعتبر زراعة أساسية في استراتيجية الفلاحين لأنها تأتي في آخر الموسم الفلاحي باعتبارها زراعة مكملة في هذه الفترة من السنة تبقى احتمالات تساقط الأمطار ضعيفة، فيكون التعويل على الحصول على نتائج زراعية جيدة ضعيفا، وهذا ما يفسر لماذا لا تفوق المساحات المعدل السنوي إلا 4 مرات من أصل 12 سواء بدكالة أو بعبدة. والواقع هو أن التعاطي لهذه الزراعة الربيعية يتم حينما يلاحظ الفلاحون تهاطل الأمطار بكمية لا بأس، إذ أن تساقطها 3 مرات أو أكثر يضمن الحصول على مردودية لا بأس بها تفوق المعدل السنوي، فعلى مدار 11 سنة تم تسجيل مستوى يفوق المردودية المتوسطة بدكالة، وهي نفس الملاحظة بعبدة التي عرفت مردودية مرتفعة 7 مرات من أصل 12، وتعتبر الدرة باعتبارها زراعة لا تتطلب إمكانيات مائية كثيرة هي الزراعة الوحيدة التي تقارب فيها المردودية بعبدة المستوى المسجل بدكالة، وهو ما يفسر أيضا لماذا تصل فيها المساحات المزروعة إلى هذا الحجم المهم.

ج– القطاني، بديل ممكن:

تكتسي زراعة القطاني أهمية خاصة بالمناطق البورية لما تمثله من بدائل ممكنة في يد الفلاحين، فهي من الناحية العملية تدخل في إطار الدورة الزراعية كحلقة من حلقات التناوب الغرض منه استراحة الأرض وتخصيبها، ومن الناحية المالية يتم تسويقها بسهولة في فترة حرجة من السنة تكون فيها الحاجة ماسة إلى السيولة النقدية. كما يمكن الاعتماد عليها في تربية الماشية كما هو الشأن بالنسبة للفول الذي يعتبر مادة غذائية حيوية في تسمين الأبقار على الخصوص. وتعتبر القطنيات منتوجات مربحة (العدس، الحمص والجلبانة) بسبب الطلب المتزايد عليها بالحواضر على وجه التحديد. وتتأثر هذه الزراعات سلبا بالتغيرات المناخية، أكثر من غيرها، وهذا ما يفسر لماذا تبقى المساحات المزروعة منها ضئيلة الحجم رغم الأهمية الخاصة التي أشرنا إليها سابقا للفلاحين.

ويظهر هذا التأثر بصفة واضحة بمنطقة عبدة بالمقارنة مع دكالة حيث لا تتجاوز المساحات المزروعة المعدل السنوي إلا 4 مرات من أصل 12 بالمنطقة الأولى بينما تتجاوز 7 مرات بالمنطقة الثانية، ويترجم هذا التأثر السلبي بتدني مستوى المردودية بعبدة ب 3,4 ق/هـ بالنسبة لدكالة التي استطاعت أن تصل إلى حد أقصى هو 17 ق/هـ.

زراعة العنب، تخصص دكالي:

وتعتبر زراعة العنب زراعة موروثة بالمنطقة منذ قرون وتحتل على الخصوص المناطق التي تعرف ظهور تربة الرمل. ونظرا لأهميتها المالية وبفضل الطلب المتزايد عليه، تزايد الاهتمام به وعرفت زراعته توسعا ملموسا ومتواصلا إلى حدود موسم 1989-1990، بيد أنه انطلاقا من هذه السنة عرفت المساحات المزروعة منه استقرارا في حدود 13500 هكتار. ويعتبر الاستثمار فيه تهيئة هذه الزراعة واستغلالها مسألة مكلفة (المعالجة المستمرة بالأدوية، قلب التربة باستمرار...)، ولكنها تتأثر سلبا من سنة لأخرى بالتقلبات المناخية من تغير في حجم التساقطات وعدم انتظامها واشتداد الحرارة...، الشيء الذي يجعل أن المردودية تتراوح ما بين 21,3 ق/هـ و64 ق/هـ أي بتغير يصل إلى 3 مرات.

الأهمية المالية لعائدات الحبوب:

لتحديد الأهمية المالية لعائدات الحبوب على الجهة وعلى الإقليمين المكونين لها، قمنا بتحديد الأثمان المتوسطة على مستوى الأسواق الأسبوعية وضربناها في الكميات المنتشرة من الحبوب قصد تخزينها.

وقد كانت النتائج حسب كل نوع من الحبوب كالتالي:

جدول رقم 50: توزيع عائدات الحبوب (بآلاف الدراهم)

النوع	الثمن المتوسط – السوق الأسبوعية-	إقليم الجديدة	لإقليم آسفي	
القمح الطري	237,5	82706	200479	
القمح الصلب	275	59346	19552	
الشعير	215	11706	4025	
الدرة	212,5	4361	1306	
المجموع	-	158119	225362	383481
النسبة المئوية		41,3%	58,7%	

يظهر من هذا الجدول مدى أهمية الرهان المالي على الحبوب بجهة دكالة عبدة حيث تجلب هذه الأخيرة للعالم القروي وخاصة المناطق البورية عائدات مهمة تناهز 400 مليون درهم. ويصبح هذا الرهان أقوى بالنسبة لإقليم آسفي الذي يعول على هذا القطاع أكثر من غيره، حيث يحصل على 58,7% من عائدات الجهة من الحبوب، ذلك أن هيمنة الأراضي البورية بالإقليم لا تترك أي خيارات أخرى أكثر من زراعة الحبوب. ويرجع هذا التفوق أساسا إلى تخصص إقليم آسفي في أول محصول مطلوب في السوق الوطنية من بين الحبوب وبنسبة كبيرة تصل إلى 70% ألا وهو القمح الطري. فيما يعرف إقليم الجديدة تفوقا في تعبئة وزراعة باقي الحبوب الأخرى بدون أن يكون لذلك تأثير يذكر على أهمية توزيع الحبوب بجهة دكالة-عبدة حيث يبقى إقليم آسفي هو الرائد في هذا الميدان. أما الحبوب بإقليم الجديدة فتعرف أولا منافسة من حيث الإنتاج مع الزراعات الصناعية والخضروات والبواكر، وتعرف ثانيا تخصيص نسبة مهمة من الإنتاج للاستهلاك الذاتي لدى ساكنته العديدة.

2- المتدخلون والفاعلون في ميدان الحبوب:

يجمع هذا القطاع إلى جانب الفلاحة شبكة من المتدخلين والفاعلين فيه من مجمعين ووسطاء وتعاونيات ومؤسسات ومؤسسات عمومية وقطاع خاص، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى الجمع أو على مستوى التخزين والتسويق أو على مستوى التصنيع.

يعرف القطاع تطورات نوعية مهمة، ناتجة أساسا عن التحولات التي يعرفها الاستهلاك ببلادنا، حيث أصبح هذا الأخير يعتمد أكثر على الدقيق المصنع.

2 -1 -المكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني (ONICL):

وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتقديم المساعدة التقنية والمعلومات الضرورية للمتدخلين في سوق الحبوب والقطاني المنتمين لمختلف ميادين الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، كما أنها تضطلع بمهمة تطوير المقاولات والمساهمة في تحديثها.

وفي هذا السياق يهتم المكتب بإقليمي الجهة بمتابعة أنشطة مختلف الفاعلين بدائرتي اختصاصهما من جمع الحبوب وتخزينها وتسويقها والتنسيق مع قطاع المطاحن.

وبالإضافة إلى جمع المعلومات والتنسيق بينهم يتدخل المكتب مباشرة في القطاع على مستوى التخزين، حيث قام بإنشاء مخازن كبرى في جمع الحبوب بميناء آسفي تصل قدرتها الاستيعابية إلى 240 ألف ق. ويتدخل كفاعل أيضا لتخزين وتسويق الحبوب ولكن باستثناء المتابعة وتوفير هذه المخازن، لا يقدم المكتب أي مجهودات تذكر لتطوير قطاع تسويق الحبوب. حيث يفتقر إلى الأدوات التنظيمية والوسائل التقنية واللوجستية التي تمكنه من تقديم المساعدات الضرورية للمتدخلين. ويظهر غياب دوره من خلال الفوضى العارمة التي تميز سلسلة جمع وتسويق الحبوب انطلاقا من المنتمين إلى الصناعيين:

- تدخل كل الفاعلين رغم اختلاف أنشطتهم في جمع وتخزين وتسويق الحبوب، حيث تتدخل المطاحن رغم وجودها في آخر السلسلة في منافسة باقي المتدخلين المتخصصين في التخزين والتسويق، بل إن المكتب نفسه يتدخل في هذه المنافسة بدون احترام المهام الموكولة لكل طرف.

- عدم حماية المنتجين وخصوصا الصغار منهم لتسويق منتوجاتهم، حيث يتعرضون لكل أنواع الغش والتلاعب من طرف الوسطاء والمتاجرين والبنيات التجارية.

- انعدام التدخل في الوقت المناسب لضبط عملية التسويق وفق حصيلة الموسم الفلاحي، حيث تنهار الأثمان بمناسبة المواسم الفلاحية الجيدة بسبب الفائض الحاصل، ونتيجة لغياب أي عملية لاستيعاب هذا

الفائض لإعادة تصريفه في حالة الخصاص عندما ترتفع الأثمان.

ويؤدي غياب هذا النوع من التدخلات إلى حصول أضرار بالغة بالمنتجين الذين يعانون بهذه المناطق البورية من قلة الإنتاج عند حصول الجفاف، لا يستفيدوا من فائض الإنتاج عند حصول مواسم فلاحية جيدة.

2-2-الشركة التعاونية الفلاحية المغربية SCAM

وتتواجد بكل من إقليمي الجديدة وآسفي، وهي عبارة عن تعاونية كبرى تعمل تحت إشراف السلطات المختصة والسلطات المحلية. وتعد الشركة التعاونية أول المتدخلين في قطاع تسويق وتخزين الحبوب حيث تقوم بدور كبير في تنشيط نظام الأسعار وترويج كميات كبيرة من الكميات المعروضة.

وترجع أهمية الدور الذي تقوم به إلى بنيات التخزين الواسعة التي تتوفر عليها[15] ، حيث تصل طاقتها الاستيعابية إلى 850 ألف قنطار بإقليم آسفي، وأكثر من مليون قنطار بإقليم الجديدة ولتقوية موقعها في عملية التخزين، قامت منذ 1994 بتعبئة مخازن عدد من المراكز التقنية الصغرى ومراكز التنمية الفلاحية، لتكون موجودة بكل مناطق إنتاج الحبوب حيث يمكن للفلاح من تصريف منتوجاته الحبوبية في ظروف حسنة وبتكاليف نقل ضعيفة.

3-2-التجار المرخصون.

وهم تجار يتوفرون على مخازن خصوصا بعاصمتي الإقليمين، يتعاملون مع شبكة من الوسطاء والتجار الصغار المنتشرين في أنحاء الجهة بكل من الأسواق الأسبوعية والمراكز الحضرية، ويصل عددهم إلى 7 بإقليم الجديدة و6 بإقليم آسفي. وقد كانت مدينتي آسفي والجديدة منذ القديم قطبين تقليديين في تسويق وتجارة الحبوب بفضل توفرهما على منائين قريبين من مناطق معروفة تاريخيا بإنتاج الحبوب. ففي مدينة الجديدة فقط كانت أعداد كبيرة من التجار وصلت في عهد الحماية إلى أكثر من 25 يقومون بتجميع الحبوب من دكالة والشاوية والرحامنة...

- المطاحن: وتتوفر الجهة على ثلاثة وحدات صناعية هي المطاحن الكبرى بآسفي ومطاحن الجديدة ومعمل السميد بدكالة بمدينة الجديدة تقوم بتخزين وتسويق الدقيق. وفي سياق سياسة تحرير قطاع الحبوب

[15] - بكل من آسفي وبوكدرة والشماعية وجمعة اسحيم واجزولة والجديدة وسيدي بنور وآزمور ولبير الجديد والزمامرة وحد أولاد فرج.

سنة 1996، تم خلق وحدة واحدة و6 وحدات جديدة في السنوات الأخيرة بإقليم الجديدة بفضل الموقع الاستراتيجي بالقرب من ميناء الجرف الأصفر والقرب من الحواضر الكبرى المستهلكة للدقيق.

وقد وصلت كميات الإنتاج للوحدات المتواجدة بالجديدة إلى 1,2 مليون قنطار سنة 2000 مقابل 900 ألف قنطار سنة 1999. أي بزيادة وصلت إلى 30% تقريبا، ويرجع الفضل في هذه الديناميكية إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية التي تجاوزت 1000 طن/اليوم. وتستخدم هذه الوحدات ما يناهز من 200 عامل في إنتاج الدقيق ومشتقاته قصد تصريفها داخل الإقليم وخارجه.

3-التسويق والتخزين:

تعتبر عملية التخزين والتسويق إحدى الحلقات الأساسية في قطاع الحبوب والقطاني لما تلعبانه من دور في إعطاء قيمة مضافة لهذه المنتوجات. وقد أعطيت لجانب التخزين أهمية خاصة بإقليمي الجهة حيث أقيمت عدد من البنيات التحتية لحفظ الحبوب بعد شراءها من الفلاحين. وقد تم فعلا تشييد عدد من المحلات المغطاة وتهيئة عدد من المساحات الموجهة لهذا الغرض، كما يتم استعمال بنيات الاستقبال بالمراكز التقنية التابعة للمديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة وكذا مراكز التنمية القروية التابعة للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

جدول رقم 51: بنيات التخزين بإقليم آسفي

مراكز التخزين	المالكون			
		المحلات المغطاة (ق)	المساحات المهيئة (ق)	المجموع (ق)
مركز آسفي	ش.ت.ف.م	200000	40000	240000
بوكدرة	ش.ت.ف.م	300000	200000	500000
الشماعية	ش.ت.ف.م	25000	5000	30000
جمعة اسحيم	ش.ت.ف.م	25000	5000	30000
سبت اجزولة	ش.ت.ف.م	20000	5000	25000
ميناء آسفي	م.و.ب.ح.ق	240000	-	240000
المجموع		830000	810000	1065000

ش.ت.ف.م: الشركة التعاونية الفلاحية المغربية SCAM

المصدر Rapport d'Activité ONICL 1994

تتميز بنيات التخزين بإقليم آسفي بخاصيتين اثنتين:

- تركز نصف كميات التخزين بالمحلات المغطاة توجد بمدينة آسفي سواء بالمركز أو بالميناء.

- تركز كمية التخزين بالمساحات المهيأة لهذا الغرض (مساحات غير مغطاة) بمركز بوكدرة الذي يحتل مكانا مركزا بمجال عبدة.

1-3-وحدات التخزين والتسويق:

لا نجد بجهة دكالة-عبدة نوعا واحدا من وحدات التخزين والتسويق، ولكن بالمقابل هناك تعدد لأنواع المتدخلين، ويمكننا أن نميز بين خمسة أنواع:

- التجار الصغار
- الشركات المتخصصة الحرة
- المطاحن
- الشركات التعاونية
- مخازن الميناء.

يبين الجدول أعلاه النقط التالية:

- أن إقليم آسفي يستحوذ على أكبر نسبة من الكميات المخزنة (75,9%) والكميات المسوقة (55,5%) من مجموع الكميات على مستوى الجهة وذلك بالرغم من ضعف عدد المتدخلين من شركات خاصة وشركات تعاونية بالمقارنة مع إقليم الجديدة، ويظهر جليا دور التجار الصغار بالإقليم الأول لتعبئة الحبوب وتسويقها.

- الدور الرائد للشركة التعاونية (لاسكام) بالإقليمين على حد سواء، حيث تقوم بتعبئة وتخزين أكثر من الثلثين بإقليم الجديدة وأكثر من النصف بالنسبة لإقليم آسفي.

- تدخل المطاحن في عملية التخزين والتسويق مباشرة على الرغم من أنها مبدئيا متخصصة في

التصنيف، وهي بذلك تدخل ميدان المنافسة من بابه الواسع في عملية تعبئة الحبوب.

أما فيما يخص أنواع الحبوب، فليس هناك نفس السلوكات فيما يخص التخزين والتسويق، سواء من إقليم لآخر أو من متدخل لآخر.

ونستخرج من المعطيات المقدمة من طرف المكتب الوطني للحبوب سنة 1999 النقط التالية:

– أن الغالبية الكبرى من كميات الحبوب المخزنة تتكون من القمح الطري (63,5%)، وترجع هذه الأهمية إلى عاملين اثنين، أولا الرغبة في الحصول على منحة التخزين التي يقدمها صندوق الدعم لهذا النوع من الحبوب قصد توجيهه إلى تصنيع الدقيق المدعم، ثانيا الطلب المتزايد على دقيق القمح الطري من طرف المخابز العصرية من طرف الأسر بالأوساط الحضرية.

– لا يعرف القمح الصلب نفس الأهمية التي يعرف القمح الطري بسبب رغبة القرويين في الاحتفاظ بهذا النوع قصد الاستهلاك المباشر، ونفس الحكم يصدق على مادة الشعير والدرة اللتان تقتصران على أخذ المسالك المحلية للتوزيع، ويرجع ضعف تخزينهما وترويجهما عبر المسالك الأنفة الذكر إلى ضعف الطلب عليهما من طرف الأسر الحضرية، وتوجيه المحصول أكثر فأكثر إلى تغذية المواشي (الأبقار والأغنام) قصد تسمينها.

– أهمية دور الشركة التعاونية في التخزين والتسويق حيث تتجاوز دائما 50% من الكميات سواء المخزنة أو المسوقة.

– أن استراتيجية القطاع الخاص (مطاحن، تجار...) تكمن في عدم التخزين لمدة طويلة والقيام عكس ذلك بتسويق المحاصيل في أقرب الآجال، في حين تقوم استراتيجية الشركة التعاونية على التخزين لمدة أطول، وتسويق المحاصيل.

– تواريخ لاحقة.

– تفوق إقليم آسفي على إقليم الجديدة سواء على مستوى التخزين (60% للأول مقابل 40% للثاني) أو على مستوى التسويق (65,8% للأول مقابل 34,2% للثاني).

حيث يظهر من خلال الجدول الخاص بمكننة أشغال التربة بإقليم آسفي أن الفلاحين الصغار دوو الاستغلاليات المجهرية (أقل من هكتار واحد) لا يستعملون الأدوات الخاصة إلا في حدود 30,1% وذلك لصعوبة الحصول عليها عن طريق الشراء أو استعمالها عن طريق الكراء بسبب ضعف المداخيل لديهم.

وتزداد نسبة استعمال المكننة مع ارتفاع حجم الاستغلاليات حيث تصل إلى 98,0% لدى الملكيات الكبيرة التي تلجأ لهذه الأدوات قصد الرفع من المداخل.

نتيجة لهيمنة الاستغلاليات الصغيرة والمجهرية بالمناطق البورية التابعة للجهة المتميزة بالهشاشة على مستوى الإنتاج الفلاحي وعلى مستوى المردودية المالية، لم يتم تعميم استعمال المكننة بعد.

جدول رقم 52: استعمال وسائل المكننة حسب طبيعة الوسط الفلاحي

استعمال الآلات ببعض الجماعات البورية والمسقية		**عدد المستغلين**	**مكننة أشغال الأرض**	**مكننة الحصاد**	**عدد الجرارات**	**عدد الحصادات**
نسبة السقي	جماعات مسقية					
78%	المشرك	1375	(88%) 1212	(85,7%) 1178	(10,7%) 147	(0,4) 6
جزئيا مسقية 32,4%	أولاد سي بوحيا	2339	(51,8%) 1212	(55,5%) 1299	124 (5,3%)	4
0,5%	جماعات بورية: أولاد بوساكن	1138	(13,9%) 157	112 (9,8%)	18 (1,6%)	2

MAMVA، .1996Recensement Général d'Agriculture

يبدو أن العامل الحاسم في العجز على مستوى أدوات المكننة هو طبيعة الأراضي البورية، فكلما نقصت نسبة الأراضي المسقية بالجماعات القروية كلما قل الاعتماد على الوسائل العصرية، إذ أن مجرد مقارنة جماعة ذات أراضي بورية في أولاد أوساكن وجماعة تغلب عليها الأراضي المسقية (4/5) يظهر الفرق واضحا بينهما على مستوى التكنولوجيا الفلاحية.

توجد بالجهة ثلاثة مسالك لتسويق الحبوب:

أ- مسلك السوق الحرة، حيث تمارس الأثمان حسب قانون العرض والطلب، وينتظم هذا المسلك من خلال شبكة من التجار مكونة من ثلاثة حلقات أساسية (التجار الصغار بالأسواق الأسبوعية، والتجار المتوسطون بالمراكز الحضرية، والتجار المرخصون بالجديدة وآسفي) تربط بين المنتجين وبين المطاحن.

ويتراوح الفارق بين أثمان الحبوب على مستوى الأسواق الأسبوعية والمتاجر الكبرى ما بين 10 إلى 30 درهما للقنطار حسب نوع الحبوب وجودتها وفصل بيعها. وهو في الحقيقة الفارق الذي يحققه التجار المتوسطون الذين يلعبون دور الواسط ما بين مناطق الإنتاج ومراكز التخزين، الذي يتضمن إلى جانب هامش الربح تكاليف النقل والتجميع: ويظهر من جدول الأثمان أن القمح الطري والقمح الصلب هي الحبوب الأكثر استقرارا، في حين يعرف الشعير والدرة والقطاني تدبدبا كبيرا بين الأسعار الدنيا والأسعار العليا.

ب- المسلك التعاوني والمهني، وهو مسلك يمارس أثمان قارة حسب جودة الحبوب حيث تستقبل لاسكام والمكتب كل الكميات الإنتاج المعروضة عليهما.

يتميز هذا المسلك بميزة تصريف منتوجات الفلاحين المنتجين مهما كان الفصل داخل السنة ومهما كانت الكميات المعروضة ومهما كانت حصيلة الموسم الفلاحي (عجز أو فائض). ولكن على هذه الشركة التعاونية في شراءها الحبوب بأثمان أقل كلفة، وذلك من خلال ترتيب جودة الحبوب إلى 3 عينات، لكل عينة واحدة ثمنها الخاص ولكنها لا تقوم دائما باحترام ترتيب العينات عند بيعها.

ج- مسلك المطاحن: وهو مسلك يخضع لتوجيه المطاحن الجهوية التي تتوفر على شبكة خاصة من التجار المتوسطين بأنحاء الجهة.

وهو مسلك يشابه إلى حد كبير المسلك الأول من حيث ممارسة تجارة الحبوب، ولهذا يدخل معه في المنافسة مباشرة سواء في تحديد الأسعار أو في الحصول على الكميات المطلوبة.

وباستعماله نفس الحبوب المحصلة من أجل تصنيعها، تقوم هذه المطاحن بانتقاء دقيق للحبوب الجيدة دون غيرها وذلك في إطار بحثها عن ميزة تنافسية لبيع الدقيق ومشتقاته في السوق الوطنية وفي السوق الدولية كالسوق الليبية والسوق البوركينابية. (Bulletin Economique et Social de la Province d'El Jadida Semestre 1998).

خطاطة رقم: 13 **نظام تسويق الحبوب بجهة دكالة عبدة**

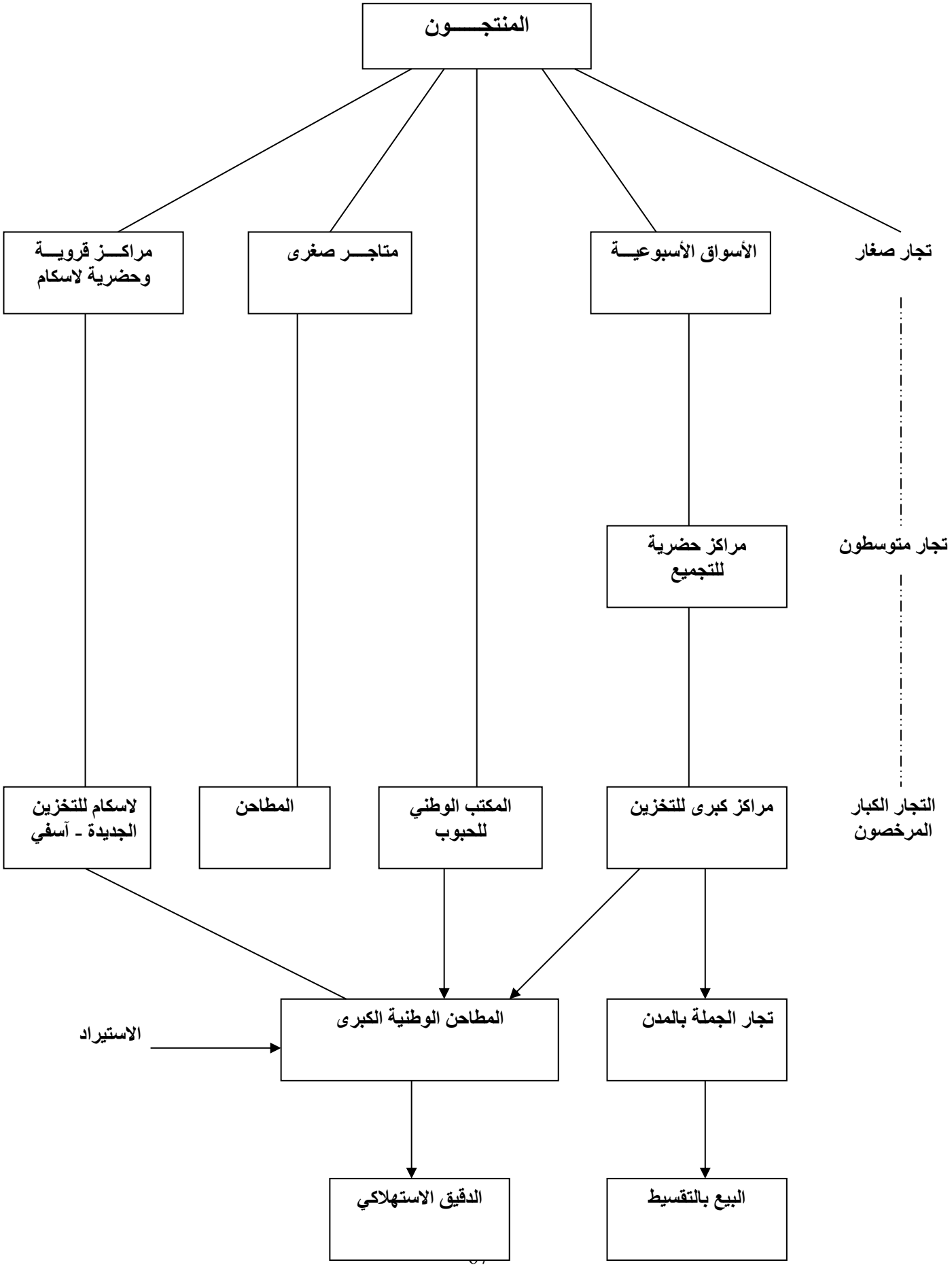

2-3-نظام التسويق:

يظهر أن عملية تسويق الحبوب بجهة دكالة-عبدة تخضع لمسارين مختلفين، يتفقان في الأثمان العليا ويختلفان في الأثمان الدنيا، وهما الأسواق الأسبوعية ومتاجر الحبوب.

الجدول رقم 53: أثمان الحبوب والقطاني بالسوق الحرة بإقليم آسفي

النصف الثاني من سنة 1998

	الأسواق الأسبوعية		متاجر الحبوب	
	الأثمان الدنيا	الأثمان العليا	الأثمان الدنيا	الأثمان العليا
القمح الطري	225	250	-	-
القمح الصلب	250	300	265	330
الشعير	170	260	180	260
الدرة	165	260	180	260
الفول	320	500	-	-
الجلبانة	280	380	-	-
الحمص	290	570	-	-

Rapport d'Activité ONICL 1999.

يوجد فعلا فضاءان لممارسة السوق الحرة بإقليم آسفي، وهما الأسواق الأسبوعية ومتاجر الحبوب حيث يقوم الفلاحون بتصريف منتوجاتهم الحبوبية بأثمان مختلفة تارة وموحدة تارة أخرى.

فهي موحدة في حالة الأثمان العليا، ولكنها مختلفة في حالة الأثمان الدنيا، حيث تقدم الأسواق الأسبوعية أثمانا أقل من الأثمان المقدمة من طرف متاجر الحبوب، ويفسر ذلك بإضافة تكاليف النقل التي يتحملها تجار الأسواق الأسبوعية وشدة المنافسة بين العارضين نظرا لكثرتهم في هذه الفضاءات.

3- مبادئ وتوجهات ومشاريع الاستثمار الفلاحي في الأراضي البورية

تعتبر التنمية الفلاحية خاصة والتنمية القروية عامة من أولويات السياسة الاقتصادية للبلاد. فإذا كان الظهير رقم 25.69.1 بمثابة قانون الاستثمار الفلاحي الذي يضع الإطار القانوني لتجهيز وتنمية دوائر الاستثمار الفلاحي في الأراضي المسقية، فإن القانون 94-33 جاء ليسد الفراغ القانوني الذي كانت تعاني منه تنمية الأراضي غير المسقية، وليضع إطارا قانونيا لتنمية هذه الأراضي وذلك بالتدخل التدريجي للدولة وبمشاركة المستفيدين ومساهمة كل الجهات التي يهمها الأمر، وذلك من أجل توفير الشروط الأساسية التي تتطلبها تنمية مندمجة لفلاحة عصرية تمكن من تحسين مدخول الفلاحين والمشاركة في ضمان الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية وإدماج الفلاحة في السوق الوطنية والدولية. وينبني المشروع على خمسة مقاربات أساسية هي:

- مقاربة موجهة ومحدودة، بحيث يتم تحديد دائرة الاستثمار الفلاحي موضوع تدخلات مصالح وزارة الفلاحة، وبالنظر إلى طبيعتها الزراعية والاقتصادية والإيكولوجية، يمكن لهذه الدوائر أن تحتوي على ثلاثة مناطق: منطقة الاستثمار الفلاحي، منطقة المحافظة على التربة ومنطقة تحسين المراعي.

- مقاربة مندمجة تهدف إلى إدماج جميع المكونات الاجتماعية والمؤسساتية التي تمكن من تكثيف الإنتاج ونمو المدخول الفلاحي.

- مقاربة بإشراك كل الفعاليات في جميع أطوار تهيئ وإنجاز المشروع وخاصة المستفيدين.

- مقاربة تعاقدية: تهدف إلى تحديد المسؤوليات والتزام جمع المتدخلين.

- مقاربة لا مركزية من أجل تهييئ وإنجاز المشروع بتوفير الوسائل والشروط بعين المكان.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية بإعداد عدد من المشاريع التي همت بعض المناطق البورية دون غيرها، محاولة بذلك استدراك أوجه العجز وتجاوز العراقيل التي تعاني منها الفلاحة البورية بجهة دكالة-عبدة، وأهم هذه المشاريع، مشروع تهيئة واستثمار المناطق البورية بدكالة ومشروع التنمية القروية لسهل عبدة.

1-4- مشاريع التنمية الفلاحية بالمناطق البورية:

تنطلق هذه المشاريع في مجملها من محاولة معالجة المشاكل التي تطرحها المناطق البورية كالتقلبات المناخية وضعف التساقطات التي تفرض ضرورة اللجوء إلى تقنيات ملائمة للوصول إلى مردودية زراعية جيدة بالإضافة إلى اعتماد الإرشاد والتأطير التقني، ولكن غياب هذه العوامل أحيانا أو ضعف تأثيرها أحيانا أخرى وصغر الاستغلاليات وانفجارها المستمر نتيجة الإرث لا يساعد عل تحسين الإنتاجية لدى الفلاحين.

ويحتم التكثيف الزراعي وتكثيف الإنتاج الاستعمال المكثف للمدخلات (بدور مختارة، أدوية نباتية...)، ولكن ضرورة هذا التكثيف تصطدم بقلة هذه المواد على المستوى المحلي والجهوي وبعدم قدرة الفلاحين على الحصول على القروض اللازمة لتهيئة المواسم الفلاحية. كما يمكن لتربية الماشية أن تقوم بدور مهم في تعويض المحاصيل الضعيفة إبان السنوات الجافة، ولكن هذا القطاع يعرف تسييرا غير عقلاني على جميع المستويات (التلقيح، التربية، تهيئة الأماكن، التسويق، الاستغلال...).

وأما على مستوى تسويق الحبوب فإن الفلاح يوجد غالبا في وضعية هشة بسبب غياب أو ضعف قدرة التخزين لديه وبسبب مشاكل التسيير المالي التي تدفعه إلى البيع. وبالإضافة إلى المشاكل ذات الطابع الفلاحي الخاص، توجد إكراهات سوسيو-اقتصادية (الماء الصالح للشرب، الكهربة القروية، المدرسة، المصحة...) أهمها مشكلة الماء الشروب سواء بالنسبة للسكان أو الماشية.

2-4- مشروع التنمية القروية لسهل عبدة

غاية المشروع، التضامن مع المناطق شبه الجافة

يندرج هذا المشروع في إطار المخطط الخماسي 81-1985، وقد تم تحديد طبيعته وتحديد محاوره الكبرى من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA)، الذي صادق عليه سنة 1986، وهي السنة التي صادق عليه فيها أيضا كل من برنامج التغذية العالمي (PAM) والبنك الإسلامي للتنمية (BID). ويتجلى الهدف الأساسي للمشروع في الرفع من الإنتاج الفلاحي وخاصة الحبوب بهدف تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني والرفع من مداخل الفلاحين وتحسين ظروف عيشهم ما يقارب 22500 نسمة أي 15800 أسرة بسهل عبدة وتلال الموسيات ومناطق الرعي بسيدي شيكر، وكذا الحد من الهجرة القروية وتشجيع خلق فرص الشغل بالعالم القروي ويمكن أن نجمع العمليات في 4 محاور:

1- تحسين الإنتاج الزراعي من خلال إنجاز العمليات التالية:

* تشجيع المكننة الفلاحية عن طريق تسهيل الحصول على القروض.

* تقوية الإرشاد الفلاحي وخلق خلية للبحث والإرشاد.

* تحسين بنيات وأدوات البحث الزراعي.

- تحسين البنية العقارية عن طريق عملية الضم ل 7500 هكتار.

2- تنمية قطاع تربية المواشي، ويتم هذا البرنامج عن طريق إنجاز العمليات التالية: تحسين التغذية الحيوانية (تطوير الزراعات العلفية، واستغلال أفضل المنتوجات المشتقة كالتبن...)؛ تحسين النسل بخلق 20 محطة لتلقيح الأبقار ومركز لإنتاج الماعز، وتقديم سلفات للحصول وشراء مواشي أصيلة أو منقحة... وتحسين الظروف الصحية والبيطرية للمواشي، وتقوية عمليات الإرشاد.

3- تطوير خدمات ومرافق الدعم

وذلك عن طريق عملية بناء مكاتب ودور على مستوى مقر المديرية الإقليمية لآسفي، وعملية بناء محطة تجريبية بجمعة اسحيم وتجهيزها بالكهربة والماء الصالح للشرب، وبناء مسكنين وشق مسلك طوله 5 كلم يوصل إليها، وعملية تكوين الأطر والتقنيين من خلال اتفاقيات حول التدريب الزراعي مع معهد الحسن الثاني ومؤسسات في الإعلاميات.

4- تحسين البنيات السوسيو-اقتصادية من خلال:

ويتم هذا البرنامج عن طريق العمليات التالية: تجهيز الآبار الجماعية؛ حفر وتهيئة المطفيات (خزانات مائية باطنية)؛ البحث عن المياه العميقة (150- 300 م)؛ تجديد التجهيزات والبنايات الصحية وبناء أربعة مراكز للصحة؛ شق وإصلاح 100 كلم من الطرق والمسالك؛ حماية التربة ومحاربة انجراف التربة بتلال المويسات من خلال تهيئة 2000 هـ وزرعها بالأشجار المثمرة (اللوز، الزيتون) على شكل مدرجات.

5- التركيبة المالية للمشروع:

بعد تحديد سنة 1985، دخل هذا المشروع حيز التطبيق سنة 1987 وكان من المنتظر أن تستغرق الأشغال المبرمجة على مدى 5 سنوات إلى حدود 1992. ويصل الغلاف المالي العام إلى 377,5 مليون درهم، وتم تمويله من طرف:

الدولة	%21,05
صندوق التنمية الفلاحي	%5,32

الصندوق الوطني للقرض الفلاحي 24,12%

الفلاحون 5,81%

البنك الإسلامي للتنمية 15,09%

الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية 19,07%

البرنامج العالمي للتغذية 9,54%

Fiche technique du projet Abda, DPA, Safi, 1994.

وهكذا يلاحظ وجود أطراف متعددة ساهمت في المشروع. انطلاقا من المساعدات الدولية وصولا إلى تدخل الدولة بشكل مباشر أو عن طريق المؤسسات العمومية ونهاية بمساهمة الفلاحين. وقد أوكلت للمديرية الإقليمية للفلاحين بآسفي مهمة تنفيذ العمليات المختلفة، أما مهمة التنسيق فيشرف عليها فريق متعدد الاختصاصات يسمى بخلية مشروع عبدة، وهي خلية تقوم بمتابعة أشغال التنفيذ وتقييم النتائج. وتعمل تحت إشراف اللجنة الإقليمية للتنسيق الخاصة بمشروع عبدة يترأسها عامل الإقليم. أما على المستوى المركزي فتسهر على المشروع لجنة مديرية تحت رئاسة الكاتب العام لوزارة الفلاحة.

نتائج المشروع وأثره على دخل الفلاحين

يبتغي هذا المشروع أن يكون مشروعا للتنمية الفلاحية المندمجة. لا يهتم فقط بجانب دون آخر، بل بتنمية الفلاحة في شموليتها من خلال تطوير قطاعي الزراعة وتربية الماشية والاهتمام بتحسين خدمات الدعم والبحث والتطوير باستحضار البعد المستقبلي كما أعطى أهمية خاصة لتحسين الظروف السوسيو–اقتصادية للفلاحين.

ولكن النتائج لم تكن دائما مطابقة للأهداف المرسومة، فبعد تجربة 8 سنوات قام باحثون مختلفون في فترات مختلفة بالقيام بأبحاث حول آثار ومفعول مشروع عبدة، وقد أكد محمد الراقي

(M Raki، 1991.)[16] على أن المشروع قد حقق نتائج إيجابية على أكثر من صعيد، وذلك من خلال مقارنة المداخيل والمؤشرات الفلاحية ما بين السنوات التي سبقت بداية المشروع والسنوات التي لحقت نهار إنجازه.

[16] Raki. M ،Agriculture et revenus ،Ed. Actes ،Rabat1991

ولكن هذا المشروع رغم أهمية نتائجه الملموسة لم يصل إلى حد التأثير على البنيات الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة كما أن نتائجه لم تكن إيجابية بكل نواحي المنطقة سواء على مستوى الإنتاج الحيواني أو الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة إلى أن بعض الجماعات لم تعرف فكا لعزلتها كجماعات انجا وسيدي تيجي، مما جعلها أكثر عرضة لنتائج الجفاف وأقل استثمارا لمواردها المحلية.

وبالتالي يتضح أن التجربة قد أظهرت:

1- تطورا إيجابيا للمداخيل: قام الباحث ابن بدان ببحث حول أثر المشروع على مداخيل الفلاحين حيث قام بالتمييز بين موسمين فلاحيين، الأول ما قبل بداية المشروع (85-1986 و93-1994) والثاني ما بعد نهاية المشروع، وهما بالمناسبة سنتين فلاحيتين جيدتين، حيث تم تسجيل:

- تطور إيجابي للمداخيل، ويرجع هذا التطور إلى نمو المداخيل داخل الاستغلالية ونموها خارج الاستغلالية معا. وقد استفادت بالدرجة الأولى الاستغلالية التي يتراوح حجمها ما بين 10 و50 هـ بفضل شراء الآلات الفلاحية من خلال الحصول على سلفات ميسرة من القرض الفلاحي، حيث سجل تطورا إيجابيا للمكننة، أما الاستغلاليات الصغرى فقد استفادت أكثر من تكثيف الإنتاج. ويرتبط نمو المداخيل الفلاحية بنمو الإنتاج الزراعي أكثر من ارتباطها بتربية الماشية حيث سجل ارتفاعا قويا لهده المداخيل بنسبة 300%.

أما التمييز بين موسم جاف ما بعد نهاية المشروع 92-1993 وموسم جاف آخر ما قبل بداية المشروع 1984-83 فقد سجل تطورا إيجابيا للمداخيل المرتبطة بتربية الماشية التي تعد أول مورد للمداخيل، بسبب ضعف المردودية وارتفاع المصاريف الخاصة بالأنشطة الزراعية.

وقد استفادت من هذا التطور الاستغلاليات التي يصغر حجمها عن 20 هـ، كما استفادت تربية الماشية بدورها، خاصة قطعان الماشية ذات الحجم المتوسط بفضل ارتفاع إنتاجيتها وبفضل تحسن النسل لديها، وتوفير المواد العلفية وتوزيعها بأثمان مدعمة. وقد كان لتحسن المداخيل أثر إيجابي على مستوى معيشة السكان وبالتالي على الاقتصاد الجهوي، حيث ازدادت مصاريف أسر الفلاحين الذين لا تتجاوز مساحة استغلالياتهم 10 هـ وهم بالمناسبة أكبر شريحة من طبقة الفلاحين.

2- تقييم المنجزات المحققة في إطار المشروع

- الإنجازات على مستوى منطقة المشروع: تم فعلا تهيئة وتم زرعها بالأشجار المثمرة في إطار المحافظة على التربة وتحسين المراعي، بل تم تجاوز ما كان مبرمجا في هذا الإطار. كما تم القيام بعمليات الضم في وقت

متأخر عن الفترة المبرمجة. أما النتائج المسجلة على مستوى تحسين الإنتاج الزراعي فكانت إيجابية بفضل انتشار المكننة وارتفاع نسبة استعمال المدخلات. كما كان لإنجاز المحطات الخمس لتلقيح الأبقار وإنشاء مركز لتوليد الأغنام و"الماعز" وتقوية برنامج العناية البيطرية أثر إيجابي على تحسن النسل بدائرة المشروع.

- الإنجازات على مستوى الاستغلاليات:

- فيما يخص الدورة الزراعية، كانت الأهداف هي توسيع المساحات المزروعة من القمح الصلب والقمح الطري على حساب المساحات المزروعة من الشعير والدرة. ولكن هذه الأهداف لم تحقق بسبب بقاء الشعير زراعة أساسية بسبب تكيفها مع الظروف المناخية وبسبب قلة تكاليفها وصلاحيتها للاستهلاك لدى السكان والمواشي، ونفس الشيء يقال عن الدرة ولكن الاهتمام بها أقل من الشعير. أما من ناحية استعمال المدخلات، فيلاحظ أن الزراعة الوحيدة التي تحضى بتكثيف زراعي هي زراعة القمح وخاصة بسهل عبدة بالمقارنة مع منطقة الساحل.

- رغم التوسع في استعمال المكننة، من الناحية الكمية، فيوجد هناك نقص على المستوى النوعي، حيث لا يتم استعمالها استعمالا جيدا، كالاستمرار في استعمال المحراث الآلي السطحي (cover) على حساب المحراث الغارق (clisel)، ويتم زرع البدور بكثافة وكميات كبيرة بدون اللجوء إلى الزراع (semoir).

- رغم تحسن نسل الأبقار والأغنام، وانتشار التلقيح يلاحظ عجز على مستوى محاربة الفطريات.

- فيما يخص الإرشاد الفلاحي، يلاحظ وجود متابعة واتصال ومراقبة على مستوى استعمال المدخلات، بيد أنه هناك عجز على مستوى التأطير التقني في تربية الماشية.

ولا تستفيد الاستغلاليات الصغرى من عمليات الإرشاد التي تحتاج أكثر من غيرها للدعم والتوجيه، ويزداد المشكل فداحة عندما لا يستطيع المرشدون إيصال خطاب مناسب للفلاحين ويزداد المشكل فداحة أكثر عندما تكون النتائج عكسية أو ضعيفة.

- تبقى الحصيلة على مستوى الاقتراض من القرض الفلاحي إيجابية، حيث تجاوزت النتيجة العتبة المحددة نتيجة وعي المشروع، بصفته مشروعا مندمجا، بأن الفلاحة وحدها غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار، إذ تم توفير الظروف الملائمة للزيادة في المداخيل خارج الاستغلالية كمداخيل مكملة خاصة في السنوات الجافة، من خلال بناء الطرق لفك العزلة عن المنطقة وتسهيل انتقال القرويين. مما سيكون له أثر

إيجابي على الإنتاج والاستهلاك والتسويق.

ولم يقتصر المشروع على الرفع من مردودية المنتوجات الفلاحية التي تشكل أساس المواد الغذائية الأساسية، ومن الرفع من المداخيل الناتجة عن الإنتاج، ولكنه وفر خلال السنوات الخمس ما يقارب من 2,53 مليون يوم عمل.

على مستوى التسيير: تمكن المشروع في هذا الإطار من الاعتماد على منهجية عقلانية وهكذا:

– ساهم المشروع من تحديث المنطقة وذلك عن طريق تحديد خصائصها واحتياجاتها وتمكن بالمقابل من تحديد الأهداف الواجب الوصول إليها والوسائل الواجب تعبئتها.

– الانخراط الإرادي للفلاحين: وقد تحقق هذا الانخراط نتيجة الحملات التحسيسية التي قامت بها الجهات المختصة.

– التنسيق بين البرامج سواء على مستوى عالية المشروع أو على مستوى سافلتها من خلال وضع خلايا وبنيات ملائمة.

– تقوية العمل الجماعي المبني على تعدد الاختصاصات والمشارب (إداريون، تقنيون، فلاحون، سلطات، منتخبون...).

ويمكن أن نضع أول حصيلة بالتأكيد على أن هذا النوع من المشاريع، ذات التصور المبني على أساس التنمية المندمجة، يعد آداة فعالة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الهشة التي تغلب بها الفلاحة الجافة التي تبقى بها هذه الأخيرة أول قطاع للتنمية. كما يعد من هذا المشروع من حيث سياسة تدبير المجال وسيلة لإدماج كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمؤسساتيين، وهو بالمناسبة أظهر أن الفلاحة لا يمكن لها أن تتطور بمعزل عن تحسين ظروف الفلاحين.

3-4-مشروع تهيئة واستثمار المنطقة البورية بمنطقة دكالة

يهدف مشروع تهيئة واستثمار المنطقة البورية بدكالة إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية لمساحة تصل إلى 14000هـ، وذلك من خلال عمليات ترمي إلى تحقيق التوازن بها وتأهيل إمكانياتها.

1- تأهيل الملكيات العقارية، من خلال إعادة هيكلة الملكيات العقارية عن طريق عملية الضم، ومن خلال القيام بإعدادات تخص تسوية الأرض وقلع الأحجار، وسيستفيد من هذه العمليات 7026 استغلالية

تهم ساكنة إجمالية تصل 33200 نسمة.

2- فك العزلة وتحسين ظروف العيش: وذلك من خلال:

- بناء وتهيئة المسالك بإنجاز 280كلم موزعة بين 230 كلم من المسالك المتبثة و50 كلم من المسالك المغطاة.

- توفير ظروف العيش وتحسينها من خلال:

- تزويد 45 دورا من الماء الصالح للشرب عن طريق إقامة شبكة مائية وإعداد نقط مائية (آبار...) لفائدة ساكنة تصل إلى 17 ألف نسمة.

- الكهربة القروية بواسطة الاستعمال الجماعي للمرافق العمومية (المساجد، المدارس، المستوصفات.) عن طريق استخدام الطاقة الشمسية.

- وتزويد ثلاثة دواوير كبرى بالكهرباء عن طريق المحركات البنزينية.

- تقديم 900 من الأفران المحسنة

- إعادة بعض المجالات الرعوية على مساحة 200هـ.

- إدماج المرأة في مسلسل الإنتاج، من خلال تشجيع إنشاء جمعيات نسائية في الميادين الإنتاجية والحرفية.

- خلق مناصب شغل جيدة بإضافة 84 ألف يوم عمل ل 114 ألف يوم عامل / السنة الموجودة أصلا.

- تحسين القيمة المضافة للإنتاج برفعها من 406 إلى 3465 درهم للهكتار الواحد بعد تهيئته وإخضاعه للدورة الزراعية، وذلك من خلال تكثيف العمل الزراعي.

3- الرفع من وثيرة التأطير التقني وذلك بنحسين خدمات الإرشاد وخاصة لدى النساء.

4- إنجاز بعض المرافق والتجهيزات الاجتماعية.

5- نقل وتكييف تقنيات الزراعات الجافة.

6- حماية البيئة.

تحديد المشروع، مشروع لاستدراك التنمية الريفية

يهم المشروع خمس جماعات قروية بدون أن يغطيها كلية وتوجد كلها بمنطقة الساحل المعروفة بصعوبة ظروفها الطبيعية خاصة الترابية منها، وبارتفاع مستوى الفقر بها بالمقارنة مع المناطق الأخرى بدكالة، وتتوزع مساحة المشروع 14000هـ على الجماعات المعنية التالية:

جماعة سيدي إسماعيل	1895 هـ
جماعة زاوية سايس	7870 هـ
جماعة سبت سايس	1085 هـ
جماعة سيدي غانم	880 هـ
جماعة سيدي امحمد أخديم	2270 هـ.

أما كلفة المشروع فتصل إلى 185 مليون درهم، موزعة بين الاتحاد الأوربي الذي يقدم نسبة 8,4% منها كهبة وبين الدولة المغربية التي ساهمت ب 14% المتبقية. وقد حددت مدة المشروع كما هو شأن باقي المشاريع المندمجة في 5سنوات. وقد سهر على تنفيذ هذا المشروع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة وذلك تحت إشراف عامل الإقليم وتعاون السلطات المحلية، ويراهن المشروع أيضا على انخراط باقي الفاعلين الاجتماعيين وذلك:

- بالتزام الفلاحين الصغار على تنقية قطعهم الأرضية من الأحجار الصغيرة المتبقية بعد أن تقوم الآلات بإزالة الأحجار الكبيرة.
- بخلق جمعيات لتسيير وصيانة نقط إعداد والتجهيزات الكهربائية سواء الفردية منها أو الجماعية.
- بالتزام الجماعات القروية بصيانة المسالك المتواجدة بتراب كل واحدة منها على أساس تسهيل المرور.
- بمساهمة مركز الطاقات المتجددة بإعداد ومتابعة التجهيزات الكهربائية وكذا توفير الأفران الحرارية.

عمليات ضم الأراضي:

وقد كانت تجربة 14 ألف هـ مقدمة لسياسة سطرها المكتب الجهوي لدكالة قصد الرفع من الإنتاج بالمناطق البورية التابعة له. وهكذا أصبحت المساحة المستهدفة حاليا هي 51200 هـ موزعة ما بين منطقة الساحل ب 24500 هـ، بإضافة 10500 هـ جديدة تستفيد منها نفس الجماعات المذكورة أنفا ومنطقة أولاد

عمران ب 26700 هـ موزعة ما بين 5 جماعات هي امطل وكدية بني دغوغ وتامدة وأولاد عمران. كما أن تجربة الساحل كانت مناسبة لتركيز المجهودات على عمليات الضم التي تعد أساسا للقيام بالعمليات السوسيو-اقتصادية الأخرى.

أ-عمليات الضم حجر الزاوية في مشاريع التنمية المندمجة بالمناطق البورية

تعتبر عملية الضم عملية صعبة معقدة وحساسة، أولا صعبة لأنها تمس بإحدى الركائز المقدسة عند الفلاح ألا وهي الأرض فتشبث الإنسان بقطعة خاصة من الأرض بعينها من أب إلى جد يجعل أمر إجراء أي تبديل أو تغيير في منتهى الحساسية. ثانيا، عملية معقدة، لأنها عملية تستغرق المرور بمراحل إجرائية متعددة، فالظهير المنتظم لعملية الضم 1.62.105 يفرض اتباع مسطرة خاصة وطويلة، تدوم ما بين البحث الميداني وتقديم الشكايات والمصادقة وتوزيع الرسوم العقارية الجديدة ما بين 5 و10 سنوات. وتهدف عملية الضم أساسا إلى تحقيق هيكلة جديدة للمجال العقاري وذلك بالمناطق البورية، وذلك:

- بواسطة تجميع الأراضي
- بواسطة تحقيق شكل هندسي مقبول
- بواسطة توفير حصة من الأرض من 3 إلى 6% تكون مخصصة لإقامة الطرقات والمسالك.

ورغم أن اللجنة المكلفة بعملية الضم مكونة إلى جانب التقنيين والسلطات المحلية والقضائية من ممثلي السكان كرؤساء الجماعات أو النواب البرلمانيين أو ممثلي الفلاحين كممثل الغرفة الفلاحية، ورغم الضمانات القانونية والتقنية، فإن عمليات الضم بدكالة تمر في ظروف حساسة جدا، بسبب التعرضات المستمرة والشكايات المتواصلة من طرف السكان، مما يؤخر عمليات الضم في الوقت المتفق عليه ويعرقل بالتالي مشروعا كلف ملايين من السنتيمات، وقد ازداد المشكل صعوبة مع عدم نهج المقاربة السلطوية ومحاولة إشراك السكان من خلال إبداء أرائهم بكل حرية وديمقراطية.

ويقوم مبدأ الضم من جهة على تصنيف البقع الأرضية إلى 5 أصناف بيولوجية يعطي لكل صنف عدد من النقط حسب جودة أراضيه، وتحسب في تقييم الأراضي أيضا التجهيزات المقامة على تلك الأراضي من بنايات وأراضي وأشجار مثمرة بإعطاء عدد آخر من النقط. وتوزيع الأرض بناء على معامل خاص يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل كلها (خصوبة الأرض، القرب من الطريق، التجهيزات...)، وهذا ما يجعل البعض يحصل على مساحات أقل أو أكثر من الأراضي التي كان يتوفر عليه في السابق.

وكلما كانت عملية الضم بمنطقة قريبة من منطقة مجاورة سبق لها أن عرفت الضم سابقا كلما كان الأمر أسهل والعكس بالعكس. والواقع أن عملية الضم هي مناسبة يتواجه فيها ثلاثة أنواع من المنطق:

– المنطق التقني – الاقتصادي، وهو منطق تتبناه الجهات المختصة بالميدان الفلاحي (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة والمديرية الإقليمية للفلاحة، والمحافظة العقارية والكداشر...) يقوم على تصحيح وضعية مختلفة تتميز بتشتت الاراضي وصغر حجمها، مما يعرقل نمو الإنتاج والمردودية ويحد من استعمال الأساليب الحديثة (الأدوات الزراعية) والتقنيات العصرية (المكننة والأسمدة...) وتروم تأهيل الأراضي الفلاحية من خلال جمع الأراضي وفك العزلة عن الاستغلاليات.

– المنطق الأمني: وهو منطق السلطات المحلية، التي ترى في ظروف إجراء عمليات الضم ظروفا حساسة يجب ضبطها، وقد كان الأمر أسهل في السابق حينما كان يتم تبني المقاربة السلطوية، ولكنه أصبح حينما أصبحت السلطات تبحث عن التراضي وإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين، بل إن المسألة قد تصبح سياسة وفي بعض الأحيان انتخابوية.

والواقع أن المنطق الأمني يجد نفسه في وضعية حرجة بين منطق محافظ يجب تجاوزه ومنطق يقوم على التغيير يجب تكييفه مع الحالات المحلية.

– المنطق المحلي: وهو المنطق الذي يتبناه السكان الذين لا يريدون أن تتغير وضعياتهم العقارية، رغم أنهم على وعي ودراية بالإكراهات التي يفرضها "انفجار" البقع الارضية وتعددها أمام الرهانات العمومية وراء مشاريع التنمية الفلاحية والاستغلال الزراعي خاصة. ويقوم هذا المنطق على تضارب وتنافس مصالح الفلاحين أنفسهم الذين يجدون أنفسهم بعد عملية الضم في وضعيات مختلفة، تجعل الاحتجاج وعدم الرضى هي السمة الغالبة من هذه العملية المكلفة ماليا والمربحة اقتصاديا.

– ورغم أن إنجاز عمليات الضم والمصادقة عليها مازالا حديثي العهد، في بعض القطاعات ولم يكملا في قطاعات أخرى، فإنه من الصعب القيام بدراسة تقييمية. ومع ذلك تشير التقارير الأولى إلى أن الإنتاجية قد ارتفعت ب 300% بجماعة سايس بعد استفادتها من عملية الضم، كما أن انطباعات الفلاحين قد تغيرت إيجابا بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيا (10 سنوات)، بعد أن تبينت لهم إيجابيات التغيير الحاصل من سهولة العمل الزراعي، وارتفاع المردودية.

جدول رقم 54: نتائج مشروع تهيئة واستثمار المناطق البورية:

	القطاعات	الملاحظات	
المنطقة البورية لأولاد عمران	رقم 1	5000	في طور الإنجاز
	رقم 2	7500	فيطور الإنجاز
	رقم 3	7000	المصادقة في سنة 2002
	رقم 4	7200	المصادقة في 2002
المنطقة البورية للساحل	رقم 1	8500	في طور الإنجاز
	رقم2	5500	في طور الإنجاز
	رقم3	2000	في طور الإنجاز
	الساحل البوري	3200	المصادقة في سنة 1998
	سبت سايس	5300	المصادقة في سنة 1993

Service de l'aménagement rural ORVAD 2003

ينتظر المشروع من العمليات المختلفة تحقيق دورة زراعية متنوعة والرفع من مردودية الزراعات الممارسة على أساس أن يكون التطور تدريجيا من 75% في السنة الأولى إلى 100% في السنة الخامسة.

ويظهر أن النتائج كانت متفاوتة بعد 5 سنوات من تطبيق المشروع بجماعة زاوية سايس. فعلى مستوى المساحات كان المشروع يروم تحقيق توزيعا معينا ومنصفا للجميع، ولكن عند التنفيذ كانت النتائج مختلفة نسبيا في حالات ومختلفة جدا في حالات اخرى.

جدول رقم 55: المساحات المنتظرة

الزراعات	نسبة المساحات المنتظرة	نسبة المساحات المحققة	الحصيلة
القمح الطري	15%	51%	-9
القمح الصلب	15%	51%	9-
الشعير	30%	51%	9-
الدرة	15%	15%	0
القطاني	10%	9%	-1
الكلأ	10%	8%	-2
	5%	8%	+3
المراعي	0%	5%	+5
آخر			

ans la zone de Sahel de Doukkala Incidence d'un projet de remembrementd ،Barnicha-
sur la production végétale et animale- Rapport de certificat. 1995.

Arraissi Houssine Projet de développement de la production des céréales d'automne en -
3ème bon de l'ORMVAM. Rapport de certificat 1999.

خلفيات المشروع:

ينطلق مشروع تهيئة واستثمار المنطقة البورية بدكالة من واقع هذا النوع من المجالات الفلاحية من جهة وانتشار الأحجار من جهة ثانية، حيث أثبتت الدراسات التقنية أن إجمالي الأراضي التي تعاني من انتشار الأحجار بدكالة يصل إلى 100000 هـ وبصفة خاصة بمنطقة الساحل المتميزة بوجود توضعات كلسية متفسخة موضعية مكونة من حبوب الرمل والأصداف coquilles. كما تمتاز بوجود ترب رملية-غرينية بروزات كلسية كثيرة العدد، وحضور كثل وأحجار كلسية كثيرة تقدر ب 1500 م^3 / هكتار الواحد.

بالإضافة إلى صعوبة الاستغلال، تعان منطقة الساحل البورية من العزلة، بسبب وجود شبكة غير كافية من الطرق والمسالك، فباستثناء 5 طرق ثلاثية، فإن عددا مهما من الدواوير والتجمعات السكانية تعرف

ولوجية صعبة كما تعاني من ضعف عدد النقط المائية، إذ لم تكن تتوفر المنطقة آنذاك إلا على 100 بئر منها 4 آبار مجهزة فقط.

يتبين من الجدول الذي قمنا بتكوينه انطلاقا من معطيات ذات مصادر مختلفة أن المشروع لم ينجح في تحقيق الدورة الزراعية إلا من خلال تثبيت زراعة واحدة هي الدرة وبدرجة أقل تحقيق نسبة قريبة مما كان منتظرا فيما يخص القطاني والكلأ.

ولكنه فشل فشلا كبيرا في تحقيق أهم المساحات المنتظرة والخاصة بالزراعات الأساسية ألا وهي الزراعات الخريفية، وكان ذلك نتيجة لاعتماد الفلاحين على إعطاء أكثر مساحة ممكنة للمرامي التي كان المشروع يهدف إلى تقليصها، وقيامهم بأنشطة زراعية غير متوقعة كزراعة الخضروات.

أما على مستوى الإنتاج فيلاحظ أثر إيجابي كبير ومشجع على مستوى جميع الزراعات، حيث نجح المشروع إلى حد كبير في الرفع من الإنتاج بنسب قياسية كما هو الشأن بالنسبة للحبوب الخريفية التي ازدادت ب 431,3%، كما نجح في إدخال مزروعات جديدة كالكلأ ويترتب عنه من تطوير لتربية الماشية وتوفير فرص الشغل وتحسين المداخيل، وإدخال القطاني وخصوصا الخضروات المدرة لمزيد من العائدات المالية. ورجوعا إلى الحبوب، لم تكن المنطقة البورية للساحل تعرف إلا زراعة الشعير والدرة، وتوصل المشروع إلى إنجاح زراعتي القمح بنوعيه التي أصبحت تقارب نصف إنتاج الحبوب.

4-4- مشروع دائرة الاستثمار الفلاحي بأولاد عيسى:

تم اختيار منطقة أولاد عيسى التابعة لمجال نفوذ المديرية الإقليمية لإقليم الجديدة لتوفرها على جميع الشروط والمعطيات التي يفرضها خلق دائرة للاستثمار الفلاحي[17]. تقدر المساحة المستهدفة من طرف المشروع ب 9500 هـ تتوزع كالتالي:

- المراعي:	2500 هـ	26%
- غابات في ملك الدولة	200 هـ	2%
- غابات في ملك الخواص	100 هـ	1%
- غير صالحة للزراعة	1700 ه	18%

[17] DPA, d'El Jadida. Projet de mise en valeur en Bour d'Oulad Aissa 1999

وهي منطقة تعرف هيمنة زراعة الحبوب ب 69,4% وعلى الخصوص الشعير (31,4%) والدرة (25%) والقمح الطري (12%) وتليها بعد ذلك زراعة الخضروات (11,4%).

وأهم العوائق التي تحول دون تكثيف الإنتاج الفلاحي هي:

- صغر وتفتت الاستغلاليات الفلاحية.
- تصحر أراضي المراعي بسبب كثافة الاستعمال.
- ضعف المكننة بسبب التفتت والتجزيء المستمر.
- تراجع تسويق البواكر.

.

تقديم المشروع: مكوناته وتمويله: يصل الغلاف المالي للمشروع إلى 30 مليون درهم. ويهدف مشروع أولاد عيسى إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية هي كما يلي:

1- تهيئة الأراضي الفلاحية وتأهيلها من خلال:

- ضم الأراضي 5500 هـ
- قلع الأحجار 1700 هـ
- إصلاح المسالك 50 كلم.

2- المحافظة على الأراضي الفلاحية على مساحة تصل إلى 300 هـ

3- تحسين المراعي

4- تكثيف الإنتاج الفلاحي

5- التنظيم الحرفي.

وتصل تكلفة المشروع إلى 30 مليون درهم.

وإذا كانت الأهداف الأساسية من وراء ذلك هو رفع أنتاج مختلف الزراعات ورفع مردودية إنتاج اللحوم والحليب، وذلك بتقليص عدد الأبقار الأصيلة وتعويضها بالأبقار المحسنة (مهجنة وأصيلة) فإن المشروع يسعى

أيضا إلى إنعاش الشغل. وهكذا سيعمل المشروع على خلق أيام شغل إضافية بهذه المنطقة ستصل على وجه التقدير إلى 265030 يوم.

أما النتائج المرتقبة آنذاك من المشروع فتتلخص في ما يلي:

- الإنتاج النباتي: الحبوب زائد 76,5%، البواكر: زائد 50%، الكلأ 28%.
- الإنتاج الحيواني: اللحوم زائد 13%، الحليب زائد 110%.
- إنعاش الشغل: عدد أيام الشغل الإضافية زائد 162,6.

من خلال تحليل المشروع، يظهر أنه تم التعويل أكثر على خلق أكبر عدد من فرص الشغل من خلال رفع وثيرتها عبر التكثيف الزراعي، وعلى الحصول مباشرة بمناسبة قلع الأشجار، كما أن المشروع يستهدف إنتاج الحليب، من خلال العمل على الرفع من مردوديته، وذلك من أجل الحصول على عائدات مالية قارة وملموسة. ولكن ما يعاب على المشروع هو أنه لم يضع خلية دائمة في عين المكان لحل المشاكل العالقة ومواكبة الفلاحين في الرفع من قدراتهم الإنتاجية والتدبيرية ولم يهتم بتكوين الموارد البشرية واليد العاملة الفلاحية، كما لم يقم بإنشاء هيئة محلية تضم الفلاحين الذين يهمهم الأمر.

المبحث الثاني: أزمة تسويق أم أزمة تنظيم أم أزمة استدامة ؟

تمتد هذه المنطقة على شكل شريط ضيق من بئر الجديد إلى جماعة ايير بعبدة وعلى طول 150 كلم تقريبا على طول المحيط الأطلسي على مساحة تصل إلى 20300 هكتار، تغطي كلا من جماعات اثنين شتوكة، سيدي علي بن حمدوش، مهارزة الساحل، أولاد عيسى سيدي عابد، أولاد غانم، الوالدية بإقليم الجديدة 18300 ه بإقليم الجديدة و2000 هكتار بجماعة ايير بإقليم آسفي.

ويعتبر هذا الشريط منطقة انتاج البواكر والخضروات بامتياز لثلاثة اعتبارات أساسية:

*وجود ظروف ترابية إيجابية تتمثل في هيمنة أتربة ذات نسيج رملي أو رملي–غريني على عمق يتراوح بين 200 سنتم إلى متر واحد.

وجود ظروف مناخية شبه رطبة تتمثل أساسا في وجود فصل شتاء معتدل وفوارق حرارية ضعيفة وكميات لابأس بها من الأمطار تراوح بين 300 و500 ملم بمعدل 380 ملم، ولكن أهم ما يميز هذا الشريط هو تساقط الضباب في فترات طويلة من السنة.

*وفرة المياه نسبيا وقرب الفرشة المائية الباطنية، ويجب التميز بين نطاقين:

– نطاق الوالدية مركز أيير بعبدة وهو شريط ساحلي يمتد على طول 80 كلم وعرض 1كلم يتميز بفرشة قريبة (10-50 متر) من السطح مياه قليلة الملوحة (من 2,5 إلى 9 mm hos/cm).

– نطاق بير الجديد إلى آزمور، ويتميز أيضا بفرشة مائية قريبة من السطح (25-50م)، ولكن مياها أكثر ملوحة (2,5 – 9 mmhos/cm).

* وإذ كان السقي عن طريق الضخ الفردي لا يطرح أي مشكل بالشريط الجنوبي (أولاد غانم – أيير) نظرا لوفرة المياه وجودتها. فإنه يالشريط الشمالي (بير جديد – أزمور) يطرح مشكل الملوحة، إذ أوضحت الدراسات الهيدرو–جيولوجية أنه وقع خلل في الجهة الفاصلة بين مياه البحر والفرشة المائية على مسافة 20 كيلومتر على طول الساحل بسبب الضح الزائد والكثيف مما أدى إلى تسرب مياه البحر إلى الفرشة القارية بكميات كبيرة وصلت إلى 5 ملايين متر^3 بملوحة إلى 6 غرام/لتر ببعض الأمكنة خصوصا بضواحي بير جديد وعلى الضفة الشمالية لوادي أم الربيع[18].

[18]ORMVAD ،Caractérisation du secteur de Maraïchage et des primeurs dans la Province d'El Jadida Rapport de Diagnostic 2001. ORMVAD PPA El Jadida

وتكتسي هذه المنطقة أهمية كبيرة سواء على المستوى البشري أو على المستوى السوسيو-اقتصادي، فالسكان الذين يعيشون بها أو بالقرب منها يصل عددهم إلى 196670 نسمة أما عدد المنتجين للبواكر والخضروات فيصل عددهم إلى 8000 ولاتقل أهميتها الاقتصادية عن أهميتها الديمغرافية، إذ يجلب تصدير البواكر إلى منطقة دكالة فقط 24,8 مليون درهم كل موسم، ويأمن الشغل لأعداد كثيرة من اليد العاملة إذ تصل أيام العمل بهذا القطاع إلى 3000000 سنويا موزعة بين العمل في الاستغلاليات وبين محطات التلفيف[19].

ويعد شريط الوجة بجهة دكالة-عبدة من أهم مناطق انتاج الخضروات بالمغرب، إذ يحتل هذا القطاع 29٪ من المساحة المخصصة له على الصعيد الوطني ويساهم بأكثر من ثلث الصادرات الوطنية. وتزداد أهمية هذا الشريط أكثر بقربه من أكبر المراكز التجارية وأكبر الموانئ ببلادنا.

1- تطور مؤشرات قطاع البواكر:

عرفت زراعة البواكر تراجعا ملحوظا بشريط الوجة خلال 15 سنة الأخيرة، إذ انتقلت من 9200 هـ سنة 1988/87 إلى 5900 هـ سنة 1997/96 سواء على مستوى المساحات المخصصة لها أو على مستوى الانتاج وبالتالي تراجعت حصة المنطقة من المساحات المخصصة للبواكر بالمغرب خلال نفس الفترة من 60٪ إلى 29٪، وقد همت على الخصوص كلا من زراعة الطماطم وزراعة البطاطس.

[19] - DPA Diagnostic du Secteur des Primeurs dans la province d'El Jadida 1995. DPA. El. Jadida

الجدول رقم 56: تراجع البواكر بمنطقة الوجة

	موسم 87-1988		موسم 96-1997		
الزراعات	المساحة (هـ)	٪من المساحة على المستوى الوطني	المساحة (هـ)	٪من المساحة على المستوى الوطني	نسبة التطور
الطماطم	3500	66	1300	25	34,3
البطاطس	5500	70	4400	44	20
خضروات أخرى	200	17	150	3	25
المجموع	9200	60	5850	29	36

Relance de la culture de la tomate dans les régions côtière. Casa – Safi 1998. Direction de la Production végétale. Ministère de l'Agriculture.

وقد ميز هذا التراجع زراعة الطماطم على وجه الخصوص، حيث تم تعويض المساحات الناقصة بتوسعها بمنطقة سوس ماسة. والواقع أن زراعة الطماطم قد عرفت في تطورها ثلاثة مراحل متباينة (نفس المرجع ص.12):

– المرحلة الأولى وتمتد إلى 1989، وتتميز بارتفاع وتوسع المساحات المخصصة لها سواء الطماطم المغطاة أو الطماطم غير المغطاة.

– المرحلة الثانية وتمتد من 1989 إلى 1992: وتتميز بجهود المساحات المزروعة.

– المرحلة الثالثة الموالية لسنة 1992، حيث أخذت المساحات تعرف انخفاضا متواليا من سنة لأخرى بانخفاضها من 3900 هـ سنة 91-1992 إلى 1300 هـ سنة 96-1997 بنسبة 66٪. وعلى الخصوص زراعة الطماطم غير المغطاة أما البطاطس فيظهر أنها لم تعرف ذلك التراجع الحاد الذي تعرضت له زراعة الطماطم، إذ لم تتخفض المساحات المخصصة لها إلا بنسبة 20٪.

2 - الإكراهات التقنية والإكراهات البنيوية

2-1- الإكراهات التقنية

استفادت البواكر بالولجة عموما من نقل التكنولوجيا الحديثة، وحققت فعلا قفزة نوعية ملحوظة لصالح قطاع الخضروات في السنوات الأخيرة: وقد استطاعت المنطقة من تكييف التكنولوجيا المنقولة مع وسطها الإنتاجي، وتتمثل هذه التقنيات في استعمال أغطية الاحتباس الحراري، والري الموضعي ومعالجة التربة واستعمال أنواع وأصناف من البواكر الجيدة... كما تم إدخال تقنيات عصرية أخرى أهمها نظام زرع الطماطم (Greffage) واستعمال رشاشات اللقاح /البولين والوقاية المندمجة.

ولكن يجب الاعتراف بأن المنطقة مازالت متخلفة عن منطقة سوس-ماسة في تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة وتكييفها. وتعاني فعلا المنطقة من مجموعة من المشاكل التقنية أهمها:

- الأغطية البلاستيكية التي لا توفر انحباسا حراريا كافيا ولا توفر أيضا ظروفا ملائمة للعمل، ونذكر منها على الخصوص تجهيزات Delta 9 التي تم استقدامها في الثمانيات في القرن الماضي.

- ضعف اللجوء إلى التقنيات العصرية فيما يخص تدبير زراعة الطماطم (نقل الزريعة، دفنها...) وخاصة العجز في محاربة حشرة "الدبابة البيضاء" المعروفة بمرض "الأوراق الصفراء للطماطم" (TYLCV) التي تشكل تمديدا حقيقيا لإنتاج الطماطم بالمنطقة وكذا محاربة القوارص التي تشكل مشكلا حقيقيا بالنسبة للفلاحين.

- ارتفاع ملوحة مياه السقي وخاصة بنطاق اشتوكة التي.... تحد من انتاج البواكر بشكل تدريجي وتؤدي ببعض الفلاحين إلى ترك بعض الأراضي.

- تعفن التربة، بسبب هيمنة زراعة واحدة هي زراعة الطماطم وعدم احترام التناوب مع زراعات أخرى، أدى إلى انتشار الدودة البيضاء التي تؤدي إلى الحد من انتاجية هذه الزراعة.

- النجاح المحدود في استعمال واختيار الأدوية الملائمة لمحاربة تعفن التربة خصوصا في غياب تشميس الأتربة المعفنة وتهويتها خلال مدة كافية.

- ضعف التجهيزات في ميدان السقي، فإذا كانت استغلاليات منطقة اشتوكة مغطاة بشبكات الري الموضعي، فإن هذا الأمر لا ينطلق كلية على منطقة الوالدية وعبدة.

– إصابة التربة بعدة طفيليات واستنزاف خصوبتها من جراء عدم احترام الدورة الزراعية الملائمة مما تسبب في تراجع الإنتاج.

– انتشار بعض الأمراض الفطرية في الزراعات وذلك بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو.

– الاستعمال غير العقلاني للأسمدة والمبيدات وعدم القيام بتحليل التربة من طرف المنتجين.

– انعدام التجهيزات الأساسية بالاستغلاليات وعدم ملائمة التجهيزات الحالية وظروف الإنتاج (تقنيات الإنتاج ووسائل النقل والبيوت المغطاة وكيفية استعمال عوامل الإنتاج). كما أن عددا من التعاونيات تفتقد إلى آلات التبريد مما يعرض المنتوجات إلى الاتلاف في وقت وجيز، كما أن وسائل النقل غير ملائمة لنقلها إلى ميناء البيضاء في ظروف حسنة.

2-2-الإكراهات البنيوية:

يتميز نسيج الاستغلاليات بمنطقة الولجة بعدد من الخصائص التي تميزها عن باقي مناطق الجهة:

– هيمنة الاستغلاليات المجهرية:

تتميز منطقة الولجة بجهة دكالة عبدة بصغر الاستغلاليات الموجهة لإنتاج البواكر، إذ نجد أن الغالبية العظمى (70٪) من الفلاحين بنطاق الوالدية-عبدة يتوفرون على استغلاليات لا تتجاوز حجمها 5هـ ولا تتعدى الحجم المتوسط للاستغلاليات المغطاة بالبلاستيك بمنطقة الولجة 1,3هـ، مع وجود فارق واضح بين نطاق هشتوكة ونطاق الوالدية-عبدة، حيث يصل هذا الحجم بالنطاق الأول إلى 3,2 هـ، فيما لا يتعدى بالنطاق الأخير 0,8 هـ. ويظهر أن هذا الحجم المجهري لم يساعد المنتجين على الاستمرار في زراعة الطماطم المغطاة، فقد انخفض عدد منتجي الخضروات بمنطقة الوالدية-عبدة من 833 منتج إلى 404 منتج في الفترة الفاصلة بين 91-1992 و96-1997، أي بنسبة معبرة جدا تصل إلى 52٪.

الجدول رقم 57:

التوزيع الجغرافي لمساحة وعدد الاستغلاليات المغطاة

(موسم 95-96)

	المساحات (هـ)	عدد المتجين	الحجم المتوسط
استوكة بئر جديد	300	94	3,2
الوالدية-عبدة	330	404	0,8
المجموع	630	498	1,3

المصدر M.A.P.A Relance de la culture de la Tomate

Rire. Production Végétale. 1998. ،Min. d'Agriculture

– تواجد الاستغلال غير المباشر:

مازالت منطقة الوجة رغم طابعها التجاري الصرف تعرف وجود الاستغلال غير المباشر، مما يشكل عائقا كبيرا أمام تسيير وتطوير زراعات البواكر. ويظهر ذلك جليا من خلال اعتماد الاستغلال مقابل الحصول ثلاثة أرباع الإنتاج (المنتجين الشركاء: الرباعة) على اليد العاملة العائلية بدلا من اليد العاملة المتخصصة في تنفيذ الأشغال الدقيقة التي تتطلبها هذه الزراعات في حينها.

– قلة اليد العاملة المؤهلة:

في غياب مراكز تكوين خاصة بالبواكر كما كان منتظرا من مشروع البواكر، يظهر عجز كبير في هذا النوع من اليد العاملة على مستوى الضيعات وعلى مستوى المشرفين على محطات التلفيف، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام تحقيق الجودة والرفع من المردودية.

– قلة التواصل بين المنتجين والمهنيين والتقنيين والمرشدين الفلاحيين.

– ضعف الكمية التي يتم معالجتها بمحطات التلفيف، مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المتوخاة، حيث لا تتعدى الحصيلة المتوسط من الكميات المصدرة 1130 طن مقابل 2870 طن بمنطقة أكادير.

3-2-اكراهات اقتصادية:

يعاني فطاع البواكر بالجهة من عدة مشاكل ذات طابع اقتصادي صرف تنعكس آثارها سلبا على تطور زراعات الطماطم وعلى الخصوص الطماطم المغطاة، ومن بين أهم هذه المشاكل:

- ارتفاع تكاليف المدخلات (البذور، الأدوية النباتية، الغازوال...) يقلص كثيرا من هامش الربح. ويكاد يعاني منه أغلب إن لم يكن كل المنتجين بالقطاع، نظرا لارتفاع الأثمان بشكل كبير.

- عدم استقرار أثمان البيع وعلى الخصوص بالأسواق الخارجية (0 إلى 2 دراهم للكيلوغرام الواحد عموما) والداخلية (0,2 إلى 2,5 دراهم/الكيلوغرام الواحد حسب الفصول)، وهي أثمان لا تزيد على العموم قليلا عن قيمة تكاليف الإنتاج. مما لا يسمح بعدم تغطية التكاليف العامة ويساهم في مديونية المنتجين.

- مشكل التمويل والاستثمار، لتمويل موسم البواكر، يعمد المنتجون إلى الاقتراض بواسطة التعاونية فيما يخص الطماطم المكشوفة والاقتراض بأسمائهم الخاصة فيما يخص الطماطم المغطاة. رغم أن المنتجين يلجؤون إلى مصادر تمويلية ومتنوعة، فإن العرض يبقى غير كافيا بالمقارنة مع الطلب الحقيقي للإنتاج، إذ لا تغطي المؤسسات الإقراضية المختلفة سوى 20 إلى 50٪ من طلبات المنتجين. وينعكس هذا العجز سلبا على تدبير الاستغلالية حيث يعمد المنتجون إلى استعمال تقنيات وأساليب انتاج أقل ملائمة، والاعتماد على وسائل وأدوات تقليدية (غبار الحيوانات، أدوية رخيصة الثمن...)

- مشكل المديونية: يعاني جل المنتجين من ثقل المديونية، إذ أبانت دراسة حول زراعة الطماطم بالوالدية أن معدل المديونية يصل إلى 90000 درهم لكل استغلالية لذلك يطرح مشكل إعادة الجدولة بالنسبة لفئة لا بأس بها من الفلاحين، مما يعرقل مسألة الاستثمار والتثمين.

3-مشروع البواكر: تأكيد وترسيخ لزراعة البواكر

انطلق مشروع "البواكر" من قدرة منطقة الوالجة على إنتاج وتوفير الخضروات مبكرا خلال فصلي الخريف والشتاء وتوجيهها نحو التصدير: أي في الفترة التي تكون فيها الأسواق الأوربية على الخصوص في حاجة إلى هذا النوع من المنتوجات. وقد اهتم هذا المشروع على طول فترة 9 سنوات من 1979 إلى 1987 بالاعتماد على تمويل من البنك الدولي. من أجل تحقيق هدف عام هو تحديث وتنمية قطاع البواكر (1981 Monographie de l'ORMVAD).

وتم تحديد الأربع سنوات الأولى (79-82) لوضع اللبنات الأولى لهذا المشروع وتتمثل في:

- الوصول إلى تحقيق مساحة 1000 هكتارا من الزراعات المغطاة.
- التكثيف الزراعي لمساحة تصل إلى 8000 هكتار مخصصة للزراعات المكشوفة على طول هذا الشريط.

وقد سهرت المصالح المختصة على تنفيذ برنامج يمثل 32,5٪ من البرنامج الوطني الخاص بالخضروات المغطاة و20٪ من الخضروات المكشوفة.

وكان هذا البرنامج موزعا على الشكل التالي:

الجدول رقم 58: برنامج مشروع البواكر للولجة

	المساحة المغطاة	المساحة المكشوفة
السنة الأولى	40	350
السنة الثانية	45	270
السنة الثالثة	75	450
السنة الرابعة	165	530
المجموع	325	1600

Monographie de l'ORMVAD 1990

أما المرحلة الثانية (83-87) فقد كان الغرض منها هو مصاحبة المنتجين ومواكبتهم وتحسيس الجدد منهم في ممارسة هذه الزراعات وتحقيق الأهداف المسطرة أصلا وهي وضع عمليات لتحسين انتاج البواكر بإدخال تقنيات جديدة وتشجيع البحث واللجوء إلى الإرشاد والتوجيه، وتسهيل الحصول على القرض الفلاحي وتسهيل التسويق. وبما أن المكتب الشريف للتصدير كان هو المكلف آنذاك بتسويق المنتوجات، فقد كان يتدخل في عالية مسلسل الإنتاج وسافلته من خلال:

- برمجة الانتاج (المساحة، فترات الحرث وتوزيعه على مختلف النطاقات).
- تموين الاستغلاليات بتوفير التجهيزات الضرورية والمدخلات الخاصة بهذا القطاع (تجهيزات التغطية، البدور، التربة (Tourbe)، الأدوية النباتية والأسمدة، مواد التلفيف...).

– السهر على السير التقني للعمليات الإنتاجية (اقتراح المزروعات طريقة واستعمال الأسمدة والأدوية... بناء على تحليل التربة وعلى ملاحظات نمو النباتات).

– السهر على تسويق المنتوجات من خلال توزيع محطات الجمع والتلفيف وتوزيع الأسواق على مختلف النطاقات مع الاعتماد على معامل خاص بتحقيق المساواة المالية بينها (Péréquation).

– ضمان الحصول على قروض لدى القرض الفلاحي بتحويل العائدات الصافية لحسابات المنتجين لدى نفس الصندوق.

ولتنفيذ هذا المشروع تم الاعتماد على العمليات الأساسية التالية:

*وضع تجهيزات التغطية وفق المعايير المتعارف عليها والمحددة من طرف المشروع (جهاز من أعمدة الحديد الصلب وعطاء بلاستيكي)، ويتم تمويلها من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بنسبة 70٪ ويتم تسديدها من طرف المنتجين على مدة خمس سنوات بعد سنتين من تسلم القرض، كما يحصل المنتجون الصغار (أقل من 2 هكتارين) على تسبيق قدره 20٪ من قيمة المشروع بنسبة فائدة مشجعة آنذاك ب 6٪، وكما يستفيدون أيضا من 10٪ المتبقية من طرف المكتب الشريف للتصدير، حيث يتم تسديد المجموع (30٪) على سنتين.

* وضع نظام مغطي للري الوضعي، تقدر تكلفته بـ 25000 درهم ويتم تمويله من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بنسبة 70٪.

* التدخلات على مستوى زراعة الطماطم المكشوفة، تستفيد هذه التدخلات أيضا من سلفات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

* تمويل الموسم الفلاحي للبواكر في حدود 13000 درهم للهكتار.

* تحسين السقي باستعمال القوارير البلاستيكية في حدود 70٪ من كلفة المشروع على أساس 3000 درهم/للهكتار الواحد.

* تجهيز الاستغلاليات بالآلات الفلاحية في حدود 70٪.

* تمويل الحصول على الأبقار الأصلية وبناء الاصطبلات. وتكون عائدات المنتجين عند تسليمها صافية من كل التكاليف، من تكاليف التسويق (4٪) وتكاليف المراقبة وتكاليف المشاركة في المعارض وتكاليف المشاركة في المعهد المغربي للتلفيف والتكييف (IMEC) وتكاليف المشاركة في الجمعيات المهنية وتكاليف

المساهمة في (SASMA) وهي بنية بيمهنية تجمع منتجي البواكر والحوامض مكلفة بتأطير الفلاحين وتحليل التربة والقيام بالبحث التطبيقي حسب برامج يحددها المكتب الشريف للتصدير.

* تهيئة مراكز لمواكبة وتأطير إنتاج البواكر، حيث يقوم المكتب الجهوي لدكالة ببناء مركز للاستثمار الفلاحي بأولاد غانم موجه خصيصا لتأطير إنتاج البواكر، وخلق مركز للتكوين وإقامة المعارض ومركز تعاوني ومركز لجمع الحليب.

2-3- تدخلات المديرية الاقليمية للفلاحة بالجديدة

قامت المديرية الإقليمية للفلاحة بإعداد المراكز التقنية للفلاحة قصد الإشراف على الإنتاج وتأطيره. وبعد السنة الأولى لهذا المشروع عرفت زراعات الخضر نجاحا باهرا بفضل إقبال الفلاحين على ممارستها بعد أن لمسوا عن قرب التطور الإيجابي الحاصل وارتفاع المداخيل لديهم. وأصبحت هذه الزراعات تشكل في وسط الثمانينات رهانا اقتصاديا حقيقيا بالنسبة لمنطقة الولجة خصوصا وجهة دكالة-عبدة عموما.

الخطاطة رقم 14:

نظام تسويق البواكر ما قبل 1987

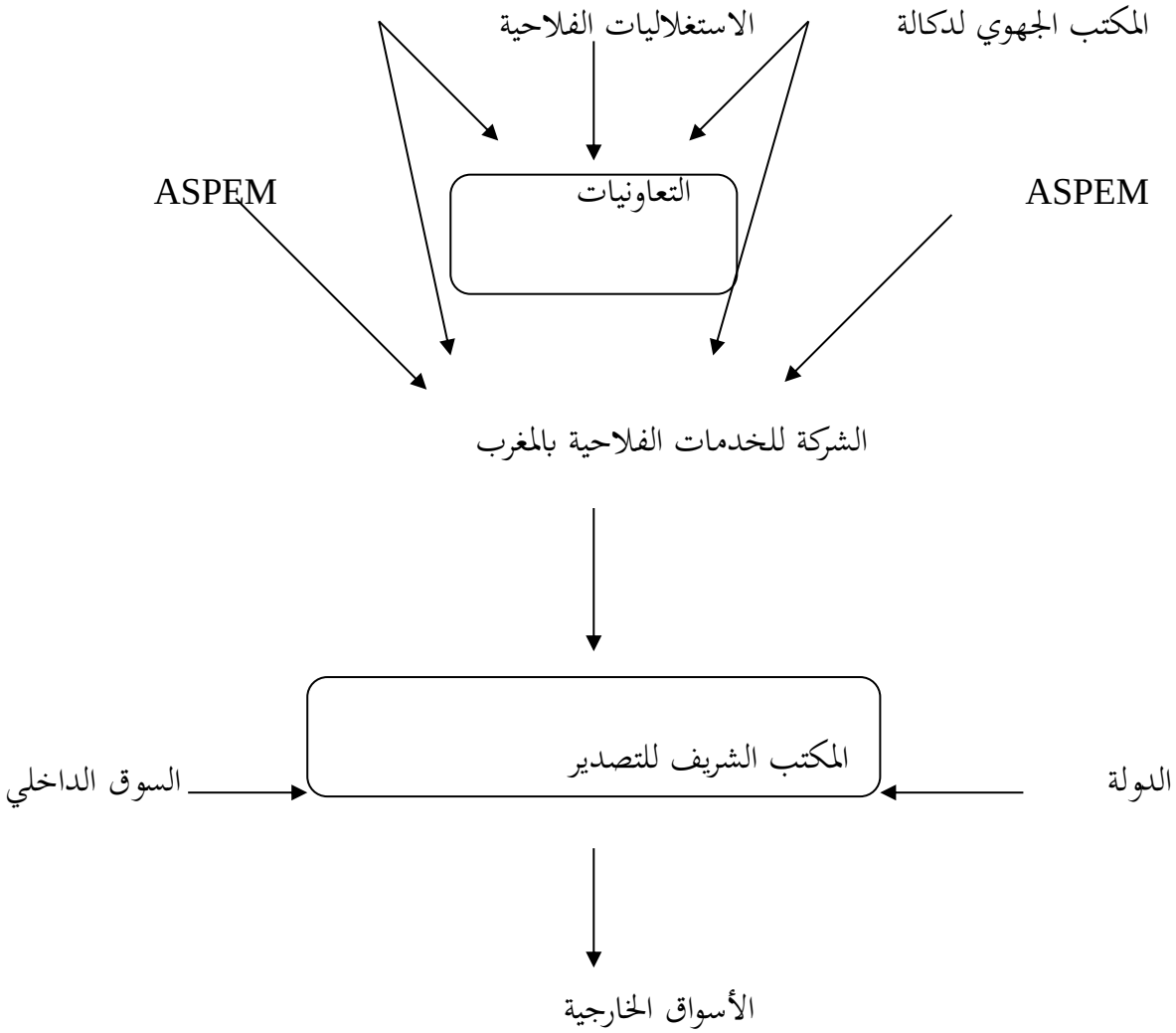

تصور المصطفى حسني 2008

إذ كان المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة يحتل مكانة مرموقة في نظام الإنتاج والتدبير والتسويق، وكان المنتجون يحتلون مكانة ذات أهمية لا تقل شأنا داخل نفس النظام، حيث كان هذا الأخير يشتغل بفعالية لابأس بها رغم الاختلالات التي أخذت تظهر على السطح في نهاية الثمانينات.

وتظهر فعالية هذا النظام في التحسن الواضح لمداخيل الفلاحين ومستوى معيشتهم وإطار حياتهم (البناء الصلب-الأثاث المنزلي-السيارات...) ويترجم بشكل أوضح في الزيادة الهائلة التي عرفتها أثمان الأراضي العقارية

إذ انتقلت مثلا في منطقة بير الجديد وهشتوكة 10000 درهم للهكتار الواحد في نهاية السبعينات إلى 130000 درهم/هـ في بداية التسعينات (بحث شخصي).

ولكن مع ظهور عدد كبير من المصدرين مكان المكتب الوطني للتصدير الذي كان يتحكم في عمليات التنسيق والتصدير، أصبح الإنتاج ومعه التصدير لعدم الاستقرار وعدم الوضوح، مما لم يشجع الفلاحين على مزيد من الاستثمار في هذا الميدان.

4-تحرير الصادرات وإعادة هيكلة القطاع:

تم تحرير الصادرات بتوصيات من البنك العالمي والصندوق الدولي، ويهدف تحرير الصادرات إلى تشجيع المبادرات الحرة وتطوير الأنشطة التجارية وذلك بمزيد من المرونة والسرعة رد الفعل في مواجهة الطلب بالأسواق الدولية [20]كما يهدف أيضا إلى استثمار المجهودات التي بدلت في ميدان الجودة وميدان تنظيم الإنتاج والتسويق. وفي هذا الإطار تم القيام بعدد من العمليات أهمها:

- الحل التدريجي للمكتب الشريف للتصدير.
- حل الشركة الفلاحية للخدمات بالمغرب (SASMA) سنة 1994.
- فك الارتباط بين المنتجين والقرض الفلاحي، وحرية الفلاحين في الحصول على سلفات من مختلف المؤسسات البنكية.

وقد كان لهذا التغير المفاجئ آثار سلبية على القطاع بالمنطقة فتراجع الإنتاج والمساحة والمردودية ونسبة التصدير أمست المنطقة نتيجة لذلك متخلفة عن منطقة سوس-ماسة التي عرفت تطورا هائلا سواء على مستوى توسيع المساحات أو إدخال تقنيات الإنتاج أو على مستوى التنظيمات المهنية، ويرجع الفضل في ذلك بالأساس إلى روح المبادرة التي يتميز بها المنتجون السوسيون وإلى استقرار منتجين وطنيين وإلى الشراكة مع الجهات الأجنبية، ناهيك عن طبيعة الاستغلاليات المتميزة بكبر حجمها بالمقارنة مع جهتنا.

وفي ظروف دولية تتميز بإجراءات حمائية مفروضة من طرف الأسواق الدولية وخصوصا الأوربية منها (أثمان الدخول، جدولة زمنية للصادرات...)، وجد المنتجون أنفسهم غير مسلحين من لتنظيم الإنتاج وغير مؤهلين الناحية التنظيمية والتواصلية لتسويقه في عالم يعرف تنافسية أكثر شراسة مما سبق، فقد كان لسياسة التحرير المنهجية آثاراً سلبية نذكر منها:

[20] - MARA ، 1995 Diagnostie du secteur maraicher pour la relance

– اختفاء سلطات وأجهزة المفاوضات ومراقبة التسويق، تمكن المنتجين من تصريف منتوجاتهم في ظروف حسنة.

– الانزلاق نحو منافسة مغربية.

– ظهور أقطاب احتكارية مكونة من المجموعات الخاصة.

– عدم انتظام تعاونيات التكييف والتلفيف في مجموعات تجارية.

– تهميش المنتجين والمتوسطين.

ورغم إرادة الأوساط في تفعيل اللجنة التقنية الإقليمية لإنتاج البواكر وتفعيل اتحاد تعاونيات منتجي البواكر بدكالة UCOMAD للحد من هذه الآثار السلبية من جهة وإعادة تنظيم القطاع من جهة ثانية، فإن النتائج كانت محدودة للغاية بسبب ظهور عدد من المتدخلين في القطاع إلى درجة يصعب معها القيام بأي تخطيط شامل للإنتاج والتسويق وبسبب التهميش الذي طال المنتجين، وخاصة منهم الصغار والمتوسطين داخل منظومة الإنتاج والتسويق وبسبب ضعف الأداء لدى التعاونيات والتنظيمات المهنية في تمثيلهم وتأطيرهم، وخصوصا وأن توقف الشركة الفلاحية للخدمات بالمغرب وضعف الموارد المالية وعدم استقرارها لدى جمعية منتجي البواكر قد ترتب عنه ضعف التأطير التقني للفلاحين.

أما التخلي التدريجي للمكتب الشريف للتصدير فقد نتج عنه صعوبات كبرى في إيجاد الأسواق، فالمفروض أن تقوم التنظيمات المهنية بهذا الدور.

5-الفاعلون في قطاع البواكر:

تعتبر اللجنة التقنية الجهوية لمنتجي البواكر بدكالة نظريا الفضاء الأمثل لتنسيق مجهودات مختلف الفاعلين في قطاع البواكر والخضروات (مديرية الشؤون القروية)، وهي لجنة تم تأسيسها سنة 1977 ويرأسها عامل إقليم الجديدة تحت إشراف مديرية الشؤون القروية بنفس العمالة.

وتسعى عموما هذه اللجنة إلى البحث عن حلول تقنية وتنظيمية تهدف إلى ضمان الظروف الملائمة لإنتاج البواكر وتسويقها، وتتحدد أهداف اللجنة أساسا في تحقيق المهام التالية:

– تنسيق التدخلات في ميدان التخطيط وبرمجة انتاج البواكر على المستوى الجهوي.

– تقديم الإرشادات الضرورية للمتجين فيما يخص التجهيزات والمدخلات.

- ضمان تقديم الدعم التقني للفلاحين من عملية الحرث إلى عملية جني المحصول.
- المساهمة في تحديد ومتابعة برامج التجريب والإرشاد.
- متابعة الصادرات بتنسيق المؤسسة المستقلة لمراقبة الصادرات.
- تقييم نتائج كل موسم وتقديم التوصيات الضرورية بالنسبة للمواسم اللاحقة.

غير أن هذه اللجنة ليست بنشيطة ولا تشتغل بصفة منتظمة إذ لا تجتمع إلا لماما بالمقارنة مع اللجن التقنية الخاصة بالقطاعات الأخرى (الشمندر، الحليب...)، فلم يعد قطاع البواكر يشغل تلك المكانة الاستراتيجية كما كان الأمر سابقا ولم تعد البواكر بالمنطقة في حد ذاتها رهانا بالمقارنة مع بواكر جهة سوس ماسة، هذا بالإضافة إلى غياب متدخل وازن يعمل على تفعيلها وتنشيطها كما كان الحال في الماضي مع المكتب الشريف للتصدير أو كما هو الشأن حاليا مع مجموعة امنيوم شمال إفريقيا (أؤنا) التي تعمل على تنشيط كل من اللجن التقنية للشمندر والحليب. ونظرا لغياب التنسيق وعدم وجود سياسة حقيقية لإعادة الحياة إلى هذا القطاع، دخل منتجو البواكر في دوامة ازمة بنيوية عميقة تتميز بثقل المديونية وصعوبات التسويق.

1- **المجموعات الخاصة للتصدير**، وأهمها المكتب الشريف للتصدير الذي أصبح مؤسسة حرة، ومجموعة مصدري الميادين الفلاحية GEDA ومجموعة السلام. وتكمن وظيفة هذه المجموعات في ابحث عن منافذ وأسواق على المستوى الخارجي، وضمان القيام بالعمليات الضرورية لتصريف البواكر، وتقوم هذه المجموعات في بداية كل سنة بعقد اتفاقيات مع التعاونيات الحضرية من أجل تسليم البواكر. وهي مجموعات متواجدة كلها بمدينة الدار البيضاء حيث تقوم بتجميع المنتوجات المكيفة وتصديرها عبر ميناء هذه الأخيرة والغريب أن ظروف التصدير متواجدة بكل من ميناء الجرف الأصفر وميناء آسفي، حيث تتوفر تجهيزات التبريد الضرورية ويترجم نقل هذه المنتوجات إلى الدار البيضاء بزيادة التكاليف لدى المنتجين، والواقع أن كبار المنتجين سواء بنطاق الوالدية-عبدة أو بنطاق هشتوكة يتوفرون على نصيب من أسهم هذه الشركات الخاصة حيث تقتسم المجموعات الثلاث كميات التصدير وتأتي في المقدمة مجموعة مصدري الميادين الفلاحية بـ 58,4٪ من الكميات المصدرة، يليها المكتب الشريف للتصدير بـ 30,3٪ ومجموع السلام ب 11,3٪. ولكن هذه المجموعات المنظمة الخاصة لم تستطع أن تؤدي وظيفتها كاملة، ولم تقدر على تنظيم الصادرات تنظيما محكما، فانفلت الأمر من بين يديها لصالح القطاع غير المهيكل بالمقارنة مع الوضعية السابقة.

-2

الجدول رقم 59: تطور انتاج وتصدير البواكر بدكالة ما بين 85 و1995

		85-1986	94-1995
اقطاع المنظم	الكميات (أطنان)	32564	24677
	٪	66	44
خارج القطاع المنظم	الكميات (بالأطنان)	16997	31483
		34	56
المجموع		49561	56160

المصدر: مصلحة الإنتاج النباتي بالمكتب الجهوي لدكالة مصلحة الإنتاج النباتي المديرية الإقليمية للفلاحة

ويرجع تدهور الإنتاج بالولجة إلى تراجع القطاع المنظم وتخلي المكتب الشريف للتصدير عن مهامه التقليدية، حيث يبحث كل منتج عن الوسيلة الأكثر نجاعة بالنسبة له لتلفيف وتصدير منتوجاته، مما ترتب عنه نوع من العشوائية وانعدام في التنظيم، وقد شكل ذلك الانسحاب ضربة قوية للقطاع المنظم للبواكر أصبح يعاني من عدم وجود متدخل قوي يتدخل في عالية القطاع وسافلته من اختلال آليات التخطيط والتسويق والتموين...

2-5- اتحاد تعاونيات الخضروات:

أنشأ هاذين الاتحادين سنة 1989 كإطار بديل للمكتب الشريف للتصدير الذي شرع آنذاك في الانسحاب كمؤطر ومخطط ومنسق لعمليات التصدير بدكالة سابقا وقد تم خلق كل من اتحاد (UCOMAD) بدكالة واتحاد (UCOMAA)بعبدة (UCOMAA).

وكان يضم عند نشأته 29 تعاونية وأصبح الآن يضم 47 تعاونية منها 31 تعاونية وظيفية فقط[21]. ولا يتجاوز رأسماله الاجتماعي 42000 درهم على أساس مساهمة كل تعاونية مشاركة بـ 1000 درهم، وهذا في حد ذاته يبين ضعف الموارد المالية ومحدودية التدخلات المطلوبة منه لتحقيق الأهداف والمهام المسطرة. ورغم

[21] - المصدر: قسم التنظيمات المهنية، المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة.

أن الاتحاد يضم أغلب التعاونيات الوظيفية، فإنه يبقى إطارا فارغا من أي محتوى عملي، فالتعاونيات المنضوية تحت لواءه تتخذه شعارا عاما ليس إلا عند محاولة الحصول على وسائل الإنتاج.

الجدول رقم 60: توزيع تعاونيات الخضروات الوظيفية في الاتحاد التعاوني

عدد التعاونيات	مجال تدخل المكتب الجهوي لدكالة	مجال تدخل المديرية الإقليمية للفلاحة	منطقة الوجة
التعاونيات المنظوية في الاتحاد	25	6	31
التعاونيات غير المنظوية في الاتحاد التعاوني	5	4	9
نسبة الانخراط في الاتحاد	80٪	60٪	71٪

نفس المصدر السابق

تتفاوت الهيكلة التعاونية من مجال لآخر، إذ يظهر أن الاتحاد بمجال تدخل المكتب الجهوي لدكالة يحتضن أكبر نسبة من التعاونيات بالمقارنة مع مجال المديرية الإقليمية للفلاحة. ويرجع الفضل في تفوق المجال الأول إلى وجود مركز للتنمية للفلاحية بأولاد غانم يشتغل خصيصا لفائدة هذه التعاونيات في ميدان الإرشاد وميدان التسيير المحاسباتي.

3-5- المؤسسات التمويلية:

تقوم هذه المؤسسات كما سبق أن أشرنا إلى ذلك بتمويل موسم البواكر من خلال التعاونيات فيما يخص زراعة الطماطم المكشوفة ومن خلال الأفراد مباشرة فيما يخص الطماطم المغطاة[22] ونميز في هذه المؤسسات التمويلية بين المؤسسات البنكية والمجموعات الخاصة بالتصدير، حيث يستفيد المنتجون من المؤسسات الأولى في إطار التعاونيات بنسبة تفضيلية، بينما لا يستفيد من المؤسسات الثانية إلا المرتبطون بها، حيث تمارس نسب فائدة تنافسية.

[22] - MARA ،Diagnostic ،Idem

أما المجموعات المصدرة فرغم أنها لا تتوفر على ضمانات معينة، فإنها تتميز عن البنوك بتوفرها على إمكانية الاقتطاع مباشرة من المنتجين عند الأداء، وهذا ما يفسر ضعف المبالغ غير المؤدى عنها (28٪). ويأتي في مقدمة المؤسسات التمويلية مجموعة البنك الشعبي التي تستقبل أكبر عدد من التعاونيات وتسدد أكبر نسبة من القروض (41٪) رغم أنها تعاني من عدم تسديد المنتجين لها لما لهم من ديون. وترجع هذه المقارنة إلى سياسة المرونة في احتضان التعاونيات الصغرى والاعتماد على تحقيق هامش الربح من خلال اعتماد أكبر عدد من المنتجين. أما القرض الفلاحي فيأتي في المرتبة الثانية، فبعد أن كان يستقبل كل المنتجين أصبح يقتصر على استقبال أقل من 9٪ من التعاونيات ولكنه يقدم في المقابل لهم 23٪ من مجموع المبالغ المدفوعة، ويتضح أنه يتبنى استراتيجية الفعالية من خلال تمويل مهم لعدد محدود من التعاونيات المنتقاة.

ويأتي المكتب الشريف للتصدير في المرتبة التالية، حيث أصبح كباقي المؤسسات الخاصة يمول عمليات الانتاج والتكييف والتلفيف، وبالتالي يستقبل عددا لا بأس به من التعاونيات يكاد يصل إلى ثلث الوحدات العاملة بالولجة، ولكنه لا يقدم لها إلا 17٪ من المبالغ العامة المدفوعة للمنتجين وهذا يظهر استراتيجية الحذر التي يتبعها في عملية التمويل، إذ أنه يعمد إلى التعامل مع كل حالة على حدة.

بالإضافة إلى هاته المؤسسات الثلاثة الرئيسية، هناك مجموعة من البنوك دخلت ميدان تمويل قطاع البواكر وإن كان الأمر يتم بشكل محتشم كالبنك المغربي للتجارة الخارجية ووفا بنك كما يسجل دخول عدد من المجموعات المصدرة إلى هذا الميدان بشكل ملفت كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة GROR (8٪) من المبالغ العامة المدفوعة، أو بشكل بسيط كما هو الشأن لعدد من هذه الشركات التي لم تقدم في مجموعها إلا 7 من نفس المبالغ المشار إليها أعلاه.

4-5-التنظيمات المهنية:

ينتظم منتجو البواكر بمنطقة الولجة داخل جمعيات وتعاونيات والاتحادات التعاونية من أجل تنمية أنشطتهم الإنتاجية وتنسيق مجهوداتهم والدفاع عن مصالحهم أمام باقي الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين الاقتصاديين...

1- الجمعيات: تنشط بمنطقة الولجة جمعيتين أساسيتين ذاتا اشعاع وطني:

- جمعية منتجي ومصدري البواكر بالمغرب (ASPEM) وتم تأسيسها سنة 1986 على إثر انصهار كل من جمعية منتجي البواكر (ASPRIM) وجمعية منتجي البواكر والحوامض بسوس (APPAS).

- الجمعية المغربية لمنتجي ومصدري الفواكه والخضر التي تم تأسيسها سنة 1994.

وتعتمد هاتين الجمعيتين أساسا على الموارد المالية الناتجة عن الانخرا طات وتبقى هذه الموارد محدودة بالنظر إلى حجم الحاجيات المنتظرة من المنتجين، هذا مع العلم على أنهما لا تتوصلان بالحصة المخصصة لهذا النوع من الجمعيات من الضريبة المفروضة على الواردات رغم هزالتها.

وبغض النظر عن الموارد الحالية المحدودية لا تتحرك هاتين الجمعيتين بما فيه الكفاية للدفاع عن مصالح المنتجين، فهي جمعيات موسمية تقوم بدور الوجاهة للمنتجين الكبار، وتبقى في حد داتها تنظيمات نحوية تدافع عن المصالح الخاصة من خلال الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدوائر الرسمية (سفريات – معارض دولية...)

5-5- تعاونيات الخضروات:

الجدول رقم 61: وضعية التعاونيات المرخص لها

	قبل تجديد الرخصة			بعد تجديد الرخصة		
	عدد التعاونيات	عدد المنخرطين	المساحات (هـ)	عدد التعاونيات	عدد المنخرطين	المساحات (هـ)
هشتوكة	19	179	2505	7	62	1501
أولاد غانم الوالدية	41	712	3446	34	624	2664
عبدة	13	303	1983	5	91	1372
المجموع	73	1194	7934	46	777	5537

DPA Diagnostic du Sec. des Primeurs dans la province d'El Jadida 1995. A.E.J

لا يتجاوز عدد التعاونيات التي جددت فعلا رخص التشغيل حسب القانون التنظيمي. فعلى مساحة تصل إلى 7934 هكتارا، وبعد أن كان عدد التعاونيات يتجاوز قبل تجديد الرخصة 73 تعاونية تضم 1194 متعاون وتتحكم في مساحة تصل إلى 7934 هـ، أي بانخفاضات تصل نسبها إلى 37٪ بالنسبة لعدد التعاونيات و35٪ بالنسبة لعدد المنخرطين و30,2٪ بالنسبة للمساحات المزروعة تحت إشراف التعاونيات. وتعني هذه الانخفاضات أن التعاونيات التي لم تجدد رخصها وأصبحت بالتالي غير وظيفية هي التي تضم صغار

الفلاحين، فرغم خروج نسبة مهمة من المنتجين فإن نسبة الأراضي التي لم تعد تغطيها التعاونيات لم تنقص كثيرا بنفس الدرجة. وينحصر تشكيل التعاونيات بمنطقة الوجلة في أحد المستويين التاليين:

- مستوى الدوار، حيث ينتمي أغلب المنخرطين إلى نفس القرية.
- مستوى العائلة: حيث ينحدر المنخرطون في معظمهم من نفس العائلة أو نفس العشيرة.

وينتج عن هذا النوع من التنظيم، أن إمكانيات الإنتاج والتكييف لكل تعاونية تبقى في مجملها ضعيفة ومحدودة على مستوى العائلة أو الدوار، ويتمثل أغلب المنخرطين التعاونية على أنها عمليا محطة للتكييف وليست إطارا للتعاون والتضامن لتحسين الانتاج ورفع المردودية والمداخل.

الجدول رقم 62: وضعية التعاونيات الوظيفية حسب الوظائف التي تمارسها

	عدد التعاونيات الوظيفية	عدد التعاونيات التي تمارس أنشطة		
		التكييف	التموين	القرض
مجال المكتب الجهوي لدكالة	30	23 (77٪)	24 (80٪)	24 (80٪)
مجال تدخل المديرية الإقليمية للجديدة	10	7 (70)	8 (80)	4 (40)
عبدة	5	3 (60٪)	4 (60٪)	3 (60٪)
منظمة جهة دكالة عبدة	45	33 (73٪)	36 (80٪)	31 (69٪)

المصدر DPA maraîchage coopératives concernant les Statistiques- Diagnostic – 1998- Safi99

غير أن الواقع يظهر أن التعاونيات تمارس ثلاثة وظائف أساسية بدرجات متفاوتة وهي بالترتيب التموين (80٪) والتكييف (76٪) والاقتراض (69٪). وتختلف التعاونيات في ممارستها للوظائف الثلاث من مجال لآخر، ولكن من يتمز على العموم من هذه التعاونيات هي تعاونيات مجال تدخل المكتب الجهوي لدكالة سواء على مستوى التكييف أو على مستوى التموين أو على مستوى الاقتراض ثم تليها تعاونيات مجال تدخل المديرية الإقليمية بإقليم الجديدة وأخيرا تعاونيات تدخل المديرية الإقليمية لآسفي.

وتعاني التعاونيات عموما في سير أداءها من عدة مشاكل أهما: غياب الفكر التعاوني (الضمير) لدى المنخرطين، حيث يتعدد العرض لديهم في الحصول عن طريق التعاونية على البدور والأدوية النباتية وتكييف المنتوجات المهنية للتصدير. وغياب أطر كافية ومؤهلة لإدارة وتسيير التعاونيات.

الجدول رقم 63: اعداد الاطر الادارية لتعاونيات البواكر

عدد التعاونيات الوظيفية	340
عدد المديرين	2
عدد المحاسباتيين	36

المصدر، Diagnostic -MARA Idem

فإذا كنا نجد عددا لا بأس به من المحاسباتيين المساعدين، فلا نجد إلا مديرين اثنين مقابل 40 تعاونية وظيفية، واحد بالمكتب الجهوي لدكالة والآخر بالمديرية الإقليمية للجديدة، هذا بالإضافة إلى ضعف المستوى الثقافي والتعليمي للمنخرطين، حيث تظهر غلبة نسبة المنتجين الاميين (66٪). بينما لا بينما لا يمثل دووا المستوى الثانوي إلا 11٪ والعالي 5٪.

الجدول رقم 64:

المستوى الثقافي للمستغلين بنطاقي الودالدية هشتوكة

	الأعداد	**النسب**
بدون مستوى تعليمي	141	66٪
الابتدائي	38	18٪
الثانوي	23	11٪
العالي	11	5٪
المجموع	213	100

ORMVAS، DPA Caractérisation des secteurs de maraîchage de primeur dans la province d'El Jadida 2001

فانتشار الأمية وضعف المستويات التعليمية ينعكس سلبا على مستوى الوعي لدى المتعاونين بالنسبة لأهمية التنظيم المهني، كما يترجم بضعف المستوى التقني وعدم استيعاب الأساليب والتقنيات الحديثة. كما يعاني الفلاحون من ثقل المديونية، وترزح أغلب التعاونيات تحت كاهل المديونية المتراكمة سنة بعد أخرى، فمعدل المديونية لكل تعاونية يصل إلى 592 ألف درهم مع حد أقصاه يصل 1,5 مليون درهم وحد أدنى يصل 47 ألف درهم.

وترجع هذه المديونية إلى سببين:

- لجوء عدد من المنتجين إلى المجموعات المصدرة خارج إطار التعاونيات قصد الاقتراض والتمويل، مما يترتب عن هذا السلوك تراكم الديون لدى التعاونيات وقلة المداخيل الكافية لتسديد الأقساط.

- ضعف الادخار، حيث لم يدمج التوفير كعامل من عوامل التسيير المقاولاتي من جهة ونتيجة لتقلبات السوق وعدم استقرار الانتاج من موسم لآخر، مما يجعل التعاونيات غير قادرة على أداء ما بدمتها من قروض.

أما أهم المؤسسات المختصة في عمليات التصدير فهي:

– المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات (FACCE): تلجأ هذه المؤسسة الى سحب رخص التلفيف والتكييف.

– مجموعة تصدير الأملاك الملكية GEDR. بعد أن كانت تسمى CDRA

– الشركة الفلاحية للخدمات بالمغرب SASMA، شركة كانت تابعة لـ OCE في مرحلة ماقبل التحرير، وكانت مكلفة بالمهام التالية: المراقبة التقنية، والتحليلات المخبرية للتربة والبنايات[23]. والتأطير الإداري، أما اليوم فقد أصبحت مؤسسة مستقلة.

6-مشاريع إنقاذ قطاع البواكر:

وبما أن الأساليب مكلفة وتقنيا معقدة، فتبقى أحسن وسيلة هي جلب المياه العذبة.

التجديد النهائي للمشروع: حددت منطقة المشروع بصفة نهائية بمنطقة هشتوكة بعد موافقة المستغلين على تمويل المشروع بحصة مهمة تفوق 90٪ من الغلاف المالي الإجمالي للتجهيزات والاستثمارات.

وسيسمح المشروع بسقي مساحة قد تتراوح ما بين 1500 و3000 هكتار لفائدة 346 ضيعة تصل المساحة التي تغطيها 2530 هكتار، ويتجلى المشروع في جلب الحياة السطحية من وادي أم الربيع على مساحة، بكميات تصل إلى 12 مليون متر مكعب في السنة.

6-1-مشروع هشتوكة:

ترتبط الفلاحة المسقية ارتباطا وثيقا بجودة المياه، وكانت مياه السقي إلى حدود سنوات قليلة جيدة وكافية، غير أنها أصبحت ملوثة حاليا ملوثة أكثر فأكثر.

لقد ساهم الاستغلال المفرط لمياه الفرشة المائية الباطنية إلى تدني مستواها عن مستوى البحر مما سمح لهذا الأخير بالنفاد تحت القارة وأدى بذلك إلى زيادة ملوحة المياه الرشة، كما أن الاستعمال غير العقلاني للأسمدة والمبيدات أدى إلى تلويث هذه المياه بمادة النيترات.

فارتفاع نسبة الملوحة بالماء تطرح مشاكل عدة بالنسبة للتربة والنباتات، وتفرض اللجوء إلى تقنيات خاصة للقيام باستغلال يمكن من تحقيق جودة ومردودية للمزروعات بشكل مقبول وتنافسي. وقد أبانت الأبحاث العلمية

[23] - حصة من الضرائب على الواردات، ولكنها لاتتوصل بها.

على أن الآبار المنتشرة ما بين لبير جديد والوالدية ملوثة وأن مياهها غير صالحة للشرب ويمكن أن يكون لهذا أثر سلبي على إنتاج وجود الخضروات والفواكه[24].

وينجز المشروع من الناحية المالية في إطار شراكة بين المديرية الإقليمية للفلاحة بالجديدة والتنمية الفلاحية لشتوكة حيث ستقوم هذه الأخيرة بتمويل المشروع بإعانة من طرف الدولة التي ستتولى أيضا التأطير التقني.

2-6- مشروع جمعية التنمية الفلاحية لشتوكة (ADAC)

بعد مشروع هشتوكة تتمة لمشروع نموذجي آخر سبق انجازه من طرف جمعية التنمية الفلاحية لشتوكة الذي ساهم في إنقاد مساحة تقدر بـ 458هـ وذلك عن طريق جلب كميات من مياه وادي أم الربيع وضعت رهن إشارة الضيعات الفلاحية المتواجدة بالمنطقة وذلك بدعم من الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية. تعتبر هذه المبادرة من الأهمية بمكان حيث تفتح مجالات عدة للشراكة بين المنتجين والمؤسسات العمومية العاملة بالقطاع.

[24] - E.K. Lhadi et M. Mountadou cité in Projet Convention entre DPA et F. Sciences concernant l'Etude de la Production des produits dans la zone littérale Bir Jdid-Oualidia 2001. P.3.

المبحث الثالث: القطاع المسقي بين النتائج الجيدة والتهديد الإيكولوجي والشبكات والرهانات المختلفة

1- التهيئة الهيدرو-فلاحية

شرعت الدولة منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي في تطبيق مشروع كبير وطموح لسقي جزء مهم نسبيا من جهة دكالة-عبدة من المنتظر أن يغطي في غضون العشرية الحالية مساحة تصل إلى 121 ألف هكتار، وقد تم إنجاز الجزء الأول منه كاملة ليغطي 61 ألف هكتار في إطار ما يسمى بمشروع دكالة- السفلى، أما الجزء الثاني والذي تصل مساحته إلى 64 ألف هكتار والداخل في إطار مشروع دكالة- العليا، فقد تم إنجاز الأشطر الأولى منه، لتصل المساحة المسقية كلية إلى 80 ألف هكتار حاليا.

وقد جاء مشروع سقي جزء من المنطقة لتلبية حاجتها الملحة من الماء، نظرا لتواتر سنوات الجفاف وقلة مياه الأمطار وعدم انتظامها، وغياب أودية منتظمة الجريان تخترق مجالها، وبعد الفرشة المائية عن سطحها خصوصا في السهل الأوسط لدكالة وفي سهل عبدة على عمق غالبا ما يفوق 60 مترا.

1-1-الموارد المائية القابلة للتعبئة

تأتي جل الموارد المائية القابلة للتعبئة والمعبأة فعلا من المصادر المائية السطحية، ويمكن لجهة دكالة- عبدة أن تستفيد من حصة لا يستهان بها قد تصل إلى 14% من مجمل المياه القابلة للتعبئة و11% من المياه المعبئة فعلا على المستوى الوطني، كما يمكن للجهة أن تستفيد من المياه الباطنية المتوفرة خصوصا بالمنطقة الساحلية، لسقي مزيد من الأراضي.

الجدول رقم 65 : الموارد المائية القابلة للتعبئة والمعبئة

الموارد	على المستوى الوطني	على المستوى الجهوي	النسبة المئوية
القابلة للتعبئة	**21**	**2,9**	**14**
منها السطحية	**16**	**2,75** (1)	**17**
الباطنية منها	**5**	**0,15**	**3**
المعبأة	14	1,5	11
منها السطحية	10,4	1,35 (1)	13
الباطنية منها	3,6	0,15	4,2
الموارد المعبئة حسب المكان $م^3$ / نسمة / في السنة	520	1750 (2) 833 (3)	

Monographie de l'ORMVAD 1999

الدوائر المسقية بجهة دكالة عبدة

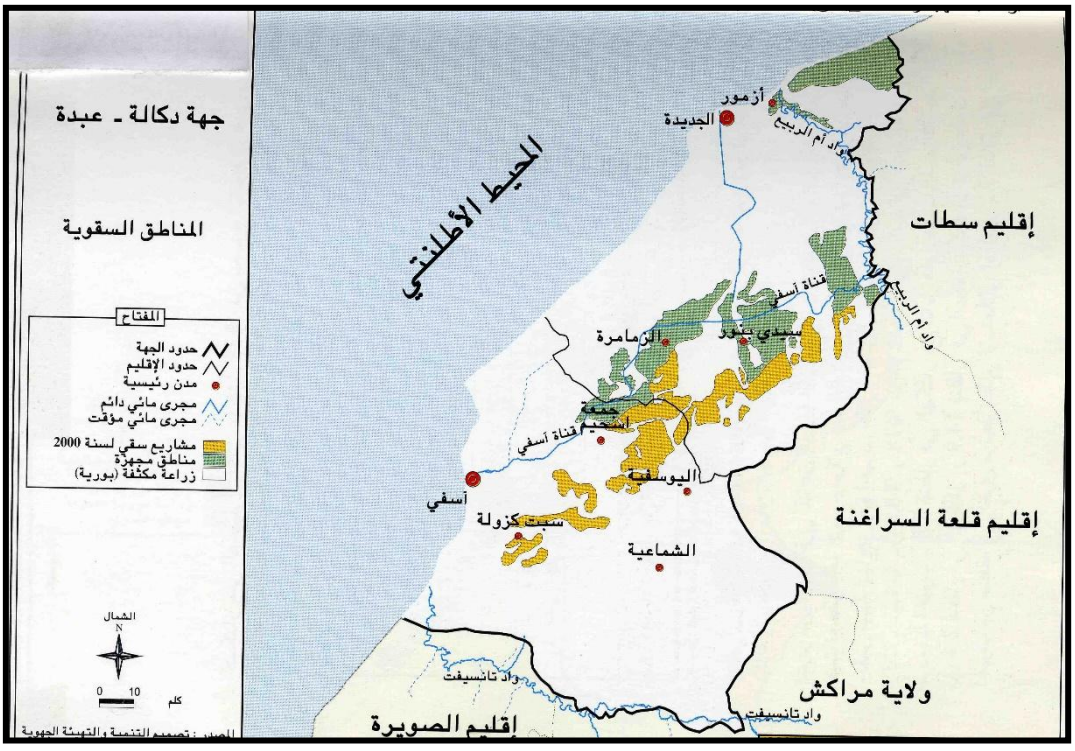

المصدر

يتعلق الأمر بالمياه السطحية لسد المسيرة. وهكذا وصل حجم المياه المعبأة للسقي إلى 1200 مليون م^3 مقسمة على عدد سكان الجهة الواصل عددهم إلى 1800000 نسمة، وموجهة خصوصا إلى سكان القطاع المسقي لدكالة–عبدة الواصل عددهم 713000 نسمة).

يظهر من هذا الجدول أعلاه على أن الجهة تتوفر على موارد مائية قابلة للتعبئة تصل إلى 2,9 مليار م^3، لم يعبأ منها فعلا عن طريق سد المسيرة وعن طريق ضخ المياه الجوفية إلا 1,5 مليار م^3 سوى 51,7%، وهذا معناه أن هناك إمكانيات متاحة مهمة أخرى لم يتم استغلالها بعد.كما أن سكان الجهة يحضون بحظ وافر لاستغلال المياه، يفوق أحيانا ثلاثة مرات نظرائهم على المستوى الوطني إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فقط أولئك الذين يقطنون بدائرة نفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

2- توزيع المياه المعبئة من طرف سد الوحدة

يخصص الجزء الأكبر من المياه المعبأة للسقي الكبير، وتستفيد جهة دكالة–عبدة من عشر هذه المياه على المستوى الوطني. وتصل الأراضي التي يمكن سقيها بدكالة إلى 130000 هـ من بين 1300000 هـ على المستوى الوطني أي 10% من الأراضي المسقية. وهكذا يظهر إذن أن هناك توافقا في حدود 10% بين المياه المعبأة والأراضي التي يمكن سقيها، مما يدل على أهمية هذه الجهة في استراتيجية السقي ببلادنا. وتشكل المياه الموجهة للسقي 1250 مليون متر^3 مكونة بذلك نسبة 83,3% من المياه المعبأة جهويا. ولكن المياه المعبئة تعاني كغيرها من عدم انتظام الجريان الناتج بدوره عن التغيرات الحاصلة في التساقطات، الشيء الذي يدفع إلى استغلال هذه المياه استغلالا عقلانيا يحتم في بعض الأحيان توجيه مياه السقي إلى بعض المزروعات دون غيرها كمزروعات استراتيجية (الشمندر– الزراعات العلفية وبكميات محدودة.

3-مراحل تجهيز المدار المسقي لدكالة السفلى: مراحل متقطعة في الزمن

لإنجاز تجهيز هذا القطاع، تطلبت الأشغال أربعين سنة كاملة. أي منذ بداية أشغال التجهيز سنة 1952 إلى 1991 تاريخ الانتهاء من الأشغال. وقد شرع في تجهيز القطاعات القريبة من سد إم فوت في البداية ليتم الانتقال تدريجيا نحو القطاعات الداخلية. غير أن وثيرة الأشغال لم تكن بنفس الدرجة وإن كان معدل الإنجاز السنوي معدلا لا بأس به يصل إلى 1530 هكتار سنويا.

الجدول رقم 66: مراحل تجهيز القطاع المسقي لدكالة السفلى

	القطاعات	المساحة المجهزة	أسلوب السقي	شبكة الإعداد	تاريخ الاستغلال
الشطر المسقي الأول	الفارغ	8900	الانجذاب	شبكة Trame A	1958
	سيدي إسماعيل	8000	الانجذاب	شبكة Trame A	1968-63
	بولعوان	1100	الرش	شبكة Trame B	1970
	سيدي بنور	9300	الانجذاب	شبكة Trame B	1975
الشطر القوي الثاني	الزمامرة 1	4500	الرش	شبكة Trame B	1997
	الزمامرة 2-3-0	11500	الرش	شبكة Trame B	1980
	الغربية		الرش	شبكة Trame B	
	الجنوب الغرب 1 الغرب 2	9400	الرش	شبكة Trame B	1982
	الشمال	3700	الرش	شبكة Trame B	1984
	التوسعات		الرش	شبكة Trame B	
	الفارغ	1900	الرش	شبكة Trame B	1986
	سيدي إسماعيل المنخفظ	1400	الرش	شبكة Trame B	1986
	سيدي إسماعيل الانجذابي	1500	الرش	شبكة Trame B	1991
	المجموع	61200			

Aboubaker Gueddani, L'agriculture dans les Doukkala, situation et perspective

مقال منشور بكتاب جماعي: هيكلة الجهة وتدبيرها نموذج جهة دكالة-عبدة منشورات جامعة شعيب الدكالي الجديدة، العدد الأول

أ- قطاع دكالة السفلى:

ينبني الإعداد الهيدرو-فلاحي لسهل دكالة-عبدة، حسب المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، على استعمال المياه السطحية التي يتم استقدامها من واد أم الربيع وضبطها بواسطة سد المسيرة الذي يعد المصدر الرئيسي لمياه السقي.

وترجع الدراسات الأولية إلى الثلاثينيات من القرن الماضي وأفضت إلى بناء سد إيمفوت ما بين 1939 و1945. وقد تراجعت كثيرا القدرة الاستيعابية لهذا السد، من 85 مليون م^3 في البداية إلى 20 مليون م^3 بسبب تراكم الأوحال ومختلف الترسبات.

وبعد أن تم بناء سد المسيرة سنة 1980، وفي عالية إم فوت ونتيجة للحاجيات المتزايدة للمنطقة من مياه السقي (550 مليون م^3 حاليا). لم يعد سد إم فوت يقوم إلا بدور تحريف مياه سد المسيرة. بالإضافة إلى هاذين السدين، تم تحقيق مجموعة من التجهيزات لسقي السهل المذكور، وهذه التجهيزات هي:

- قناة مقببة مدفونة تحت الأرض، مصنوعة من الإسمنت ويمتد طولها إلى 16,7 كلم ويصل قطرها إلى 5,30 متر، وقادرة على تمرير صبيب يصل إلى 36 م^3 / الثانية منها 34 م^3 تخصص للفلاحة، وقد تم بناءها ما بين 1947 و1952 على الضفة الجنوبية لوادي أم الربيع.

- قناة رئيسية لتغذية قطاع دكالة السفلى؛ وتمتد على طول 111 كلم وتخترق سهل دكالة لتتصل بالقناة التي تغذي مدينة آسفي.

- قناة وسيطة؛ مصنوعة من الإسمنت على طول 24 كلم وقادرة على تمرير صبيب 7,2 م^3 / الثانية لسقي قطاع سيدي بنور بفضل محطة الضخ لبير الجديد.

- 13 محطة ضخ، منها 11 مخصصة لدفع المياه تحت الضغط لسقي قطاعات بولعوان والزمامرة والغربية والمدارات الموسعة لقطاع الفارع وقطاع سيدي إسماعيل عن طريق الرش.

- شطرين مخصصين للسقي؛ يسميان بالشطر الأول للسقي والشطر الثاني للسقي.

- وضع شبكات للسقي والتصريف على طول 2034 كلم منها 1127 كلم بالانجذاب.

- إنجاز شبكة من الطرق لربط الأراضي الفلاحية المسقية بالمحاور الطرقية الكبرى على طول 3000 كلم منها 350 كلم معبدة.

- تزويد محطات الضخ ومراكز التنمية الفلاحية ومراكز جمع الحليب بالطاقة الكهربائية.

- خلق الوحدات القروية للتجهيز والتسيير.

- تجهيز تعاونيات الإصلاح الزراعي.

- بناء وتجهيز البنايات المخصصة للأنشطة الإدارية والتقنية؛ الإدارات، مراكز التنمية القروية، مراكز جمع الحليب، المحطات التجريبية، محطات الضخ...

تم تقسيم الأراضي التي تشرف عليها القناة السفلى على مستوى التجهيز إلى شطرين:

* **الشطر المسقي الأول**، وتم الانتهاء من إنجازه سنة 1975؛ ويغطي مساحة تصل إلى 27300 هـ، وتطلب تجهيزه وثيرة تصل إلى 1300 هـ سنويا؛ وتتوزع هذه المساحة على أربعة قطاعات مسقية نقدمها حسب الأقدمية:

– قطاع الفارغ؛ يمثل أقدم قطاع جهز بالمنطقة بين 1952 و1958 على طول وادي الفارغ المتوجه إلى واد أم الربيع، ويتم السقي به عن طريق الانجذاب بسبب تضاريسه المتموجة نسبيا، ويغطي جزئيا هذا القطاع جماعات بني تسريس وأولاد فرج ومتوح وبولعوان.

وتصل الأراضي المسقية به 8900 هـ، ويعتبر بمثابة حقل للتجربة الفلاحية بدكالة، إذ شهد ظهور أولى تعاونيات الإصلاح الزراعي بالمنطقة وأول تعاونية لجمع وتسويق الحليب بالمغرب وكذا أول مدرسة فلاحية.

– قطاع سيدي إسماعيل؛ أصبح الآن من القطاعات القديمة حيث يرجع انطلاق استغلاله إلى سنة 1963، وقد تمت إقامة شبكة السقي به على طريقة Trame A التقليدية وتصل المساحة المسقية بفضله إلى 8000 هـ تغطي جزئيا الجماعات المحاذية لمركز سيدي إسماعيل؛ كجماعة سبت سايس ولقواسم وسيدي إسماعيل وسي احسين بن عبد الرحمان.

– قطاع بولعوان؛ لا يغطي هدا القطاع إلا 1100هـ، ولكنه رغم صغر مساحته المسقية، كان أول قطاع ستطبق به طريقة الشبكة (B Trame)، ليكون نموذجا لسلسلة من القطاعات المسقية سيطبق هدا النوع المتطور من شبكات السقي التي تقوم على تنظيم المجال الزراعي بشكل يتيح تسلسل حلقات الدورة الزراعية بين عدد معين من المزروعات، كما أنه سيكون نموذجا لسقي الأراضي المتموجة عن طريق الرش أي الأراضي التي لا تسمح بوصول الماء عن طريق الجاذبية. وقد بدأ استغلال هدا القطاع سنة 1975 بفضل شبكة باطنية من القنوات يصل صبيبها إلى 1م3/ت تعمل تحت ضغط محطة للضخ. وكان المراد هو أن يكون هدا القطاع نموذجا يحتدى به خصوصا وأنه يغطي أراضي تم استرجاعها من المعمرين الفرنسيين، وتم توزيعها في إطار الإصلاح الزراعي على 220 مستفيد.

– قطاع سيدي بنور؛ يعد هدا القطاع أكبر القطاعات المسقية التي عرفها الشطر المسقي الأول باحتلاله ل 9300هـ تم تجهيزها في الفترة الممتدة ما بين 1971و1975 تبعا لطريقة شبكة Trame B بواسطة الجاذبية بالاعتماد على القناة الوسيطة التي تغذيها محطة الضخ ببئر الجديد.

أهمية هذا القطاع تكمن في احتلاله قلب السهل الداخلي لدكالة الذي يحتضن أغنى الأراضي الزراعية ويأوي أهم الكثافات السكانية بالمنطقة. بل يمكن القول بأن رهان السقي بالجهة مرتبط بنجاح هدا القطاع على الخصوص؛ لما يتوفر عليه من مؤهلات هيكلية وتقنية وبشرية.

***الشطر المسقي الثاني:** انطلقت الأشغال بهذا الشطر انطلاقا من سنة 1975 وانتهت به سنة1991 تغطي مساحة إجمالية قدرها 33900هـ، بوثيرة تصل إلى 2119هـ سنويا، أي بوثيرة أسرع من وثيرة انجاز الشطر المسقي الأول، ويرجع الفضل في هذه السرعة إلى تبني أسلوب السقي عن طريق الرش الذي لا يتطلب بالإضافة إلى ضم الأراضي وتسويتها إلا مد قنوات الري.

يتكون هدا الشطر من قطاعين مهمين وهما كل من قطاع الزمامرة والغربية بالإضافة إلى تجهيز أراضي إضافية للقطاعات المسقية القديمة.

– قطاع الزمامرة: شرع في تجهيز أحد أجزاء هدا القطاع سنة 1977، ويمتد على مساحة كلية تصل إلى 16000هـ، ويتكون من قسمين، كلاهما مسقي عن طريق الرش واعتمادا على طريقة Trame B:

– قطاع الغربية: يعتبر هدا القطاع امتدادا لقطاع الزمامرة نحو الجنوب الغربي، ويمتد على مساحة مهمة تصل إلى 13100هـ تسقى عن طريق الرش وتبعا لطريقة Trame B، وهو مقسم إلى قسمين:

القسم الأول تم الانتهاء من الأشغال به سنة 1982 ويغطي مساحة تصل إلى 9400هـ والثاني تم الانتهاء من انجازه سنة 1984 وتصل مساحته إلى 3700 هـ وقد هم على الخصوص منطقة عبده.

خصوصية هاذين القطاعين تكمن في توفرهما جزئيا على أراضي خصبة جدا وآهلة بالسكان وتقنيا بالاعتماد كلية على السقي عن طريق الرش، وما لذلك من تبعات على استهلاك الطاقة وارتفاع فاتورة الماء المستعمل.

بالإضافة إلى ذلك تم انجاز ثلاثة توسيعات لكل من قطاع الفارغ على مساحة 1900 هـ سنة 1986 من خلال الاعتماد على الرش، وقطاع سيدي إسماعيل بإعداد وتجهيز المنخفض المتواجد به، على مساحة تصل إلى 1400هـ عن طريق الرش خلال نفس السنة.

وبحلول سنة 1991تم الانتهاء من توسيع آخر لقطاع سيدي إسماعيل على مساحة مشابهة تصل إلى 1500هـ ولكن هذه المرة بالاعتماد على الجاذبية.

ب–مشروع دكالة العليا:

يمتد مدار هذا المشروع على مساحة تصل إلى 64000 هـ مقسم مناصفة بين إقليمي الجديدة وأسفي حيث ستستفيد من عملية السقي كل المناطق الشرقية والجنوبية لدكالة بالإضافة إلى السهل الأوسط لعبده. ويعتمد هدا المشروع على مياه سد أم فوت على واد أم الربيع حيث صار بالإمكان الاستفادة من حصة سنوية تصل إلى 550مليون م^3 سيتم ضبطها بواسطة سد المسيرة (1). أما أساليب السقي فستكون هي:

- السقي بالانجذاب.
- السقي بالانجذاب بالضغط المنخفض.
- السقي بالرش بالانجذاب Aspersion gravitaire

وأهم المنشآت المائية التي تضمن نقل المياه إلى القطاع المسقي هي:

- قناة رئيسية طولها 136 كلم تسير عن بعد من طرف مركز سيدي بنور لمراقبة نقل المياه عبر القناة.
- نفق طوله 13 كلم قادر على نقل وتمرير 38م^3 /ث من المياه.
- محطة ضخ لتعبئة ودفع 38 م^3 /ث.

أما مكونات الإعداد الهيدرو-فلاحي لقطاع دكالة العليا فهي:

- ضم الأراضي على مساحة 70000 هـ.
- إنشاء شبكة للسقي على طول 2500 كلم.
- تسوية الأراضي.
- إقامة شبكة للصرف على طول 2400 كلم.
- إقامة شبكة للمسالك على طول 1000 كلم.
- وضع بنيات لتأطير الفلاحين.

من بناء محطة الضخ ووضع شبكة التطهير بعد أن تمت تسوية الأرض وتهيئتها.

أما الشطر الثالث فسيغطي 16000 هـ والشطر الرابع 13000 هـ فقد انتهت منهما أعمال الضم والدراسات التقنية. وسيخصص للمنطقة العليا حصة سنوية تبلغ 550 مليون م^3/ سنويا، وذلك بالاعتماد على دورة مائية تتراوح ما بين 7 و14 يوم حسب الفصول وحاجيات ومتطلبات المزروعات؛ فخلال فصلي

الصيف والخريف ستخصص 7 أيام وأربع ساعات سقي للهكتار الواحد مع سقي 50% فقط من المساحة الكلية، أما خلال فصلي الشتاء والربيع، فيمكن أن تصل المدة إلى 14 يوم وثماني ساعات مع سقي كل المساحة المعنية.

2-2-تكاليف التجهيزات

تبلغ الكلفة الإجمالية للاستثمارات بالقطاع المسقي والتي تم إنجازها بمشروع دكالة-السفلى إلى 1353 مليون درهم بالأثمان الجارية موزعة على الشكل التالي:

- النفق: 310 مليون درهم.
- القناة الرئيسة: 168 مليون درهم.
- محطات الضخ: 214 مليون درهم.
- شبكة السقي: 449 مليون درهم.
- شبكة الصرف والجريان: 134 مليون درهم.
- شبكة المواصلات: 73 مليون درهم.
- سدود الصرف الخارجية: 5 مليون درهم.

وإذا تم احتساب كل هذه التكاليف وتم تقسيمها على المساحة المروية بغض النظر عن طريقة السقي ونوع شبكة الإعداد، فإن كلفة سقي كل هكتار تصل إلى 22107 درهم.

أما تكاليف تجهيز الشطر الأول فقط، بما فيها المنشآت الرئيسية التي تهم المنطقة العليا بأكملها فتقدر ب 3154 مليون درهم.

يظهر أن الكلفة الإجمالية لدكالة العليا أعلى بكثير من الكلفة الإجمالية لدكالة السفلى، وأنها ستكون مرتفعة أكثر عند إنجاز باقي الأشطر المنتظرة حيث ستصل إجمالا إلى 4896 مليون درهم.

وهكذا ستكون الكلفة العامة التي تطلبها الإعداد الهيدرو-فلاحي لجهة دكالة-عبدة هي 8050 مليون درهم، من أجل سقي مساحة عامة ستصل إلى 120000 هـ، لترتفع كلفة سقي كل هكتار إلى 67083 درهم، وهي كلفة مرتفعة بدون شك ولكن مردوديتها الاقتصادية والمالية عالية جدا؛ إذ قدرت نسبة ربحية المشروع ب 13,2%. وقد انتقل الناتج الداخلي الخام للهكتار الواحد فعلا من 820 درهم قبل إنجاز المشروع

إلى 13370 درهم بعد إنجاز المشروع أي بتحقيق تطور ملموس أيضا 34500 استغلالية وساكنة تصل إلى 100000 نسمة ويخلق 35000 فرصة عمل (نفس المصدر).

وسيتم إنجاز هذا المشروع تدريجيا على أربعة أشطر، تم الانتهاء من إنجاز اثنين منها والباقيين في طور الدراسة وضم الأراضي.

- الشطر الأول ويمتد على مساحة تصل إلى 16000 هـ موزعة على أربعة مناطق حسب الموقع الجغرافي والإداري والتقني هي العونات وأولاد بوزرارة؛ وقد تم الانتهاء من الأشغال به في نهاية التسعينات من القرن الماضي؛ وبدأ استغلال الأرض منذ سنتين تقريبا.

- الشطر الثاني؛ ويمتد على مساحة تصل إلى 19000 هـ، ستستفيد منه أجزاء من أولاد عمران ومن عبدة؛ انتهت الأشغال به في 2002 ولم يبدأ به الاستغلال الزراعي بعد.

- الشطر الثالث؛ وستصل مساحته إلى 16000هـ وسيهم خصوصا منطقة سجيم.

- الشطر الرابع؛ وسيمتد على مساحة تصل إلى 13000 هـ ليستفيد منه سهل عبدة.

ولكن رغم هذه المجهودات الاستثمارية الضخمة، فإن المشروع سيصطدم بمجموعة من الإكراهات، أهمها البنية العقارية التي تتميز بغلبة الملكيات المجهرية.

3- نظام عقاري مختل:

تتميز المنطقة التي شملها مشروع السقي بوجود بنيات عقارية مختلة رغم هيمنة نظام عقاري واحد هو الملكية الخاصة.

الجدول رقم 67: البنية العقارية بالقطاع المسقي

الفئات	المساحات		الملكيات	
	عدد الهكتارات	٪	عدد المالكين	٪
2 - 0	14030	23	13780	65
5 - 2	17690	29	4876	23
10 - 5	14030	23	1908	9
20 - 10	8540	11	424	2
> 20	6710	11	212	1
المجموع	61000	100	21200	100

Monographie de l'ORMVAD، 1997

فحسب مونوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي (1997) سنجد بأن نوع الملكية الخاصة أو ما يسمى باالمِلْكْ" هو الطاغي من بين أنواع الملكية العقارية الموجودة بالقطاع المسقي إذ يشغل 93% من المساحة الصالحة للزراعة. وهو مؤشر إيجابي يساعد لا محالة على الاستثمار والاستغلال بهذه المنطقة، لأن الأنواع الأخرى لا تتيح مثلا الحصول على قروض للاستثمار وإقامة مشاريع فبلحية مستدامة. ولكن البنية العقارية في هذا القطاع تظهر هيمنة الاستغلاليات الصغرى وتوزيعا متفاوتا للأرض وصغرا الملكيات وتشتتا للاستغلاليات الزراعية:

- لا تتوفر 88% من الملكيات التي يقل أو يساوي حجمها 5 هكتارات إلا على 52% من المساحات المسقية.

- يتوفر 11% من المالكين ذوو الملكيات التي تتراوح ما بين 5 و20هكتارا على 37% من المساحة المسقية.

- في حين نجد أن1% من المالكين الذين يتوفرون على ملكيات يفوق حجمها 20 هكتارا يسيطرون على 11% من تلك المساحات. ورغم هذا التفاوت الصارخ في توزيع الأرض بين الشرائح الاجتماعية، فإن ما يثير الانتباه في هذا المجال المسقي هو صغر حجم الملكية، حيث يصل متوسط مساحاتها 2,5 هكتارا، أما الحجم المتوسط للاستغلالية فلا يتعدى 1,3هـ.

- ويبقى حجم الاستغلالية المقدم من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي أكبر بكثير من الحجم الحقيقي الموجود حاليا في الميدان ، إذ لا يأخذ بعين الاعتبار سوى المنتدبين عن البقع الأرضية. وهي وضعية لا تمكن بالفعل من إحصاء العدد الحقيقي للأفراد والأسر الذين يعيشون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الاستغلاليات.

- فالمنطقة لا تعرف كباقي مناطق البلاد تعميما التحفيظ العقاري ولا تعرف تصفية لمشكل الإرث. والواقع أن التفاوت وصغر حجم الاستغلاليات أكثر مأساوية مما تقدمه الإحصائيات. فالمشروع قام حسب قانون الاستثمار الفلاحي بالحد من تقسيم الأرض عن طريق منع اقتسام الملكيات إلى استغلاليات تقل عن 5 هكتارات.

بيد أنه هناك تقسيم على أرض الواقع للأراضي إلى استغلاليات مجهرية بسبب عدم قدرة المنتدبين على تعويض باقي الورثة أو نتيجة عدم التفاهم في تدبير الاستغلالية، وبسبب هذا التقسيم غير الرسمي يزداد عدد المستغلين من سنة لأخرى مما يرهن حظوظ نجاح الاستثمار الفلاحي إلى أن يصير حجم الاستغلالية غير مربح اقتصاديا، ويزداد الأمر تعقيدا حينما يلجأ أصحاب هذا النوع إلى الاستغلال غير المباشر بواسطة أراضيهم والهجرة إلى المدن.

وهكذا يتزايد عدد أصحاب الحقوق ولا تسمح وضعية الموارد المتوفرة من جراء ذلك الزيادة في مدخول هذه الاستغلاليات المجهرية، بل على العكس من ذلك يظهر أنه من المرجح أن يؤدي إلى ركود ثم تراجع للمدخول الفلاحي[25]

4- التوجيه المنطقي لمشروع السقي لدكالة العليا

ينبني الإطار النظري على بناء منطقي يتأسس على تحقيق عدد من الأهداف في إطار بيئة الأهداف والاعتماد على عدد من المؤشرات للتحقيق من إنجاز الأهداف والاعتماد على وسائل للتحقيق على أساس فرضيات خاصة.

[25] - ORMVAD-IAN Méthodologie et techniques de réalisation d'une typologie. P 9

الجدول رقم 67: مؤشرات التنمية الفلاحية بالقطاع المسقي

الموضوع	المؤشرات	وسائل التحقق	الفرضيات
الهدف العام: تحسين مداخيل الفلاحين وتحقيق التنمية	رفع المداخيل ب 5 إلى 15 مرة إنجاز مرافق اجتماعية رفع المردودية	تحقيقات ودراسات	متابعة سياسة تشجيع القطاع
الهدف: الرفع من الإنتاج وتحسين شروط السكان	القمح 3 ط/ هـ الدرة 2,5 ط/ هـ الحليب 2500 طن الشمندر (45) العلف 13 ط/هـ الخضر 10 ط/ هـ 7 مراكز قروية	تحقيقات ودراسات	إنجاز مرافق في الوقت المنتظر
المخرجات: السقي، الدورة الزراعية، التأطير، المساعدات المالية، القروض، المرافق الاجتماعية المحققة	المساحة 16600 مغطاة ب 5 مراكز استثمار فلاحي لتأطير 7000 فلاح	تحقيقات ودراسات	مشاركة السكان والتأطير الفعال للفلاحين
المدخلات: تجهيزات هيدرو–فلاحية توزيع البذور تدخلات بيطرية إرشاد توزيع القروض التوزيع التجاري مرافق اجتماعية	قناة رئيسية: 32 كلم 6 محطات للضخ شبكة للسقي: 450 كلم 5 مراكز قروية تتوفر بها المرافق التالية: الماء الكهرباء المدرسية المراكز الصحية الطرق	تقارير السبع	تمويل كاف

Gestion et Organisation du Projet Rabat 1992 P. 57 Ministère de l'agriculture, PANP,

يتعلق الأمر هنا بنموذج مشروع هيدرو–فلاحي للشطر الأول من مشروع دكالة–العليا، ويتبين في الحقيقة أنه يتوخى التأسيس لمشروع زراعي–ترابي يدمج ويربط بين مختلف مستويات الفاعلين الذين يهمهم

الأمر، انطلاقا من وزارة الفلاحة ومقاولات ومكاتب الدراسات على المستوى الجهوي والقرى وممثلي الفلاحين على المستوى المحلي.

كما أنه مشروع يحدد أهدافه في تحقيق التنمية القروية عامة ورفع المداخيل وتحسين شروط العيش لدى الفلاحين خاصة؛ ولكي تكون أهداف المشروع عملية تتوخي تحديد مؤشرات كمية تتجلى في سقي 16600 هـ سيستفيد منها 7000 فلاح، المطلوب منهم الاستعمال الجيد لكل الوسائل المتوفرة لرفع المردودية عدة مرات، ومؤشرات نوعية تتجلى في إنشاء مراكز قروية تتوفر على كل الشروط الملائمة للحياة الكريمة. وتساعد هذه المؤشرات على تقييم مستوى الإنجاز والفعالية من خلال القيام بعدد من الدراسات والتحريات الميدانية وعلى هذا الأساس، يمكن تصحيح الأخطاء والتكهن بالمستقبل فيما يخص مكونات المشروع.

إن مواجهة هذا المشروع النظري مع الواقع في عين المكان بعد إنجازه هي الإمكانية التي تعطي فكرة صحيحة عن الفوارق الحاصلة والتناقضات الناتجة عن التطبيق. فإذا تساءلنا عن الأهداف العامة الخاصة بالتنمية القروية؛ فهل ارتفعت المداخيل فعلا لدى الفلاحين المستهدفين وتحسنت ظروف معيشتهم؟ هل ارتفعت مردودية الزراعات المذكورة؟ إذا لم يكن أحد يشك في سلاسة وضع وإنجاز التجهيزات والوسائط المادية عامة وإذا كان من الممكن توفير المدخلات من سقي وبدور منتقاة وأسمدة فأين وصلت الإنجازات الخاصة بشروط العيش؟ إذا كانت الوسائط البشرية تتوخى إدماج وإشراك كل الفاعلين فهل تم إشراك الفلاحين أم أن الأمر كان ذو بعد تقني–إداري فقط؟

ولكن الواقع يبين أن الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع على غرار باقي القطاعات الهيدرو–فلاحية بالمغرب نتيجة للاستثمارات الضخمة التي تطلبها والطاقات الإنتاجية المنتظرة منها وضرورة تحقيق مستوى أعلى من المردودية والربحية وضرورة التحكم في الماء دفع بالمسئولين إلى تبني منطق ترابي نازل في حدوده القصوى، ينطلق من الدولة على المستوى الأعلى كتوجيهات وتعليمات ويمر بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ومراكز التنمية الفلاحية كأوامر وينتهي بالاستغلاليات كتنفيذ على المستوى الأسفل.

ومهما كان تخلي الدولة عن مجموعة من المهام في ميدان التنمية الزراعية بالمناطق المسقية، ومهما كانت درجة التحرير، فهناك توجيه صارم وحدود لا يجب تجاوزها (في استعمال كميات الماء، والمزروعات...)، بل تجد الجهات المسؤولة دائما الوسائل والآليات الكفيلة بتطبيق سياساتها المائية والزراعية على مستوى الاستغلاليات، يجد الفلاحون بالمقابل أنفسهم في وضعية أقل ما يقال عنها أنها هشة؛ فالاختيارات الشخصية المحدودة والإكراهات الكثيرة تجعلهم يتصارعون في تطبيق التوجيهات إما إداريا أو قسرا. ولكن الأمر يتعدى

الإدارة الشخصية إلى إدماج هيكلي للاستغلالية داخل نموذج زراعي ذو معايير صارمة (le coz 235)، يتجلى في تكييف شبكة السقي مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار الفلاحي؛ وهو تكييف متواصل ومستمر حسب تطور الأوضاع الميدانية؛ ويمكن أن نميز بين تدخل ORMVAD بين مرحلة ما قبل تخلي الدولة ومرحلة ما بعد هذا التخلي؛ سواء على مستوى الإنتاج والتسويق أو على مستوى الإرشاد.

1-4-النظام الهيدرو-فلاحي ذو النزعة التخطيطية؛ ويعتمد على الربط التام بين المعطيات التقنية والأهداف الاقتصادية وتتجلى المعطيات التقنية في:

- شبكة من القنوات الرئسية والثنائية والثلاثية والرباعية توصل الماء إلى الاستغلالية بشكل متسلسل وهرمي ومتقاطع على مستوى الإنتاج والتسويق.

- طريقة السقي المسماة Trame B، مقسمة إلى أجزاء وهي وحدات زراعية يصل طولها ما بين 400 إلى 800 م وعرضها من 100 إلى 150 م، مقسمة بدورها إلى 6 حلقات من دورة زراعية 5 منها مزروعات وواحدة للاستراحة والرعي. تفصل بين الواحدة والأخرى قناة رباعية تصاحبها قناة لتصريف المياه.
- يتم تحديد كميات الماء وأوقات سقيها مسبقا.
- يكون استقبال المياه، حسب وضع الاستغلالية داخل منظومة Trame B، على حساب المستغل المزارع.

أما الأهداف المنشودة فهي:

- التعبئة الشاملة تطبيق مراحل التنظيم الجاري به العمل باحترام المواعيد والتناوب.
- السهر على إنجاز الدورة الزراعية حسب حاجيات المزروعات من الماء وليس حسب متطلبات المستغلين.
- الاندماج في تسيير عقلاني مبرمج مسبقا من خلال الاتفاقيات التي يعقدها الفلاحون مع ممثلي المكتب الجهوي فيما يخص المدخلات (الأسمدة، الأشغال، القروض...) ومبني على قيام CMV يلعب دور الوسيط مع المؤسسات المستقبلية للإنتاج خصوصا فيما يخص تسويق المنتوجات المسماة المندمجة أو الاستراتيجية، وهذه المؤسسات هي معامل السكر ومعمل القطن.
-

رقم 15:

النظام الزراعي–الترابي المخطط بدكالة

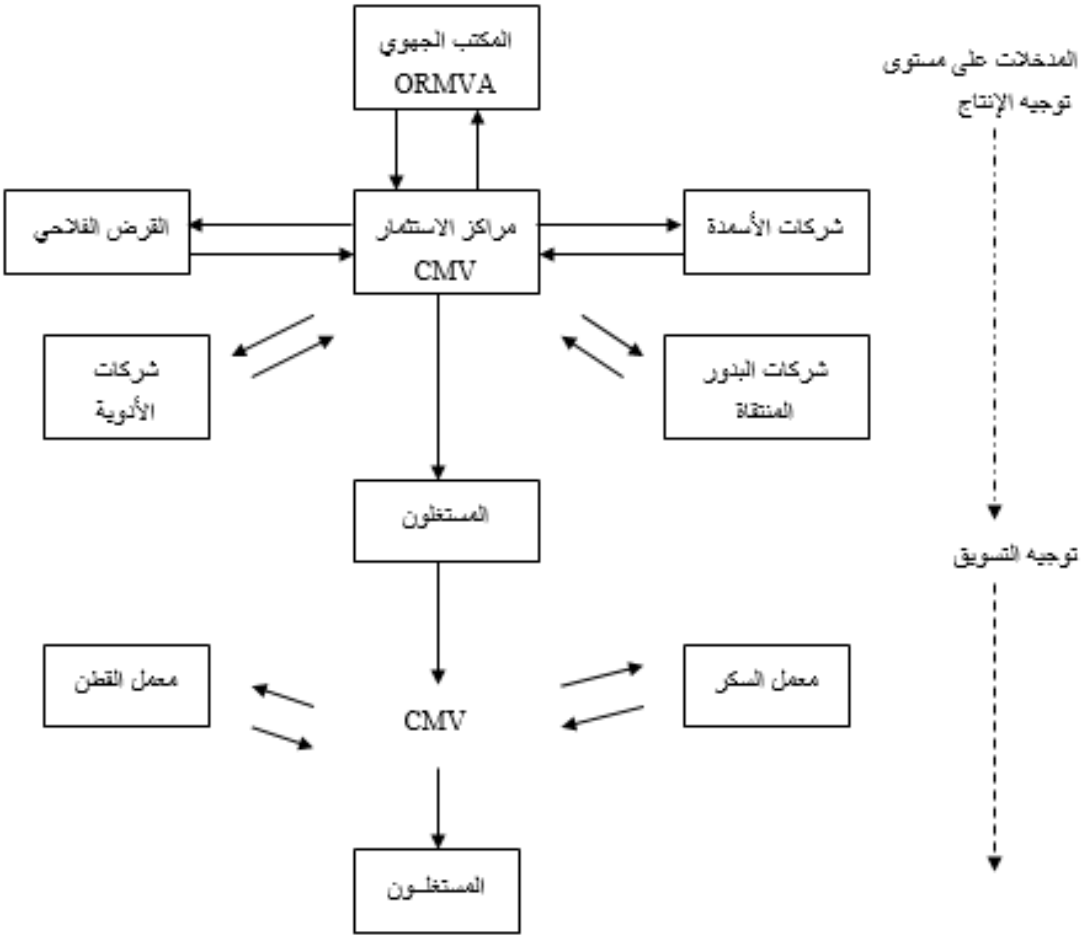

حسني مصطفى 2009

وبهذا توجد مواقع هذه المراكز في مكانة وسطى داخل منظومة التنظيم والإنتاج والتسويق، ولا يشكل المستغل إلا حلقة ضعيفة تتمثل في تنفيذ البرنامج المحدد مسبقا، والحصول على الفارق الناتج بين المصاريف والمداخيل التي حققتها الاستغلالية. أما المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وممثليه على الميدان (مراكز الاستثمار) فكانت مهامهم كثيرة تتجلى في التخطيط والتنظيم والتنسيق والمراقبة وخصوصا في السهر على تنفيذ الدورة الزراعية في 87-92.

2-4-التدبير المرن للمدارات المسقية

يجب الإشارة إلى أن سنة 1988 شهدت تغييرا في الاستثمار الفلاحي بالمناطق المسقية؛ وبالفعل وبنصيحة من البنك العالمي، تمت مراجعة نظام الدورة الزراعية بغرض تكييفه مع تطور الأوضاع.

وعلى هذا الأساس تم تحديد مخطط جديد للدورة الزراعية، خاصيته الأساسية هي المرونة بالمقارنة مع المخطط القديم؛ الشيء الذي يبقى على نوع من حرية الاختيار والتصرف[26] بالنسبة للفلاحين.

الجدول رقم 68: توزيع الزراعات حسب الدورة الزراعية.

الدورة الزراعية	نوع الاستغلالية	الشمندر	القمح	الدرة/ الصوجا / ACP	الزراعات العلفية الحبوب الخضر الزراعات الزيتية
شبه حرة	1,5ه	1/3	2/3	2/3	2/3
ثلاثية	5	1/3	1/3		1/3
رباعية	4	1/4	1/4	1/4	1/4
خماسية	5	1/5	2/5	1/5	1/5
سداسية	6	1/6	2/6	1/6	2/6

1989 Note sur les assolements, ORMVAD,

حيث نجد من جهة أن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة يسهر كهيأة منظمة على إنجاح المخطط الفلاحي العام من موسم لآخر فيما يخص برنامج الزراعات. ومن جهة ثانية، تكون للفلاح حرية الاختيار بين أنواع من الزراعات في إطار الدورة الزراعية والتي تأخذ بعين الاعتبار البرنامج المحدد من طرف المكتب في إطار الموسم الفلاحي. (Idem)

[26] ORMVAD ،Notes sur les assolements ،document inédit. 1989.

خطاطة رقم: 16 تنظيم المجال المسقي عي شكل "**TRAME B**"

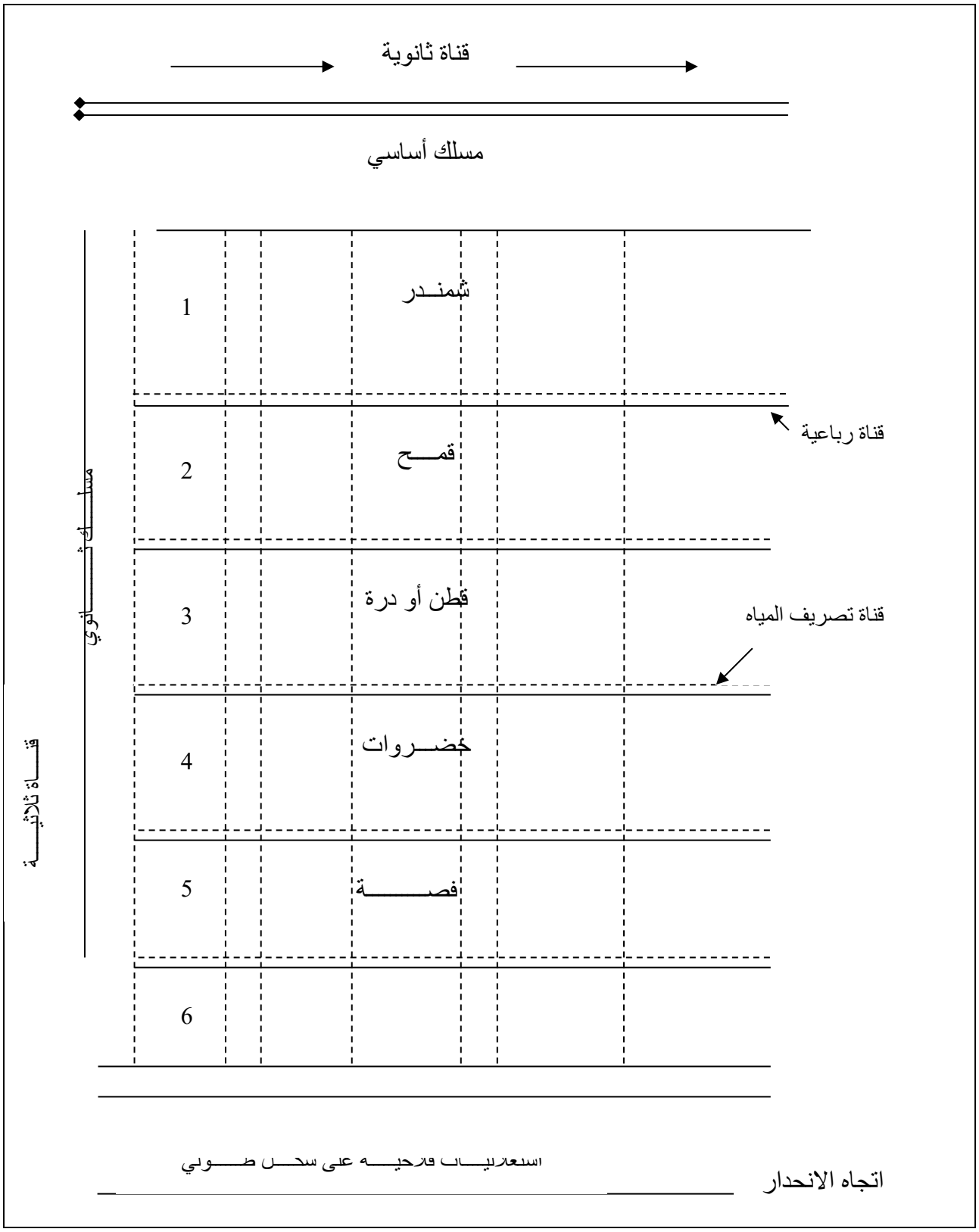

ORMVAD SCET INTERNATIONAL ; « Etude de factibilité de la DTI, 1975

أعطيت إذن للفلاحين مرونة كبيرة في اختيار الزراعات، وهكذا نجد فقط حصتين زراعيتين هما المحددتين في الدورة من بين 9 أنواع وهما الشمندر والقمح. وهكذا يمكن القول على أن السلطات العمومية لم تفلح في تطبيق الدورة الزراعية القديمة، بسبب غياب ضمانات في ترويج المنتوجات (الحليب، البواكر...)، ولم تحدد بالتخصص زراعة الشمندر إلا لكونها زراعة استراتيجية وزراعة القمح بنوعيه إلا لكونها زراعة مطلوبة أكثر فأكثر من طرف الفلاحين.

ونتيجة لمحدودية النتائج في تطبيق الدورات الزراعية وفق برامج عمودية، لجأت السلطات المختصة إلى ما يسمى بالمخططات الإنتاجية المحلية (المخطط الشمندري، المخطط الحليبي، المخطط الحبوبي...).

بسبب المهام الكثيرة التي يطلع به المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي أصبح الأمر إذن ذو صبغة تقنو-بيروقراطية أكثر منها تنموية تنبني على التوجيه والتحفيز والضبط والتقييم...، وأصبحت مسؤولية المكتب وممثليه ثقيلة جدا بسبب التدخلات المباشرة في تفاصيل الحياة الزراعية وأضحى الفلاح يستكين إلى عدم المبادرة والاكتفاء بتحصيل النتائج وتحقيق المحاصيل المسطرة، تغيير الهيكلة الإدارية والاستراتيجية وذلك بتحديد توجهات جديدة وليس تغيير للبرامج أو المخططات الزراعية، مزيد من الشراكة والمشاركة في إطار لجان تقنية وإقليمية وقطاعية (الشمندر).

3-4-مرحلة التحرير: 93-2003

وقد بدأت هذه المرحلة بالاعتماد دائما على نفس الهندسة المائية والتنظيم الزراعي-الترابي، ولكن الدولة أخذت تتراجع شيئا فشيئا عن مستوياتها السابقة التي تعود المستغلون عليها، إلى أن أصبحت تنحصر في ثلاثة مهام أساسية، الإرشاد وتسيير الماء ومساعدة التنظيمات المهنية؛ وهي مهام تختلف درجة احترام تطبيقها حسب أهميتها بالنسبة للفلاحين.

ويبدو لأول وهلة أن هؤلاء أصبحوا أحرارا في تدبير شؤون استغلالياتهم، في تحصيل المدخلات وترويج المخرجات، وباتت المبادرة بيدهم في تحديد اختيارات المزروعات التي يرونها ذات فائدة بالنسبة لهم، والواقع أن الدولة تسهر على أن تسير الأمور كما تراها هي بالتحديد مع التخلص من المهام الثقيلة التي كانت تثقل كاهلها والإبقاء على أهم عنصر حاسم في العملية الزراعية وهو الماء والتحكم فيه، كما عملت على تحويل بعض المهام إلى كاهل المستفيد الأول وهو معملي السكر بسيدي بنور والزمامرة.

ففي إطار اللجنة التقنية التابعة للمكتب الجهوي لدكالة، التي يترأسها العامل، يتم تحديد المساحات الواجب زراعتها من الشمندر حيث يطلب من كل فلاح تخصيص الربع (1/4) من استغلاليته لهذه الزراعة في السنوات العادية والخمس (1/5) في سنوات الجفاف. ولكن عائدات هذه المساحات المزروعة من الشمندر لا تمكن إلا بأداء قيمة تكاليف الإنتاج، إذ تمثل تكاليف الماء عامة 25% سنويا من المداخيل، وتكاليف باقي المدخلات 50%، وتكاليف اليد العاملة 25%.

إن اللجوء إلى زراعة الشمندر في حد ذاته لا يمثل ربحا كبيرا بالنسبة للاستغلاليات، بل إن بعضها قد تلحق بها خسارة مالية نتيجة تلك الممارسة، ولكنها هي الضمانة الوحيدة للاستفادة من الماء بدون أداء مقابلها مباشرة، والاستفادة منه جزئيا لإقامة زراعة أخرى تعد استراتيجية بالنسبة له، وهي الضمانة الوحيدة لمواجهة التكاليف الأخرى الاستغلالية خلال السنة حيث لا يسمح للفلاح الاستفادة من الماء إلا بزراعة الشمندر أولا والمواد العلفية ثانيا... حينها فقط يمكن له أن يقوم بزراعة المنتوجات المطلوبة بالسوق كالخضر والبواكر أو التي يحاول منها تحقيق اكتفائه الذاتي كالحبوب...، وهي إمكانيات محدودة توفر الماء بالسدود، ويتم استخلاص تكاليف الماء في نهاية موسم الشمندر من معمل السكر الذي يقوم أيضا باقتطاع التكاليف الأخرى التي تطلبتها عملية الإنتاج. أما إذا لم يقم الفلاح بتخصيص المساحات الكافية للشمندر والمحددة من طرف معمل السكر، فإنه على الفلاح أداء ثمن الماء فور استعماله.

حيث يدور في فلكه الفلاحون وشركات الأسمدة والأدوية وشركات البدور والقرض الفلاحي، وذلك بالتنسيق مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة الذي لم يعد كما كان سابقا هو القطب الاستراتيجي في الإنتاج الشمندري خاصة والموسم الفلاحي عامة والذي صار يطلع بتدبير الماء والارشاد الفلاحي فقط. وبهذا لم يعد المكتب الجهوي لدكالة قادرا على تتبع ومواكبة الفلاح من بداية مسلسل الإنتاج إلى نهايته، ولم يعد له ما يكفي من الوسائل والإمكانيات لتشجيعه ودفعه للرفع من الإنتاج والمردودية والجودة، بسبب انحصار أدواره واختزال مهماته في المسائل التقنية (تهيئة القنوات وفي توزيع الماء).

خطاطة رقم 17: – النظام الترابي–الفلاحي بالقطاع المسقي لدكالة بعد التحرير

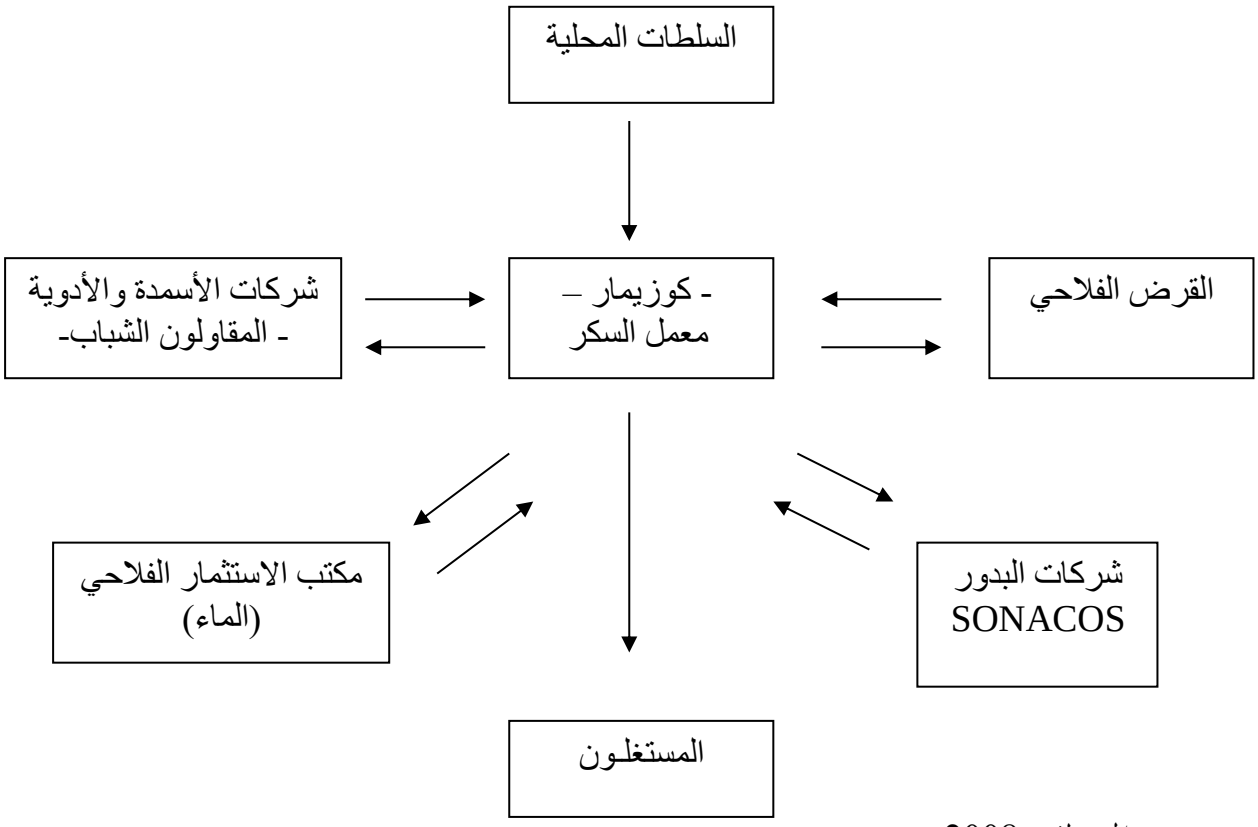

حسني المصطفى 2008

كما يظهر أن هناك تنسيقا واضحا بين كوزيمار والمكتب الجهوي تحت إشراف السلطات الإقليمية والمحلية، أما الجمعيات والتنظيمات الممثلة للفلاحين فلا تقوم سوى بدور باهت في التأثير على القرارات الحاسمة، ومن خلال ذلك، يبقى الفلاح تابعا أكثر منه حرا في اختياراته الاستراتيجية.

يجب الإقرار بأن المنظومة المالية تشتغل أفضل من سابقتها سواء على مستوى الاتصال وانتقال المعلومات، أو على مستوى الأداء، حيث ينحوا الفاعلون الجدية وهم في غالب الأحيان مقاولات خاصة إلى الإسراع في تنفيذ المهام، بعيدا عن الممارسات السابقة لمراكز الاستثمار الفلاحي المتسمة بالبيروقراطية والبطأ في التنفيذ، وأفضل مؤشر على إنجازات المنظومة الجديدة هو ارتفاع مردودية الهكتار الواحد من إنتاج الشمندر، وانخراط الفلاحين فيها بسهولة وتلقائية.

صار التخطيط الفلاحي (المخطط الشمندري، مخطط الحليب، مخطط الحبوب، مخطط الزراعات العلفية) شبه غائب عما كان الأمر عليه سابقا عن 1987، وأصبح منطق السوق الذي يتحكم فيه كوزيمار وشركات الحليب هو المهيمن على الساحة الفلاحية، وذلك تنفيذا لتوجيهات وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. كل شيء صار متروكا للتفاوض بين الفاعلين في هذا الميدان في كل ما يتعلق بتوزيع الماء والمزروعات... تحت مراقبة السلطات العمومية، القطاعية والترابية، داخل المجلس الإداري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

5- الإرشاد الفلاحي

ويتسم تدخل المكتب الجهوي في هذا الباب بمرور مرحلتين:

– مرحلة ما قبل تخلي الدولة (1987)؛ حيث كانت كل العمليات والمجهودات موجهة نحو تحسين الفلاحين في الاستعمال الأحسن لوسائل الإنتاج (أسمدة، بدور، آلات...) ونحو إنجاز بعض الأعمال والأشغال الفلاحية وذلك بتوسيع المساحات المزروعة والرفع من المردودية وتنظيم الإنتاج في إطار مختلف مخططات التنمية الفلاحية كالمخطط السكري، والمخطط الحبوبي والمخطط الحليبي...

وهكذا كان يلعب المكتب، إلى جانب تقديم الخدمات والمدخلات الأساسية، دور المرشد والموجه والمتتبع لتطبيق التقنيات الفلاحية على مستوى الاستغلاليات [27]، بل كان هناك ارتباك تام بين تقديم الخدمات والمدخلات وبين الإرشاد الفلاحي، على هذا الأساس كان التأطير التقني يأخذ وقتا طويلا من عمل المرشد. فقد تم تبني نظام موجه نحو نقل التكنولوجيا؛ من مستوى البحث الزراعي إلى الفلاحين.

والانتقاد الأساسي الموجه إلى هذا النظام هو أن مصدر المعلومات وصنع الإرشادات يكون في الدوائر العليا بعيدا عن اهتمامات الفلاح (بول باسكون عن بونيف) وبالتالي يجد المرشد صعوبة في نقل الخطاب إليه. ويصبح أكبر عائق يواجه نقل التكنولوجيا هو الفرق الكبير الموجود بين المعارف العلمية المنقولة والمعارف المكتسبة من طرف الفلاح، فيلجأ هذا الأخير عند العجز إلى الاستنجاد بتجارب الفلاحين الآخرين ولا يعير اهتماما كبيرا للإرشاد الفلاحي.

[27]- Bounif M., Application de l'Approche Systémique et Recherche de Développement pour la conception d'un système de vulgarisation et d'investissement agricole dans la zone ORMVAD. Examen d'aptitude professionnelle 1995.

وقد بين تطور إنتاج المزروعات أن الاستفادة من نقل التقانة والتقنيات عبر الإرشاد لم يكن واحدا ومتجانسا لكل المنتوجات، حيث لوحظ تحسن ملموس في مردودية الشمندر السكري، وهو أمر لم يحصل مع مزروعات القطن والدرة، إذ بقيت مردوديتهما ضعيفة ولم تشجع الفلاحين إنتاجهما. أما أهم العوائق والإكراهات التي تواجه هذا النظام من الإرشاد فهي:

- تشتت الوسائل المتاحة.
- عدم التطابق بين التصور المركزي والتقني على المستوى الميداني.
- غياب وسائل توضيحية وبيداغوجية.
- غياب نظام للتتبع والتقييم.
- صعوبة التفاهم بين المرشد والفلاح.

مرحلة ما بعد تخلي الدولة: حيث تبنى المكتب الجهوي لدكالة سياسة أكثر مرونة تجاه الفلاح وأقل سلطوية ومستقلة عن تقديم الخدمات وبيع المدخلات، وذلك من خلال الاعتماد على التشجيع والتحفيز وتنظيم الفلاحين، وترسيخ مبادئ نظام إرشادي يرتكز على مشاركة كافة الأطراف المعنية بالقطاع الفلاحي خاصة منها التنظيمات المهنية. وأهم العوائق التي تقف في وجه نظام الإرشاد الجديد هي:

- غياب أهداف واضحة يجب الوصول إليها.
- انعدام وسائل لتحفيز المرشدين وتكوينهم.
- غموض الخطاب المنقول.
- قلة المبادرات التي تسعى إلى إشراك الفلاحين (معارض، ضيعات تجريبية...)

عدم فعالية التنظيمات الفلاحين بما فيه الكفاية لتأطير المعنيين.

ونتيجة لهذه العوامل كلها بالإضافة إلى لعوامل أخرى كعدم وجود وسائل للضبط والمراقبة، يواجه المرشد مشاكل عدة في إقناع الفلاحين والتأثير عليهم، وتصبح مجهوداته ضعيفة المردودية وموقعه أكثر هشاشة في مجتمع يميل إلى عدم التغيير والتجديد، ويظهر ذلك من ثلاثة نماذج بسيطة يكاد يعطيها كل مرشد كأمثلة على محدودية وصعوبة تدخله:

-مشكل الماء، حيث يلاحظ تبذير كبير في هذه المادة الحيوية، إذ ورغم التوجيه والتنبيه والتحذير الموجه للفلاح في تسيير الشبكة المائية. فإن هذا الأخير لا يحترم غالبا الإجراءات والمراحل الواجب اتباعها. هذا بالإضافة إلى عدم تمكن المرشد من إقناعه على أن هناك عتبة لا يمكن تجاوزها في سقي الأرض حسب حاجيات مزروع معين وحسب مخزون الأرض من الرطوبة. فتبقى الفكرة الراسخة لديه هي أن النمو الأفضل للمزروع مرتبط بمزيد من الماء. غير أن أي تجاوز يؤدي إلى غسل التربة وتحلل الأدوية وبالتالي إلى نمو بطيء للنباتات.

-مشكل الأسمدة، إذ يطلب من الفلاحين القيام بالتحاليل المخبرية للتربة قبل الإقدام على أي زرع أي نبات واستعمال الأسمدة وفق النتائج المحصلة، ولكن الفكرة الراسخة هي أن مزيدا من الأسمدة يؤدي إلى تخصيب التربة والرفع من المردودية، والواقع أن تجاوز الحد الأقصى للأسمدة يؤدي إلى نتائج عكسية على مستوى الإنتاج ويؤدي إلى تدهور التربة والزيادة في التكاليف المالية للاستغلالية.

-مشكل اختلاط المزروعات، إذ يؤدي تنويع الزراعات في نفس الاستغلالية من زراعات تقليدية وعصرية (حبوب، شمندر، نباتات علفية، خضر، بواكر...) إلى تغير في البيئات الزراعية وبالتالي إلى تطور ونمو الجراثيم (Bonif idem). في حين أن إقناع الفلاحين بالتخلي أو الأقل التخفيض من التنوع من المستحيلات، لأن استراتيجية الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين منهم هي تفادي التخصص وتنويع الإمكانيات والحظوظ.

وتطرح ظروف المحيط الذي يتدخل فيه المرشد صعوبات اجتماعية واقتصادية وتقنية تؤثر بدورها على أدائه وأهدافه، ومن أهمها حجم الملكية ونوع الحيازة التي تفرض على المرشد تعاملات مختلفة (مداد)؛ إذ لا يجد المرشد أدانا صاغية إلا عند الملاكين الكبار والملاكين المتوسطين الذين يسعون إلى تطوير استغلالياتهم مع الحفاظ على نوع من التوازن المالي؛ وما يساعدهم في ذلك توفرهم على الوسائل الكافية والاتساع النسبي للاستغلالية واستقلالهم نسبيا من الناحية المالية. أما المالكون الصغار فيلجئون أقل إلى المرشدين الفلاحيين من الفئات السابقة، لاعتقادهم أنه لا جدوى من تتبع نصائح المرشدين بسبب محدودية الاستغلاليات وكثرة التكاليف المالية التي يستلزمها استعمال الوسائل الحديثة وقلة هامش الربح.

كما أن أسلوب الاستغلال يؤثر لا محالة على تدخلات المرشدين، فكلما كان الاستغلال غير مباشر وخصوصا عن طريق الكراء، كلما تم الاستغناء عن المرشدين، لكون المستغلين من هذا النوع يبحثون عن

الربح السريع في أقرب وقت ممكن، وليس لهم ما يكفي من الوقت والإمكانيات للقيام باستثمارات متوسطة أو طويلة الأمد؛ تتطلب بدون شك اللجوء إلى توجيهات المرشد الفلاحي.

من جهة أخرى، لا تستعمل التقنيات دائما استعمالا جيدا، فالمشكلة المطروحة في القطاع المسقي ليست هي استعمال التقنيات أم لا، ولكن المشكلة هي الاستعمال الناجح لها. وعلى هذا الأساس بدل مجهود من طرف المرشدين للتوضيح والتنبيه؛ لأن هناك بعض الفلاحين يتعاملون مع السقي بصفته بديلا لعجز في الأمطار كما أن البعض منهم يعتبرون النباتات الصارة المنتشرة في الحقول حشائش صالحة للإنتاج الحيواني. والواقع ان معالجتها شيء ضروري لا مفر منه من أجل زراعة متطورة ذات مردودية عالية.

فالفلاحون بجهة دكالة–عبدة الذين يمارسون بالقطاع المسقي حصلوا على معارف ومهارات وتقنيات لا بأس بها بالمقارنة مع نظرائهم بالمناطق البورية، ولكن بعض الأفكار الموروثة عن ممارسة الفلاحة البورية مازالت تقاوم [28].

6-الدورة الزراعية واختيار المزروعات

مع بداية عملية السقي أجبر الفلاحون على احترام الدورات الزراعية المفروضة من طرف الدولة وفق مخطط وطني (الشمندر، القطن، القمح الطري...) وفي إطار ما كان يسمى ب"الزراعات المندمجة".

وقد كانت الاتفاقيات المبرمة مع الفلاحين موضوعة بشكل يتيح تدخلات التقنيين مباشرة على البقع الأرضية، بيد أن الفلاحين كانوا يديرون الاستغلاليات وفق نظام معقد لم تكن الاختيارات التقنية والسلوكات السوسيو–اقتصادية إلا نتيجة لضرورات وإكراهات الاستغلال العائلي وتجارب ومعارف الفلاحين التي اكتسبوها في عين المكان.

حيث يفكر الفلاحون في أغلبيتهم الساحقة في تدبير الاستغلاليات حسب نظام يقلل من المخاطر ويعتمد على التنسيق بين الممارسات القديمة الموروثة من الزراعات البورية وبين إكراهات السوق وتغيرات السياسة الفلاحية (IAV. 1996 P. 9) وهكذا لم يطبق الفلاحون دائما بالحرف الدورات الزراعية: لسبب من الأسباب، ويعتبر عدم قدرة هذه الدورات على التكيف مع الواقع تعبيرا على وجود منطقين غير متطابقين ومتعايشين؛ منطق اقتصادي–تقني للدولة ومنطق سوسيو–ثقافي للفلاح، بحيث لم يستطع تواجد هذين المنطقين التغلب على بعضهما البعض وبالأحرى القضاء عليه نهائيا، بل تعايشا وفق تطور الأوضاع الاقتصادية

[28] ORMVAD. Méthodologie et Techniques de Réalisation d'une Typologie. 1996. P. 14

والسياسية إلى أن دخلت المنطقة المسقية بدكالة كمنطقة نموذجية لتطبيق توجيهات البنك الدولي الخاصة بتخلي الدولة عن التسيير الموجه للاستغلال الفلاحي انطلاقا من سنة 87-1988. ولكن المشكل العالق المطروح بحدة هو مشكل النسب المحققة في التكثيف الزراعي ومستويات المردودية المتدنية بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة؛ سواء خلال الفترة السابقة أو خلال اللاحقة لتطبيق سياسة التحرير.

1-6-الزراعات الحبوبية:

تشكل الزراعات الحبوبية أساس الدورة الزراعية؛ فقد كان مقررا ألا تتجاوز 25% من المساحات الصالحة للزراعة بالقطاع المسقي، ولكنها تشغل اليوم ما يناهز النصف من هذه المساحات. ويتعلق الأمر بالقمح الطري والقمح الصلب على الخصوص، اللذان يحتلان المساحات العظمى من الأراضي المخصصة للحبوب.

ولا يمارس الشعير كزراعة إلا بالأراضي التي بقيت بورية، ويظهر أن الفلاح قد اقتنع من تلقاء نفسه أن هذه الزراعة غير مفيدة اقتصاديا بالأراضي المسقية رغم أنه أصبح حرا في اختيار المزروعات التي يراها صالحة له.

ولكن هذا الموقف مختلف بالمقارنة مع القمح بنوعيه، فارتباطه وتشبثه بهذه الزراعة راجع إلى بحثه أولا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، ويرجع هذا السلوك إلى عدة عوامل؛ اولها أنه يحدد هويته بصفته فلاحا من خلال ممارسته هذه الزراعة التي يستطيع بفضلها أن يعول أفراد عائلته، وثانيا أنه بتحقيق الاكتفاء الذاتي منها يكون قد حقق الأمن الغذائي لأسرته بعيدا عن تقلبات السوق واحتمالات السياسة الفلاحية، وثالثا لأن هذه الاستغلاليات الفلاحية لم تتحول بعد إلى مقاولات تقوم على منطقي الربح والمنافسة عبر توجيه الإنتاج إلى السوق.

بالإضافة إلى هذه العوامل، هناك دوافع أخرى تجعل الفلاح يلجأ إلى تخصيص المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة للزراعات الحبوبية؛ فالحبوب سهلة الإنتاج ولا تتطلب يد عاملة عديدة ولا تستدعي تكاليف مالية عالية، كما أنها سهلة التخزين ويمكن تقسيمها إلى أقساط يتم توجيه جزء منها تدريجيا إلى السوق مع العلم أنه يوجد هناك دوما طلب عليها رغم تقلبات السوق، مما يسمح بتغذية ميزانية الأسرة بالمداخل اللازمة حسب الحاجات، بل يمكن القول على أنها ضمان الأمان بالنسبة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن المردودية تبقى ضعيفة مقارنة مع المردودية المحققة في قطاع الشمندر، بالنظر إلى المردودية المنتظرة والممكنة (50 قنطار/ هكتار) وخصوصا بالنظر إلى تحرر الفلاح من التقلبات المطرية؛ فمن أصل 15 سنة مسجلة، نجد أن معدل المردودية لا يتجاوز 36 ق/ هـ، وأن سنة واحدة فقط هي التي تتجاوز بها المردودية الحد الممكن لتصل إلى 54ق/ هـ. والواقع أنه توجد عموما نزعة حول التطور الإيجابي للمردودية، حيث انتقل هذا المؤشر باضطراد من 32ق/ هـ سنة 86-1987 إلى 54ق/ هـ سنة 99-2000 مع وجود بعض السنوات الاستثنائية. على طول الفترة الممتدة ما بين موسمي 85-1986 إلى 96-1997، بقيت المردودية تتراوح ما بين 29 و39 ق/ هـ، أي ما دون المردودية الممكنة بكثير (55 ق/ هـ)، ولكنها أخذت ترتفع شيئا فشيئا في السنوات الأخيرة إلى أن قاربت تلك العتبة في غضون الموسم الفلاحي 99-2000.

ويرجع تدبدب مردودية الحبوب وضعفها إلى إكراهات تقنية واقتصادية، فبغض النظر عن الأسباب التقنية (طريقة الحرث، نوع الأسمدة والأدوية...)، فإن تطابق موسمي الحبوب والشمندر يجعلها الفلاح يهتم بهذا الأخير على حساب الحبوب سواء من الناحية المالية أو من ناحية العمل. هذا بالإضافة إلى أن الحبوب لا يتم سقيها بشكل كافي؛ فهي لا تستفيد إلا في الفترات الحرجة التي تتطلب فيها الماء فعلا. فظلا على أن الفلاح مازال يعتبرها زراعة موجهة للاكتفاء الذاتي وليس منتوجا موجها للسوق يتطلب استثمارات مهمة كما أنه مازال يمارسها كما كان يمارسها في نظام البور المعتمد على تساقطات الأمطار.

ولا يظهر أن أسلوب السقي له أثر على المردودية بدليل تحقيق مردودية تتجاوز عتبة ما هو ممكن في مدار مسقي بالجاذبية هو سيدي بنور وآخر بالرش هو الغربية والعكس بالعكس بالنسبة للفارغ والزمامرة. والواقع أن حداثة فلاحي الغربية والزمامرة بالسقي يجعلهم أكثر ارتباطا بزراعات كانت إلى وقت قريب هي أساس النظام الزراعي لديهم، فيما أخذ فلاحو المدارين القديمين في التخفيض من المساحات المخصصة للحبوب والاهتمام بالزراعات الداخلية الأكثر ربحية ونفعية.

2-6-الزراعات العلفية

رغم أن الزراعات العلفية تحظى باهتمام خاص نظرا لارتباطها بتربية المواشي التي يُعول على تسويقها وتسويق منتجاتها لتحقيق الحاجيات المختلفة للأسرة ذات الصلة بالسوق، فإنها بقيت تحت المستوى المنتظر تحقيقه من لدن السلطات المختصة. ولكن يلاحظ مع ذلك تطور متفاوت بين كل من الفصة والبرسيم، حيث يحتل هذا الأخير في المتوسط 7554 هكتارا أي 12,4% فيما تشغل الفصة في المعدل مساحة تصل

إلى 3639 هـ بنسبة توازي 6% من المساحة العامة الصالحة للزراعة، أي ما يساوي النصف من المساحة التي يشغلها البرسيم.

فيما يخص المردودية، تحققت إنجازات مهمة سواء بالنسبة للبرسيم أو الفصة، حيث اقتربت هذه النسب من المستويات الممكنة والمنتظرة، وذلك بفضل العناية الخاصة التي يوليها الفلاحون لها؛ فظهور السقي مكن من تطور الزراعات العلفية التي سهلت من إدخال الماشية الأكثر مردودية؛ سواء الأبقار الموجهة نحو التسمين قصد إنتاج اللحوم أو الأبقار الموجهة نحو إنتاج الحليب. وقد سمح تكوين التعاونيات من طرف الدولة في جمع الحليب وتسويقه؛ الشيء الذي مكن الفلاح من التوفر على رصيد مالي شبه دوري يساعده على مواجهة متطلبات الأسرة وحاجيات الاستغلالية.

وبغض النظر عن أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للاستغلالية، فإن المنافسة التي تبديها الزراعات الأخرى تحد من ممارسة هذا النوع من المزروعات؛ ذلك أن الزراعة الشمندرية تتم من جهة بصفة إجبارية بواسطة عقد مع شركة كوزيمار كما تشكل مفتاحا للحصول على الماء بدون الاضطرار إلى أداء ثمنه إلا في آخر الموسم الفلاحي، أما من جهة أخرى فمكانة الزراعات الحبوبية لا تقل أهمية عن الزراعات العلفية لارتباطها بالاكتفاء الذاتي. ويلاحظ الغياب الشبه التام للأغنام والماعز لأنها لا تتلاءم مع هذا الوسط المسقي حيث يتم البحث عن مردودية عليا.

يختلف التعاطي مع الزراعات العلفية اختلافا واضحا من مدار مسقي لآخر، إذ يمكن للمساحة المخصصة لها في قطاع معين (مدار سيدي بنور) قد تكون ثلاثة مرات أكثر من مدار آخر (مدار الغربية). والواقع أن هناك فرق واضح بين المدارين المسقيين بالجاذبية حيث يلاحظ اهتمام كبير بهذا النوع من المزروعات قد يفوت ثلث الأراضي الصالحة للزراعة، وهما مدار سيدي بنور ومدار الفارغ، وبين المدارين المسقيين بالرش حيث لا تتجاوز النسبة المخصصة لهذه المزروعات خمس الأراضي الصالحة للزراعة وهما الزمامرة والغربية.

3-6- البواكر والخضروات

لم تحقق زراعة الخضروات الأهداف المسطرة لها، سواء على مستوى المساحة أو على مستوى المردودية أو حتى على مستوى الإنتاج. ويرجع هذا الإخفاق بدون شك إلى عدة عوامل منها ما هو مرتبط بالفلاح ومنها ما هو مرتبط بوفرة مياه السقي.

ففيما يخص المساحة، لا تجد البواكر بصفتها زراعات خريفية وشتوية أي حظوة لدى المسؤولين في منافسة مزروعات أخرى أكثر إستراتيجية كالشمندر خصوصا وأن فترة إنباتها ونموها توافق فترة نمو وإنبات هذه الزراعات المنافسة. أما على مستوى الإنتاج والمردودية، وفي الوقت الذي يبقى الفلاح حرا في زراعة الخضروات أثناء الصيف بعد أن تكون الأرض قد تحررت من زراعات أخرى نجده لا يجد الماء الكافي لتكثيف زراعته، مما يؤثر تأثيرا بالغا على المردودية.

وتتطلب زراعة الخضروات بصفة عامة يد عاملة كثيفة وعناية خاصة من حيث المعالجة النباتية، م ما يدعو إلى توفير موارد مالية غير موجودة دائما لدى الفلاح. وخصوصا المنتوجات الموجهة للسوق الأوربية الدولية، حيث تكون هذه الخضر طازجة ومتوفرة في المغرب، إلا أن وجود عراقيل لولوج هذه السوق وتفكك المكتب الشريف للتصدير يفسر تراجع نسبة التصدير من سنة لأخرى، فبعد أن كانت قد وصلت إلى 65% من الإنتاج أخذت تتراجع شيئا فشيئا إلى أن نزلت إلى أقل من النصف ب 26% فقط. أما الخضروات الصيفية فلا تختلف كثيرا عن البواكر في تطورها؛ فمن حيث المساحة توسعت بشكل تدريجي إلى أن وصلت 21375 هـ سنة 88-1989 أي ما يفوق 1/3 الأراضي المسقية، لتعرف بعد ذلك مستوى متدنيا متذبذبا، والواقع أن أثر تخلي الدولة عن مسؤولياتها السابقة في القطاع في نهاية الثمانيات ودخول هذا الأخير في منطق جديد قد أثر تأثيرا سلبيا على انتشارها.

7- الشمندر السكري: الرهانات والفاعلون

تعتبر زراعة الشمندر السكري بجهة دكالة-عبدة من الركائز الأساسية للإقلاع الفلاحي بها وخصوصا بإقليم دكالة.

يحاول البعض ربط نجاح القطاع المسقي بدكالة بنجاح الزراعة السكرية بصفتها زراعة دخيلة، ويستدلون في ذلك بالتوسع المتواصل للمساحات المزروعة منها وارتفاع مردوديتها وإقبال الفلاحين عليها بدون ضغط أو تأثير. وهي بذلك تمثل مرجعية نموذجية فيما يتعلق بإنتاج الشمندر السكري ببلادنا. أما على الصعيد الجهوي فإنها توفر أكثر من مليوني يوم عمل وتضع رهن إشارة الكسابين أكثر من 60 ألف طن من تفل الشمندر الجاف، كما تمكن المنتجين من تحقيق رقم إجمالي يقدر ب 370 مليون درهم. أما على الصعيد الوطني، فإن زراعة الشمندر بالجهة توفر 35,3% من الإنتاج الوطني للشمندر السكري برسم موسم 2000-2001 بعدما كانت قد وصلت أقصى مساحة بحصة 38,5% سنة 98-1999 عندما تم إنتاج ما يربو على 12500 طن. وقد عرفت هذه الزراعة تطورا هائلا في ممارستها إنتاجا ومساحة منذ دخولها في نهاية الستينيات

من القرن الماضي حتى أصبحت اليوم من الزراعات المهيكلة للقطاع الفلاحي بالجهة، بل المنافسة للحبوب التقليدية بالقطاع المسقي.

بعد التجربة الأولى سنة 1969 بمناسبة تدشين أول معمل للسكر بسيدي بنور، اتضح أن النتائج كانت مرضية جدا بفضل التسيير المحكم من طرف الجهات المسؤولة لتحقيق المخطط السكري، فتمت الزيادة في توسيع نطاق زراعة الشمندر والرفع من حجم الاستثمارات في استثمار منتوجها، وقد توج هذا المجهود بالزيادة في توسيع المدارات المسقية بدكالة وإنشاء معمل ثان للسكر بخميس الزمامرة سنة 1980.

وقد جعل المخططون من الشمندر أول منتوج في قائمة المنتوجات المدمجة داخل الدورة الزراعية، وقد سخر فعلا المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي كل الوسائل المادية والبشرية واللوجستية من أجل تطوير هذا المنتوج والرفع من مردوديته وتشجيع الفلاحين للإقبال على زراعته وذلك بمساعدة كل الأطراف المعنية من سلطات إقليمية ومحلية ومعامل للسكر ومنتخبين وجمعيات مهنية وغرفة فلاحية...

وأصبحت زراعة الشمندر فعلا زراعة إستراتيجية لدى الفلاحين أيضا لما تلعبه من دور في ميزانية الاستغلالية والفلاح[29]. ويفسر هذه المكانة التي تحظى بها هذه الزراعة، بحيث أضحت تشغل مساحات تتطور شيئا فشيئا إلى أن لامست 30% من المساحات المزروعة بالقطاع السنوي لدكالة–عبدة. وقد تأثر قطاع الشمندر السكري بالتغيرات التي طرأت على السياسة الفلاحية التي عرفتها بلادنا وانتهت بإصدار مدونة جديدة للاستثمار الفلاحي في 1989 محل المدونة القديمة ل 1969. وهكذا يمكن القول بأن القطاع عرف مرحلتين مهمتين:

– مرحلة ما قبل موسم 87-1988: وتميزت بالتدخل المباشر للمكتب الجهوي لدكالة سواء على مستوى التنظيم أو المراقبة أو الإنتاج أو التسويق... وذلك عن طريق مراكز الاستثمار الفلاحي

المنتشرة آنذاك بالمدار المسقي حيث كانت تلعب دور الشريك المباشر للفلاحين[30] وبالتالي التخلي عن احترام الدورة الزراعية وعدم تعويض الفلاحين.

[29] - حيث يحقق الهكتار الواحد ما يقرب 4000 درهم سنويا.

[30] Larbi Zagdoumi ،le DVP des cultures dans le périmetre irrigué des Doukkala ،http: /ressources.ciheam.org

فأصبحت عملية الحرث اختيارية، حيث يمكن أن يقوم بها المعمل أو الفلاحون، كما أن البدور يجلبها المعمل من خلال عقود تجارية مع شركة الحبوب SONACOS بما أن المعمل هو الذي يضمن التمويل للفلاحين.

6-1-إنجازات زراعة الشمندر

على المستوى الإحصائي، يلاحظ فعلا تطور ملموس لزراعة الشمندر على الاقل منذ بداية السلسلة الإحصائية التي نتوفر عليها، فيلاحظ سواء على مستوى المساحات المزروعة أو على مستوى الإنتاج أو على مستوى المردودية، القطاع المسقي وهو ما يجعل هذه زراعة بالقطاع المسقي بدكالة-عبدة حسب هذه المؤشرات تصل إلى مكانة متميزة بالمقارنة مع نظيراتها بالقطاعات المسقية الأخرى، فحسب إحصائيات 98-1999.

الجدول رقم 69: إنجازات زراعة الشمندر

القطاعات المسقية	المساحة (هـ)	نسبة المساحة وطنيا	الإنتاج	نسبة الأراضي المزروعة	المردودية
تادلة	97382	22,1	11452	22,7	51,8
دكالة–عبدة	65023	18,3	10022	29,9	68,2
الغرب	83144	16,4	5415,6	19,7	33
الحوز	80839	0,3	119,1	0,4	39,7
اللوكوس	17921	3,3	1109,8	18,4	33,6
ملوية	65520	3,8	18050	5,8	47,5

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2002، مديرية الإحصاء

Yacoubi Soussane (M) Contribution à la reflexion sur le refonte
1996 MAMVA،du Code des Investissements Agricoles

نستنتج من هذا الجدول أن المنافس الوحيد في زراعة الشمندر لجهة دكالة–عبدة هي جهة تادلة–أزيلال، فبالنظر إلى مؤشرات الإنجاز والنجاح، نجد أن جهتنا متفوقة عليها وعلى باقي الجهات. فمن حيث نسبة الأراضي التي تشغلها زراعة الشمندر من المساحة المسقية العامة لكل قطاع، تكاد أن تصل نسبة احتلال الأرض إلى 30% مقابل 22,7% بالنسبة لتادلة و19,7% للغرب. أما من حيث المردودية، فالفرق شاسع بين كل من دكالة–عبدة حيث يصل إلى 68,2 طن/هـ مقابل 51,8 طن/هـ لتادلة، ويزداد شساعة إذا ما قارناه مع مؤشر المردودية لكل من مناطق اللوكوس والحوز وملوية...

ساهم النجاح الباهر للشمندر السكري بالقطاع المسقي لدكالة–عبدة بصفته زراعة تتطلب تكثيفا في العمل في توفير مناصب شغل عديدة لأيادي عاملة موجودة بكثرة بالاستغلاليات الفلاحية. كما تلعب دورا مهما توفير عدد من المنتوجات المشتقة التي تدخل في تغذية قطعان المواشي (Mellasse-Pulpe) ويرجع نجاح هذه الزراعة إلى عدد من العوامل، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

– العوامل المباشرة: تتجلى هذه العوامل في تدخل الدولة المباشر في فترة الانطلاق، والمكانة الإستراتيجية في مالية الاستغلاليات والنتائج المترتبة عنها.

أ- فقد قامت الدولة على طول مدة عشرين سنة في تحسيس الفلاحين بهذه الزراعة وتأطيرهم التقني والتجاري إلى أن اقتنعوا بأهميتها وتحسن أداءهم في ممارستها. فصارت زراعة مهيكلة لأنشطتهم الفلاحية لما تلعبه من أدوار متعددة سواء في العالية أو في السافلة.

و بالفعل، كانت تقوم هذه المركز بأداء وظائف مختلفة في نطاقات تدخلها، من مراقبة مخططات الدورة الزراعية والتنسيق وتوزيع مياه السقي والإرشاد وتموين الفلاحين بالمدخلات.

وكانت هذه الزراعة تقام من خلال عقود تشرف عليها هاته الوحدات مما كان يعطيها أهمية كبيرة ويؤهلها للقيام بدور الوسيط بين الفلاحين ومعملي السكر والقرض الفلاحي، حيث تتطلب هذه الاتفاقية من الفلاحين قلع الشمندر ونقله وتسليمه للمعمل. وكانت مراكز الاستثمار تقوم بشراء المدخلات والماء وتقوم بتسليمها للفلاحين كتسبيق على الإنتاج.

و هكذا كان المكتب الجهوي يسهر على عملية زراعة الشمندر من بدايتها إلى نهايتها ثم يدفع المنتوج الى المعمل، ويقوم هذا بأداء المقابل للمكتب الذي يدفع الواجبات للفلاحين بعد أن يستخلص مستحقاته وكان قانون الاستثمار الفلاحي يلزم الفلاحين باحترام الدورة الزراعية، وكانت زراعة الشمندر إجبارية، إضافة إلى ذلك كانت الدولة ملزمة بتعويض الفلاحين في حالة حدوت أضرار وكوارث عبر المكتب الجهوي الذي يهيئ ملفات تحدد عدد الفلاحين المتضررين وطبيعة الضرر الذي لحقهم.

- مرحلة ما بعد 1989: حيث حل معملي السكر محل المكتب الجهوي لدكالة في تنظيم وتأطير العملية الإنتاجية، وكانت المقاربة التي تم اعتمادها هي إدماج معملي السكر في علاقة مباشرة مع الفلاحين وهكذا انسحب المكتب من العملية برمتها.

ب- وكان من نتائج هذه الصفقة أن صار الشمندر السكري زراعة استراتيجية في الميزانية المالية للاستغلاليات، يمكنها من مدخول غالبا ما يكون مضمونا يجعل الفلاح يعتمد عليه في تغطية نسبة مهمة من التكاليف الفلاحية العامة. يمكن للفلاح أن يجني أرباحا عالية كلما عمل على تكثيف هده الزراعة وعمل على معالجتها بطريقة علمية دقيقة. فتزداد مرد ودية الهكتار الواحد وترتفع نسبة الحلاوة، حيث يحدد معمل السكر معاملا ماليا لهده الأخيرة.

ج- النتائج المترتبة عن زراعتها:

فبفضل مكانتها الإستراتيجية، يترتب عن ممارستها الاندماج في محيط الإنتاج (تمويل، استفادة من الكلأ...) وفي الاستفادة من الماء مسبقا بإضافة زراعات أخرى أكثر أهمية إلى نهاية الموسم حيث يمكن تسديد ثمنه. و لا يمكن أن ننسى أن هده الزراعة أصبحت تلعب دورا للاندماج في المحيط الاجتماعي، من خلال جمعية منتجي الشمندر.

د- وجود تربة جيدة ومناخ ملائم

-عوامل غير مباشرة: وتتجلى هده العوامل في وجود طبقة حقيقية من الفلاحين مستقرة منذ زمن بعيد[31]، وهيمنة الملكية الخاصة وارتفاع الكثافة السكانية وغلبة الملكيات ذات الأحجام الصغيرة.

أ- فالمنطقة معروفة بتقاليدها الزراعية الراسخة، حيث عمل الفلاحون الدكاليون والعبديون على استغلال كل الموارد الفلاحية المتوفرة، حيث عرفت المنطقة وجود عن كثافات مستقرة منذ فجر التاريخ.

- ويمكن القول على أن وجود استقرار قديم وتقاليد زراعية، عكس القطاعات المسقية الأخرى، قد ساعد في تقبل هده الزراعة الدخيلة والانفتاح على تقنياتها الجديدة، ويمكن القول أنه تم الوصول إلى تكيف محلي لهده الزراعة مبني على المعارف المكتسبة، الشيء الذي ساهم في تبنيها وتملكها، فأصبحت نموذجا يحتذى به بالنسبة لباقي المناطق.

3-6-على مستوى التنظيم والرهانات والفاعلون الجدد

بالإضافة إلى وجود هياكل التوجيه والتنسيق والمتابعة، توجد لجنة خاصة بالقطاع، هي اللجنة التنفيذية الجهوية للشمندر السكري وتضم:

- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة.
- مجموعة "أونا".
- جمعية منتجي الشمندر السكري بدكالة.
- المفتشية الجهوية لوقاية النباتات التابعة للمديرية الإقليمية للفلاحة (DPA).
- المعهد الوطني للبحث الزراعي.

وتحدد مهام هذه اللجنة في:

[31] Zagdouni Md, P.4, idem

- اختيار وسائل الإنتاج.
- بلورة برنامج العمل ومتابعة الزراعة.
- تخطيط البدر والقلع.
- متابعة التجارب لتكييف وتأقلم الأصناف.

ولكن تدخل الفاعلين في القطاع لا يكون بنفس المستوى، ففي الوقت الذي يطغى على تدخل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة الطابع التقني الاقتصادي، تسعى مجموعة "أونا" من خلال معملي السكر تحقيق أهداف تجارية واضحة، أما جمعية منتجي الشمندر فتحاول أن تظهر بمظهر تمثيلي لمنتجي الشمندر، فيما تهتم المفتشية الجهوية لوقاية النباتات والمعهد الوطني للبحث الزراعي القيام بدور حمائي وعلمي صرف.

1-3-6-المكتب الجهوي لدكالة: يعمل هذا المكتب على اقتراح مجموعة من البرامج أو النوبات الزراعية ويسعى إلى تحقيقها بشكل يدمج الشمندر السكري كأول زريعة، والهاجس الذي يغلب على تدخله هو الفعالية والنجاعة والإنجاز. وهكذا نجده يعمل على تحقيق البرنامج الزراعي المقترح بتنسيق أشغال مختلف الفاعلين وذلك من خلال إحداث شراكة ووضع إطار لعلاقات تعاقدية. وقد بلور في إطار قطاع الشمندر السكري معاهدة ثلاثية تجمع الفاعلين في هذا القطاع وتحدد مهام وكذا مجال تدخل كل فاعل، وذلك من أجل تطوير هذه الزراعة.

وهكذا ستكون مهام المكتب الجهوي هي:

- التخطيط ومتابعة الزراعة.
- التأطير التقني ومتابعة الزراعة.
- تسيير شبكة الري والعناية بها.
- جمعية منتجي الشمندر لدكالة: وتتحدد مهامها في إطار الاتفاقية في:

* المشاركة في تزويد الفلاحين بوسائل الإنتاج
* المساهمة في تمويل عمليات الدعم التقني لفائدة المنتجين والاعتناء بالطرقات
* المساهمة في التكوين التقني لفائدة أبناء منتجي الشمندر السكري.

كوزيمار: وتتحدد مهامه تبعا لنفس الاتفاقية في:

- تمويل البحث الزراعي التكييفي
- المساهمة في تمويل عملية المسح وتجديد عتاد السقي المنتقل
- المساهمة في تزويد الفلاحين بوسائل الإنتاج
- دعم وأخذ الإجراءات التحفيزية للمنتجين من أجل تحسين الإنتاجية.

وبعد مرور 7 سنوات على وضع هذه الاتفاقية، لم تطبق من بنودها إلا نسبة فليلة، نظرا لطغيان هاجس الربح على باقي الأهداف.

فما عدا المكتب الجهوي لدكالة الذي يعمل جاهدا على وضع التخطيطات ومتابعة زراعة الشمندر ويسهر نسبيا على التأطير التقني للفلاحين وتسيير شبكة الري، فإن مساهمته في البحث الزراعي ضعيفة وعنايته بشبكة السقي تعتريها مجموعة من الاختلالات؛ إذ غالبا ما تصادف هنا وهناك بعض القنوات المهشمة أو تسربات للمياه... حيث يسبب انتظار وقت ليس بالقصير قصد صيانتها.

أما جمعية منتجي الشمندر فلم تقم بأداء أية مهمة من المهام الموكول لها القيام بها، ويمكن القول على أنها لم تحقق شيئا ملموسا لصالح المنتجين. أما كوزيمار، فمن بين المهام الأربعة المكلف بها، لا يقوم إلا بواحدة هي المساهمة في تزويد الفلاحين بوسائل الإنتاج وخاصة البدور لما لذلك من علاقة مباشرة بالإنتاج. إن تخلي المكتب عن عدد من المهام وعدم إقدام الأطراف الأخرى على تحقيقها هو الذي يفسر ذلك التراجع الملحوظ سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى المردودية. فقد جل منطق السوق، وهو منطق ذو غاية ظرفية وآنية، محل المنطق التنموي الذي كانت ترفع شعاره الدولة، التي مازالت تحاول السيطرة على مجريات الأمور بدون امتلاك الوسائل الكفيلة بذلك. فلم يعد في أعين أحد المسؤولين عن الصناعات السكرية إلا "في جلب الماء من السدود أما عمليات زراعة الشمندر في شموليتها فأمر يهم المعمل والفلاحين لا غير"، "وعلى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي أن يلزم حدوده". رغم الشراكة، فإن هذا المسؤول يتدرع بأن التطورات التي عرفها المغرب والقطاع السكري بعد 1989 وسنة 1996، تستوجب تجاوز منطق التعامل الذي ساد في السبعينيات، كما لا يحق "ولا يعقل أن يشتغل المعمل بكل جدية ويحقق نتائج مهمة ويأتي مهمة ويأتي طرف آخر ويدعي أنه صاحب الفضل"[32].

[32] جريدة العلم، 8 فبراير 2001، ص. 9.

تظهر هذه الشهادات مدى الشرخ الذي أصاب قطاع زراعة الشمندر السكري، ومدى تضارب المسؤوليات رغم إطار اتفاقية الشراكة التي تربط الجميع. بل درجة الصراع بين شكلين مختلفين من أشكال المنطق السائد في هذا القطاع.

وما وضع اتفاقيات شراكة إلا موضة عرضية عابرة وشرط مفروض من شروط البنك الدولي للاستمرار في تقديم القروض لهذا القطاع، الشيء الذي يجعل المكتب الجهوي أكثر اهتماما بتطبيق بنود الاتفاقية أكثر من غيره؛ أما تطبيق هذه البنود فهي بالنسبة لمجموعة كوزيمار تكاليف زائدة.

2-3-6- كوزيمار

تعتبر شركة كوزيمار فرعا من فروع مجموعة امنيوم شمال إفريقيا "أونا" وهي اليوم أول مقاولة مغربية في القطاع السكري ب 63% من الإنتاج الموجه إلى السوق. وتعمل على تصفية وتصنيع السكر على حد سواء، إذ تتدخل على مستوى كل حلقات الإنتاج؛ الخام، السكر الأبيض، السكر النهائي على شكل قالب، قطع السكر أو الحبيبات (سنيدة). وأصبحت اليوم تتدخل حتى على مستوى عالية الإنتاج الفلاحي، بتمويل منتجي الشمندر بالمدخلات والآلات. وتتوفر كوزيمار على 3 مواقع هي:

- معملين للسكر بدكالة بكل من سيدي بنور والزمامرة
- ووحدة للتكرير والتصفية بالبيضاء

ويرجع تاريخ إنشاء كوزيمار إلى سنة 1929 كأول محطة لتصفية السكر بالدار البيضاء من طرف شركة سان لوي Saint Louis بمارسيليا، حيث كانت تنتج 100 طن من السكر يوميا على شكل قالب. وقد بدأت مغربة شركة سان لوي سنة 1967 عندما حصلت الدولة على 50% من رأسمالها. وفي سنة 1985، أصبحت مجموعة "أونا" تراقب رأسمال كوزيمار حيث أضحت مسجلة في بورصة الدار البيضاء. وقد تمت خوصصتها في ظروف غامضة قبل صدور قوانين الخوصصة. وفي سنة 1993 ستهيمن كوزيمار على معملين للسكر بدكالة، حيث كانت تملك قبل ذلك حصة مهمة. وتتوفر الشركة اليوم على قدرة إنتاجية تصل إلى 700000 طن من السكر المكرر يوميا.

كان كوزيمار قبل 1996، على غرار باقي مكونات القطاع السكري، يعمل لفائدة الدولة للحصول على حصة مالية متفق عليها مقابل القيام بتكرير السكر، أما اليوم فإنه يقوم بشراء المادة الأولية سواء الشمندر السكري أو السكر الخام المستورد، على أساس أثمان لا تخضع لحرية أسعار بيع المنتوجات النهائية المحددة منذ

1989، لتحصل بذلك على 2000 درهم كدعم لكل طن من السكر تم بيعه. وقد حققت كوزيمار برسم سنتي 2000 و2001 الأرقام المالية التالية:

الجدول رقم 70 : النتائج المالية لشركة كوزيمار

	2000	2001	نسبة النمو
رقم الأعمال	2726,2	2902,4	6,50%
ناتج الاستغلال	172,5	237,5	37,70%
الناتج الصافي	137,1	185,3	35,20%
أعداد المأجورين	2681	2683	

Site Web: http: // www.cosumar-ona,com

ورغم أن كوزيمار لا تقوم فقط بإنتاج السكر، فإن مسؤوليها يقرون بأن أهميته مرتبطة ارتباطا وثيقا بديناميكية اقتصاد الجهة الفلاحية لدكالة التي تحتضن معملي السكر لسيدي بنور والزمامرة (نفس المرجع). فبفضلهما حقق الناتج الصافي في غضون سنة واحدة زيادة مهمة وصلت إلى 35,2 % والواقع أن كوزيمار تحقق أرباحا تكاد تساوي ما توزعه على الفلاحين كلية، من مداخيل مقابل الشمندر السكري.

فإذا علمنا أن المعملين يتوصلان بدعم من صندوق الموازنة بدرهمين عن كل كيلوغرام من السكر للحفاظ على استقرار السعر لصالح المستهلك، وأن تكلفة الكيلوغرام الواحد من السكر تصل إلى 3,10 درهم، في حين أن ثمن بيعه تتراوح ما بين 3,8 و3,85. (الصحيفة 2002/12/5 ص. 26) نفهم المكانة الإستراتيجية التي تحتلها الجهة في منظومة ONA:

- 18000 فلاح
- 17500 هـ
- مليون طن من الشمندر
- توزع 400 مليون درهم

- إنتاج 130000 طن من السكر
- 70000 طن من التلف
- 7000 طن من الميلاس
- 7000 منصب شغل قار
- 175 مليون يوم عمل على مستوى عالية الإنتاج
- 300 عامل صناعي دائم
- 25000 يوم عمل صناعي
- 370 شاحنة لنقل الشمندر من الحقول إلى الوحدات الصناعية

تعتري هذه المطالب التي أصبحت تدابير تم تطبيقها تدريجيا، نوع من التناقض، فهي تدعو إلى التحرير من جهة ولكنها تتشبث بالدعم وإقامة نظام حمائي من جهة ثانية. ويتدرع هؤلاء بالمشاكل الناتجة عن تجميد أثمان البيع وغلاء تكاليف الإنتاج وضعف الاستثمار القادر على تجديد وعصرنة القطاع، والواقع أن هذه الشركة تريد الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة على جميع الواجهات، فإذا كانت ترتبط بالقطاع الخاص، فإنها تدعو إلى مزيد من التحرير ولو كان الأمر على حساب المستهلكين (رفع ثمن السكر الخالص) وإن كانت على حساب القطاع العام، فإنها تدعو إلى نظام حمائي ومزيد من المساعدات ولو كانت على حساب ميزانية الدولة (مزيد من الدعم- قليل من الضرائب الجمركية...).

وتزداد أهمية هذه الجهة في إستراتيجية لمجموعة كوزيمار أكثر مع التوسيع الذي قامت به الدولة للمدارات المسقية في إطار مشروع دكالة العليا؛ إنها سياسة متعمدة وإدارية تريد أن تجعل من كوزيمار دوما في "قلب الحياة". (www.cosumar_ona.com).[33]

وذلك من خلال القيام باستثمارات ثقيلة خصوصا بمعمل سيدي بنور بتجديد محطات غزالة الألوان، والتصفية والتفحيم وإنشاء وحدة للتصفية وأخرى للتبخر، من أجل المرور بهذا المعمل إلى إنتاج السكر الأبيض بعد أن كان ينتج السكر الخام فقط. وقد أصبح معمل السكر بسيدي بنور من جراء ذلك أول منشأة صناعية لتكرير وتصفية السكر الأبيض وخزنه بإفريقيا، بل يريد مسؤولو كوزيمار أن يجعلوا منه مقدمة الحربة في إطار المنافسة القادمة.

[33] https: //fr.scribd.com/document/445414615/Cosumar-Rapport-Annuel

وتمكن إستراتيجية كوزيمار في إنجاح نشاطها في السيطرة على مسلسل الإنتاج السكري سواء في العالية أو في السافلة؛ فإذا كان الإنتاج في السافلة هو جوهر نشاطها، فإنها تعمل على السيطرة على العالية الفلاحية من خلال مراقبة واستدراج منتجي الشمندر السكري بواسطة الجمعية المهنية.

ويطالب مسؤولو كوزيمار بتقنين وتنظيم القطاع، بشكل يبيح رؤية واضحة لجميع الأطراف، وذلك بتسريع التدابير الخمسة المتخذة من طرف الدولة سنة 1996؛ تحرير أثمان المواد الأولية والمواد الخام ودعم جزافي من الدولة للسكر ب 2000 درهم للطن الواحد، وإجبارية وضع خزين دائم للسلامة بالنسبة لكل فاعل في القطاع. [34]

3-3-6- جمعية منتجي الشمندر بدكالة

أنشأت هذه الجمعية سنة 1985 لتأطير ما يناهز من 17 إلى 18الف منتج للشمندر حسب المواسم الفلاحية، وقد جعلت من مجال تدخلها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي مجالا لتدخلها.

أما الأهداف التي سطرتها وتحاول الوصول إليها فهي:

- الدفاع عن مصالح منتجي الشمندر
- تشجيع وتطوير زراعة الشمندر
- المساهمة في تأطير منتجي الشمندر

وهي بذلك جمعية تتخصص في قطاع خاص وحساس، ألا وهو قطاع الشمندر السكري الذي كانت تجعل منه الدولة قطاعا استراتيجيا في سياستها الفلاحية، لم يعد مقرها المركزي بالجديدة بعد أن قامت ببناء مقرها المركزي الجديد لها بسيدي بنور كما تتوفر على 5 مقرات فرعية بكل من الجديدة والزمامرة والغربية والفارغ.

علاوة على مكتبها المسير المكون من الرئيس و7 أعضاء، تتوفر الجمعية على جهاز للتسيير مكون من طاقمين، واحد تقني مكون من مهندس واحد و6 تقنيين وآخر إداري مكون من 4 إداريين، والغريب في الأمر أنها على عكس باقي الجمعيات، وبغض النظر عن المكتب المسير فإنها لا تحتضن أي متطوع يذكر وبالتالي فإنها تكتسي طابعا حرفيا أكثر منه تطوعيا. وتتوفر على موارد مالية هائلة تفوق مليوني درهم، على أساس اقتطاع درهمين اثنين لكل طن واحد من مقابل الشمندر من الفلاحين ويتم تسليمه للجمعية. وتحظى الجمعية

[34] www.cosumar_ona.com

بشغل كرسي في اللجنة التنفيذية الجهوية للشمندر، حيث تشارك بصفتها ممثلا للفلاحين المتخصصين في إنتاج هذه المادة.

كما عقدت اتفاقية شراكة على أساس هذه الصفة مع كل من كوزيمار والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي من أجل اقتسام الأدوار والمهام وذلك بهدف تطوير هذه الزراعة بالمنطقة.

ويتضح من خلال البطاقة التقنية لهذه الجمعية[35]، بأنها لم تقم لحد الساعة إلا بتنظيم بعض الأيام الدراسية قصد تحسيس الفلاحين ونوعيتهم، كما تزعم بأن تدخلاتها في ميدان تمويل الفلاحين بوسائل الإنتاج قد حققت للفلاحين ربحا يصل إلى 6% سنة 2003 بالمقارنة مع السنة الماضية وتعويض ل 30% من الإنتاج كخسائر عن القلع المبكر وتخفيض نسبة المديونية لدى معملي السكر ب 3,39 % [36]ويطالب مسؤولو الجمعية من معملي السكر بضرورة الزيادة في ثمن الشمندر لتشجيع الفلاحين على مزيد من الإنتاج، ومن المكتب الجهوي لدكالة بالسهر على الإبقاء على عمليات السقي إلى نهاية الموسم الشمندري.

يتضح إذن أنها مطالب نقابية محضة بدون أن تكون ذات صفة نقابية، ولكن مسؤولو كوزيمار يعتبرونها نقابة تمثل الفلاحين وتدافع عن مصالحهم. والواقع أنها جمعية تفتقد إلى أي تمثيل نقابي، وثم فرضها على غرار جمعيات منتجي الشمندر بباقي المدارات المسقية بالبلاد كممثل للفلاحين من قبل السلطات الحكومية، وعلى هذا الأساس تستفيد من الاقتطاعات المالية على حساب الفلاحين بدون استشارتهم وإرادتهم مباشرة من المعمل.

أما عن مسألة التمثيلية فقد طرحت منذ بداية الثمانينات عندما حاول بعض الفلاحين بدكالة إنشاء نقابة تمثلهم وتساهم في حل مشاكلهم وتكون مخاطبا لهم في مواجهة المكتب الجهوي ومعملي السكر. ولكن هذه المبادرة لم تحض بعين الرضى من طرف المسؤولين الذين بادروا إلى تنصيب نقابة.

فالإحجام عن زراعة الشمندر من طرف الفلاحين كاحتجاج عن نقصان في نسبة الحلاوة وزيادة نسبة الأوساخ يعد مؤشرا خطيرا ليس فقط على نشاط معملي السكر التابعة لكوزيمار بسيدي بنور والزمامرة، ولكن تهديدا لمشروع السقي برمته الذي كلف الدولة استثمارات ضخمة. ولهذا تصبح هذه الجمعية واجهة تمثيلية للفلاحين تقف في صف واحد مع مسؤولي المكتب الجهوي ومسؤولي معملي السكر بدكالة لتطبيق

[35] - ORMVAD- Service des OPA 2003
[36] - L'opinion du 04/06/2003.

السياسة المتفق عليها في اللجنة التقنية. مقابل هذا الدور تهدف الجمعية إلى خدمة بعض المصالح الذاتية الصرفة:

- الاستفادة من الاقتطاعات المالية الضخمة كانخراطات مفترضة، الاستفادة من بيع بعض الأدوية.
- الاستفادة من نصيب خاص من العلف الشمندري عند نهاية الموسم والمضاربة فيه.
- استعمال بعض الآلات (الجرارات- الكراطات...) في حقول الأعضاء.
- التقرب من السلطات المحلية...

الفاعل الجمعوي الرئيسي في قطاع إنتاج الشمندر السكري بدكالة:

يبلغ هذا الفاعل الجمعوي من العمر حاليا حوالي 55 سنة، وينتمي إلى وسط قروي واجتماعي متواضع. بعد ان وصل إلى مستوى التعليم الثانوي، عمل موظفا تقنيا بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي يسهر على توزيع الماء. ثم تم تعيينه مديرا لتعاونية تضم أكثر من 20 مركز لجمع الحليب، قبل أن يستقيل من الوظيفة العمومية، ليعمل على تأسيس تعاونية جديدة لجمع الحليب تحت إشرافه ويتمكن فيما بعد من الوصول إلى رئاسة المجلس الجماعي ومجلس النواب. ويراكم الآن عددا من المهام أهمها:

- رئاسة تعاونية جمع وتسويق الحليب.
- رئاسة الجماعة القروية التي ينتمي لترابها.
- رئاسة جمعية التلقيح والأبقار الأصيلة محليا ووطنيا.
- رئاسة منتجي الشمندر بدكالة.
- رئاسة الجمعية الوطنية لمنتجي الشمندر بالمغرب.
- رئاسة جمعية التعاونيات الفلاحية لجمع الحبوب ASCAM بإقليم الجديدة.
- مستورد مرخص للأبقار الأصيلة محليا ووطنيا.
- عضو بالمجلس الإقليمي للجديدة.

- عضو بالمجلس الجهوي لجهة دكالة-عبدة.
- عضو ورئيس بالغرفة الفلاحية لإقليم الجديدة.
- ويدير حاليا ضيعة كبيرة الحجم، تمكن من اقتناءها بتراب جماعته.

4-3-6- الفلاحون المنتجون للشمندر:

يتراوح عدد هؤلاء ما بين 18الى 20 ألف منتج؛ وقد أصبح هؤلاء شبه أحرار في ممارسة هذه الزراعة بعد أن كانوا ملزمين فيما سبق بتخصيص جزء من استغلاليتهم لها في إطار الدورة الزراعية. وكان الفلاحون خصوصا الصغار منها يعقدون أمالا كبيرة من وراء ممارسة هذا النشاط من اجل الرفع من مستواهم المعيشي، فإنهم يعانون مشاكل متعددة تحول دون استفادتهم استفادة مهمة. وإذا كانت الأسباب متعددة لصغر الاستغلاليات وعدم تعميم التقنيات العصرية وارتفاع ثمن الماء واحتساب المياه الضائعة نتيجة عدم صيانة أنابيب توزيع المياه والغرامات المتكررة، وجمود سعر الشمندر (0,30 درهم للكيلو غرام الواحد فقط) في حين يباع لهم العلف الشمندري فقط بسعر(1,25 درهم)، مع العلم على أن عددا من المنتجين في بعض المدارات يعانون من تأخر تسليم الشمندر للمعمل مما يؤدي تضرر المنتوج تحت سطح الأرض أو إفساده نهائيا. ويعانون أيضا من النقص الحاصل في الحلاوة والزيادة في نسبة الأوساخ. إلا أن أهم المشاكل التي يعاني منها الفلاحون هي غياب إطار حقيقي لهم يدافع عن مصالحهم ويمثلهم في الأجهزة والاجتماعات واللقاءات بين المتدخلين في القطاع السكري كمخاطب واحد.

كما يشتكي الفلاحون من عدم قيام جمعية منتجي الشمندر بدور المدافع عن مصالحهم، بدعوى أن أعضائها لا يمثلوا المنتجين بطريقة ديمقراطية بصفة دورية من جهة ومن جهة ثانية لا تحبذ السلطات المحلية ميلاد أي جمعية منافسة او نقابة بديلة. ويؤاخذ الفلاحون على هذه الجمعية عدم وقوفها بجانبهم في مواجهة معمل السكر وضعف مساعدتهم رغم اقتطاع درهمين لصالحها عن كل طن من الإنتاج، وهو الاقتطاع الذي يتم دون استشارتهم علما بان القانون لا يرغمهم على الانخراط ضمن الجمعية، مع العلم أن مبلغ الانخراط لا يجب أن يتجاوز 250درهم سنويا. وكدليل على اللبس الذي يكتنف دور هذه الجمعية، إحجامها عن إقامة مختبر لتحديد نسبتي الحلاوة والأوساخ بطريقة موضوعية وعلمية رغم المطالب الملحة للفلاحين في ذلك، أو

على الأقل إدراج المطالبة بإقامة مختبر عمومي محايد ضمن مطالبها الأساسية عوض الاعتماد على معمل السكر كطرف وحكم في آن واحد.

5-3-6- المقاولون الشباب للخدمات: رهان المدخلات

في إطار تخلي المكتب عن مهامه التقليدية، بادر هذا الأخير في منتصف التسعينات من القرن الماضي ومن أجل المساهمة في حل مشكل الشباب العاطلين الحاصلين على شهادات علمية وتقنية عليا إلى تفويت بعض الخدمات إلى بعض المرشحين منهم.

وهي فرصة أيضا للاستفادة من هذه الطاقات لتحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- الرفع من المستوى التقني لدى الفلاحين ونشر المكننة، وذلك بكراء الآلات الفلاحية، خصوصا وأن المنطقة مازالت تعاني من نقص من استعمال التقانة حيث تصل عدد ساعات استعمال إلى 500/ جرار في السنة، بينما المتوسط الدولي هو 1000 ساعة.

- الرفع من المردودية، بالاستعمال الأفضل للمدخلات الفلاحية.

- وضع نظام موازي للإرشاد الفلاحي مرتبط ببيع المدخلات وتوزيعها.

- في هذا الإطار عمل المكتب الجهوي على إبرام اتفاقية مع باكتراء جزء المساحات التابعة لمراكز الاستثمار الفلاحي (CMV) ويقوم هؤلاء المقاولون الشباب بتوزيع هذه المواد على الفلاحين. ويسلم المكتب جزءا من ريع الكراء إلى المقاولين الشباب مقابل الخدمات التي يقومون بها.

المرحلة الثانية؛ وهي المرحلة الراهنة حيث أصبح المقاولون يستفيدون مباشرة من نسبة البيع، بعد أن نجحوا في تقليص المساحات بالمقارنة مع السابق من 400 م^2 إلى 100 م^2 اللجنة الوطنية للشباب والمستقبل، الغرض منها تسهيل عملية التفويت بإنشاء مقاولات للشباب، وذلك بالمساعدة على تحصيل القروض والمساعدات وإنجاز الإجراءات الإدارية.

وقد مرت هذه العملية بمرحلتين اثنين:

- المرحلة الأولى؛ تقوم شركة معينة لتوزيع الأسمدة أو الأدوية أو المبيدات

- مقابل خدمات التوزيع. فبعد أن يحدد كوزيمار المساحات الواجب معالجتها لكل منتج شمندر، يقوم المقاول الشاب بتسليم الفلاح بالأدوية والأسمدة اللازمة بعد أن يكون قد حصل على الكميات العامة من

الشركة التي حصلت بدورها على الصفقة من طرف المكتب الجهوي. وبالمقابل تقوم شركة كوزيمار بأداء واجبات هذه المواد لفائدة الشركة الممونة قبل أن تسلم المدخول الصافي المتبقي للفلاح. ورغم إيجابيات خذه المبادرة الطموحة والفريدة من نوعها على المستوى الوطني، فإن نجاحها بقي محدودا بسبب كثرة المشاكل التي تعترضهم فأدت ببعضهم إلى الإفلاس؛ فلم يبق من بين ما يناهز 340 مقاولا في البداية إلا 30 حاليا. وأهم هذه المشاكل هي:

- عدم تنظيم السوق؛ حيث يعاني تسويق الأسمدة والمبيدات والأدوية من العشوائية وسوء التنظيم؛ فإلى جانب هؤلاء المقاولين الشباب يوجد متدخلون آخرون على مستوى الأسواق الأسبوعية أو على مستوى مدن المنطقة وهم في غالب الأحيان متدخلون يفتقدون إلى أي تكوين في الميدان الفلاحي، إذ يشتكي المقاولون الشباب من المنافسة غير الشريفة التي يتعرضون لها من طرف هؤلاء. إذ يستفيد الفلاح بالمجان من خدمات وإرشادات المقاولين بعين المكان بفضل كفاءتهم التقنية لتحديد الأمراض والأوبئة، ولكنه يعمد إلى شراء الأدوية بثمن بخس من الأسواق الأسبوعية بدون التزام قانوني. في حين أن المقاولون الشباب يبيعون بالإضافة إلى الإرشاد بدون مقابل الأدوية بثمن مرتفع نسبيا وبجودة عالية ومضمونة بالتزامات قانونية. وإذا كان معظم الفلاحين لا يعيرون أية أهمية حسب المقاولين الشباب لمشكل المردودية بسبب سيادة العقلية "البورية"، فإن الزبناء يتكونون بالدرجة الأولى من الفلاحين الكبار والفلاحين ذوو مستوى تعليمي لا بأس به، وهم عموما فلاحون يولون أهمية قصوى للرفع من المردودية وحسب التدبير.

وقد صادق البرلمان على قانون تنظيم المهنة يجعل من يمارسها حاصلا على دبلوم مهندس فلاحي أو تقني فلاحي أو مجاز في الكيمياء والبيولوجيا، إلا أن هذا الإطار يطالب المقاولون الشباب لتوزيع الخدمات، بإقامة هيئة خاصة بهم تقوم بتحديد أثمان موحدة وتعمل على احترام مساحات محددة بين نقط البيع والتوزيع وتسليم رخص من أجل ذلك.

- تعدد المقاولين بنفس القطاع مما يؤدي إلى تقلص مداخيلهم.

- آثار الجفاف وشح مياه السقي على البيع، حيث يعجز الفلاح المتضرر من تراكم الديون عن أداء ما عليه من التزامات.

- تعرض بعض المواد للإتلاف بسبب عدم رواجها الناتج عن سبب من الأسباب، وأهم هذه المواد المعرضة للإتلاف البطاطس.

4-6-شبكات العلاقات حول الشمندر السكري

1-4-6- علاقة الفلاحين بمعمل السكر: علاقة متوترة

تتم العلاقة بين الطرفين بشكل مباشر؛ إذ تربط كل فلاح على حدة علاقة مباشرة مع المعمل بواسطة عقدة لزراعة الشمندر السكري، ويخضع هذا العقد للشروط العامة المدرجة ضمن الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة والعقد المبرم بين مكتب الاستثمار الفلاحي ومعمل السكر، وكذا الجداول الرسمية المتعلقة بالتسويق والمحددة للأثمان، وهي عقدة تتضمن واجبات وحقوق الطرفين المتعاقدين.

والواقع أنها علاقة مختلة من الأصل لأن وضع شروط العقد قد تم في غياب ممثلي الفلاحين المنتجين للشمندر، وأن العلاقة التي تربط الفلاح بالمعمل غير علاقة أحادية وغير متوازنة: أحادية لأنها تسير دائما في صالح معمل السكر وغير متوازنة لأن الفلاح يجد نفسه وحيدا أمام مجموعة كوزيمار بدون تأطير أو دعم أو توجيه.

وتبقى ثلاثة مشاكل هي نسبة الحلاوة ونسبة الأوساخ وتوزيع الأعلاف من أبرز أسباب التوتر الذي يصيب علاقة الفلاحين بكوزيمار، فكل طرف يبرر مواقفه بالشكل الذي يخدم مصالحه بسبب الغموض الذي يطال هذه القضايا الحساسة.

فمسؤولو الصناعات السكرية يبررون القياسات التي يقدمونها للفلاحين على أساس أن معامل السكر مستوردة من الخارج بما فيها من آلات للتصنيع ومختبرات للتحليل، كما أن تكوين الأطر والموارد البشرية يتم بالخارج، ولهذا فإن جميع المعايير المعتمدة بالدول الأوربية كفرنسا وألمانيا، كما أن المعمل هو في ملك الدولة، ولذلك فلو كانت الوحدة الإنتاجية للخواص لكان الشك مبررا[37].

أما الفلاحون فيشككون في مصداقية هذه القياسات باستثناء الوزن، ويستدلون في ذلك بانخفاض نسبة الحلاوة بشكل مثير من 24% إلى 20% في المتوسط ما قبل 1988 إلى نسبة انتقال معملي السكر إلى المراقبة التامة لكوزيمار. وكان لهذا الانتقال نفس الأثر على نسبة الأوساخ التي ارتفعت من 1% إلى 14 %.

وينتقد الفلاحون أيضا طريقة توزيع الأعلاف المعتمدة من طرف المعملين، وهي عبارة عن النفايات والفضلات المتبقية عن استخراج السكر الخام أو الخالص، حيث لا يستفيدون البتة من مادة "الميلاص" التي يتم بيعها مباشرة للخواص في السوق كأعلاف مركزة أو كمادة لتخمير الخمور، بينما لا يستفيدون سوى من

[37] -العلم 2001/02/08 عدد 18529 ص. 9

جزء غير كاف من مستحقاتهم من العلف الشمندري في الوقت الذي يتم فيه توزيع هاته الأعلاف على بعض الأعيان وبعض الأعضاء من جمعية منتجي الشمندر وأشخاص لا علاقة لهم بميدان الفلاحة، ويستدل الفلاحون في ذلك بالمضاربات التي تصيب هذه المادة حيث يتم بيعها من المعمل ب 1,25 درهم ويعاد بيعها بالسوق ب 1,75 إلى 2 دراهم للكيلوغرام الواحد. يذهب البعض منهم إلى اعتبار أنفسهم مجرد "عمال لدى معامل السكر"، بل هناك من يزايد بالقول بأنهم يشتغلون كعبيد في هذا النشاط، بل يذهب البعض الآخر من الفلاحين إلى أن المشكل الحقيقي هو في الأساليب التي تنهجها شركة كوزيمار بصفتها أساليب قديمة تذكرهم بأيام الاستعمار" الاتحاد الاشتراكي 1999/10/27. ويردد أغلبية الفلاحين بأن المعمل في ملك "المخزن" وأنه لا طائلة من الاشتكاء (الصحيفة 2002/12/5). بسبب ضعف الإخبار، حيث يعاني الفلاحون من الافتقار إلى المعلومات حول تخلي الدولة فتتشكل لديهم نزعة للرفض والإقصاء.[38]

[38] - "Khallouqui A. les retombées du des engagements de l'Etat dans l'agriculture à travers l'expérience de l'ORMVA des Doukkala" Mémoire de 3ème cycle ،Ecole Nationale d'Agriculture Meknes 1990. P. 121-124.

خطاطة رقم:18

تمثلات الإنتاج والتوزيع لدى الفلاح

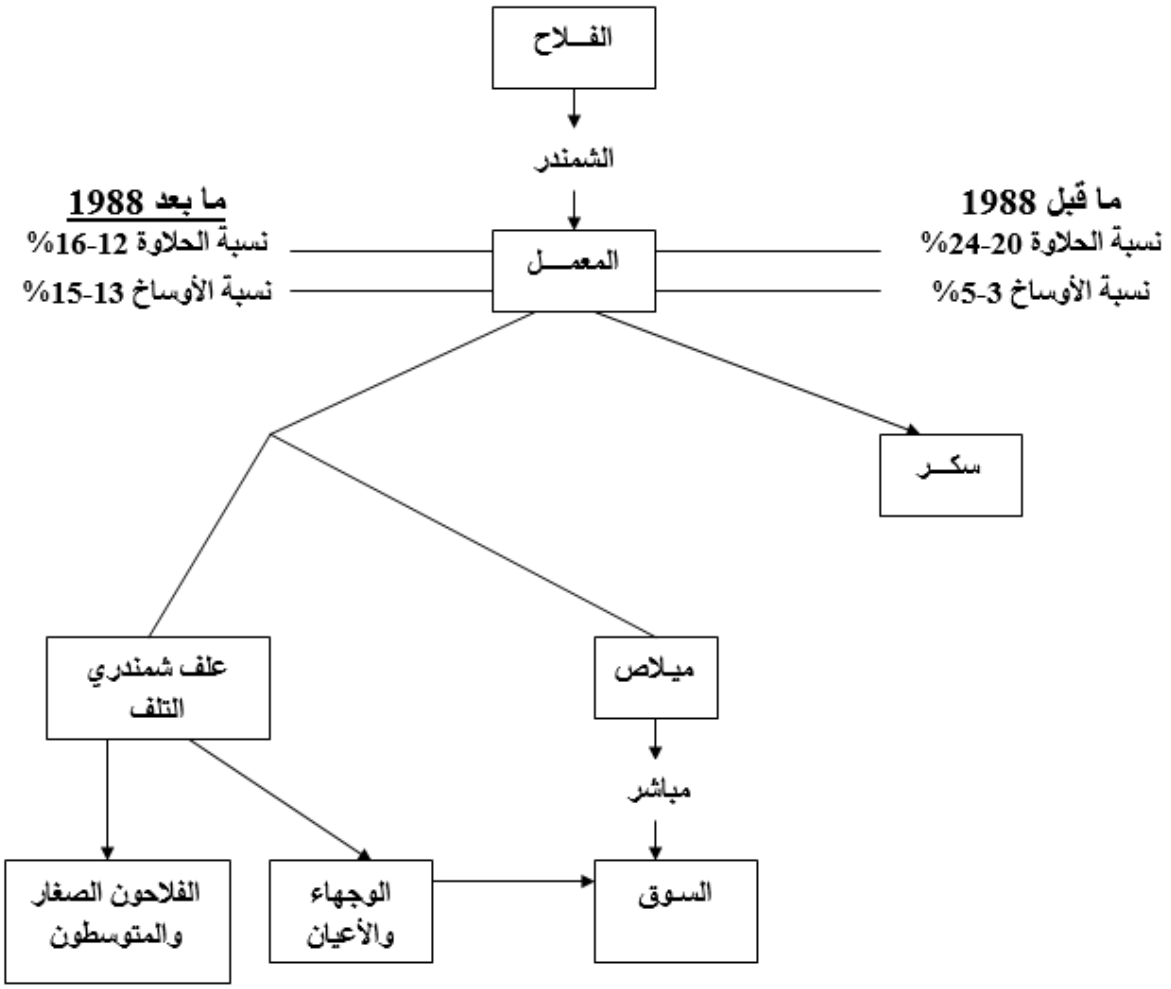

حسني مصطفى 2009

2-4-6-علاقة الفلاحين بالمكتب الجهوي

يكتنف هذه العلاقة لبس كبير بسبب الخلط الحاصل لدى الفلاحين بين دور المكتب ما قبل وبعد تخلي الدولة عن التزاماتها في إنتاج وتنظيم وإنتاج السكر. ولكن جلهم لاحظ انتقال مركز الثقل من مراكز

الاستثمار الفلاحي إلى معملي السكر، كما لاحظوا انخفاض الحاجة وضعف الوسائل بالمقارنة مع فترة ما قبل التخلي.

إلى جانب اللبس والغموض، تتأثر هذه العلاقة بمشكل الماء سواء على مستوى تسيير شبكة السقي التي تتعرض للتهور والانكسار مما يؤدي إلى ضياع المياه على مستوى ارتفاع الأثمان، وخصوصا بالمدارات المسقية بالرش حيث يصعب تعميم العدادات على كل الفلاحين. وحيث تحتسب كلفة الطاقة الكهربائية اللازمة من أجل الضغط.

ومع ذلك يفضل جل الفلاحين الذين صادفناهم الخدمات التي كانت وما تزال تقدمها مراكز الاستثمار الفلاحي على خدمات معملي السكر، إذ يعتبرون أن مراكز الاستثمار قريبة من الفلاح وتتصرف معه بمرونة واعتدال وفعالية. بينما يعتبرون بأن معملي السكر لا يعيران أي اهتمام للفلاح وأن ما يطبع سلوكهما هو البيروقراطية وإن كان أداء ثمن الشمندر أسرع مما كان سابقا.

وحيث أن العلاقة في البدء ثلاثية حول الماء، يضمن من خلالها المكتب الجهوي الكميات اللازمة لزراعة الشمندر، فيما يضمن معمل السكر أداء الماء باقتطاعه من مداخيل الشمندر، تصبح العلاقة ثنائية بين المكتب والمعمل، ويصبح الفلاح مقصيا من هذه العلاقة إلى درجة أن البعض لا يغطي مصاريف المياه من مداخيل الشمندر، فيصبح غارقا في الديون.

والواقع أن الشمندر يلعب دور المزود بالمياه والضمانة الأساسية لأداء تكاليفه وتكاليف الإنتاج الأخرى واسترداد الديون المتراكمة على الفلاح.

8-الاستغلاليات: الإستراتيجيات والأهداف والنتائج

1-7-التحكم في الإنتاج والاندماج في السوق:

تعتمد جل الاستغلاليات على بعض الزراعات دون غيرها كأساس لنشاطها؛ ويأتي الشمندر على رأس قائمتها، لما يمثله من دخل مرتفع نسبيا بالمقارنة مع الزراعات الأخرى يمكن بدون شك في تمويل أداءها. بيد أن هذه الزراعة تتطلب سيولة مالية مهمة وخصوصا في بعض الفترات الخاصة من الموسم الفلاحي كفترة الزرع والتنقية وفترة القلع. في الوقت ذاته تعتبر الحبوب التي تحتل مساحات مهمة من الأراضي المسقية زراعات لا محيد عنها وضرورية لأنها تساهم في جزء منها في تحقيق الاكتفاء الذاتي بينما يوجه الجزء المتبقي إلى السوق وهكذا أخذت بعض الاستغلاليات لا توجه فقط القسط الفائض من الاستهلاك إلى السوق. بل أصبحت

تعمل على إنتاج الحبوب من أجل السوق، مما يدفع الفلاحين إلى الرفع من إنتاجية الاستغلالية، وذلك بتحسين الأساليب التقنية والقيام بالاستثمارات الضرورية من أجل الحصول على الاستهلاكات الوسيطة كالأسمدة والبدور المنتقاة والأدوية... وبهذا تندمج الاستغلاليات بدكالة كلية في السوق سواء من جهة العالية (المدخلات) أو من جهة السافلة (تسويق المنتوج). ويؤدي هذا الاندماج طبعا إلى أن تصبح في وضعية هشة وحرجة من حيث زيادة التكاليف ومن حيث مخاطر التسويق.

فإذا كانت زراعة الشمندر مراقبة من طرف معملي السكر بدكالة اللذان يتحملان مسؤولية تسويقها وأن مخاطر زراعة الحبوب ضئيلة بفضل أهميتها الإستراتيجية في اقتصاد الاستغلالية (التبن–عائدات...) وفي اقتصاد الأسرة (الاستهلاك الذاتي) فإن الارتباط الكلي لزراعة الخضروات بالسوق يتضمن مخاطر وإذا ما استثنينا الشمندر الذي يمكن القول على أنها الزراعة الوحيدة المفروضة فعلا، فإن هامش حرية الفلاحين تبقى محدودة في اختيار الزراعات نظرا للإكراهات التي يمثلها توفر الماء من عدمه ونظرا للرهانات المالية المرتبطة بمختلف الزراعات.

الجدول رقم 71:

المردودية المالية للمزروعات بالقطاع المسقي (98 - 1999)

المزروعات	الإنتاج (قنطار)	ثمن الوحدة (درهم/ق)	القيمة المنتجة العامة (الدراهم)
الشمندر	12213228	32	390823296
القمح	1213638	250	303409500
الدرة	325356	180	58564080
الزيوت	48607	370	17984590
خضروات الخريف والشتاء – البطاطس –	329520	150	49428000
خضروات الربيع والصيف – الطماطم–	1112730	100	111273000
العنب	42695	250	10673750
المجموع			942157000

Monographie de l'ORMVAD
DDA/SEDA/BEAE

يظهر من خلال الجدول الموالي أنه لا يحتوي بعض الزراعات كالزراعات العلفية وزراعة التبغ وزراعة القطن التي لا تتوفر على أثمان وحداتها، أن هناك تفوق للزراعات الصناعية التي استطاعت أن تفرض نفسها كأول منتوج يدر مداخيل مهمة، وإن كانت الزراعات الحبوبية مازالت تحاول منافستها على المكانة الأولى.

الجدول رقم 71': نسبة المزروعات في المداخيل العامة

نوع المزروعات	نسبتها في المداخيل %
الشمندر	41.5
الحبوب	38.4
المزروعات الزيتية	1.9
الخضروات	11.8
العنب	1.1

Monographie de l'ORMVAD DDA/SEDA/BEAE

ويأتي بالفعل الشمندر السكري على رأس قائمة المزروعات من حيث القيمة الإنتاجية العامة بالمنطقة المسقية ب 41,5 % تليه الزراعات الحبوبية مباشرة ب 38,4%، وبذلك يبتعدان كثيرا عن الزراعات الموالية إذ تأتي الخضروات في الدرجة الثالثة ب 11,8%.

ويزداد المشكل تعقيدا حينما نعلم أن كثافة العمل البشري والارتفاع النسبي للأسر قد أديا، على خلال المجالات البورية، إلى الزيادة في الولادات وبالتالي في عدد المستهلكين (الوحدات الاستهلاكية) داخل الأسرة. حيث تزداد العلاقة بين الحاجة إلى اليد العاملة والعائلية ووجود الوحدات الاستهلاكية من سنة لأخرى، إذ انتقلت هذه العلاقة بمدار الزمامرة حسب كل أسرة من معدل 1,22 إلى 1,4.[39].

فيما زاد الضغط على المساحات المزروعة بشكل ملموس بعد 10 سنوات على دخول السقي، حيث تقلصت المساحة فيما زاد عدد اليد العاملة.

2-7-التحكم في اليد العاملة والبحث عن موارد متنوعة

يعتبر البحث عن موارد متنوعة مبدأ مشتركا يجمع كل الاستغلاليات العائلية؛ فدخول السقي وضعت أمام الفلاح اختيارات متعددة لاستغلال أرضه، غير أن التكثيف الزراعي يدفعه إلى تعبئة كل الموارد البشرية

[39] - El Ghazlani. M ،L'impact du projet Doukkala I sur le revenu des agricultures. Mémoire de L'INAU,1993 ،p44

الممكنة من أجل مواجهة متطلبات العمل. إذ يعتبر هذا الأخير العنصر المنظم لمسلسل الإنتاج في القطاع المسقي لما ينتجه من قيمة مضافة تؤثر تأثيرا واضحا على المردودية والربحية. وهكذا سيتأثر سير الاستغلالية بمدى وفرة اليد العاملة العائلية وبنيتها؛ فكلما تم الاعتماد على هذا النوع من اليد العاملة كلما زاد هامش الربح بالنسبة للاستغلالية[40]، ولكن الارتكاز على الموارد العائلية يتوقف عند حجم معين للاستغلالية، حيث يصبح من الضروري اللجوء إلى سوق الشغل لتعبئة عمال زراعيين[41]، وما ينتج عن ذلك من زيادة في تكاليف الاستغلالية؛ وخصوصا في بعض الأوقات من السنة التي يبلغ العمل ذروته فيها كموسم قلع الشمندر مثلا حيث تزداد المنافسة على اليد العاملة فيرتفع ثمنها، ويضطر الفلاح إلى توظيف عمال دائمين بالإضافة إلى العمال الموسميين كلما تطلب الأمر ذلك، من أجل التفرغ لأعمال أخرى خارج الاستغلالية؛ وتوجد مجموعة من الدوافع لتفسير بحث الفلاحين عن موارد جديدة، فالاعتماد على اليد العاملة العائلية، هو إستراتيجية للتقليص من التكاليف والزيادة في المداخيل، وهو أيضا إستراتيجية لمواجهة الأزمات الطارئة (جفاف، ضياع جزء من الثروة، المديونية...). ويمكن أن يقع تناقض بين تنويع الموارد وبين الاعتماد على اليد العاملة العائلية في بعض الحالات حينما يكون البحث عن مداخيل مالية أكثر أهمية خارج الاستغلالية، وبعناء أقل حدة من المجهود الفلاحي.

إن الانتقال من نظام زراعي وتربية ماشية واسعة إلى نظام يقوم على زراعات صناعية مستهلكة بكثرة لليد العاملة وذات متطلبات مالية كبيرة ويقوم على تربية ماشية كثيفة، جعل الفلاحين يعبئون فعلا اليد العاملة بكثافة وبكثرة سواء اليد العاملة العائلية بالدرجة الأولى أو اليد العاملة الموجودة بالقطاع المسقي أو حتى اليد العاملة الموجودة بالمناطق البورية المجاورة.

لقد بلغ عدد أيام العمل برسم الموسم الفلاحي 96-1997 30,5 مليون مقسمة على الشكل التالي:

- الإنتاج النباتي: 10,2 مليون يوم
- الإنتاج الحيواني: 19,2 مليون يوم
- الصناعات الغذائية: 1,1 مليون يوم.

[40] - مادام أنها لا تحصل على أي أجر مقابل اشتغالها، وما يحركها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار التضامن العائلي.
[41] - عندما تصبح الاستغلاليات ذات أحجام متوسطة وخصوصا ذات أحجام كبيرة.

إن خلق مناصب شغل جديدة وتثبيت جزء من السكان يعد بدون شك أول نتيجة إيجابية لمشروع السقي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتقلص المتزايد في حجم الاستغلاليات سيدفع لا محالة بجزء من اليد العاملة إلى الهجرة والبحث عن موارد اقتصادية بديلة.

الكاتب العام لجمعية المقاولين الشباب للخدمات

وبيع وشراء المواد الفلاحية

–ن.ن–

يبلغ ن.ن 42 سنة، وينتمي لوسط اجتماعي ميسور نسبيا، كان والده شيخا لقبيلته، وهو حاصل على الإجازة في الكيمياء من جامعة شعيب الدكالي بالجديدة، ومقيم بسيدي بنور أما مقر مقاولته فيوجد بجماعة أولاد سي بوحيا، كما يشرف على تسيير الاستغلالية الفلاحية التي تركها والده وهي استغلالية مسقية جزئيا.

- ينتمي ن.ن لحزب العهد منذ 2002.
- رئاسة جمعية المسار للمقاولين والمستثمرين ورجال الأعمال بدائرة سيدي بنور.
- رئيس جمعية شرفاء أدارسة أولاد سي بوحيا للتنمية والتعاون.
- عضو بالمكتب المسير لتعاونية الشخاشخة لجمع الحليب.

آثار مشروع السقي على أداء وسير الاستغلاليات

كان لمشروع السقي آثار واضحة على سير وأداء الاستغلاليات ونشاط الفلاحين، إن على مستوى الاستغلال أو على مستوى التكثيف الزراعي وعلى مستوى الدخل وعلى مستوى قطيع الماشية...

الجدول رقم 72:

أثر مشروع السقي على سير الاستغلاليات

	قبل المشروع				بعد إنجاز المشروع			
طريقة الاستغلال	المباشر % 69,8		غير المباشر % 30,2		المباشر % 69,3		غير المباشر % 30,7	
أنماط الاستغلال	الإرث % 69,8	الشراء % 0	الكراء %30,2	الشركة %0	الإرث %64	الشراء %6,1	الكراء %21,8	الشركة %8,9
التكثيف الزراعي	%79,6				%124,4			
المواشي	الأبقار %63		الأغنام %37		الأبقار %83,3		الأغنام % 16,7	
الدخل الفلاحي	%0,54				0,91 نسبة تطور % 99,5			
مساهمة الإنتاج	الحيواني % 46,6		النباتي %53,4		الحيواني %39,1		النباتي %60,9	
البنيات الفلاحية	أبقار 74,8%	أغنام 25,2 %	الحبوب: 75% الدرة: 19,6 % القطاني: 4,8 %		أبقار 88,9 %	أغنام 11,1 %	الشمندر: 39,6% الحبوب 40,7 % البواكر: % 19,7	
الدخل الفلاحي للاستغلالية	22675 درهم				30678 درهم ارتفع ب 35,3 %			

El Ghazlani Mokhtar ; l'impact du projet Doukkala I sur le revenu des agricultures. 1993

ففي الوقت الذي لم يحصل فيه أي تغيير على طريقة الاستغلال يلاحظ فيه ظهور أنماط جديدة للحصول على الأرض قصد استغلالها، كالشراء والشركة. حيث تأتي الشركة في المقام الأول كأسلوب للوصول إلى الأرض لدى المستغلين الذين لا يفتقرون إليها البتة والذين لا يتوفرون عليها بالحجم الكافي، ويأتي الشراء في المقام الثاني للزيادة في الرصيد العقاري لدى البعض، يدل ذلك على مدى الأهمية التي أضحت تكتسيها الأرض بعد دخول السقي ودخولها في مسلسل المضاربات كموضوع تجاري صرف؛ لما أصبحت تدره من مداخيل ملموسة.

ولم يقف الأمر عند حد الزيادة في حجم الاستغلاليات، بل تعداه إلى الاهتمام أكثر باستعمال الأرض أفضل استعمال؛ فاحتلال الأرض الصالحة للزراعة لم يكن يتجاوز 80% قبل وصول الماء، ولكنه تجاوز 124% بعد أن أصبح بالإمكان تنسيق عنصر الماء والأرض خارج الموسم الفلاحي التقليدي للقيام بالزراعات المطلوبة[42].

وقد خضعت تربية الماشية بدورها لتغير لا يستهان به خاصة في تركيبتها وبنيتها، فقد تزايدت نسبة الأبقار ب 20 نقطة وتراجعت نسبة الأغنام بصفة معاكسة، وينطبق هذا الأمر أكثر على الفلاحين الصغار، بحكم ضيق استغلالياتهم، حيث يحاولون تكثيف نشاطهم الزراعي باستعمال أفضل لليد العاملة المتوفرة، ويزداد اهتمامهم بالتكثيف أكثر مع سهولة تصريف وتسويق منتوجاتهم المحدودة.

ويبدو أن الاهتمام المتزايد بالأبقار له ما يفسره؛ إذ تتميز هذه الأخيرة بمردوديتها المالية المرتفعة سواء من خلال التسمين قصد إنتاج اللحوم أو سواء من خلال إنتاج الحليب الذي يدر على ميزانية الأسر عائدات منتظمة. ومن المفروض أن تتزايد أعداد الأبقار وتتقلص أعداد الأغنام، ولكن الفلاح مازال متمسكا بهذه الأخيرة لما تمثله من مداخيل مكملة خصوصا وأنه يتم تصريفها بمرونة في الأوقات الحرجة (الحصاد، قلع الشمندر، أداء فاتورة الماء، رد ديون القرض الفلاحي، الدخول المدرسي...) للحصول على موارد مالية إلزامية.

لقد سجل الدخل لدى الفلاحين نتيجة هذه التحولات التي جاءت على إثر دخول السقي ارتفاعا ملموسا يستعمل بدوره بدون شك على تحسين المستوى المعيشي لهم، فقد انتقل الدخل المتوسط بالأسعار الثابتة من 22675 درهم إلى 30678 درهم أي بزيادة لا يستهان بها تصل إلى 35,3 %. ويرجع الفضل في هذا التطور الإيجابي إلى الإنتاج النباتي أساسا، حيث عرفت مساهمته في الدخل المتوسط للفلاح ارتفاعا ب 7 نقط بالمقارنة مع الوضعية السابقة، وهذا لا يعني في المطلق انخفاض أهمية الإنتاج الحيواني. فقد مكنت الزراعات النباتية، بفضل دخول الماء إلى المنطقة من الحصول على نتائج ثابتة ومداخيل شبه مضمونة إلى مضمونة والوصول إلى قيمة مضافة لا بأس بها. وقد ساعدها في ذلك الاعتماد المتزايد على منتوجات جديدة ذات قيمة تجارية كبيرة كالشمندر والخضروات فبعد أن كانت الحبوب من قمح وشعير ودرة من جهة والقطاني من جهة ثانية هي الأساس الأول والأخير للدخل أصبحت الزراعات الجديدة تساهم ب 60% من الموارد المالية الناتجة عن الزراعات النباتية.

[42] - ورغم ان التكيف الزراعي مازال بعيد عن الهدف المحدد ب 146% فإنه يكون قد اقترب من الهدف الجديد ب 130%.

وإذا كان الفلاحون يعتمدون فيما سبق على الأبقار أكثر من الأغنام في الوصول إلى الموارد المالية الخاصة بالإنتاج الحيواني، فإن دخول السقي قد زاد في أهميتها المالية؛ حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الموارد الناتجة عن الإنتاج الحيواني ب 15 نقطة تقريبا.

الفصل الرابع: الصيد البحري والصناعة التقليدية قطاعات إستراتيجية في الاقتصاد الحضري

المبحث الأول: الصيد البحري، بين تراجع الموارد البحرية وضعف التأطير

بفضل وجودها على ساحل المحيط الأطلسي، تتوفر جهة دكالة-عبدة على ثروات بحرية بجهة قابلة للاستغلال، وقد لجأ سكان المناطق الساحلية للجهة فعلا إلى ممارسة الصيد البحري من القديم لتلبية حاجياتهم الغذائية أساسا. ولكن هذا النشاط عرف تحولا جوهريا مع دخول الحماية للبلاد التي عملت على تنظيم هذا القطاع وتطوير ه من خلال إحداث بنيات ملائمة بكل من مينائي آسفي والجديدة وتشجيع الاستغلال عن طريق خلق شركات متخصصة أو عن طريق جلب استثمارات خاصة سواء في ميدان الصيد البحري أو في ميدان تصنيع المنتوجات البجرية.

واستمر تطور قطاع الصيد البحري بعد حصول المغرب على الاستغلال إلى أن وصل دورته في فترة السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بمدينة آسفي التي ارتقت في ذلك الوقت إلى درجة بعاصمة للسردين بالعالم. وتضمن أنشطة الصيد حاليا تلبية الحاجيات الغذائية لفئات واسعة من السكان وتقوم بخلق العديد من فرص الشغل وجلب العملة الصعب عن طريق تصدير جزء المنتوجات البحرية والسمكية الطرية منها والمصبرة من جهة والطحالب من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس يشغل قطاع الصيد البحري مكانة مرموقة في الاقتصاد الجهوي ويساهم بقسط وافر في تنمية المجال الجهوي وتنظيمه.

ولكنه قطاع يعاني من عدة إكراهات بنيوية وعوائق ظرفية تتراكم باستمرار حدث من ديناميكية ونشاطه، وأخضعت المجالات الجغرافية المرتبطة به لنوع من الركوض والتراجع، وتتوفر الجهة حاليا على 3 موانئ للصيد هي آسفي والجديدة والجرف الأصفر بالإضافة إلى العديد مواقع الصيد التقليدية.

1- أهمية قطاع الصيد البحري بجهة دكالة-عبدة

كانت في السابق موانئ هذه الجهة من الموانئ الأساسية والحيوية في قطاع الصيد البحري داخل بلادنا، حيث كانت تساهم إلى حدود 1992 بحصة لابأس بها تصل إلى 13٪ من كمية متوجات الصيد البحري الساحلي و12٪ من قيمة هذه المنتوجات على المستوى الوطني، ولكن القطاع أخذ يتراجع تدريجيا إلى أن فقدت موانئ الجهة مكانتها الاقتصادية المتميزة وطنيا لفائدة الموانئ الجنوبية (أكادير، طانطان، الداخلة...)، إذ انزلقت بشكل مفاجئ في ظرف 10 سنوات من 13٪ في بداية السبعينات إلى 3,8٪ في بداية الألفية الثانية على مستوى كميات الإنتاج ومن 12٪ إلى 5٪ على مستوى قيمة الإنتاج في نفس الفترة. وقد تضرر من هذا التراجع ميناء آسفي خصوصا الذي يحقق ما بين 80 إلى 90٪ من منتوجات الجهة والذي يعتبر أول قطاع منتج ومشغل بنفس المدينة.

ورغم التطور الإيجابي الكبير الذي أنجزه الإنتاج الوطني العام للصيد البحري الساحلي من 414 ألف طن إلى 978 ألف طن (بزيادة 136٪) في نفس الفترة المذكورة، فإن إنتاج الجهة لم يستفد من هذه النزعة العامة وفقد على العكس من ذلك 30,4٪ منها كان عليه في العشر سنوات السابقة.

والواقع أن موانئ الجهة أصبحت من سنة 1997 تعرف من جديد انطلاقة جديدة في ميدان الإنتاج، فبعد أن عرفت بصفة عامة مرحلة نكوص اهتدت إلى أوسط السبعينيات انعكست سلبا على كميات الإنتاج وعلى قيمته على السواء، أخذ الانتاج ينزع نحو الإرتفاع، وإن كانت هذه النزعة الإيجابية تتم بوثيرة بطيئة وغير قادرة لم تصل معها بعد إلى من كان عليه الإنتاج فيما قبل، ويمكن اعتبار سنة 1996 أسوأ سنة في تاريخ الصيد البحري.

الجدول رقم 73: تطور كمية منتوجات الصيد البحري الساحلي حسب موانئ جهة دكالة–عبدة

السنوات الموانئ	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	درجة التغيير الدنيا/العليا
الجديدة	5,9	8,3	6,3	6,6	3,3	3,7	5,3	4,7	3,2	2,6	2,5
جرف الأصفر	0,7	2,4	0,6	0,3	1,2	1,1	1,2	1,2	0,7	0,8	8
آسفي	47,0	28,9	14,0	12,1	5,8	15,1	15,4	10,1	22,1	33,9	8,1
مجموعة موانئ الجهة	53,7	39,6	20,9	19,0	10,3	19,9	21,9	15,9	26,04	37,4	5,2
مساهمة الجهة وطنيا (٪)	13,0	8,3	3,4	2,6	2,0	3,0	3,6	2,6	3,4	3,8	

مديرية الإحصاء النشرة الإحصائية السنوية 1997- مديرية الإحصاء النشرة الإحصائية السنوية 2001

الجدول رقم: 74 تطور قيمة منتوجات الصيد البحري بموانئ جهة دكالة–عبدة

السنوات الموانئ	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الجديدة	20,5	20,8	24,7	27,0	20,7	24,4	30,9	23,4	20,1	15,2
الجرف الأصفر	4,5	8,9	5,6	3,6	8,2	8,4	12,0	8,8	7,8	9,3
آسفي	146,1	110,0	88,2	85,5	83,9	133,9	101,2	103,5	102,7	103,7
مجموع موانئ الجهة	171,1	139,7	118,5	116,1	112,8	166,7	144,1	135,7	130,6	128,2
المساحة وطنيا ٪	12,0	10,4	8,0	7,0	7,3	9,5	8,6	7,5	6,3	5,0

المصدر: مديرية الإحصاء، النشرات الإحصائية لسنتي 1997 و2001.

بالجهة خلال القرن العشرين حيث نزل انتاج إلى أدنى مستوى له حيث وصل إلى 10,3 طن فقط للموانئ الثلاث مجتمعة.

وتعاني موانئ الجهة أيضا من التغرات المفاجئة والحادة التي تطرأ على منتوجات الصيد البحري وعلى الخصوص ميناء آسفي، ففي العشرية المدروسة نجد أن درجة التغير (الكمية العليا/الكمية الدنيا) لاتتجاوز على المستوى الوطني 2,4 مرة في حين نجدها تصل إلى 5,2 مرة بالنسبة للمستوى الجهوي وتصل إلى 8 مرة بالنسبة لميناء الجرف الأصفر بل 8,1 مرة بميناء آسفي. ويبقى الميناء الوحيد الذي لا يبتعد كثيرا عن المستوى الوطني هو ميناء الجديدة ولكن الإنتاج به محدود للغاية.

وإذا كانت الكميات تتغير بحدة، فمن حسن حظ الجهة أن قيمة الإنتاج لم تتعرض إلى نفس التغير، إذ تتجاوز درجة التغير 1,5 لموانئ الجهة مجتمعة، ويرجع الفضل في ذلك إلى جودة الإنتاج، فرغم النزول الحاد في كمية الإنتاج بالجهة بقي هذا الأخير محتفظا بقيمة عليا، وخصوصا بفضل مساهمة ميناء آسفي الذي أنتج برسم سنة 2001 103,7 مليون درهم من قيمة الإنتاج الجهوي الذي وصل في نفس السنة إلى 128,2 مليون درهم أي بنسبة 80,9٪، كما يجب الإشارة إلى أن حصة كل ميناء من الموانئ الثلاثة لم تتغير بنفس الحدة ما بين سنة 1992 وسنة 2001 حيث استقرت حصة ميناء الجديدة في حدود12٪، فيما نزلت حصة ميناء آسفي من 95,9٪ إلى 90,9٪، بينما ارتفعت حصة الجرف الأصفر من 2,6٪ إلى 7,3٪.

2- ثروات سمكية قليلة ولكنها ثمينة

توجد بسواحل جهة دكالة–عبدة أهم منتوجات الصيد البحري المتواجدة ببلادنا، هذا بالإضافة إلى تربية المحارات بمزارع خاصة بهور الوالدية. يمارس بالجهة نوعان أساسيان من الصيد البحري وهما:

– الصيد الصناعي ويسمى بالصيد السطحي، وتتوجه منتوجاته بـ 80٪ كما يدل على ذلك اسمه الأول إلى مصانع التصبير والتحويل، حيث يشكل مادتها وتقوم بممارسته بالدرجة الأولى مراكب السردين خصوصا، وأهم منتوجاته هي السردين والأنشوة والأستمبري والتن والشرن. وتصل الكميات المصطادة منه بالجهة إلى 2220 طن أي ما يشكل 86,2٪ من المجموع العام وبهذا فهو لا يختلف كثيرا عن النسبة التي يمثلها على المستوى الوطني (88٪).

جدول رقم 75: توزيع كميات منتوجات الصيد البحري الساحلي بجهة دكالة–عبدة برسم سنة 2001

	السمك الأبيض					أصناف بدون فقريات			السمك السطحي						
	الميرلان	الربيو	الباجو	أصناف أخرى	المجموع	القشريات	الرخويات	الأصداف	الأنشوية	الأسقمبري	الشرن	السردين	التن	أصناف أخرى	المجموع
الجديدة	52	3	10	292	354	1	1	-	513	241	319	853	88	206	2220
الجرف الأصفر															
آسفي	91	24	155	1189	1459	40	206	-	620	2735	178	28588	-	91	32212
موانئ الجهة	143	24	165	410	1813	14	207		1133	2976	497	29441	88	297	34432

أما من حيث قيمته فتصل إلى 56,8 مليون درهم أي ما يعادل 47,8٪ من القيمة العامة الجهة، مجاوزا بذلك بكثير سبتة على المستوى الوطني (30,3٪). ويدل هذا على أنه رغم نسبة الكميات المتساوية، فإن قيمة هذا النوع مرتفعة بجهتنا بفضل جودتها والإقبال عليها من طرف المستهلكين، ونذكر على الخصوص من تلك الأنواع سمك سردين سواحل آسفي المعروف بنكهته الخاصة والمطلوب بأهم المراكز الحضرية ببلادنا. ويفرض السردين نفسه كأول منتوج من منتوجات الصيد السطحي المعروفة أيضا بالأسماك الزرقاء، حيث تصل نسبة قيمته إلى 25٪ بميناء الجديدة وبنسبة أكبر بكثير بميناء آسفي بـ 85,6٪.

جدول رقم 76: توزيع قيم منتوجات الصيد الساحلي بجهة دكالة-عبدة برسم سنة 2001

الجديدة	1347	6	681	4887	6921	49	49	-	640	689	883	2025	1692	2229	8158
الجرف الأصفر															
آسفي	2408	621	3572	42901	49902	908	4644	-	581	5025	955	41657	-	450	48668
مجموع موانئ الجهة	3755	627	4253	47788	56423	957	4693		1220	5714	1838	43682	1692	2679	56824

الصدر: المكتب الوطني للصيد البحري 2002

جدول رقم 77: تطور استعمال منتوجات الصيد الساحلي بجهة دكالة-عبدة

(٪) نسبة المئوية للاستعمال لكل ميناء

	سنة 1986 (بالأطنان)							**سنة 2001** (بالأطنان)						
	الاستهلاك المحلي	التصبير	التثليج	فضلات السمك	التمليح	المجموع		الاستهلاك المحلي	التصبير	التثليج	فضلات السمك	التمليح	المجموع	
الجديدة	764	42	-	-	-	806		2463	113	-	-	-	2576	
الجرف الأصفر	-	-	-	-	-	-		866	-	-	-	-	866	
آسفي	6589	18034	-	1393	-	26016		8590	24940	-	323	64	33917	
الجهة	7353	18076	-	1393	-	26822		11919	25053	-	323	64	37359	

مديرية الإحصاء: النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 1989

مديرية الإحصاء: النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2001

3- الصيد الساحلي بموانئ جهة دكالة عبدة: الفاعلون والرهانات

يتكون أسطول الصيد الساحل المسجل بالمندوبية الجهوي للشؤون البحرية بكل من آسفي والجديدة من 2547 قطعة من أحجام وتخصصات وطواقم وتقنيات مختلفة، وأهم هذه المكونات هي

مراكب السردين التي تشغل من بين 25 إلى 30 عامل بحري لكل وحدة والمراكب الجيابة (Chalutiers) التي تعمل بتقنية جر الشباك لصيد الأسماك وتشغل ما بين 12 إلى 13 بحري والمراكب ذات الشباك الدائري (Palangriers) وتشغل ما بين 5 إلى 6 من البحريين والمراكب المتخصصة في جمع الطحالب وتشغل تقريبا 20 عاملا وفي الأخير هناك القوارب (Barques) الصغيرة التي تصطاد بقرب السواحل وتشغل في المتوسط 3 عمال بحريين.

1-3- أرباب المراكب:

وتوجد وراء هذا الأسطول فئة من رجال الأعمال والمقاولات الصغرى والمتوسطة، الذين يخوضون منافسة شرسة للوصول إلى أكبر قدر من المصايد والحصول بالتالي على أكبر كمية ممكنة من المنتوجات البحرية.

فالعائدات المالية التي توفرها المنتوجات البحرية سويا بموانئ الجهة تتراوح ما بين 112,8 مليون و 171,1 مليون درهم، وهي عائدات مغرية على أكثر من صعيد.

وفي غياب معلومات عامة عن ميناء آسفي، نكتفي بعرض حالة مينائي الجديدة والجرف الأصفر مجتمعين، لاستبيان الرهانات المالية المهمة التي يعسى كل فاعل في هذا القطاع تحقيقها. وتصل الطاقة الإنتاجية لهذا الأسطول المتكون من 2547 قطعة إلى 16792 طن بدون استبيان طاقة مراكب الطحالب، ولكن توزيع القطع البحرية بين الموانئ الثلاثة هو توزيع متفاوت بين الموانئ الثلاثة.

الجدول رقم 78: بنية أسطول الصيد الساحلي بموانئ جهة دكالة-عبدة

نوع السفن	مينائي الجديدة والجرف الأصفر	ميناء آسفي	الطاقة الإنتاجية الطن
مراكب السردين	20 وحدة	108 وحدة	6369
المراكب الجيابة (بانجر)	5 وحدة	96 وحدة	4081
المراكب ذات الشباك الدائري	7 وحدة	217 وحدة	3125
مراكب الطحالب	14 وحدة	-	-
القوارب Barques	836 وحدة	1242 وحدة	3217
المجموع	882 وحدة	1665	-

المصدر المندوبية الجهوية للصيد البحري بالجديدة 2003

www.safi-ville.com/peche

حيث يتضح بالفعل أن مينائي الجديدة والجرف الأصفر لا يحتضنان في مجموعها إلا 832 قطعة أي ما يشكل 35٪ من أسطول الصيد الساحلي بالجهة، في حين تنطلق من ميناء آسفي لوحده 75٪ من هذا الأسطول. وإذا كانت سواحل الجديدة تعرف تخصصا لا نقاش فيه في جمع الطحالب، وحضورا لا بأس به للقوارب الصغيرة، فإنها تعرف مرور نسبة قليلة من مراكب السردين ونسبة أقل من المراكب الجيابة والمراكب ذات الشباك الدائري بالمقارنة مع ميناء آسفي الذي يعرف بالعكس نسبة أعلى من هذا النوع من السفن الذي يصطاد بعيدا عن السواحل بعشرات الكيلومترات، في الوقت الذي يحتضن فيه عددا من القوارب الصغيرة التي تصطاد بالقرب من الساحل فقط أو تبحث عن جمع الطحالب الموجهة للتصدير أساسا.

عائدات متفاوتة التطور:

تشهد مداخيل أرباب المراكب تطورا مختلفا في ظرف مدة سنة واحدة، فقد عرفت عائدات أرباب مراكب السردين والقوارب الصغيرة تراجعا فيما عرفت عائدات أرباب المراكب الجيابة ومراكب الشباك الدائري نمو إيجابيا مستمرا.

الجدول رقم 79: قيمة المنتوجات البحرية حسب فئات أصحاب مراكب بمينائي الجديدة والجرف الأصفر (آلاف درهم)

	أعداد القطع	2000	2001	(٪) التطور
أصحاب مراكب السردين	20	8608,0	5254,0	-38,9
أصحاب مراكب الشباك الدائري	7	296,4	420,5	+41,9
أصحاب المراكب الجيابة	5	47,3	477,0	+908
أصحاب القوارب الصغيرة	836	19058,8	18347,6	-3,7
المجموع	868	28010,6	24498,7	-10,5

المصدر: المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد بالجديدة 2003

فإذا أخذنا 2001 كسنة مرجعية، سنلاحظ بأن أكبر قسط من العائدات العامة تذهب إلى أصحاب القوارب الصغيرة بنسبة 75٪، ولكن مشكلة هؤلاء هو تضخم أعدادهم الواصل إلى 836، في الوقت الذي لا يتجاوز متوسط العائدات لديهم إلا 220 ألف درهم لكل قارب، مع العلم على

أنهم قد تعرضوا لتقلص لعائداتهم بنسبة 3,7٪ بالمقارنة مع السنة الماضية. ويأتي في المرتبة الثانية أصحاب مراكب السردين الذين يصل عددهم إلى 20 شخصا والذين استطاعوا أن يحققوا 21,4٪ من مجموع العائدات، ورغم أنهم تعرضوا لنوع من النزيف (40٪)، فإن متوسط قيمة الإنتاج لكل واحد تصل إلى 262,7 ألف درهم، وهي بالمناسبة أعلى متوسط للقطعة الواحدة. مع العلم أيضا أن متوسط العاملين في كل قارب يتراوح بين 2 و5 أشخاص.

ورغم أنهم يعرفون تطورا سريعا، فإن كلا من أصحاب المراكب الجيابة ومراكب الشباك الدائري لم يستطيعوا بعد تحقيق عائدات ذات نسبة متميزة من العائدات البحرية بهاذين الميناءين، كما أن متوسط العائدات لديهم مازال أيضا متوسطا.

إن الهاجس الذي يؤرق بال هؤلاء وأولئك هو تناقص الإنتاج وعدم استقراره من سنة لأخرى، وأمام ارتفاع تكاليف الإنتاج باستمرار (التأمين، البنزين، الأجور...) يضطرون إلى الاكتفاء بإدارة الأزمة وتدبيرها في الفترات الصعبة. ولكن هل ما يزال استغلال الصيد البحري يعتبر رهانا اقتصاديا حقيقيا في الوقت الراهن بموانئ الجهة أمام تناقص الإنتاج بها؟ إذا تفحصنا تطور إعداد الرخص المعتمدة في السنوات الثلاثة 1999-2001 بمينائي الجديدة والجرف الأصفر، سنلاحظ أن عددها كان 749 سنة 1999 ثم ارتفع إلى 877 سنة 2000 لينخفض من جديد إلى 767 رخصة، فنجد صعوبة في الإجابة بالنفي أو التأكيد حول ما إذا كان مزال رهانا اقتصاديا، ولكن تزايد طلبات الترخيص بهاذين الميناءين تعني أنه مازال فعلا نشاطا اقتصاديا جذابا، كما أن الانخفاض النسبي المسجل في آخر سنة لا يعني الإفلاس ولكنه يعني تجميد النشاط إلى حين.

2-3- رجال البحر، أو ما يسمى "بالبحارة":

يشغل قطاع الصيد البحري مصدرا حيويا بالنسبة للجهة، حيث يشغل يد عاملة كبيرة، ويشكل مصدر عيش بالنسبة لعدد من العمال والأسر التي تعمل بصفة غير مباشرة في هذا القطاع (صناعة السفن والمركب، صناعة الشباك، ميكانيك السفن وإصلاحها...).

ويصل عدد المسجلين في المديرية الجهوية للشؤون البحرية حسب إحصاء 2003 إلى ما يناهز 21000 عامل بحري بميناء آسفي، يشتغل منهم فعلا 13565 بحارا نشيطا، بينما يتراوح عدد نظراءهم بمينائي الجديدة والجرف الأصفر ما بين 3490 و6500 عاملا بحريا. الشيء الذي يؤكد أن ميناء آسفى يشكل الرئة التي تتنفس منها مدينة آسفي.

ويتكون هؤلاء البحارة من 3 فئات:

– فئة قواد السفن، تتكون من مما يسمى بقائد السفينة، وفي غالب الأحيان ما يسمى "بالرايس الأول"، ويتوصل كل واحد من هؤلاء بقسط من مبيعات الإنتاج عند البيع، ويقوم هؤلاء القواد بدور كبير في عملية البحث عن المصايد وفي التسيير وفي عملية الربط ما بين أصحاب المراكب والعمال. ويكمن رهانهم في الرفع من الإنتاج حتى يتسنى لهم الحصول على أكبر نسبة من قيمته، وبالتالي فإن مصيرهم مرتبط بمصير الإنتاج مباشرة، وتتجلى استراتيجيتهم في ضبط العمل وتنظيمه والسهر على تهيئة شروط أداءه حتى يتحقق لهم تحقيق أهدافهم.

– فئة التقنيين (الميكانيكيون، المكلفون بالسياقة والاتجاهات، المكلفون بتنسيق والسهر على الإنتاج...)، وهو في غالب الأحيان يعملون لدى أصحاب المراكب بطريقة منتظمة، وبالتالي يعتبرون عمالا رسميين يتقاضون أجورا ثابتة، وتكمن استراتيجيتهم في استمرار اشتغال المركب لأن مصيرهم مرتبط بمصيره، فأي توقف لهذا الأخير معناه تعرضهم للبطالة.

– فئة العمال البحريون: يوجد هؤلاء "البحارة" في شبه مهمة منهم في وضعية هشة، حيث يعملون بصفة مؤقتة كمياومين، وبالتالي فإن استراتيجيتهم هي استراتيجية "الاستمرار في الوجود" للعمل من جديد قصد الحصول على مداخيل أساسية للبعض أو مكملة للبعض الآخر وخاصة للذين يتوفرون على عمل معين (فلاحة، صناعة تقليدية...) وينهون العمل في الصيد فيما تبقى من السنة.

3-3- المندوبية الجهوية لصيد البحري:

تعد هذه الإدارة أول متدخل عمومي يسهر على تنمية القطاع وتنظيميه على المستوى الجهوي، وتقوم بدور تمثيل وزارة الصيد البحري بالجهة، من خلال إدارتين واحدة بالجديدة والأخرى بآسفي، وتتجلى مهام هذا النوع من المؤسسات التي كانت تسمى سابقا بالمديريات الجهوية للشؤون البحرية بتنظيم الصيد البحري ومراقبة عملية الصيد وحماية المصايد وتنسيق التسويق، وتستعين في أداء هذه المهام في مراقبة الصيد بخدمات الدرك الملكي على مستوى البحر وبخدمات مكتب استغلال الموانئ على مستوى تسيير الموانئ.

ورغم المجهودات التي يبدلها هؤلاء وأولئك، فإن ضعف الوسائل المراقبة (بواخر، طائرات للمراقبة، أبراج...) تجعل ضبط القطاع وتنظيمه أمرا صعبا، مما يعرض المصايد إلى نوع من الاستغلال العشوائي سواء فيما يخص التوقيت، بعدم احترام الفترات المسموح الصيد فيها. أو باستعمال شبابيك غير قانونية كالشبكات الضيقة التي تعمل على اصطياد كل الأصناف بما فيها صغار السمك المحرمة صيدها، مما يحرم المصايد من التوالد والنمو ويهدد الثروات الجهوية بالانقراض، كما أن ضعف التنسيق داخل الموانئ

يؤدي بهذه الأخيرة إلى نوع من الفوضى والعشوائية، سواء على مستوى المياه (أوساخ، بقايا صناديق السمك، بقع زيوت المحركات...) أو على مستوى التسويق بسبب عدم تنظيم السوق والمضاربات.

4-3- غرفة الصيد البحري:

ينتظم المهنيون في إطار غرفة للصيد البحري، وإذا كان مهنيو الصيد البحري بآسفي يتوفرون على غرفة خاصة بهم، فإن مهني مينائي إقليم الجديدة يفتقدون إلى هذا النوع من المؤسسات.

إلى جانب قيام هذه الغرفة بتقديم اقتراحات لحل المشاكل التي يعاني منها المهنيون، فإنها تفتقد كلية إلى الوسائل القانونية والمادية اللوجستيكية للتأثير على مسار هذا القطاع. وتعد غرفة الصيد البحري بآسفي فضاء لالتقاء كافة الفعاليات المهنية التي تحاول أن تنظم نفسها على شكل جمعيات مختلفة وتعاونيات متعددة يصل عددها إلى 18 بالجهة (النشرة الإحصائية 2002)، وذلك قصد تحسين ظروف العمل وتحسين شروط العيش بالنسبة للمنتجين. تكتسي هذه المكونات طابعا اقتصاديا واجتماعيا (تعاونيات التموين، خدمات اجتماعية...)، ولكنها تبقى في غالب الأحيان منظمات غير وظيفية وغير نشيطة، بسبب غياب الحوافز التي يمكن أن تنعشها وتفعلها. إلى جانب الوظيفة الاستشارية والاجتماعية، فإن الغرفة تقوم بأداء دوريين مهمين لفائدة المهنيين، وهما اعتماد خدمات للتأمين بأثمان ميسرة لدى بعض المنظمات الخاصة بدعم من الدولة وكذا المساعدة على الحصول على قروض استثمارية.

4- الصيد بالأعماق

تمارسه بالدرجة الأولى المراكب الجيابة والمراكب ذات الشباك الدائري والقوارب المسماة (بالفلوكة). ونميز في منتوجات هذه الصيد بين نوعين اساسيين وهما السمك الأبيض وفواكه البحر، ويتضمن السمك الأبيض كلا من الميرلان والروبيو الباجو والصول وأطباق أخرى، أما فواكه البحر فتتضمن القشريات والرخويات والأصداف.

وتشكل منتوجات الصيد بالأعماق نسبة 13,8٪ من مجموعات الكميات المصطادة بموانئ الجهة مقابل 12٪ على المستوى الوطني أما من ناحية قيمتها المالية فتصل إلى 62,1 مليون درهم أي ما يمثل 52,2٪ من القيمة الإجمالية. وتبين هذه النسبة أهمية هذا النوع داخل بنية منتوجات الصيد الساحلي بالجهة، فرغم (Calamar)، Langouste، Homard، (...Crevettes

ضعف الكميات المصطادة منها، فهي تجلب لوحدها أكثر من نصف العائدات، نظرا لارتفاع قيمتها وتزايد الطلب عليها. فالموارد السمكية المحلية تمتاز بجودتها العالية بالمقارنة مع مثيلاتها بالجهات البحرية الأخرى ببلادنا، فإذا قارنا القيمة المالية للطن الواحد من منتوجات الصيد بالأعماق (سمكا أبيضا وفواكه البحر) على مستوى جهة دكالة عبدة بقيمتها على المستوى الوطني يظهر الفرق واضحا لا لبس فيه، حيث يصل التفوق إلى ما يقرب من الثلث، أي بين 30,5 ألف درهم للطن الواحد على المستوى الأول و21,1 ألف درهم بالنسبة للمستوى الثاني.

1-4-استعمال منتوجات الصيد البحري الساحلي وتطورها:

خضعت منتوجات الصيد البحري الساحلي بالجهة لتحول مهم وبين في استعمالاتها، فبعد أن كانت إلى حدود أواسط الثمانينيات تتجه في معظمهما إلى معامل التحويل كمادة لتصبيرها أو طحنها لاستخراج الزيوت ودقيق السمك منها بنسبة 72,6٪ من مجموع الإنتاج، تراجعت هذه النسبة إلى 68,1٪ فقط خلال سنة 2001 بفقدان 4,5 فقط مئوية.

والواقع أن هذا التحول خص بالأساس مينائي الجديدة والجرف الأصفر، حيث كانا معروفان بتوجيه المنتوجات نحو الاستهلاك المحلي وازدادت هذه النزعة أكثر في غضون 15 سنة الموالية، فضعف الانتاج بهما لم يدفع المستعملين إلى فتح مزيد من معامل للتحويل التي كانت وماتزال تقتصر على عمليات التصبير فقط. في الوقت ذاته حافظ استعمال منتوجات ميناء آسفي على بنيته المعهودة (25,3٪ للاستهلاك المحلي و74,6٪ للتحويل الصناعي). كما تجب الإشارة إلى أن توجه المنتوجات إلى إنتاج فضلات السمك قد انخفضت نسبته، فيها ظهرت الحاجة إلى وظيفة لم تكن موجودة من قبل هي التمليح.

ولكن نتائج ضبط عملية الغطس والغطاسين كانت سلبية، حيث اعترضتها عوائق كثيرة أهمها:

- عدم وجود نص قانوني خاص وملائم.
- الضغط الاجتماعي المتواصل بسبب احتدام مشكل البطالة.
- دخول الوسطاء والممولين (مول الشكارة) كأطراف أساسية للإبقاء على الأمر كما كان عليه.
- مقاومة كل أشكال التقنيين من طرف المهنيين.
- انعدام جهاز خاص لتطبيق النظام.

5-الصيد البحري بآسفي: أزمة مزمنة أم تراجع دوري؟

عرف ميناء آسفي اهتماما بصيد الأسماك منذ القديم، وازداد هذا الاهتمام منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ولكن الانطلاقة الحقيقية كانت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أخذ تطور الكميات المصطادة يعرف تطورا هائلا بوثائر سريعة. فمنذ 1948 إلى 1960 انتقل الانتاج من 24,8 ألف طن إلى 79,9 ألف طن سنة 1960 أي بزيادة وصلت إلى 222,2٪. وقد كانت 1967 هي السنة التي حقق فيها ميناء آسفي الرقم القياسي بالوصول إلى ما يناهز 115 ألف طن من الأسماك، وخصوصا منه سمك السردين وهو ما كان يمثل آنذاك 80٪ من الانتاج الوطني، وهو ما جعلها تتبوأ المكانة الأولى وطنيا ودوليا وتصبح عاصمة لأكبر حوض للسردين في العالم. بعد هذه الفترة الذهبية، جاءت فترة الانحطاط؛ فبقدر ما كان التطور مذهلا في الفترة السابقة كان التراجع فظيعا أيضا في الفترة اللاحقة حيث نزل الانتاج إلى 25,9 طن سنة 1980 بل نزل إلى 5,6 طن فقط سنة 1996، أي المستوى الذي لم يصل إليه ميناء آسفي منذ الثلاثينيات.

-ظروف مناخية بحرية ملائمة:

يتميز موقع آسفي بوجود خليج يتعمق البحر داخله على شكل دائرة مفتوحة من الغرب ومحمية من أمواج البحر العاتية، وتخضع المياه الساحلية لآسفي لتيار بحري أفقي بارد يدعى "تيار الكناري" يلعب دورا مهما في تعديل درجة حرارة المياه لتتراوح ما بين 15 و18 درجة، وصعود تيار مائي بارد يتدفق من العمق إلى السطح في شكل عمودي (upwelling) يحمل معه مياها عميقة غنية بالأوكسجين وذات حرارة منخفضة (16,5°) وذات ملوحة منخفضة (أقل من 36٪)[1]، وهي مياه غنية جدا بالمواد الغذائية التي ترعى عليها الأسماك المختلفة.

هذا بالإضافة إلى وجود آسفي على هامش منطقتين مختلفين تنتهيان عند كل من رأس "البدوزة" في الشمال ورأس "غير" بالجنوب، فأسماك السردين بالمنطقة الشمالية تهاجر إلى عرض آسفي في نهاية الربيع وخلال فصل الصيف، في الوقت الذي تهاجر فيه هذه أسماك المنطقة الجنوبية إلى سواحل آسفي عندما تسخن مياه رأس غير. وبفضل وجودها على هامش هاتين المنطقتين تجد الأسماك وخصوصا منها الكبيرة ملاذا في هذه المنطقة المعتدلة وقليلة الاضطرابات.

- أسطول صيد مهم عدديا ولكنه غير متطور.

[1] - M. Laoudi ،Pêche Maritime et vie ouvrière à Safi

بفضل امكانيات الانتاج المتوفرة، ارتفع عدد وحدات الصيد بشكل ملفت للنظر، وخصوصا خلال الفترة الذهبية السلفة الذكر. فقد كان هذا الأسطول يتضمن 291 وحدة و10 قوارب سنة 1950، فيما أضحى يحتوي سنة 1994 على 431 قطعة أساسية و1286 قاربا، (Monographie de Safi) لينزل نسبيا برسم 2003 إلى 421 وحدة و1242 قاربا[1].

جدول رقم 81: تطور بنيات مراكب الصيد البحري بآسفي

	1950	1994	2003	نسبة تغير 50–1994	نسبة تغير 94–2003
المراكب الجيابة	20	87	96	+33,5٪	-12,6٪
مراكب السردين	61	121	108	+98	-10,7٪
مراكب أشباك الدائري	200	223	217	+12	-2,7
المجموع الجزئي	281	431	421	+53	-2,3
القوارب الصغيرة	10	1286	1204	-	-6,4
المجموع العام	291	1717	1625	+490	-5,4

www.safiville.com Laoudi (idem) – Monographie de Safi 1994 –

فإلى ما يعود هذا التراجع؟ هل يتعلق الأمر بحصول تغيرات غير ملائمة في الظروف المناخية والبحرية؟ أم أن المسألة لا تتجاوز حد تغيرات دورية تحصل بطريقة أو بأخرى في انتاج الأسماك. أم المسألة ترتبط بحصول خلل في النظام البيئي سبب تعرض السواحل البحرية لآسفي لمزيد من المياه العادمة والمياه الصناعية؟ أم أن حماية سواحل آسفي كما هو شأن السواحل الغربية لم تتم كما يجب للحد من الاستغلال المفرط من طرف البواخر الأجنبية والوطنية على حد سواء؟ أم أنه قد وقع انقطاع في تدفق أسماك الجنوب نحو الشمال بسبب تزايد المصايد وارتفاع نشاط الصيد بالسواحل الجنوبية؟

أولا يجب الانتباه إلى أن إنتاج السمك سبق له أن مر من تغييرات دورية منذ أول القرن العشرين، إذ سبق لميناء آسفي أن شهد نزولا حادا في كميات الانتاج، وخصوصا سنة 1943 و1955 و1964 و1968 و1972 و1977 و1985 و1996. إنها تغييرات تبدو طبيعية ولكن التمحيص الدقيق يشير إلى دخول الانتاج منذ 1978 إلى الآن في مرحلة أزمة حادة ودائمة، حيث لم يتجاوز من ذلك الحين عتبة 50 ألف طن، الشيء الذي يدل على أن هناك تغيرا معبرا قد حدث في الظروف البيئية للإنتاج.

[1] - www.safiville.com

فالحضور المكثف لأساطيل الصيد البحري الأجنبية والوطنية على طول السواحل المغربية الجنوبية والاستغلال المتزايد لها للمياه الإقليمية قد شكل حاجزا أمام اسراب السمك في طريقها إلى الشمال بمناسبة هجراتها الموسمية.

كما أن استعمال شباك ضيقة يقضي على صغار الحيتان وعلى بيضها وبالتالي إلى استنزاف هذه الثروة، هذا بالإضافة إلى أن التزايد السكاني الكبير لمدينة آسفي قد رفع من تلويث المياه البحرية الساحلية، إذ أن ساكنة بحجم 300 ألف طن ترمي بصفة منتظمة كميات ضخمة من المياه العادمة بدون تصفية أو معالجة لمن شأنه أن يحدث تدهورا بيئيا بهذه الأوساط البحرية والساحلية، ناهيك عن المياه الصناعية الملوثة القادمة من وحدات تصنيع وتصفية الفوسفاط والتي تؤدي إلى تغيير في طبيعة وحموضة المياه البحرية.

يلاحظ أن فترة 1950-1994 قد عرفت تطورا مهما في عدد وحدات الصيد الأساسية ب 53,4+٪، فيما عرفت القوارب انفجارا عدديا مذهلا بالانتقال من 10 فقط إلى 1286، أما المرحلة الموالية 1994-2003 فقد عاشت انخفاضا محسوسا (5,4-٪) لأسطول الصيد بميناء آسفي، تضررت منه كل أنواع المراكب بدون استثناء وعلى الخصوص المراكب الجيابة.

ويبقى أسطول الصيد بآسفي ذو كفاءة ضعيفة على المستوى التقني والوظيفي. فهو يتكون في أغلبه من وحدات ذات طاقة استيعاب صغيرة وذات قدرة ضعيفة على التنقل. ومهما كان تناقص عدد المراكب، فلم يصل إلى مستوى التناقص الكبير لكميات الانتاج المصطادة، ويرجع الفضل في استمرار هذا العدد المهم من وحدات الصيد إلى القيمة الكبرى للمنتوجات البحرية التي تعوض جزئيا الكميات المفقودة، وهكذا يمكن القول بأن آسفي تعاني من انخفاض الانتاج كميا أكثر منه قيمة، وأنها تنزع إلى انتاج أقل ولكن بشكل أفضل، حيث يمتاز سردين آسفي خصوصا بجودته العالية مداقه المميز بالنسبة للاستهلاك المباشر وتجانس حجمه الذي يساعد على معالجته صناعيا.

جدول رقم82: تطور الانتاج بميناء آسفي

السنة	كميات الانتاج (ط)
1930	0,6
31	0,9
32	1,8
33	3,4
34	4,8
35	5,5
36	5,6
37	5,9
38	9,6
39	15,9
40	13,4
41	15,1
42	17,6
43	7,2
44	14,0
45	20,5
46	25,3
47	20,7
48	24,8
49	46,0
50	51,9
51	37,9
52	52,6
53	42,1

السنة	كميات الانتاج (طن)
1954	38,9
1955	22,3
1956	37,7
1957	64,1
1958	63,4
1959	51,6
1960	79,9
1961	77,4
1962	61,0
1963	76,1
1964	54,5
1965	70,9
1966	110,3
1967	114,9
1968	56
1969	62,7
1970	64,5
1971	37,7
1972	26
1973	53,8
1974	32,4
1975	24,0
1976	25,3
1977	20,6

السنة	كميات الإنتاج
1978	51,0
1979	41,9
1980	25,9
1981	43,6
1982	28,1
1983	42,0
1984	27,7
1985	22,7
1986	23,9
1987	48,6
1988	32,0
1989	29,4
1990	39,3
1991	29,5
1992	47,0
1993	28,9
1994	13,9
1995	12,1
1996	5,8
1997	15,1
1998	15,4
1999	10,1
2000	22,1
2001	33,9

المصدر: السلسلة الاحصائية 1991 :

السلسلة الاحصائية 92-96: مديرية الاحصاء، النشرة الاحصائية 2002

السلسلة الاحصائية 97-2001: مديرية الاحصاء، النشرة الاحصائية 1997.

Evolution des Industries de la conserve de Poisson ،N. Benaguida

ويبقى تناقص الانتاج أمرا يفرض نفسه، وأصبح عنوانا ومؤشرا لأزمة مدينة بكاملها، بسبب الارتباط الوثيق الموجود ما بين الصيد البحري وصناعة المراكب وصناعة الأسماك والتشغيل، وبسبب العلاقة الوثيقة الموجودة ما بين هاته الأنشطة وما بين المدينة التي أمست رمزا للصيد البحري بالمغرب، وصارت معها هذه الأنشطة مصدرا للعيش والعمل والهوية الجماعية.

بسبب هذا الارتباط الوثيق بين آسفي والأنشطة المرتبط بالصيد البحري، أضحت مدينة آسفي رهينة لكل التغيرات السلبية التي تطرأ على هذه الأنشطة. فما هي الأسباب المسؤولة إذن عن هذا التراجع الذي أضر بالموارد السميكة وغيرها بسواحل آسفي وجعل من آسفي مدينة متأزمة في غالب الأحيان؟ لقد تعددت التفسيرات والقراءات لأسباب تدهور الموارد البحرية وتراجع الانتاج السمكي بسواحل آسفي، إلى درجة أنه وقع خلط ما بين الأسباب ذات الطبيعة البنيوية والأسباب الظرفية. ويمكن عموما تصنيف هذه الأسباب والعوامل في أربعة:

أولا: الآثار السلبية للمياه العادمة سواء المنزلية الناتجة عن نمو مدينة آسفي أو التي ترمي بها الوحدات الصناعية المتواجدة بمدينة آسفي ومنها على الخصوص المركبات الكيماوية التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط، وهي مياه كما نعلم كثيرة الحجم وجد ملوثة وساخنة تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية البحرية المتواجدة بالمحيط القريب.

ثانيا: فيما يخص أسطول الصيد البحري، نجده فعلا قد تطور تطورا هائلا وقد قام بوظيفته أحسن قيام في فترة كانت الأسماك تجوب المياه البحرية القريبة من الساحل، ولكنه تطورا بقي كميا ومحصورا في مستوى تقني ضعيف، فالمراكب لا تتوفر مثلا على وسائل التنقيب المعاصرة ولا تتوفر على مخازن للتبريد... فالصيد البحري بآسفي لم يستفد من تدخلات نوعية لرجال الأعمال، فهؤلاء في غالب الأحيان يبحثون عن الربح السريع، ولم يقدموا على أي تجديد يذكر على المستوى التقني أو على مستوى تربية الأسماك للرفع من المردودية (N. Benaguide). كما أن هذا الأسطول لم يتطور بما فيه الكفاية سواء على المستوى التقني أو على المستوى التنظيمي للصيد في المياه الإقليمية البعيدة، فهيمنة المقاولات المجهرية على القطاع وغياب الشركات المهيكلة القادرة على الحصول على بواخر وسفن كبيرة وعصرية تجعل من إمكانية البحث عن الأسماك على مسافات بعيدة أمرا مستحيلا. إن تحديث القطاع يمر بالأساس من إعادة هيكلة العاملين به وعصرنة أسطول الصيد وعقلنة الاستغلال.

ثالثا: ضعف التكوين لذى رجال البحر: فمن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصيد بآسفي هو غياب أطر بحرية مكونة تكوينا عاليا، إذ لا يتوفر الصيادون إلا على تكوين تجريبي بدون أن يكونوا

قد تكونوا تكوينا نظريا وتطبيقيا كافيا، ويظهر هذا العجز على الخصوص بالنسبة للصيد في أعالي البحار[1]. ويوجد بآسفي مدرسة للتكوين للتأهيل المهني البحري، ولكنها تفتقد بدورها إلى الوسائل التقنية وإلى عدد كاف من المؤطرين.

رابعا: تردي بنيات الاستقبال بميناء آسفي، فأغلب هذه البنيات قد تم انشاءها خلال الثلاثينيات بدون أن تخضع إلى إصلاحات جوهرية كما أنها عاجزة على استقبال هذا العدد الهائل من السفن والمراكب حيث ينعدم النظام وتنتشر الأوساخ... هذا بالإضافة إلى عدم كفاية الثلاجات المبردة لاستقبال المنتوجات البحرية وتدهور وضعية تجهيزات الميناء وتردي المساحات المغطاة الكبرى لعرض الأسماك (Halles).

وبالإضافة إلى هذه العوامل العامة المرتبطة ببيئة الإنتاج والعرض، يشكو مهنيو قطاع الصيد من عدة مشاكل تحد من أنشطتهم:

- ارتفاع نسب الرسوم والضرائب المطبقة على المبيعات الإجمالية التي تصل إلى 16٪، وهي نسب تقلص من هامش ربح رجال البحر بصفة عامة.

- مشكل التأمين: يتم استخلاص النسب المطبقة على قطاع الصيد من طرف شركات التأمين مباشرة من المبيعات الإجمالية تصل إلى 3,45٪، وهي نسبة ترى فيها الجمعيات المهنية بأنها تضر بمصالحها ولا تساير الوضعية الهشة لرجال البحر.

3- مشكل تجميد الاستثمار:

على إثر قرار تجميد الاستثمار في ميدان اقتناء وبناء المراكب الجديدة الصادرة سنة 1992، تأثرت أوراش ميناء آسفي بصفة مباشرة في هذا القرار، مما أثر سلبا على نشاط اليد العاملة بحيث تقلصت، في السنة الأولى فقط على تطبيقه، الأعداد من 237 منصب شغل سنة 1992 إلى 186 سنة 1993 (المندوبية الجهوية للشؤون البحرية بآسفي 2000) ثم 150 منصب شغل سنة 1994 اي بنسبة 36,7٪ من العدد الأول. وقد تسبب هذا القرار في إغلاق عشرة أوراش لبناء السفن من أصل عشرين ورشا في ظرف الأربع سنوات الموالية (المندوبية الجهوية للصيد البحري 2001)، أما الأوراش المتبقية فقد اقتصرت على إصلاح وترميم المراكب، مما سبب في انتقال أفضل العمال المختصين في بناء السفن للعمل في أوراش الموانئ الجنوبية (أكادير-طنطان-العيون...).

[1] - SDAU de Safi. Analyse socio-economique: Safi et sa region: 1983 p.155.

6-تنمية الصيد البحري بإقليم آسفي: نموذج مشروع قرية الصويرية للصيادين التقليديين.

في إطار السياسة الرامية إلى تنمية قطاع الصيد البحري على الصعيد الوطني عامة وبآسفي على الخصوص، تم اعتماد برامج استثمارية ضخمة في مجال التغطية الجوية للثروات البحرية بمساعدة من الاتحاد الأوربي، من خلال تكوين أسطول جوي يتكون من 14 طائرة، وهي برامج تم إنجازها نهائيا سنة 1996. والهدف من هذه التغطية هو مراقبة الساحل المغربي من أجل حماية ثرواته. أما بالنسبة للتجهيزات البحرية على الصعيد المحلي فقد تم اقناء باخرة إنقاذ سنة 1996 إلى جانب باخرة أخرى تم شراءها سنة 1991، مهمتها هي التدخل على مسافات بعيدة لانقاد السفن والبواخر المعرضة للخطر. كما تم في إطار التعاون المغربي-الياباني خلال سنة 1996 منح مركز التأهيل المهني البحري بآسفي باخرة مدرسية حديثة للتكوين وإعادة التكوين تصل طاقتها الاستيعابية إلى24 فردا.

وفي نفس الإطار تم إنجاز مشروع قرية للصيادين التقليديين بالصويرية القديمة بإقليم آسفي، وتقع هذه القرية بجماعة المعاشات التي يقدر عدد سكانها من الصيادين والأسر القاطنة بها إلى ستة (6) آلاف نسمة. ويمثل الصيد البحري التقليدي بالنسبة لسكان الجماعة عامة (12 ألف نسمة) موردا هاما للدخل. وتمتد منطقة الصيد بالصويرية القديمة شمالا إلى عرض معمل الفوسفور بآسفي وجنوبا إلى عرض ساحل رأس حديد. أما أنواع الصيد الممارس على طول هذا الساحل الصغير فهي الصيد بواسطة الشباك والصيد بالصنارة والصيد العميق بواسطة الحبال، ويهم الصيد هنا عدة نواع من الأسماك هي ثعبان البحر وسمك مرجان وسرطان البحر والأخطبوط وسمك الكركند "الجمبري" وسمك الباجو.

يبتغي مشروع الصويرية القديمة تحقيق شروط تنمية مندمجة تنطلق من الصيد البحري الساحلي، لتشغل عددا من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى هدفها هو تحسين ظروف السكان والرفع من مداخيل الصيادين بجماعة المعاشات عامة وقرية الصويرية خاصة التي تشكل أكثر من نصف سكانها. أما الأهداف المسطرة في المشروع فهي[1]:

- الرفع من مستوى الدخل وعيش الصيادين التقليدين.
- الرفع من قيمة الإنتاج.

[1] - مندوبية الشؤون البحرية، قرية الصويرية القديمة للصيادين التقليدين بطاقة تقنية، القسم الاقتصادي بعمالة آسفي 2000.

- تحسين جودة الأسماك من خلال تطوير طرق التجميد والمعالجة.

- ضمان الأمان في عميات الصيد.

- تطوير أوراش الإصلاح وتهيئة محلات لبيع آليات الصيد.

- توسيع مجال تنمية قرى الصيادين وتهيئة المواقع السياحية.

- تمكين الصيادين من الاستقرار بالقرب من الساحل في إطار مشروع تنمية محلية يهدف إلى الرفع من دخل الصيادين من جهة ويساعدهم على الاستقرار.

- وضع المرافق الاجتماعية الاساسية من قبيل المدرسة والمستوصف والمسجد... رهن إشارة الصيادين قصد تحسين ظروف عيشهم.

ويتضمن مشروع الصيد بالمعنى الضيق للكلمة 3 محاور:

- أولا: تهيئة البنيات التحتية بالميناء، وذلك بإعداد: بناء حاجز رئيسيا طوله 300م؛ بناء حاجز لحماية الميناء من تراكم الرمال وصول 280م؛ بناء أرصفة لرسو القوارب على طول 280م؛ ركائز سحب السفن على طول 100م؛ تهيئة أرضية الموقع بردم 31 ألف م^3.

- ثانيا: إعداد التجهيزات المينائية الوظيفية وتتضمن هذه التجهيزات: بناء سوق للأسماك على مساحة 400م^2؛ بناء ورش للميكانيك والحس على مساحة 150م مربع؛ بناء محلات للصيادين و100 محل؛ بناء مركز للتوعية والتحسيس؛ بناء تجهيزات لحرف النفايات؛ تهيئة فضاءات بلدية مرتبطة بالصيد.

- ثالثا إعداد وتوفير التجهيزات والآليات المرافقة: وذلك بناء مصنع لإنتاج الثلج يضم وحدتين تصل طاقتها الإنتاجية 2,5ط/يوميا؛ بناء غرف تبريد خاصة لتخزين الثلج بسعة 15 طن؛ بناء غرف لتخزين السمك تصل سعتها إلى طنين (2) اثنين؛ بناء زوارق من الخشب للتوعية والتحسين والتدريب واكتساب المهارات؛ شراء شاحنة صغيرة للنقل.

ويتضمن هذا المشروع أيضا مخططا للتهيئة يقوم على بناء حاجز في الجهة الجنوبية على طول مصب أحد الوديان عند مدخل منطقة إبحار الزوارق، وعلى وضع نظام للرسو ونظاما لرفع الزوارق. كما يقوم المشروع على تحويل الطريق المؤدية إلى الموقع انطلاقا من الطريق الرئيسية من أجل تسهيل الدخول المباشر لمواقع التوزيع كسوق السمك ومواقع التبريد وصنع الثلج ومستودعات التخزين. ويهدف المشروع أيضا إلى إعادة تهيئة الصويرية القديمة لكي تصبح موردا سياحيا، وذلك بمساعدة الجهات المعنية. أما

مهمة تمويل المشروع فكانت على كاهل الحكومة اليابانية من جهة وعلى كامل الحكومة المغربية من جهة ثانية ممثلة في صندوق التجهيز الجماعي وجماعة المعاشات والعمالة (المجلس الإقليمي)[1].

وقد تمت فعلا تهيئة جزئية لقرية الصيادين بالصويرية القديمة بفضل عمليات الشراكة بين الأطراف المعنية حيث قام كل واحد بمهمة معينة[2]:

- انجاز الحكومة اليابانية للتجهيزات والبنيات المينائية.
- إنجاز المؤسسة الجهوية والتجهيز والبناء لتجزئة بالقرية.
- قيام الحكومة الألمانية بمد القرية والميناء بالماء الصالح للشرب.
- مساهمة وزارة الأشغال العمومية بقطعة أرض المشروع التي كانت تابعة لها.
- مساهمة جماعات المعاشات والتوابت والغيات من خلال الحصول على قروض لدى صندوق التجهيز الجماعي من أجل بناء الطرق المؤدية للقرية وترسيم وتسوير المدرسة وبناء مستوصف.
- مساهمة العمالة بدراسة الجدوى المالية وكذا القيام بالتتبع والمراقبة.
- مساهمة كل أسرة تقطن القرية بـ 500 درهم.

إذا كانت بعض الإنجازات واضحة للعيان من تجهيزات مينائية وتجهيزات تحتية ومرافق اجتماعية، فإن بعض التجهيزات مازالت ناقصة (مصانع الثلج ومخازنه، أوراش الميكانيك... مركز التوعية...) وعلى العموم فقد تم إنجاز ما بين 60 إلى 75٪ من المشروع، وكانت النتائج إيجابية على أكثر من صعيد[3]، وذلك للاعتبارات التالية:

- نجاح هذا النوع من الشراكة ما بين الجهات الأجنبية والوطنية وما بين الجهات الوطنية والمحلية مع إشراك السكان، في تنفيذ المشروع والسهر عليه.
- تحسن ظروف العمل بالنسبة للصيادين الذين أصبحوا مؤمنين على مراكبهم الراسية بالميناء بعدما كانوا يحملونها يوميا من وإلى الماء.
- تحسن ظروف التسويق بالنسبة للصيادين بفضل إنشاء السوق والمرافق التابعة له، وبفضل سهولة الولوج إليه بعد إنشاء الطرق.

[1] - المندوبية الجهوية للشؤون البحرية بآسفي المشاريع، 2000.
[2] - لقاء شخصي مع رئيس الجماعة، 2005.
[3] - بحث شخصي 2003.

– تحسن المداخيل لدى الصيادين، حيث أقر أغلبهم بزيادة العائدات المالية لديهم بعد انجاز الشروح وإن كان من الصعب تحديد نسبة الزيادة في هذه المداخيل.

– تحسين المداخيل لدى الجماعة، فبعدما كانت مثلا مداخيل سوف السمك لا تتجاوز سنويا 12 إلى 18 ألف درهم سنويا فقد أصبحت الآن تتجاوز 60 ألف درهم.

7-صناعة تحويل السمك بآسفي:

ظهرت الصناعة السمكية بآسفي سنة 1925 مع إنشاء شركة الصيد والتصبير للجنوب المغربي (SPCSM)، ثم ثلثها بعد ذلك ثلاثة شركات متخصصة أيضا في صناعة السمك ما بين 1930 و1936، بيد أنه لا يمكن الحديث عن مقاولات صناعية صرفة بقدر ما يجب الحديث عن مقاولات تقليدية[1]. ولهذا يجب انتظار بداية الحرب العالمية الثانية لكي نلاحظ نزعة حقيقية نحو تصنيع السمك بآسفي حيث تم خلق 17 مقاولة عصرية. وقد اشتدت هذه النزعة أكثر مباشرة بعد نهاية الحرب ليصل عدد معامل تصنيع السمك 72 من بين 195 بالمغرب ككل في سنة 1955، أصبحت آسفي تتوفر على حي صناعي حقيقي يحتضن أكثر من 79 مقاولة لتصبير السمك واستخراج مشتقاته، وهو حي تم تهيئته على طول الساحل الجنوبي للمدينة المسمى "بجرف اليهودي" على مسافة تصل إلى خمسة (5) كيلومترات. وقد حقق هذا الجهاز الصناعي أعلى كمية في الإنتاج في عهد الحماية سنة 1952 بإنتاج 1,2 مليون صندوق كانت تمثل نصف مبيعات المغرب آنذاك[2].

وقد كان وراء هذا النمو المتميز لصناعة السمك بآسفي عدد من العوامل الإيجابية، أولها توفر سواحل المنطقة على موارد بحرية هائلة، ثانيها إنشاء وتجهيز ميناء عصري كبير، وثالثها توفر يد عاملة كثيرة في المنطقة الخلفية لمدينة آسفي ويشهد هذا التطور في عدد الوحدات المصنعة للسمك على تسابق المستثمرين الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم وراء تحقيق أكبر هامش ربح ممكن في قطاع يتميز آنذاك باستعمال يد عاملة كثيفة ورخيصة من جهة وضرائب خفيفة من جهة ثانية والإعفاء من ضرائب التصدير نحو السوق الفرنسية التي كانت تعد وجهة للأسماك المصبرة المغربية وظروف إنتاج محلية ملائمة.

[1] Yaacoubi p.56, idem

[2]- F. Bouquerel « Aspects géographiques de l'industrialisation au Maroc ،Thèse en Géographie, Université de Lille, 1974. Pp. 812-818

ولكن يجب الإشارة إلى وثيرة إنشاء المعامل بآسفي لم تستمر بعد الحرب بصفة منتظمة، فقد شكلت سنة 1953 نقطة تحول في نشاط صناعة السردين، وهكذا نزل عدد الوحدات المحدثة قبل هذه السنة من 79 إلى 32 وحدة[1]. أي اختفاء ما يفوق نصف الوحدات الصناعية من الوجود وهي فترة ركوض عرفها القطاع في السنوات التي سبقت حصول البلاد على الاستقلال.

وقد واكبت هذه الفترة نزعة ملموسة نحو التمركز، ما فتئت تتسع لتشمل مقاولات الانتاج والتسويق في آن واحد فقد اتخذت العديد من المقاولات وذابت في إطار مجموعات كبرى كرد فعل على الأزمة، وكرد فعل على المنافسة وفي هذا الصدد يقول تحرير بلال: "في مواجهة المنافسة بالأسواق الأجنبية وإغلاق بعضها وانخفاض مبيعاتها، قررت المعامل الكبرى الاتحاد مع بعضها البعض لعقلنة الإنتاج وتخفيض تكاليف والبحث عن الأسواق وخلق هيئات للبيع المشترك"[2]. وبفضل هذا التركيز على مستوى الإنتاج والتسويق تمت إعادة هيكلة القطاع واستطاع أن يحافظ على وزنه الاقتصادي بالمدينة رغم وضعية الأزمة.

لقد شهدت مرحلة الاستقلال انطلاقة جديدة لصناعة الأسماك، كنشاط يعمل على تثمين المنتوجات السمكية المحصلة، كقطاع لتشغيل يد عاملة مكثفة وكمورد للعملة الصعبة. وفعلا عرفت صناعة الأسماك تطورا كبيرا بازدياد ارتفاع عدد الوحدات الصناعية من سنة لأخرى توجت في سنة 1970 بوصولها إلى 80 وحدة كانت تؤمن العمل لـ 15 ألف شخص[3]. ولكن هذه الفورة لم تدم إلا عشرة سنوات ونصف، وكانت تخفي وراءها العديد من الاختلالات التي كان يعاني منها قطاع صناعة تصبير الأسماك، إذ بمجرد ما بدأ انتاج الصيد البحري في الانخفاض حتى بدأت تبزغ هذه الاختلالات على السطح، وترتبط أساسا بهشاشة التجهيزات وضعف التكوين لدى المسيرين والتقنيين والعمال وعدم مسايرتهم لاحتياجات وشروط السوق، وعدم تكييف الاستثمارات مع حاجيات هذه الأخيرة من خلال البحث عن أنجع الوسائل والطرق، عدم إعادة الاستثمار بصفة مستمرة جزء من الأرباح في تحسين الأداء الآلي.

وقد شهد القطاع مع منتصف السبعينات من القرن الماضي تحولا جوهريا أثر تأثيرا واضحا على مساره، وقد ارتبط هذا التحول مع سياسة المغربة التي شرع في تطبيقها مع حلول سنة 1973، حيث عرفت هذه الصناعة دخول قويا للعديد من المستثمرين المغاربة كمساهمين كبار أو كمالكين جدد

[1] - J. Bouqurel P, Op cit, pp. 812-818.
[2] - Belal A,. cité par Yaâcoubi P.65, idem.
[3] - Monographie de Safi 94 p.32.

للمقاولات الموجودة آنذاك، وقد أسفر الأمر على العكس من ذلك عن مغادرة الفرنسيين والأجانب بطريقة تدريجية، كمهنيين وصناعيين حقيقيين، وقد كان لتلك السياسة مفعول مباشر وسلبي على تسيير المقاولات والبحث عن الأسواق. فحلت الأزمة من جديد بهذا القطاع مع نهاية السبعينات، كما سبق لها أن وقعت في بداية الخمسينات. لقد صار التدبير تدبيرا عشوائيا لم يستطع بعدها القطاع أن يخرج من الأزمة إلى الآن، مع العلم على أن المسؤولية مشتركة، والعوامل المفسرة لتراجع الإنتاج متعددة الأزمة والجدور.

وفي الوقت الذي أدت فيه الأزمة إلى إغلاق العديد من المعامل وكان رد فعل عدد آخر من المقاولات اتجاه الأزمة من جديد هو التمركز، حيث عمدت إلى الاتحاد فيما بينها، كالتجمع الذي عرفته كل من الشركة المغربية للسردين (comasa)، والشركة الشريفة وشركة ماريانا والشركة الوطنية للصبير (Sonec) في إطار العلاقات الكبرى الشريفة (GMC)، أو التجمع الذي عرفته كل من شركة اطلانطا وشركة SPCSM وكومان، في إطار التعاونية المغربية للتصبير (CMC)...

وهي تجمعات ""تركزات" كان الهدف منها هو مواجهة المنافسة وتخفيض التكاليف... عن طريق اختفاء عدد من المقاولات التي لم تعد قادرة على البقاء والاستمرار. ونتيجة لإفلاس البعض وتركز البعض الآخر، تقلص العدد كثيرا ليصل حسب إحصائيات 2004 إلى 8 وحدات، بعد أن كان هذا العدد 13 وحدة سنة 1998 و25 وحدة سنة 1990. وهكذا انتقل عدد هذه الوحدات في الفترة الفاصلة ما بين 1970 و2003 من 80 إلى 8 أي بتراجع وصل 10 مرات.

جدول رقم 83: تطور أعداد الوحدات الصناعية والمغلقة وأعداد العاملين بها.

السنوات	1990	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2003
عدد الوحدات النشيطة	25	26	21	19	19	17	13	13
عدد الوحدات المغلقة	1	1	6	8	8	10	14	-
عدد المأجورين الدائمين	895	920	965	960	965	983	700	600
عدد المأجورين المؤقتين	10500	11000	9400	10500	10500	9700	7500	7000

مندوبية الصيد البحري 2000 www.Safiville.com/peche2004

بالإضافة إلى وحدات التصبير الواصل عددها 13، توجد 5 معامل لإنتاج المشتقات (زيت ودقيق السردين) و4 وحدات لإنتاج الثلج ووحدة واحدة للتجميد ووحدة واحدة للتمليح. يستنتج من هذه المعطيات أن انزلاق قطاع الصناعة السمكية مازال مستمرا بوثيرة حادة ففي ظرف عشر سنوات فقط (1993-2003) انخفض عدد الوحدات النشيطة بالنصف، بسبب ارتفاع وثيرة إغلاق الوحدات وبسبب الإفلاس أو الانضمام إلى شركة أخرى.

وقد كان لهذا الإغلاق أثر سلبي على التشغيل بالمدينة فقد تراجع عدد العمال الدائمين من 920 سنة 1993 إلى 600 سنة 2003 بنسبة انخفاض وصلت إلى 34,8٪، فيما نزل عدد العمال المؤقتين في نفس المدة من 10500 إلى 7000 عامل أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 33,3٪. أما في سنة 1994 فقد ادثرت 3 وحدات كلها وحلت محلها اليوم وحدة جديدة هي Slim.

1 – مشاكل قطاع صناعة تحويل الأسماك بآسفي:

يعاني القطاع من جملة من المشاكل، يمكن تلخيصها على الشكل التالي منها ما يرتبط لالإنتاج ومنها ما يرتبط بالتسويق. أما أهم المشاكل التي يعاني منها الإنتاج:

– مشاكل التموين والنقل

ضعف التموين المستمر من المراكب الساحلية التي تصطاد بسواحل الإقليم وتناقص الكميات المصطادة من الأسماك وخصوصا السطحية (السردين، الأنشوة واسقمري...). فبعد أن كانت معامل الإنتاج متواجدة بالقرب من أماكن التموين، اضطرت للتزود من الموانئ الجنوبية كطنطان والعيون، مما يؤثر سلبا على وثيرة العمل وتزايد تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف النقل.

كما يعترض اللجوء إلى التزود من أماكن بعيدة عدة عراقيل أهمها غياب وسائل النقل التي تتوفر على أجهزة تبريد ملائمة، وهو مايؤثر سلبا على جودة المادة الأولية.

– المشاكل التقنية:

– غياب التجهيزات الأساسية الخاصة بسلسلة التبريد المستمر لدى مراكب الصيد القادرة على تمديد مدة الصيد والاحتفاظ بفائض المحصول من كميات السردين المصطادة. وفي ظل هذا الغياب يظهر أصحاب المراكب في غالب الأحيان إلى تحويل كميات من السردين الجيد إلى مادة أولية هزيلة الثمن لصنع ما يسمى "بالكوانو" أي بقايا السمك.

– غياب أجهزة التبريد لدى عدد من معامل التصبير لتخزين المادة الأولية من الأسماك قبل تصنيعها، مما يؤدي بها إلى عدم استعمال الطاقة الإنتاجية خلال ما تبقى من السنة كلها.

– غياب التجهيزات الضرورية ذات التكنولوجيا المتطورة التي تمكن من مراقبة جودة المنتوج ابتداءاً من نقطة الدخول للمعمل وأثناء حلقات التحويل والتكثيف والتخزين، وفي ظل هذا الغياب تصبح منتوجات آسفي أقل تنافسية في السوق الدولية أمام نظيراتها الأسبانية والبرتغالية خصوصا.

مشاكل الهيكلة والتأطير:

– ضعف التأطير الخاص بهذه الشركات نظرا لغياب الأطر الكفأة والمتمرسة سواء فيما يتعلق يتقنيات الإنتاج أو في شؤون تدبير الجودة أو على مستوى البحث عن أسواق جديدة في كل من أمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط...

– غلبة الطابع العائلي على هذه المقاولات يجعل التسيير بها بعيدا عن التسيير العصري والعقلاني،كما لا يتيح حجمها الصغير الحصول على إمكانيات مالية بالحجم الكافي للقيام بالإستثمارات اللازمة من أجل تطويرها والعمل على ملائمتها مع مستلزمات وشروط المنتوجات المقبولة في الأسواق الدولية. بل بالعكس أدى ثقل المديونية على بعضها إلى الإغلاق بعد سحب رخص الاستغلال منها أو بسبب الإفلاس.

– الطابع الموسمي لاشتغال وحدات تحويل الأسماك، فخضوع صيد الأسماك للظروف المناخية يفرض عليها التوقف إبان ثلاثة أشهر على الأقل أو ما يسمى "بالفصول الميتة" والتي يكون فيها

السمك منعدما، وقد حاولت بعض المعامل استغلال هذه الفترات الميتة في تصبير بعض الخضر والفواكه كالطماطم الكبار والمشمش، ولكنها تبقى محاولات محدودة ومحتشمة[1].

– مشاكل التسويق:

يواجه تسويق المنتوجات المصبرة بآسفي مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالظروفية الإقتصادية الدولية من جهة وبالمنافسة الحادة من طرف الصناعيين المغاربة والأجانب على السواء. فقد شكل دخول اسبانيا والبرتغال للسوق الأوربية المشتركة ضربة قاضية لهذا القطاع بالمغرب عامة وبآسفي خاصة.

إذ استطاعا بمساعدة هذه السوق إعادة هيكلة وحداتهما الانتاجية وإخضاعها للمعايير الأوربية. كما عانى المغرب من الإختفاء التدريجي للامتيازات التي كان يحضى بها سابقا في إطار اتفاقية التعاون مع هذه المجموعة، وذلك على إثر الحماية غير المعلنة من طرف الاتحاد الأوربي نتيجة لتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

وقد عانى أكثر نتيجة للتطبيق الحرفي والصارم للمذكرتين التوجيهيتين الصادرتين من طرف المجموعة الأوربية سنة 1992 (493/91) وسنة 1994 (356/94) اللتان تحددان الشروط الصحية التي تنظم الانتاج وعرض المنتوج بأسواق الاتحاد الأوربي وطرق تطبيق المراقبة الصحية. والواقع أن عددا من الوحدات أغلقت بسبب عدم قدرتها على الاستجابة لنفس معايير الجودة المطبقة على نفس المنتوج المصنع في بلدان الاتحاد الأوربي، وهي الفترة التي شهدت أكبر نسبة لإغلاق معامل التصبير بآسفي.

8- نتائج تراجع الصيد البحري وصناعة تحويل السمك على الاقتصاد بآسفي والمنطقة

بقدر ما أدخل تطور الصيد البحري وتوسيع صناعة تحويله مدينة آسفي في ديناميكية النمو إلى حدود السبعينات، بفضل تظافر الطاقات (Synergie) وتكون "بيئة متفائلة" أي " مجال فعال مصحوب بتوفر الشروط الضرورية"[2]. بقدر ما عمل تراجع الصيد البحري وانكماش صناعة الأسماك على عدم دخول هذه المدينة في ديناميكية النمو الناتجة عن تشتت الطاقات وانحرافها وبالتالي عن ميلاد صورة سلبية عن المدينة: إذ "يلاحظ وجود عدم تناسق قوي بين التأثيرات على الحياة الاقتصادية

[1] -Bonaguide P.32.
[2] Bernard P.Y., Comportement des micro-espaces face à une récession économique, Approche théorique. http: //geoprodig.cnrs.fr/items/show/62146, vu le 20-01-2008

للمساحات الصغيرة في ديناميكيات النمو وديناميكيات الركود. فهو يأتي من التأخير في السلوك الذي يميل إلى تثبيط سرعة الركود ويكشف عن أربع مراحل من التسارع والتباطؤ في فقدان الوظائف في أعقاب الصدمة الأولية"[1]:

– انخفاض عدد العمال بالبحر وبالميناء وبأوراش بناء السفن، كان له أثرا سلبا على مستوى المداخيل بالمدينة وبالتالي على باقي الأنشطة الأخرى (العقار–البناء– التجارة... البنوك) مما يؤدي إلى تدني مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

– ضرورة التموين المستمر من الموانئ الجنوبية يعني صرف مزيد من التكاليف مقابل الحصول على المادة الأولية. مما يفيد خروج موارد مالية معبأة من مدينة آسفي، وما لذلك من وقع سلبي على تكوين المداخيل بالمدينة.

– ارتفاع نسبة البطالة، فقد وصلت نسبة البطالة بآسفي سنة 1993 إلى 21,9% مقابل 15,9 على المستوى الوطني أي بفارق 5 نقط، الشيء الذي يبين هول الظاهرة على المستوى المحلي[2]. بل إن نسبة البطالة قد وصلت إلى 8,25% برسم سنة 2001، وهي ثاني أعلى نسبة بطالة في الوسط الحضري بالمغرب بعد عمالات الدار البيضاء الشرقية (بن مسيك، مديونة، مولاي رشيد، سيدي عثمان)[3].

– ضعف الانتاج الصناعي بآسفي أدى إلى عدم التصدير انطلاقا من ميناءها، كما كان الأمر سابقا، مما دفع المنتجين التوجه إلى ميناء الدار البيضاء قصد نقل الصادرات إلى الخارج، وهو ما تسبب في ضياع عدد من مناصب الشغل.

– وبهذا النقل تم خصم للمداخيل التي كان بإمكان مدينة آسفي الاستفادة منها، لصالح مدينة البيضاء التي تحتضن أيضا المقرات الاجتماعية لأغلب مصانع التصبير بآسفي، الشيء الذي يحرم هذه الأخيرة من استقرار الموظفين والأطر بها، أي حرمانها من كتلة الأجور التي يتم توزيعها خارج المدينة.

9- جمع وتسويق الطحالب: موارد محلية ثمينة ولكنها مهددة.

بعد جمع الطحالب نشاطا خاصا بسواحل جهة دكالة–عبدة وخاصة بسواحل الجديدة التي تعتبر أكبر مصدر لجمع الطحالب بالمغرب بفضل توفر ظروف مناخية–بحرية ملائمة لنمو هذا النوع من النباتات البحرية التي تصلح لإنتاج مادة أكار أكار (Agar Agar) وتنتشر نقط جني وجمع

[1] Bernard P.Y., op cit

[2] - Enquete Nationale sur l'emploi 1995.

[3] - مديرية الاحصاء النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2002.

الطحالب على طول ساحل الجديدة وهي نقط الجديدة، مولاي عبد الله، الخشان، سيدي عابد، سيدي داود، سيدي بونعايم، لهويدة، سيدي موسى، مريزيقة، سيدي صالح، الوالدية وبوسيجور. وتعدا الطحالب مصدرا لمسحوق ذو مميزات خاصة، منها ما هو ما يدخل في الصناعات الغدائية، حيث يستعمل في المواد الغذائية للحفاظ على جودتها ومنها صحي وصيدلاني، حيث يدخل في صناعة مواد التجميل والمواد الصيدلية، وهي خصائص تجعل منه منتوجا ذو قيمة تجارية عالية، وخصوصا منه المنتوجات المغربية المعروفة بجودتها المتميزة.

ويعتبر هذا النشاط موردا مهما للعملة الصعبة لبلادنا حيث تصدر كل الكميات المجمعة منه إلى الخارج سواء كانت خامة أو محولة، ويعد أيضا قطاعا نشيطا لتشغيل فئات عريضة من شباب ونساء المناطق المحاذية لهذه السواحل على الأقل في فترة محدودة من السنة ومصدرا لموارد عيش الكثير من الأسر، إذ يشغل حوالي 6000 شخصا إناثا وذكورا بما فيهم الغطاسين والنقالين والحمالين والنشارين. وقد عرفت سنوات التسعينات استغلال مكثفا للطحالب البحرية التي انتقل انتاجها حسب مندوبية الصيد البحري بالجديدة من 3542 طن سنة 1994 إلى 6689 طن سنة 2002 أي بزيادة قوية تقارب 90% في ظرف مدة تقل عن 10 سنوات.

ويرجع هذا الاستغلال المكثف إلى عدد من العوامل أهمها؛ أولا، الطلب الدولي المتزايد على الطحالب. ثانيا، الاعتماد على وسائل عصرية متطورة لجمع مزيد من الطحالب وقلعها. وثالثا، انتشار البطالة في هذه المناطق. ورابعا، أهمية المداخيل التي يدرها على كل المشتغلين بالقطاع والذين يلجؤون إلى ممارسة جمع الطحالب كنشاط أساسي أو كممارسة ثانوية ومؤقتة (طلبة، تلاميذ، فلاحون، عمال ومأجورون...) يعتمدون عليه كمورد مكمل للمداخيل، خصوصا في وأن فترة جمع الطحالب تصادف العطلة الصيفية، وتوافق الفترة القانونية المسموح بها لممارسة هذا النشاط الفترة الممتدة من فاتح يونيو إلى متم شهر شتنبر من كل سنة، بعد أن كانت تمتد إلى 15 من شهر نونبر، لكن السلطات المختصة ارتأت تحديده في مدة أقل لحماية الطحالب من الانقراض. ويخضع جمع الطحالب من الناحية العلمية لحالة البحر، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بهدوئه، ولهذا فإن المدة المحددة في 90 يوم يمكن أن تنزل إلى 35 يوم فقط كما حصل سنة 2000 بسبب هيجان البحر وارتفاع الأمواج، كما لا يتم احترام التوقيت الرسمي لجني الطحالب في غالب الأحيان، إذ يبدأ الجني قبل التاريخ المحدد وينتهي بعد التاريخ المحدد وهو ما يلحق أضرار بليغة بهذا النبات، خصوصا وأن عملية الجني تتم بطريقة عشوائية، فلا تترك للنبات المدة الكفيلة للنمو من جهة، ولا تعتمد على القطع كما هو مطلوب قانونيا، بل على القطف وهي عملية ممنوعة لا تساعد على إعادة نمو وانتاج الطحالب خصوصا عندما تكون مازالت في طور النمو.

ويؤدي الأضرار بالطحالب واندثار جزء منها إلى تدهور البيئة البحرية الساحلية، خصوصا وأن هذه النباتات توفر 75% من الأوكسجين وتمتص حوالي 70% من الغاز الكاربوني. كما أنها تمثل عشا مثاليا لبيض العديد من الأسماك، مما يفس تناقص كميات الكائنات الحية التي تقتات على هذا النوع من الأعشاب النافعة، وخاصة منها الأسماك.

الطحالب: رهان مالي كبير وشبكات منتظمة من الفاعلين

– يمثل قطاع الطحالب رهانا ماليا مهما للشركات الثلاثة المذكورة سابقا المنتمية كلها لمدن خارج الجهة ومصدرا لدخل العديد من العاملين المؤقتين القاطنين بالقرب من السواحل المنتجة للطحالب. وقد وصلت قيمة الإنتاج سنة 2002 إلى ما يقارب 480 مليون درهم يتم اقتسامها بشكل متفاوت ما بين مختلف المتدخلين المستفيدين من هذا القطاع، ولهذا فإن هذه العائدات المالية تشكل رهانا حقيقيا يخلق نوعا من المنافسة الشديدة للحصول على أكبر قسط من المحصول السنوي قصد توجيهه للسوق. ولمقاومة المنافسة بين الشركات الثلاثة على مستوى الأثمان، يتم اللجوء إلى تشكيل شبكات من التعاونيات والوسطاء وفرق من الغطاسين التي تتدخل في ضبط هذا النشاط حسب الرهانات المطروحة وتشكيل العلاقات داخل وبين الشبكات المذكورة.

1– الشركات الثلاثة: تتواجد اثنتان منهما بمدينة الدار البيضاء والثالثة بمدينة القنيطرة، تقوم بدور الوسيط بين المنتجين المغاربة والشركات الأجنبية الطالبة لهذا النوع من البنيات. وتكمن مهمتها في تجميع الإنتاج وتنظيفه من الشوائب العالقة به وتجفيفه من الماء قبل تصديره، ولا يوجد بمدينة الجديدة سوى معمل واحد لتجميع الطحالب وإعادة بيعها للشركات الثلاثة.

وتكمن استراتيجية كل واحدة من الشركات الثلاثة أولا في تأمين أكبر حصة من الإنتاج وثانيا في التخفيض من التكاليف (تكاليف الاستغلال، تكاليف النقل، وتكاليف الاقتناء...) وثالثا في تثمين الطحالب لأن المستوردين وخاصة الإسبان منهم أصبحوا متشددين في مسألة الجودة.

الجدول رقم 84: تطور كميات وقيمة انتاج الطحالب على سواحل مدينة الجديدة

	الكميات (طن)	القيمة (آلاف الدراهم)
1993	5170	-

1994	3542	-
1995	5519	-
1996	5041	-
1997	5876	27491
1998	4884	27506
1999	6000	49567
2000	4285	55619
2001	4528	55386
2002	6689	78060

المصدر: مندوبية المكتب الوطني للصيد البحري بالجديدة 2003.

ويتبين من الإحصائيات الخاصة بكميات الإنتاج، وجود نوع من الاستقرار في السنوات العشرة الفاصلة بين 1993 و2002، ولكن إحصائيات الخاصة بقيمة إنتاج الطحالب تظهر تطورا كبيرا وصل إلى ثلاثة مرات في فترة وجيزة، مما يبين الأهمية القصوى التي صارت هذه الطحالب تحظى بها في السوق الدولية ولدى المشتغلين به.

رسم رقم 19: شبكات الاستغلال وتسويق الطحالب

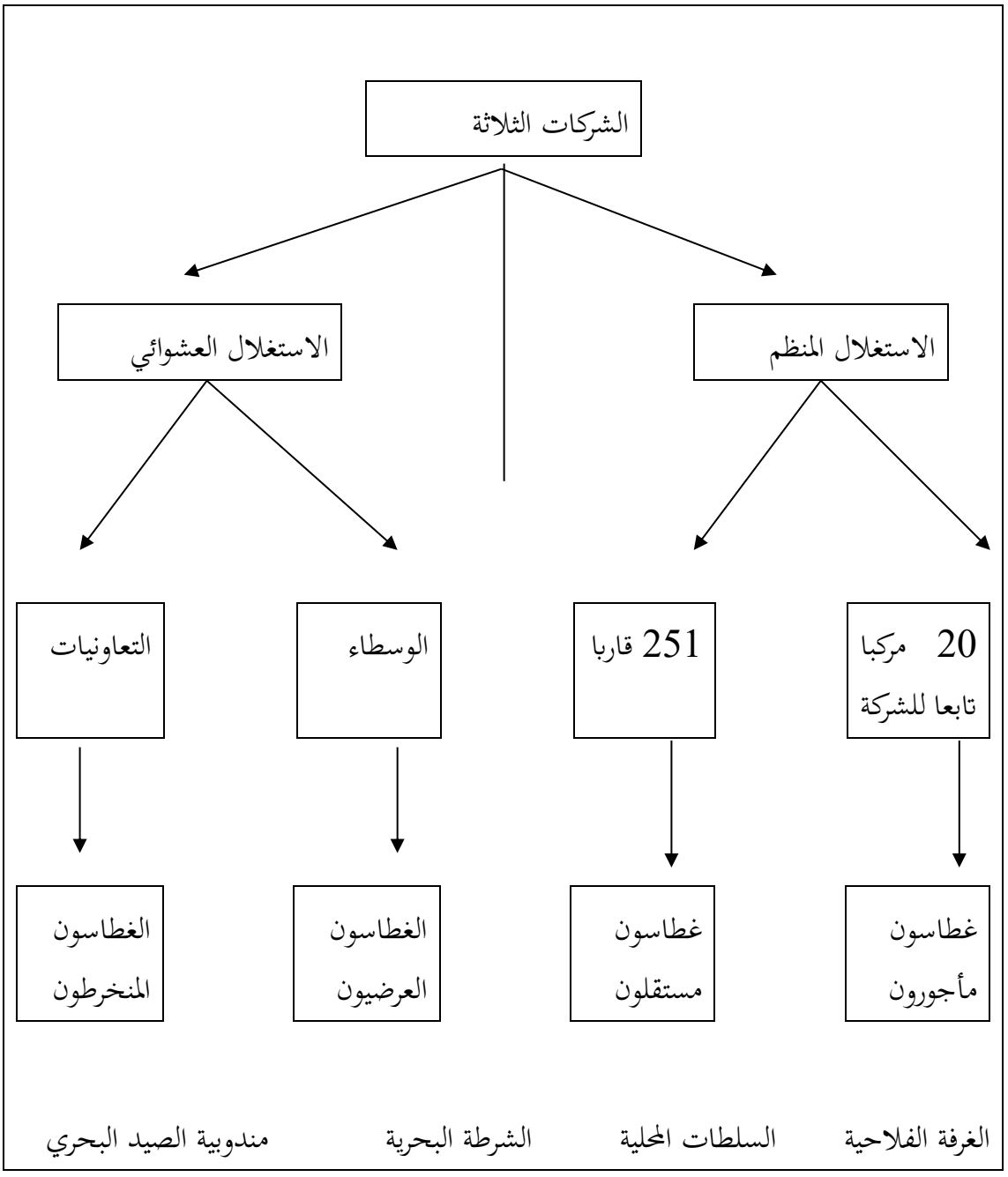

حسني مصطفى 2009

وتتوفر كل شركة على شبكة من التعاونيات تتعامل معها في جمع أكبر قدر من الطحالب، ولكن الخاصية الأساسية لهذه الشبكات هي أنها موسمية تتكون بسرعة وتتفكك بسرعة نظرا لارتباطها

بأشخاص تتلاقى مصالحهم وتتعارض حسب تطور السوق وتقلباته، وذلك بسبب طبيعة هذا القطاع المتميز بالهشاشة والظرفية.

وهكذا تتوفر هذه الشركات على 3 إمكانيات للحصول على المنتوجات:

– عن طريق طاقم من الغطاسين المأجورين الذين يعملون بطريقة رسمية لفائدتها على متن مراكبها العشرين (20)، وقد وصل عددهم برسم 1998 إلى 168 غطاسا.

– عن طريق التعاونيات التي تؤمن الوساطة ما بينها وبين الغطاسين المنتسبين إليها ويفوق عدد هؤلاء 4500 غطاس خلال نفس السنة.

– طريق الوسطاء الذين يقومون بجمع الطحالب لدى الغطاسين الذين يصل عددهم إلى حوالي 6000 شخص.

2– تعاونيات جمع الطحالب:

توجد بالمنطقة 11 تعاونية تعمل في هذا القطاع، وكانت أول تعاونية تأسست سنة 1990، فيما تشكل أكبر عدد من التعاونيات (7) خلال سنتي 1996 و1997. وقد خلقت هذه التعاونيات نظريا بهدف تنظيم الغطاسين وتنمية وتثمين مجهوداتهم والدفاع عن مصالحهم، ولكن الواقع يبين أن هذه التعاونيات لا تقوم بهذه الأدوار لتأطير الغطاسين، بقدر ما هي تنظيمات مهنية صورية تختفي وراءها غالبا شركات غير معلنة من أجل التهرب من أداء الضرائب والتهرب من إلتزاماتها الاجتماعية (التأمين، التغطية الصحية) اتجاه الغطاسين والحصول على سلفات من القرض الفلاحي بفوائد تفضيلية. أما القلة القليلة من التعاونيات الحقيقية فتعرف نفورا للقاطفين الذين لا يحبدون انتظار الحصول على عائداتهم المالية عن طريق التعاونيات، بل الحصول عليها مباشرة لمواجهة مشاكل الحياة اليومية، كما أنها تعاني في غالب الأحيان من انعدام الضمير التعاوني.

وقد كانت هناك محاولة بمعية السلطات المحلية لتأسيس اتحاد لتعاونيات جمع الطحالب يكون هدفه تكوين إطار موحد لتوحيد الأثمان وتحديد عدد وهوية الغطاسين، ولكنها محاولة باءت بالفشل نتيجة للمقاومة التي أبدتها كل من الشركات والوسطاء الذين يستفيدون من تقلب الأثمان وصعوبة تعبئة الغطاسين والمجففين وباقي العمال من أجل تنظيم صفوفهم.

3– الوسطاء التجاريون:

يتوفر هؤلاء في غالب الأحيان على شاحنات لنقل الطحالب، ويصعب تحديد عدد هؤلاء بدقة فهم يتنقلون بسرعة مفرطة من بين مواقع الجني المختلفة لجمع أكبر قدر من الطحالب، ويمكن التمييز بين نوعين من الوسطاء: النوع الأول يتكون من 14 شركة مرخصة تقوم بجمع ونقل الطحالب، والنوع الثاني يتكون من وسطاء عرضيون.

وتكمن استراتيجية هؤلاء الوسطاء في استقطاب أكبر عدد ممكن من الغطاسين عن طريق تشجيعهم بمساعدات والعمل على رهنهم بقروض وسلفات يتم استردادها في موسم الغطس، حيث يصبحون تابعين لهم بالعمل لفائدتهم وبالأثمان المفروضة عليهم نسبيا. ويمكن لبعض الوسطاء أن يستقطب أعدادا كبيرة من الغطاسين قد يتراوح عددهم سنويا ما بين 5000 إلى 1000 غطاس.

وبسبب ارتفاع المردود المالي المحصل كل سنة، ازدادت المنافسة بين الوسطاء التجاريين الذين يلجؤون في تنفيذ استراتيجيتهم المتعارضة على أساليب مختلفة من تكوين تعاونيات صورية واللجوء إلى تدخل السلطات المحلية إلى جانب دون آخر.

4- الغطاسون / الناشرون والمجففون:

لا يمكن تعداد هؤلاء بدقة أيضا إذ تتراوح أعدادهم ما بين 10 إلى 20 ألف غطاس وناشر، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد نقاط الجني، وإلى وصول أعداد كبيرة تتزايد سنة بعد أخرى وإلى الحضور المؤقت وغير المنظم للغطاسين، وإلى صعوبة تنظيم قطاع الغطس من طرف السلطات المختصة لتحديد قانوني من هو "الغطاس" والترخيص له. إنه نشاط مفتوح أمام الجميع وليس مقيدا بأي شروط ويوجد صنفان من الغطاسين: الصنف الأول ويتكون من غطاسين يتوفرون على قوارب صغيرة تم الترخيص لهم من طرف المديرية الجهوية للصيد البحري ويصل عدد الرخص الموزعة 251 رخصة فقط.

الصنف الثاني ويتكون أغلبية الغطاسين الذين يتوفرون فقط على منطاد هوائي Pneu وشبكة صغيرة، وتكون حياتهم نتيجة لذلك محفوفة دوما بالمخاطر، حيث يتعرضون في عدد من الحالات إلى الغرق. وغالبا ما يعمل هؤلاء الغطاسون بمعية من إفراد عائلاتهم وخصوصا النساء منهم كناشرات للطحالب بعد خروجها من الماء قصد تجفيفها تحت أشعة الشمس حيث يتم تجفيف تقريبا 2/3 من الطحالب المستخرجة قبل نقلها إلى الشركات. وتكمن استراتيجية هؤلاء الغطاسين والنشارين في تحصيل أكبر دخل ممكن خلال هذه الفترة المحدودة لمواجهة باقي فصول السنة حيث يوجدون في بطالة دائمة أو بطالة مقنعة، إنها استراتيجية العمل من أجل البقاء إلى موسم جديد.

6-السلطات العمومية:

وتتكون هذه السلطات من ثلاثة أطراف:

– السلطات المختصة: وهي المديرية الجهوية للصيد البحري وتكمن استراتيجيتها في تنظيم هذا القطاع من خلال القوانين الجاري بها العمل، ومن خلال مراقبة الأشخاص المعنويين والذاتيين المرخص لهم. أما رهانها فيتجلى في الحفاظ على هذه الثروة الثمينة من حيث قيمتها المالية ومن حيث دورها الإيكولوجي، وذلك بمحاربة الاستغلال العشوائي. إذ تبين أن هذا الأخير قد قضى نهائيا على الطحالب القريبة من الساحل، فقد انتقل عمق وجودها من 3 أمتار في أواسط التسعينات إلى 10 أمتار في بداية الألفية الثانية، وهو ما مؤشر كاف للدلالة على الخطر الداهم الذي يهدد استدامة هذه النباتات، ولكن هذه السلطات تعاني من انعدام الوسائل القانونية والوسائل المادية للتدخل المناسب. كما أنها تعاني من انعدام التنسيق مع الأطراف الأخرى.

– الدرك الملكي: وهي عبارة عن شرطة للبحر التي تجوب، سواحل الجديدة لتراقب الخطوط البحرية التي لا يجب تجاوزها وتسهر على احترام القوانين، ولكن نتائج تدخلها محدود بسبب أهمية الرهانات المطروحة (رهانات مالية، رهان التشغيل...)

– السلطات المحلية: تقوم هذه السلطات بدور التحكيم ما بين مختلف الفاعلين، وتحاول ضبط التجاوزات غير القانونية، ولكن تدخلها يبقى محدود النتائج أيضا، بسبب حضور الهاجس الاجتماعي وخاصة هاجس انتشار البطالة وبسبب اعتبارات أخرى كالضغوط والعلاقات الزبونية.

– الغرفة الفلاحية: حاولت الغرفة من خلال خلق لاتحاد التعاونيات السبعة من أجل تنظيم مهنة الغطس، وذلك بإعطاء تأشيرة خاصة للذين يجيدون الغطس، حيث تم استخدام خبراء خاصين (فريق كوسطو) في سنة 1999 لتنظيم مباراة من أجل اختيار الغطاسين الرسميين. ولكن هذه المحاولة بقيت يتيمة ولم يتم تجديدها في السنوات الموالية. كما لم يتجاوز تدخلها هذا الإطار للتنسيق بين الفاعلين في هذا الميدان وتقديم المساعدات التقنية والتوجيهية والتنظيمية.

المبحث الثاني: الصناعة: قطاع واعد ولكنه قليل التشغيل وتابع لمراكز خارجية عن الجهة

1-أهمية الصناعة بجهة دكالة-عبدة على المستوى الوطني

كانت المناطق الخاضعة لجهة دكالة-عبدة معروفة إلى حدود السبعينات من القرن الماضي بطابعها الفلاحي المهيمن وبحياتها القروية المتجدرة، إلا أن هذه الجهة أخذت تنزع شيئا فشيئا نحو التصنيع منذ أواسط القرن الماضي لكي تصبح مع نهايته قطبا صناعيا متميزا على الصعيد الوطني سواء من حيث المكانة التي أصبحت تحتلها هذه الجهة بين الجهات الستة عشر المشكلة للتراب الوطني أو من حيث بنيتها الصناعية أو من حيث أداءها...

فمن حيث المكانة التي تشغلها جهة دكالة-عبدة، فأقل ما يقال عنها أنها مكانة متميزة على الصعيد الوطني، وإن كان يكتنفها بعض من التناقض؛ فعدد المؤسسات الصناعية بها لا يتجاوز 336 مؤسسة أي ما يناهز نسبة 5% من مجموع المؤسسات المتواجدة بالبلاد محتلة بذلك المرتبة السابعة من بين الجهات المغربية؛ ولكنها نسبة ضعيفة لا تعبر في الولقع عن الثقل الإنتاجي الكبير والأداء الاقتصادي المميز الذي تقوم به على الصعيد الصناعي.

فعلى مستوى التشغيل نجدها تحتل مكانة متقدمة؛ حيث وصل عدد المشتغلين بها حسب الإحصائيات التي قامت بها وزارة الصناعة والتجارة سنة 2000 بصفة دائمة 28539 مستخدم وهو ما يمثل 5,8% من مجموع المستخدمين بقطاع الصناعة ببلادنا، وبهذه الأرقام تتبوأ جهتنا المكانة الرابعة بعد جهة الدار البيضاء الكبرى وجهة طنجة-تطوان وجهة الرباط-سلا-زمور-زعير على صعيد التشغيل الصناعي، الذي يساهم حسب إحصائيات 1997 بامتصاص ما يقارب 23% من السكان النشيطين بالوسط الحضري [1]ولكنها لتحقق على مستوى النفقات المحصلة من طرف المستخدمين تقدما ملموسا، حيث تحتل المرتبة الثالثة من بين الجهات وذلك بنسبة 8% من مجموع النفقات المستخلصة في القطاع الصناعي ببلادنا. ويدل هذا في حد ذاته على مساهمة هذا القطاع في الرفع من مستوى المداخيل بالجهة.

وتتأكد أهمية جهة دكالة-عبدة في القطاع الصناعي من خلال قيمة الاستثمارات التي توليها لها الجهات المختصة ببلادنا، فقد وصلت هذه الأخيرة سنة 2000 إلى 766 مليون درهم أي ما يمثل 6,6%، محتلة بذلك المرتبة الرابعة بعد كل من جهة الدار البيضاء الكبرى وجهة طنجة-تطوان وجهة

[1] - Direction régionale de la région Doukkala-Abda, Ministère de la prévision économique et du plan. Rapport de l'année 2000.
-Monographie de la Région Doukkala Abda 1998.

الرباط–سلا–زمور–زعير.

وإذا كان مؤشر الاستثمار الصناعي عنصرا يتغير من سنة لأخرى، فإن مؤشرات أخرى تدل دلالة قاطعة على أهمية المكانة التي أضحت تحتلها جهة دكالة–عبدة، وهي مؤشرات ثابتة ومؤكدة تعبر عن سلامة الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية بها، ومن بين هذه المعطيات، مؤشر التصدير ومؤشر الإنتاج. على مستوى التصدير، يظهر أن جهتنا تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد جهة الدار البيضاء الكبرى، بفضل توجيه نسبة كبيرة من المنتوجات الصناعية نحو الخارج، تجعلها تمثل 21,5% من مجموع الصادرات الصناعية الوطنية.

الجدول رقم 85: تطور المؤشرات الصناعية بجهة دكالة-عبدة

		عدد المؤسسات	عدد المستخدمين الدائمين	المبيعات	الإنتاج	نفقات المستخدمين	الصادرات	الاستثمارات
1992	إقليم الجديدة	95	7942	6129	6155	423	3656	442
	إقليم آسفي	109	8487	5596	6306	475	3853	7801
	جهة دكالة-عبدة	204	16429	11725	12461	898	7509	1222
1995	إقليم الجديدة	132	8513	7970	7752	521	4503	231
	إقليم آسفي	109	7741	6754	6846	507	4369	100
	جهة دكالة-عبدة	241	16254	14724	14598	1028	8872	331
	على المستوى الوطني %	3،9	4،4	10	11،2	6،4	27،2	4،2
2000	إقليم الجديدة	171	10317	8797	8621	956	4189	447
	إقليم آسفي	165	7084	7076	6943	741	4228	319
	جهة دكالة-عبدة	336	17401	15873	15564	1697	8417	766
	على المستوى الوطني %	5	5،8	9،7	10،3	8،2	21،5	6،6

وزارة التجارة والصناعة إحصائيات صناعية 1998

مديرية الإحصاء النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 1994

مديرية الإحصاء النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 1997

مديرية الإحصاء النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2002

مديرية الإحصاء النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 1989

وتتأكد نفس المكانة على مستوى الإنتاج، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد جهة الدار البيضاء الكبرى وذلك من خلال المساهمة ب 10،3% من القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي على المستوى الوطني. غير أن نقط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع بالجهة هي أنه لم يستطع إنشاء عدد كبير من المؤسسات يستطيع تشغيل يد عاملة كثيفة.

2-التوزيع الفرعي للصناعات بالجهة

لقد استطاعت جهة دكالة-عبدة رغم قلة عدد المنشآت الصناعية بها من تبوأ المكانة الثانية على المسرح الجهوي بعد جهة الدار البيضاء الكبرى بفضل احتواءها على إقليمين نشيطين على الصعيد الصناعي، فمن جهة هناك إقليم أسفي الذي دخل الميدان الصناعي مبكرا ونجح في أن يحافظ فيه على مكانة متميزة من بين الأقاليم المغربية رغم الانتكاسات والأزمات التي مر منها، حيث مازال يحتل الرتبة الخامسة ولم تفارق أسفي إلى اليوم صورة المدينة الصناعية التي اشتهرت بها من بين المدن المغربية، ومن جهة ثانية هناك إقليم الجديدة، القادم الجديد إلى ميدان الصناعة بعد أن أتبث جدارته في الميدان الفلاحي، وقد استفاد هذا الإقليم من معطيات جيو-اقتصادية متعددة لتجعل منه ثاني إقليم صناعي على المستوى الوطني.

وهكذا سيتكون مجال صناعي خاص بهذه الجهة، هو عبارة عن تركيبة جغرافية متفردة لإقليمين متميزين ومتجانسين في نفس الوقت؛ تجعل من جهة دكالة-عبدة متخصصة صناعيا في بعض القطاعات ومتكاملة في قطاعات أخرى. غير أننا نجد تفاوتا بين الاقليمين: فإلى جانب البنية الصناعية، يختلف الإقليمان عن بعضهما من حيث توجيه المنتوجات الصناعية، ومن حيث الفعالية الاقتصادية ومن حيث اندماج الفروع الصناعية ومن حيث درجة الاستثمار الصناعي بها؛ وأهم الخصائص التي يتميز بها النشاط الصناعي على المستوى القطاعي هي:

- هيمنة الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية التي تحتل المرتبة الأولى من الصناعات الموجودة بالجهة، ويأتي على رأس هذه الصناعات المركبات الصناعية بالجرف الأصفر المتخصصة في معالجة الفوسفاط.

- وجود صناعات غذائية متنوعة وموجهة نحو السوق الوطنية.
- حضور باهت لصناعات النسيج والجلد التي لم تتم تنميتها بما فيه الكفاية.
- بداية ضعيفة للصناعات الميكانيكية والمعدنية بالمقارنة مع المستوى الوطني وخصوصا بالمقارنة مع الدار البيضاء الكبرى.

كما نلاحظ ديناميكية متفاوتة بين الإقليمين في القطاعات الصناعية من حيث إنشاء المؤسسات الصناعية، إذ تعرف القطاعات الصناعية تفاوتا في تطورهما داخل الجهة سواء على مستوى أو على مستوى التشغيل أو على مستوى النشاط التجاري.

الجدول رقم 86: نسب التزايد السنوي للمؤشرات الاقتصادية بجهة دكالة-عبدة (1988-1998)

	إقليم الجديدة			إقليم الجديدة			جهة دكالة-عبدة		
	عدد المؤسسات	قيمة المبيعات	عدد المستخدمين	عدد المؤسسات	قيمة المبيعات	عدد المستخدمين	عدد المؤسسات	قيمة المبيعات	عدد المستخدمين
الصناعات الغذائية	7،5	10،8	7،8	2	0,8	-3,5	4,3	6,4	-1,4
صناعات النسيج والجلد	12،8	8،1	3،7	0،7	2،6	-5،5	6	5،5	-0،6
صناعات الطباعة والزجاج والبناء	11،1	35،3	26،8	6،2	-7،1	5،2	8	0،03	14
الصناعات المعدنية والميكانيكية	30،2	42،7	38	3،5	-11،3	4،6	12،7	16،4	21،3
الصناعات الكيماوية ش.الكيماوية	7،2	2	-0،06	9،6	1،2	-0،02	7،9	1،6	-0،04

المصدر: إحصائيات وزارة الصناعة والتجارة بتصرف.

يلاحظ من جدول نسب التزايد السنوي للمؤشرات الصناعية (88-1998) النقط التالية:

- من حيث عدد المؤسسات الصناعية؛ يظهر أن الصناعات المعدنية والميكانيكية هي الأكثر تزايد بالجهة بنسبة 12،7٪ وخصوصا بإقليم الجديدة 30،2٪+.

- من حيث قيمة المبيعات؛ سنجد أن الصناعات المعدنية والميكانيكية هي الأكثر ديناميكية بتحقيقيها نسبة تصل إلى 16،4٪+ داخل الجهة، مع إثارة الانتباه إلى التراجع الذي تعرفه هذه الصناعات بإقليم أسفي 11،3٪- والنمو القوي للمبيعات بإقليم الجديدة 42،7٪+ من جهة وركوض صناعات الطباعة والزجاج والبناء (0،03٪) بالجهة وخصوصا بأسفي 7،1٪-) من جهة ثانية.

من حيث التشغيل: نسجل النمو الهائل للصناعات المعدنية والميكانيكية بإنجازها 21،3٪+ وصناعات الطباعة والزجاج والبناء بنسبة 14٪ على المستوى الجهوي؛ ونسجل أيضا التراجع السلبي لباقي الصناعات في التشغيل وعلى الخصوص الصناعات الغذائية بالجديدة (3،5٪) حيث تصل مساهمة الصناعات الغذائية في قمة الإنتاج الصناعي إلى 20٪ بإقليم الجديدة في حين أنها لا تتجاوز 14٪ بإقليم أسفي.

يظهر الاختلاف واضحا بين الإقليمين من وجهة التسويق ففي الوقت الذي يتخصص فيه إقليم الجديدة الصناعات الموجهة نحو السوق الوطنية حيث يخصص لها سنة 1998 نسبة85٪من مجموع إنتاجها، ويأتي على رأسها صناعات السكر والحليب والدقيق... وقد ساعد في انتشار هذه الصناعات وجود منطقة فلاحية نشيطة وغنية بدكالة، وعلى الخصوص منذ أن تم الإقدام على إعداد أجزاء لا بأس منها بالسقي الكبير، مكنها من إدخال زراعات صناعية كالشمندر أو الزراعات العلفية الموجهة نحو إنتاج الحليب وإنتاج اللحوم. وتتركز الصناعات الغذائية على الخصوص بقطبين أساسيين؛ وهما سيدي بنور الذي بات يحتكر صناعة السكر والمواد العلفية... بفعل وجود هذه المدينة في قلب المنطقة المسقية، ومدينة الجديدة التي استفادت من إعادة الانتشار الصناعي لمدينة الدار البيضاء إلى جانب برشيد، وتقوم بالربط الوظيفي بين الدار البيضاء وبين منطقة خلفية غنية معروفة بإنتاج الحبوب الموجهة للمطاحن وتربية الأبقار من أجل إنتاج الحليب، حيث استفادت كثيرا من هذه الوظيفة خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية بها منذ أواسط الثمانينات. كما نجد لأزمور وحدات لتلفيف الخضر تستفيد من إنتاج البواكير التي يوفره شريط الوجة الممتد على طول ساحل إقليم الجديدة، بدون أن ننسى بعض النقط الموجودة بالعالم القروي (بولعوان لإنتاج الخمور والمجال الموجود بين الوالدية وسيدي عابد لإنتاج الملح).

أما الصناعات الغذائية بإقليم أسفي فتتوجه بنسبة كبيرة منها نحو التصدير (34٪) حسب

إحصاء 1998. حيث تعمل معامل تصبير السمك إلى توجيه نسبة عالية من إنتاجها نحو الأسواق الدولية. وتكاد تتركز هذه الصناعات في معظمها بمدينة أسفي دون غير من المراكز الحضرية لإقليم أسفي، وذلك لتخصص هذه المدينة في تصبير الأسماك التي يتم صيدها بسواحل عبدة.

ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات من حيث قيمة المعاملات كل من معملي السكر بسيدي بنور والزمامرة، وكل من معمل مركز الحليب لتصنيع الحليب ومشتقاته ومعمل نيستلي المغرب لإنتاج الحليب المجفف وإنتاج القهوة السريعة (نيسكافي) والشربات السريعة (MAGI) بالجديدة ومعمل الخمور ببولعوان، ومعامل تصبير السمك بأسفي، وخمسة (5) مطاحن، ثلاثة (3) منها بالجديدة واثنان (2) بأسفي.

جدول رقم 87: الوحدات الصناعية الغذائية الأساسية بالجهة

الوحدة الصناعية	التوطين	الموارد الأولية	مكان إنتاجها
معمل السكر دكالة	سيدي بنور	الشمندر السكري	دكالة
معمل السكر الزمامرة	سيدي بنور	الشمندر السكري	دكالة
علف دكالة	سيدي بنور	حبوب، تلف الشمندر	دكالة
فرولي (الجبن)	لبير الجديد	الحليب	سهل شتوكة
نيستلي (الخليب المحقق)	الجديدة	الحليب	منطقة دكالة
مركز الحليب	الجديدة	الحليب	منطقة دكالة
ماجيل (تلفيف الخضر)	آزمور	الخضر	الولجة
MAGEL كوفيم Covem (تلفيف الخضر)	آزمور	الخضر	الولجة
بروليتا إنتاج البيض	مولاي عبد الله	الخضر	الولجة
وحدات إنتاج الملح	الشماعية	استخراج قاري	ضاية زيمة
وحدات تصبير السمك	ما بين الوالدية وسيدي عابد	تجفيف مياه البحر	البحر
وحدة تلفيف الكبار	آسفي	الأسماك	البحر
	آسفي	الكبار	ناحية أسفي

تستقر الوحدات الصناعية بالمراكز الأكثر قربا لمناطق التموين بالمواد الأولية حتى تتمكن من تخفيض كلفة النقل من جهة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المراكز سواء على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية أو على مستوى اليد العاملة.

وما عدا هذه الوحدات الصناعية، فإن أغلب المؤسسات هي وحدات صغيرة الحجم تشتغل بقطاعات متنوعة، يأتي على رأسها من حيث العدد المخابز الصناعية (إنتاج الحلوى والخبز) التي وصل عددها سنة 2003 إلى 28 بمدينة الجديدة 14 بمدينة أسفي و2 بسيدي بنور و2 باليوسفية و2 بأزمور، وهي وحدات لا يتجاوز عدد العاملين بها 8,8 عامل بكل وحدة بأسفي و4,7 بالجديدة.

أما من حيث وجهة الإنتاج، فيبدو أن معامل تصبير السمك بأسفي تتميز عن غيرها بأهمية قيمة الصادرات، في حين توجه أغلب المؤسسات إنتاجها للسوق الجهوية والوطنية، وتصدق نفس الملاحظة على قطاع تصنيع الطحالب بالجديدة الذي يوجه إنتاجه كلية إلى التصدير.

وإذا رجعنا إلى أهمية التصدير داخل هذا القطاع فسنجد بأن إقليم أسفي أكثر توجها نحو الخارج من إقليم الجديدة، حيث تصل إلى 35،9% بالإقليم الأول في حين أنها لا تتجاوز 14،9% بالإقليم الثاني.

كما أنه القطاع الصناعي يشغل نسبة أكبر بإقليم أسفي من خلال توظيف ما يقارب 7500 مستخدم أي ما يناهز 55% من مجموع اليد العاملة الصناعية، ولكنه لا يحقق به سوى 10% من القيمة المضافة الصناعية، في حين نجده لا يوظف إلا 3054 مستخدم بإقليم الجديدة، أي 28% فقط من اليد العاملة الصناعية به، ومع ذلك نجح في تحقيق قيمة مضافة مماثلة (18%) من القيمة المضافة الصناعية العامة. ويرجع السبب في هذا التفاوت إلى الفرق الواضح بين المجالين في الإنتاجية، حيث تصل هذه الأخيرة بإقليم الجديدة إلى 162،4 ألف درهم/عامل1 مقابل 32،7 ألف درهم/عامل1 بإقليم أسفي أي ما يناهز 5 مرات؛ وذلك على الرغم من المجهودات المبذولة بالإقليم الثاني على مستوى الاستثمارات حيث وصلت نسبة الاستثمار به برسم سنة 1998 43،3% مقابل 12،9% بالإقليم الأول.

إذا كانت الصناعات الغذائية على مستوى الاندماج القطاعي بالإقليمين لا تتجاوزان الربع، وهما في ذلك متشابهان من حيث الأهمية (23%)، فإنها تعرف ديناميكية متفاوتة على المستوى التجاري وعلى مستوى التشغيل. فنسب التزايد السنوي الحاصل ما بين 1988 و1998 تدل على وجود نتائج جيدة عموما بإقليم الجديدة ووجود نتائج ضعيفة على المستوى التجاري وسلبية على مستوى التشغيل

بإقليم أسفي بسبب إغلاق العديد من معامل تصبير الأسماك وأوراش صناعة المراكب، الشيء الذي أدى إلى تسريح نسبة مهمة من اليد العاملة بها، وصلت إلى 3،5% بهذا القطاع؛ هذا بالإضافة إلى أنه قطاع يعتمد على تشغيل اليد العاملة المؤقتة مادام أن صناعة التصبير هي نشاط موسمي يرتبط بفصل صيد الأسماك، إذ يصل هذا الصنف من اليد العاملة إلى 66،2% بإقليم أسفي؛ في حين تعتمد الصناعة الغذائية بإقليم الجديدة بالدرجة الأولى على اليد العاملة الدائمة (80%) وبإقليم أسفي (76%).

ويمكن إرجاع تخصص جهة دكالة-عبدة في الصناعات الفوسفاطية إلى ثلاثة عوامل أساسية، العامل الأول هو توفر الجهة على ميناءين معدنيين مهمين من حيث العمق والتستر من الأمواج العاتية وهما ميناء الجرف الأصفر وميناء آسفي، والثاني ذوا طابع جغرافي وهو القرب الجغرافي من أماكن استخراج الفوسفاط بكل من هضبة الكنتور وهضبة الفوسفاط لأولاد رحمون من جهة والتوفر على إمكانيات جيو-بحرية لإقامة موانئ كبرى لتصدير الفوسفاط ومنتوجاته المشتقة، أما العامل الثالث فهو يدخل في إطار السياسة الاقتصادية التي تحاول أن تشغل الموارد الطبيعية المتوفرة في إطار التقسيم المجالي للعمل ببلادنا.

وتتميز أيضا جهتنا بخاصية ثانية هي الاعتماد بالدرجة الثانية على الصناعات الغذائية بكلا الإقليمين، حيث تحتل هاته الأخيرة الإنتاج الصناعي لكل منهما 7% و8% ، وذلك على الرغم من اختلاف طبيعة هذه الصناعات.

الجدول رقم 88: تطور عدد اليد العاملة الصناعية الدائمة مع عدد المؤسسات الصناعية بالجديدة

السنوات	1976	1977	1978	1980	1985	1992	2000
عدد المؤسسات	21	14	13	20	49	95	171
عدد اليد العاملة	1432	696	572	1175	2331	7942	10317

إعداد شخصي: النشرات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط 1976-2000.

عرف التشغيل الصناعي بالجديدة نموا مذهلا، ففي غضون 25 سنة انتقل عدد اليد العاملة الصناعية الدائمة من 1432 سنة 1976 إلى 10317 أي 7.2 مرات كنتيجة منطقية لتزايد عدد

المؤسسات الصناعية ب 8.1 مرة. وقد بدأ هذا التطور الهام انطلاقا من سنة 1978 في الظهور والتزايد مع بداية بناء مشروع ميناء الجرف الأصفر. ورغم هذا النمو الإيجابي الكبير فإن التشغيل الصناعي يبقى دون التطلعات بالمقارنة مع الحاجيات الكبيرة في ميدان الشغل على المستوى الجهوي.

الجدول رقم 89: تطور نسبة النشاط ونسبة البطالة بإقليم الجديدة (السكان والسن أعلى من 15 سنة)

السنوات	1971	1982	1992	2001	1993
نسبة السكان النشيطين (%)	42	48.5	52	54.8	51.2
نسبة البطالة (%)	13.2	11.7	21.2	-	19.4

خصوصا وأن خروج المرأة قد أدى إلى توسع نسبة السكان النشيطين بشكل ملفت للنظر، ويزداد الطلب إلحاحا على العمل بالوسط الحضري، حيث انتقل سكان مدينة الجديدة من 81455 نسمة سنة 1982 إلى ما يناهز 150000 سنة 2004، بنسبة عامة تصل إلى أكثر من 42% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 20 و65 سنة. وبهذا فإن الأنشطة الصناعية التي تم خلقها لم تنجح في استيعاب هذا الكم الهائل من اليد العاملة الحضرية الإضافية، حيث يرتبط التزايد السكاني الحضري بالهجرة القروية أكثر منه بالنمو الصناعي؛ ويرجع هذا العجز في استيعاب البطالة الحضرية إلى ثلاثة عوامل:

- عدم مطابقة حاجات الصناعات المحلية واليد العاملة المحلية غير المكونة أو غير المدربة، الشيء الذي يدعو الصناعات الصغرى والمتوسطة إلى استقدام هذه الأخيرة من مدن أخرى.

- عدم استفادة الجديدة من إعادة انتشار اليد العاملة الخاصة بالمكتب الشريف للفوسفاط، فعند انطلاقة المركب الصناعي للجرف الأصفر تم تعيين الجزء الأكبر من اليد العاملة به التي تم نقلها من مناجم خريبكة التي كانت تشهد آنذاك إقفال العديد من المناجم الباطنية والتحول إلى المناجم المكشوفة. كما تم استقدام عدد من الأطر والتقنيين من المركب الصناعي

لآسفي.

– سيادة المقاولات الصغرى والمتوسطة يحد من إمكانيات التشغيل الكثيف، فإذا ما استثنينا المركب الصناعي للجرف الأصفر، فإن متوسط التشغيل كل مقاولة صناعية لا يتجاوز 40 عاملا.

– عدم ظهور صناعات محركة ومستقطبة محليا تخلق إمكانة إقامة مقاولات صناعية أخرى، مما يمكن أن يعود على الإقليم والجهة بالمزيد من فرص الشغل، والحال هو أن العديد من الصناعات المتواجدة بالمدينة تمت إعادة استيطانها بعد أن تم إجلاءها عن مدينة الدار البيضاء.

4– إغلاق معامل التصبير في مدينة آسفي أول سبب في تراجع التشغيل الصناعي:

تعد صناعة تصبير السمك بآسفي صناعة تحويلية خفيفة لا تتطلب منشآت وتجهيزات ثقيلة، وتهتم بتحويل الأسماك من مادة طرية إلى مادة مصنعة. جل الوحدات الصناعية تستوطن الحي الصناعي الذي يقع على طريق الجرف اليهودي بأقصى الجنوب الغربي من المدينة. وأهم صناعات الأسماك تهم تحويل سمك السردين بما يزيد عن 80% من مجموع السمك المعلب ثم يليه الماكرو الأسقمري والأنشوبة وشرن...

الجدول رقم 90: تطور إنشاء وحدات تصبير السمك بآسفي

1920	1925	1930	1970	1981	1982	1995	1999
1	8	13	80	38	32	22	8

فبعد العصر الذهبي الذي عاشته صناعة تصبير السمك مع مطلع السبعينات، أخذت الوحدات الصناعية العاملة بهذا القطاع تغلق أبوابها الواحدة تلو الأخرى، حيث انتقلت من 80 وحدة سنة 1970 إلى 8 فقط سنة 1999 أي تناقص عشر مرات في غضون 36 سنة بمعدل إغلاق وحدتين كل سنة.

ويرجع إغلاق هذه الوحدات الصناعية إلى عوامل متعددة أهمها:

– تقلص المخزون السمكي بآسفي والاعتماد المتزايد على السمك المستقدم من الأقاليم

الجنوبية وما يترتب عنه من مصاريف النقل الإضافية.

– الشروط المكلفة المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي على معامل التصبير ومنها على الخصوص الشروط الصحية لتنظيم الإنتاج وضمان جودة المنتوجات المصدرة.

– سوء التسيير وشدة المنافسة زيادة على ثقل الضرائب. إذا كان من الصعب تقدير اليد العاملة التي تعرضت للبطالة نتيجة لهذه الإغلاقات المتتالية؛ فإنه يسهل علينا تصور عمق الأزمة التي تعترض قطاع الشغل بمدينة آسفي، بعد أن كان هذا القطاع من أكبر القطاعات الإنتاجية تشغيلا بها والتي واكبت النمو الديمغرافي والحضري بها.

ولإعطاء صورة عن هول الأزمة التي يتخبط فيها هذا القطاع ومعه الشغل بمدينة آسفي، نظرب مثالا لذلك الشركة التعاونية المغربية للتصبير CMC التي تم إنشاءها سنة 1927 وكانت تضم ثلاثة معامل هي:

1- معمل كومار كان يشغل 800 عامل وعاملة تقريبا.

2- معمل أطلنطا كان يشغل 900 عامل وعاملة تقريبا.

3- معمل SPCSM كان يشغل 900 عامل وعاملة تقريبا.

كما تضم الشركة ثلاثة مخازن أهمها مخزن SUMACO كان يشغل 200 عامل وعاملة تقريبا، ناهيك عن فروع متواجدة بأكادير والداخلة والصويرة، وتصدر الشركة منتوجاتها إلى حوالي 16 دولة أوربية و6 دولة بكل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، أما المساهمون في رأسمالها فمعظمهم أجانب. وبإغلاق أبوابها في سنة 2000 تكون بذلك قد سرحت 2800 عامل دفعة واحدة بدون حقوق[1]، إنه نموذج صارخ لقطاع يعرف صعوبات كبيرة أدت في نهاية المطاف إلى إفلاس العديد من القطاعات بمدينة آسفي، مما يستدعي إعادة هيكلته وإيجاد الحلول المناسبة لإحيائه.

3-الاستيطان الصناعي

1-3-توطين مراكز القرار الصناعي:

يعد البحث عن مراكز القرار الصناعي من الناحية الجغرافية مؤشرا مهما على الإمكانيات

[1] مجلة المحيط العدد 3، دجنبر 1998 وجريدة الصباح 30 يونيو 2000

التي تتوفر عليها كل جهة قصد التحكم في مصير تنميتها من عدمها. الشيء الذي يمكن من معرفة درجة استقلاليتها أو تبعيتها إلى مراكز خارجية.

الجدول رقم 91: توزيع الوحدات الصناعية حسب القطاعات وتوطين مقراتها الاجتماعية بإقليم الجديدة.

القطاع	الجديدة	البيضاء	الرباط	المجموع
الصناعات الغذائية	27	12	-	39
صناعات النسيج والجلد	1	4	2	7
IVC	7	1	1	9
الصناعات المكانيكنية والمعدنية	2	-	-	2
الصناعات الكميائية وشبه الكميائية	2	6	-	8
المجموع	39	23	3	65

Errami E., le développement industriel dans la province d'El Jadida, réalité et perspectives. / INAU, Rabat, 1990.

يظهر من هذه العينة أن 40 وحدة من أصل 65 موجودة بالمنطقة الصناعية تتخد الجديدة موطنا لمقراتها، أي ما يمثل 60%، وتأتي بالدرجة الثانية الدار البيضاء ب 23 وحدة وفي الدرجة الثالثة الرباط ب 3 وحدات، حيث تمثل كل من البيضاء والرباط 40 % من المقرات الاجتماعية المستوطنة بالجديدة.

القطاعات التي يغلب عليها الطابع المحلي هي:

- الصناعات الغذائية ب 70 %
- صناعات الزجاجية والكيماوية ب 78 %
- الصناعات الميكانيكية والمعدنية ب 100%

في حين نجد أن القطاعات التي تتصدر فيها الدار البيضاء الريادة من حيث استقبال مقرات الصناعات بالجديدة هي صناعات النسيج والجلد بنسبة 57% والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة 75 % ولكن هذا التحليل لا يعكس الحقيقة الميدانية؛ فعندما ندخل معطيات

أخرى غير عدد الوحدات الصناعية يظهر أن أهمية البعد المحلي في استقبال الوحدات الصناعية تتضاءل بشكل واضح مثل رقم الأعمال أو عدد العمال، أي أن الجديدة لا تستقبل إلا مقرات الوحدات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال وحجم المعاملات...

الجدول رقم 92: توزيع رقم الأعمال وعدد العمال حسب توطين المقرات الاجتماعية

	رقم الأعمال		عدد العمال	
الجديدة	104281	%2	671	%10
البيضاء	5893925	%90	5693	%85
الرباط	518913	%8	361	%5
المجموع	6517119	%100	6725	%100

Mémoire ،veloppement Industriel dans la province d'El JadidaéD ،E. Errami . 1990.INAU

فرقم الأعمال يظهر بالفعل أن حصة الجديدة لا تتعدى 2% ونسبة التشغيل التي لا تتعدى 10% والتي لا تكاد لا تمثل شيئا أمام حضور البيضاء بل أنها أخفض بكثير حتى من حصة الرباط، مما يوضح بجلاء لا شك فيه الضعف البنيوي للمقاولات المحلية الصرفة رغم عددها المرتفع. وتتأكد مرة أخرى أهمية الدار البيضاء وسيطرتها على مقرات المقاولات الكبرى من خلال حجم اليد العاملة: فالوحدات المتواجدة مقراتها الاجتماعية بالجديدة يتجاوز متوسط عدد العمال بها في المتوسط 17 عاملا لكل وحدة صناعية في حين يصل هذا المتوسط إلى 120 بالنسبة للرباط و287 بالنسبة للبيضاء [1].

2-3-حضور لافت للمقاولات الصغرى والمتوسطة:

يتميز النسيج المقاولاتي بالجهة بهيمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة، بل تكاد تكون كل المقاولات العاملة بالجديدة مقاولات صناعية صغرى ومتوسطة في 95% وهي في غالب الأحيان مقاولات تم إنشاءها منذ أمد قريب أي منذ نهاية الثمانينات، وهي مقاولات تعرف ايضا

[1] - Errami. E Idem

صعوبات تكنولوجية وتمويلية تعرقل نموها وتوسعها كباقي المقاولات الصغرى والمتوسطة وبهذا فهي لا تخرج عن المعتاد على المستوى الوطني [1].

إنها مقاولات تعاني من منافسة المقاولات العاملة بالبيضاء لاستفادة هذه الأخيرة مما يسمى باقتصاد السلم التي توفره هذه المدينة من امتيازات القرب وبنيات الإستقبال (Economie d'échelle) من جهة وتعاني من جهة ثانية من الصعوبات اللوجستية على مستوى نقل المواد الأولية والمواد نصف المصنعة ونقل وتسويق المواد التي يتم إنتاجها إلى الأسواق، وعلى الخصوص من تكاليف النقل الاضافية. خصوصا وأن ميناء آسفي والجرف الأصفر ما زالا ميناءين معدنيين بالدرجة الأولى، وبالتالي ضرورة المرور عن طريق ميناء البيضاء التجاري قصد التصدير أو الاستيراد.

من الأكيد أن إنشاء المركبات الكيماوية بكل من آسفي والجديدة قد ساهم في توسع النسيج الصناعي والتجاري بالجهة الذي كان يقتصر على الصناعات الغذائية وعلى النسيج ، ولكن هذه المركبات لم تكن ذات وظيفة مركزية لتحريك الصناعات المحلية الصغرى والمتوسطة [2] كصناعات مصنعة، الشيء الذي لم يساعد كثيرا على خلق ما يسمى بمفعول الجدب والتأثير(Effet d'entraînement) الذي كان يعول عليه المسؤولون في تحريك الاقتصاد الجهوي أو على الاقل كمنشطين اقتصاديين للبيئة الصناعية المحلية، والواقع أن الديناميكية الصناعية التي عرفتها الجهة وعلى الخصوص إقليم الجديدة كانت بفضل نقل الصناعات من الدار البيضاء

(la Délocalisation) والاستفادة من قانون الاستثمار الذي كان يوطن هذا الإقليم الأخير في خانة الجهة التي تستفيد من التسهيلات الضريبية.

4-الفاعلون الصناعيون والرهانات الجهوية.

1-4-الرهانات الدولية، الجهوية والمحلية

الجدول رقم 93: الفاعلون الصناعيون ورهانات الشركاء

أطراف المعنية	طبيعة الرهانات	مستوى المجال	درجة وحدة الرهانات

[1] - بحث ميداني شخصي 2005

[2] - Adile H., Stratégies de développement régional et structures des marchés d'emploi: le cas de Jorf Lasfa, in Vues Economiques n° 10, 1998, p145.

الأسواق الدولية	التصدير	دولي	+++++
النقابات – الدولة	التشغيل	جهوي	+++
المجتمع المدني	البيئة	محلي	+++
شركات استغلال دولية	الاستغلال	دولي	+++
المناولة	تقديم الخدمات	جهوي	++
العمال	تقديم الخدمات	محلي	+
م.و. للسكك الحديدية	النقل واللوجستيك	وطني	+
م.و. الماء الصالح للشرب	الماء	وطني	+
م.و. للموانئ	النقل البحري	وطني	+
م.و. للكهرباء	إنتاج وتوزيع الطاقة	وطني	+

إنجاز: مصطفى حسني 2008

إذ نجد بان إنتظارات الفاعلين الصناعيين والشركاء الاخرين هي إنتظارات تعبر في الواقع عن رهانات مختلفة لصناعيي الجهة، لكننا نلاحظ بأن:

- اقوى هده الرهانات هي تلبية الطلب الدولي؛
- الرهانات المحلية تنحصر في المحافظة على البيئة والتشغيل؛
- اما الرهان الجهوي الوحيد، فيتمثل في المناولة.

2-4-المجموعات الصناعية الكبرى: عدد قليل ووقع كبير.

تبقى المجموعات الصناعية الكبرى هي أهم الفاعلين الاقتصاديين بالجهة ، وهي بالمناسبة أكبر المجموعات الاقتصادية العاملة على المستوى الوطني، ونخص بالذكر مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ومجموعة أومنيم شمال افريقيا (أونا)، أما باقي المجموعات فهي تشتغل بالجهة على شكل فروع تحمل نفس الاسم أو على شكل وحدات إنتاجية مستقلة، وهي على العموم إما مجموعات تابعة للقطاع العام (م.ش.ف) ومكتب الأبحاث والتنقيبات المعدنية (BRPM)

ومكتب التنمية الصناعية(ODI) أو تابعة للقطاع الخاص كالشركة الوطنية للبناء والتجهيز (SNCE)، أومنيوم نور افريقيا... كما أنها إما متخصصة في قطاع واحد كما هو الشأن بالنسبة للفوسفاط مع م.ش.ف أو متخصصة في إنتاج قنوات الري كشركة SNCE...أو تهتم بقطاعات مختلفة كما هو الشأن بالنسبة لأونا ومكتب التنمية الصناعية. وتتميز هذه المجموعات بطابعها الحركي بالجهة؛ إذ يظهر تأثيرها بجلاء على مستوى التشغيل ورقم المعاملات؛ حيث توظف فروعها أو الوحدات التابعة لها عما يربو عن 75% من اليد العاملة وتحقق ما يفوق 85% من رقم المعاملات العام الذي تم إنجازه على مستوى الجهة.

الجدول رقم 94: الوحدات الصناعية الكبرى بجهة دكالة عبدة

المجموعات	القطاع	الوحدات الصناعية	مكان التوطين
م. ش. ف.	ص. الكيماوية وش. الكيماوية	مغرب فوسفور 1-2	آسفي
م. ش. ف.	ص. الكيماوية وش. الكيماوية	مغرب فوسفور 3-4	الجرف الأصفر
م. ش. ف.	ص. الكيماوية وش. الكيماوية	وحدا الاستخراج والمعالجة	اليوسفية
أ. و. نا.	ص. الغذائية	معمل السكر سيدي بنور	سيدي بنور
أ. و. نا.	ص. الغذائية	معمل السكر الزمامرة	الزمامرة
أ. و. نا.	ص. الغذائية	مركز الحليب	الجديدة
مكتب الأبحاث المعدنية	ص. الغذائية	- مملحة سيدي ابراهيم - مملحة دار العوامرة - مملحة سيدي موسى - مملحة بير أسارة	على الساحل الرابط بين سيدي عابد والواليدية
سوناسيد	ص. المعدنية والميكانيكية	سوناسيد	الجرف الأصفر
فايزر	ص. الكيماوية وش. الكيماوية	معمل الأودية فايزر	الجديدة
الشركة الوطنية للبناء والتجهيزات	ص. الزجاج والبناء	معمل صناعة قنوات الري	سيدي بنور
نستلي	ص. الغذائية	معمل نستلي	الجديدة
إيتا لسيمانتي	ص. الكيماوية وش. الكيماوية	معمل حرارة للاسمنت	آسفي . جماعة حرارة
س.م.س. (CMS) للطاقة	ص. المعدنية والميكانيكية	معمل جليك لتوليد الطاقة الكهربائية	الجرف الأصفر

المصدر : Annuaire Statistique Doukkala – Abda 2001

ويمكن تقسيم هذه المجموعات إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول من هذه المجموعات هي المجموعات العمومية التي تتدخل في إطار سياسة إعداد التراب الوطني واستغلال الموارد الوطنية (BRPM-OCP)، أما النوع الثاني فهو يتكون من المجموعات الخاصة التي تقتصر في استثماراتها على الاستفادة من مجهودات الدولة في التنمية الهيدرو-فلاحية (ONA) لتحقيق أرباحها، في حين أن النوع الثالث فهو المجموعات الخاصة أو شبه الخاصة التي تبحث عن مجالات الربح عن طريق تنمية وحداتها الصناعية من خلال ما توفره الجهة من إمكانيات اقتصادية كشركة CMSصاحبة معمل جليك لإنتاج الطاقة.

1-2-4-أومنيوم شمال افريقيا: أول متدخل اقتصادي خاص بالجهة.

تتدخل هذه المجموعة الاقتصادية العملاقة بالجهة عن طريق شركتين تابعتين لها، وهما كل من كوزيمار المتخصص في إنتاج السكر ومركزية الحليب المتخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته. وهذه المجموعة تركز تدخلاتها على دكالة على الخصوص من خلال الاستفادة من استغلال ما توفره الدوائر المسقية من منتوجات فلاحية كالشمندر السكري أو الحليب أو الصوجا... وتحظى الزراعات الصناعية التي تستفيد منها الشركات التابعة لأونا بالأولوية في المخططات الزراعية المستفيدة من توزيع مياه السقي ،كمخطط السكر ومخطط الحليب التي يتم وضعها من طرف الدوائر الرسمية المتدخلة في القطاع الفلاحي بالجهة (المكتب الجهوي لاستثمار الفلاحي لدكالة المديريتين الإقليميتين بكل من إقليم آسفي وعمالة إقليم الجديدة)، وبشراكة مع كل من كوزيمار ومركز الحليب، وتُعطى هذه الزراعات الصناعية الأولية بالمقارنة مع باقي المزروعات كالحبوب والخضر... على مستوى السقي ، حيث توضع كل الترتيبات من أجل ضمان إيصال الماء لكل المساحات المخصصة لها مهما كانت الظروف ولو كانت ظروف قاسية تتسم بالجفاف ونقص حقينة سد المسيرة.

وقد نجحت هذه الترتيبات في ضبط منتجي السكر والحليب، من خلال سلك أسلوبين متكاملين:

- أسلوب الأول ويتعلق بتوفير كل وسائل الإنتاج (أسمدة، بذور، ماء....) بشكل مسبق فيما يتعلق بالمنتوجات التي تحتاجها أونا.

●الأسلوب الثاني: هيكلة وتنظيم الفلاحين على شكل تعاونيات وجمعيات إنتاج تعمل بتنسيق تام مع كل من معملي السكر والحليب والواقع أن السلطات المحلية والإقليمية تتدخل بشكل مباشر لضمان انضباط الفلاحين للترسيم الموضوع سلفا ما بين الهيئة التقنية الممثلة في المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة وما بين كوزيمار ومركز الحليب.

لقد ساهمت هذه الترتيبات في تمكن هاتين الوحدتين من تحقيق نتائج جيدة؛ فإذا قارنا المساحة المزروعة بدكالة من الشمندر خلال 2005، يتبين أن ضبط كوزيمار كان ملفتا للنظر حيث انتقلت من 18 إلى 21 ألف هـ، في الوقت الذي تراجعت فيه هذه الزراعة بدائرة تادلة ب 60% ودائرة اللوكس ب 12 % ودائرة الغرب ب 25%، وهي دوائر مسقية تستغلها شركات سكرية شبه عمومية وأخرى انتهت في معظمها إلى الإفلاس قبل أن تقوم ببيع وحدات إنتاجها إلى كوزيمار.

-أ-كوزيمار:

استطاعت هذه الشركة من خلال معملي السكر بكل من سيدي بنور والزمامرة أن تحتكر استغلال ما تنتجه الدائرة المسقية لدكالة. عبدة من شمندر سكري، إذ لا يوجد هناك أي منافس آخر يمكن له أن يشكل بديلا آخر أمام المنتجين للشمندر لتسويق منتوجاتهم من هذه المادة. والواقع هو أن كوزيمار ورثت هذا الامتياز من الدولة التي كانت هي المحتكر الأول. ولهذا تم إنشاء معملين في قلب الدوائر المسقية:

-معمل سكر سيدي بنور: الذي بدأ تشغيله منذ 1970 بطاقة استيعابية تصل إلى 4000 طن من الشمندر في اليوم.

وقد كان هذا المعمل في البداية يسمى بمعمل السكر لدكالة وتابع لشركة مجهولة الاسم تتمتع فيها الدولة بأغلبية الأسهم. وقد تم تفويت هذه الوحدة الإنتاجية في ظروف غامضة وذلك قبل صدور قانون الخوصصة في مطلق التسعينات من نفس القرن[1]. لقد كان معمل سيدي بنور يحول مجموع الشمندر السكري إلى سكر خام وتلق، ليتم تسليم السكر الخام إلى معمل كوزيمار بالدار البيضاء قصد تحويله إلى سكر صاف، في حين يتم توزيع التلف مبدئيا على الفلاحين

[1] -Tel quel ،la main mise de l'ONA 20/01/2006 P.51

حسب نصيب كل واحد من إنتاجه من الشمندر السكري، أما في الواقع فيتم استعمال جزء مهم من التلف كوسيلة لضبط المنتجين، حيث يتم توزيع جزء منه من خلال جمعية منتجين الشمندر وجزء منه يتم تسليمه إلى الأعيان وبعض ممثلي السلطات الذين يقومون بإعادة بيعه من باب العلاقات الاجتماعية.

●معمل السكر بالزمامرة: تم تأسيس هذا المعمل سنة 1982، إذ لم تكن مساهمة أونا تتجاوز 5,9 % من رأسماله ويقوم هذا المعمل بإنتاج السكر الخالص، ليتم تسويقه عن طريق مجموعة من المتعاونين داخل وخارج الجهة. وكان يتم توزيع التلف وكل المواد المتبقية بنفس الطريقة المذكورة، وقد قامت شركة كوزيمار منذ 2006 بإعادة هيكلة هاذين المعملين قصد الرفع من تنافسيتها وتحسين جودتها *، ووفق هذا المخطط تم تجميع الانتاج في مصنع واحد سيدي بنور بهدف الوصول إلى المنتوج النهائي المتمثل في السكر المكرر، عوض معملين لا تتعديا قدرة معالجة كل منهما 6000 طن في اليوم. تطلب الأمر استثمارات بقيمة 860م درهم ليتخصص معمل سيدي بنور الموسع الذي خضع لتحديث تكنولوجي بشكل جدري (روبو) لمهام المعالجة في حين يخصص معمل الزمامرة للتلفيف وإنتاج السكر المقطع.

يعتبر اندماج هاذين المعملين في الوسط الفلاحي والقروي مسألة لا غبار عليها، إذ ساهما في الرفع من دخل الفلاحين وتطور أحوالهم، بل إنهما ساهما بشكل ملموس في النمو الحضري والاقتصادي لمركزي سيدي بنور ـ الزمامرة، وذلك بفضل هجرة كثيفة لليد العاملة التي تتطلبها زراعة الشمندر ونقله ومعالجته أي من العالية إلى السافلة؛ من إصلاح للآليات والعجلات ووسائل الإنتاج والعربات والجرارات... وليس صدفة أيضا أن تتحول المناطق المنتجة للشمندر إلى حوضين رئيسيين للتشغيل متحورين حول هاذين المركزين.

ورغم هذا الدور الايجابي الذي تقوم به الصناعة السكرية في التحديث الفلاحي بدكالة وإندماجها في محيطها السوسيو اقتصادي على المستوى الجهوي، ونجاح ربطها الجهة بالاقتصاد الوطني، فإنها مازالت تشكو من عدة عراقيل تحد من إنتاجيتها ونخص منها بالذكر:

●التأخير الطويل في نقل المنتوج الشمندري من الضيعة حيث يبقى، في بعض الأحيان، أسبوعا مما يؤثر بشكل سلبي على وزنه وحلاوته.

* حوار مع مدير كوزيمار جريدة الاتحاد الاشتراكي ص 5. 15 فبراير 2006

● توجس الفلاحون الذين يشتكون من ارتفاع أثمان وسائل الإنتاج حيث انتقلت كلفة الإنتاج واليد العاملة من 40 درهم للهكتار سنة 1968 إلى 500 درهم سنة 2005، في حين ظل ثمن بيع المنتوج الشمندري جامدا منذ 1987 من جهة، ويشتكون من عدم حضور عملية الوزن، وعدم وجود وإنشاء ميزان يعمل بالموازاة مع ميزان المعمل، وغياب مختبر محايد أو مواز لمختبر المعمل الخاص بفرز نسبة الحلاوة. هذا التوجس يترجم بين الفينة والأخرى باحتجاجات للفلاحين واضطرابات في زراعة الشمندر، حيث يعتبرون أنفسهم أكبر الخاسرين.[1] مما يهدد مصالح أونا التي تستفيد من وضعية الاحتكار هذه، وذلك بحصولها على دعم من صندوق الدعم خاص بالإنتاج المقدم إلى السوق. الرهان الأكبر لأونا هو تقديم أكبر حصة من السكر للسوق الوطني والسيطرة عليها واحتكار دعم الدولة لهذه المادة الحيوية من جهة والإبقاء على الفلاحين المنتجين في حالة تبعية مطلقة، لضمان استمرار زراعتهم للشمندر السكري والإبقاء على نفس الأثمان من جهة ثانية.

الجدول رقم95:

تطور إنتاج السكر وكميات الشمندر المعالجة (بالطن)

بمعملي سيدي بنور والزمامرة

	1986	1998	2001	2001/1986
المعالجة	833880	1079.083	1191.800	%42
السكر الأبيض	115810	131.824	159.000	%37.1

-النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2002النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2000

Ministre de la province d'El Jadida au tant que de développement 1989 P. 110

منذ أن تم تفويت كوزيمار إلى أونا استطاع المعملان التابعان لهذه الأخيرة تحقيق انجازات ملموسة على مستوى معالجة الشمندر وعلى مستوى إنتاج السكر الأبيض ، وقد نجحت في

[1] « La guerre du sucre » Tel quel P. 50 20/1/2006

هذه المهمة بفضل عاملين اثنين:

أولا ـ إعادة هيكلة تسيير هاتين الوحدتين الإنتاجيتين بإخضاعهما لنفس المعايير المتعبة في باقي هياكل أونا الرامية إلى الرفع من المردودية والإنتاجية؛ بعيدا عن البيروقراطية التي كانت سائدة من قبل.

ثانيا ـ ضبط بيئة إنتاج الشمندر، من خلال المساعدة على إقامة مجموعة من الهياكل التابعة لها، كالتعاونيات وجمعية منتجي الشمندر الهادفة إلى محاربة كل عمل نقابي قد يهدد أو يعصف بالإنتاج.

نجاح كوزيمار بدكالة بإنجاز نمو إيجابي وصل إلى 42 % على مستوى معالجة الشمندر و37,1 % على مستوى السكر الأبيض في غضون 15 سنة شجعها منذ 2005 على اقتناء الشركات الأربع التي تملك 11 مصنعا مقامة في مناطق ملوية، اللوكوس، الغرب وتادلة، وكل هذه المصانع تتميز بضعف قدرتها الصناعية، مما جعل الشركات العمومية أو الشبه العمومية التابعة لها تعرف صعوبات مالية كبيرة الشيء الذي دفع أونا إلى حيازتها بأثمان زهيدة (Tel quel. Idem)

–ب– مركزية الحليب بالجديدة:

قبل أن يصبح هذا المعمل تحت تدبير وملكية " سانطرال ليتيير" كان تحت إشراف شركة حليب دكالة، التي كانت تعد شركة تعاونية، وقد تم إنشاء هذا المعمل سنة 1976 بقدرة إنتاج كانت تصل إلى 120.000 لتر في اليوم وقد استطاعت سانطرال بدورها كفرع من فروع أونا منذ 1981، الحصول على أغلبية الأسهم بها (57,16%) إلى جانب كل من أكسا. التأمين

(3,8 %) وجيرفي ـ دانون (28,9 %)...وهي شركة يتواجد مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء، أما وحداتها الإنتاجية التي كانت متواجدة بهذه الأخيرة فقد التحقت بوحدة الجديدة لتشكل هناك قطبا وطنيا لإنتاج الحليب، وهكذا استطاعت أن تسيطر على 64 % من سوق الحليب و75 % من سوق مشتقات الحليب على الصعيد الوطني. إذ تتمتع سانطرال بمكانة متميزة في السوق المغربي قاطبة، حيث تسوق مجموعة من منتوجات الحليب والألبان والأجبان والياوورت....

وقد كان من المفروض أن يتم توطينها بسيدي بنور كقطب لأغلب الصناعات الغذائية والفلاحية حسب المخططات الهيدرو–فلاحية الجاري بها العمل، لكن سانطرال تدخلت لتوطينه

بالجديدة لقرب هذه الأخيرة من لدار البيضاء. أما رأسماله فقد كانت أغلبية أسهمه تابعة لمركزية الحليب بنسبة 35 % التي كانت تقتسمه مع باقي الأطراف بنفس المجال الجهوي لتجميع الحليب ومنهم الفاعلون العموميون كالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي (18,5 %) ومكتب التنمية الصناعية (17,5 %) ومعمل السكر لدكالة أو جمعية مربي الأبقار (27 %)...وقد كانت سانطرال الحليب بالبيضاء تتدخل مباشرة في أخذ فائض الحليب من معمل حليب دكالة وتساهم في فترات الانتاج القصوى في جمع الحليب إلى جانب هذه الأخيرة من مراكز الحليب التابعة آنذاك لمراكز الاستثمار الفلاحي السبعة والعشرون (27) [1].

ولكن سانطرال الحليب بالبيضاء أخذت في السيطرة، شيئا فشيئا، على قرارات شركة دكالة للحليب من خلال الحصول على أغلبية الأسهم أولا وإخراج باقي الفاعلين العموميين والمنتمين ثانيا، وإدماج فاعلين خواص آخرين ثالثا. وقد استطاعت أن تؤطر السوق الوطني من خلال 45,000 نقطة بيع متمكنة بذلك تسويق ما بين 738,000 لتر إلى 1.540.000 لتر في اليوم. أما على مستوى تجميع الحليب، فهي تنتشر خمسة مناطق لجمع الحليب متواجدة كالسراغنة والشاوية وعبدة ودكالة وتادلة حيث تنتشر بهذه المناطق ما يناهز 600 نقطة لجمع الحليب.

وبهذا اختارت سنطرال أن تجعل من الجديدة قطبا إنتاجيا تفوق طاقته 1.2 م لتر في اليوم يتوسط حوضا كبيرا لإنتاج هذه المادة، نجحت إلى حد كبير أن تسيطر على هيكلته وتنظيمه من خلال شبكة واسعة من التعاونيات والزبناء الذين يؤمنون لهذه الشركة التزود بأكبر كمية ممكنة من الحليب في مناطق يتواجد بها منافسون آخرون يسعون إلى الحصول على نفس الشيء، كشركة نستلي بدكالة، تعاونية الحليب الجيد بالحوز والسراغنة وشركة إنتاج الحليب بالشاوية...

إن اختيار مدينة الجديدة كمقر لوحدة إنتاج الحليب ومشتقاته لم يكن وليد الصدفة، فهي تتوسط السهول الأطلسية الغنية والمعروفة بتربية المواشي، وبالقرب على الخصوص من الدوائر المسقية لدكالة التي تعرف نجاحا كبيرا في إنتاج الحليب الذي يعرف تطورا مهما إلى أن وصل إلى 30 % من الانتاج الوطني لهذه المادة. وتوجد الجديدة أيضا على مرمى حجز من الدار البيضاء بصفتها أكبر سوق للحليب. وبذاك استطاعت هذه الشركة بفضل استراتيجية التوطين بالجديدة

[1] - Rachida Chakir ،El Jadida Croissance urbaine et Espace régional Thèse 3éme cycle. Tours. 1985. P. 134

من تحقيق إنجازات مالية مهمة جدا.

الجدول رقم 96:

تطور المؤشرات المالية لسانطرال الحليب (ألف درهم)

الانجازات	2000	2004	2006	نسبة النمو %
رقم الأعمال	1.329.589	2.260.762	4000.000	% 70
النتيجة الصافية	115.352	314.9919		% 174

www. Centrale Laitiere.com

فقد استطاعت سانطرال أن تحقق فعلا نتائج مذهلة في الستة سنوات الأخيرة إذ وصلت نسبة نمو الأرباح الصافية إلى 174% ، وهي نسبة لم تحققها من قبل ولا تحققها الشركات المنافسة بتاتا.

لا يمكن تغيير هذا الانجاز إلا بإقحام ثلاثة عوامل هي:

- سيطرة هذه الشركة على السوق الوطنية ووصولها إليها.
- رفع هامش الربح ما بين ثمن التزود وثمن البيع إلى الضعف
- النجاح في ضبط منتجي الحليب وإدماجهم في شبكات اجتماعية متماسكة ومتراتبة وتتحكم فيها عناصر وخيوط مرتبة بعناية، تمكن من ضمان التزود بالحليب في ظروف آمنة. وهي شبكات تكاد تسيطر على عالية الإنتاج من الضيعات والإسطبلات مرورا بمراكز تجميع الحليب ووصولا إلى سافلته أي مركز الحليب. وتخترق هذه الشبكات حسابات سياسية وولاءات زبونية واعتبارات قبلية، تجعل من الصعب على المقاولات والتعاونيات الأخرى الدخول في منافسة شركة سانطرال سواء على مستوى الأثمان أو على مستوى الخدمات. إذ لا نكاد نجد تعاونية للحليب لا يكون رئيسها وأفراد مكتبها أعضاء مستشارين في الجماعة التي تتواجد بها التعاونية. بل إن السيطرة على التعاونية تدخل في صميم استراتيجيات مصلحية وانتخابية مكشوفة، وهي:

- ضمان تصويت المنخرطين أو المزودين الذين يوجدون في حالة تبعية أو حالة استيلاب إزاء مديري هذه الهيئات.

- الحصول على موارد مالية إضافية وتأمين تسويق أكبر حصة ممكنة في فترات الإدرار الأقصى للحليب، حينما لم يتجاوز السقف الأعلى للإنتاج على مستوى المعمل.
- الرفع من الرأسمالية الرمزي لدى الساكنة واكتساب إمكانية القيام بدور الوساطة مع الجهات الرسمية.

وهكذا قد نصل من خلال نظام إنتاج الحليب وتسويقه إلى الكشف عن عدد من الشبكات الزبائنية على مستوى النظام الانتخابي:

المستشارون.....أعضاء داخل المكتب

رؤساء الجماعات قروية.....رؤساء تعاونيات

النواب البرلمانيون والمستشارون البرلمانيون.....رؤساء جمعيات مربي الأبقار وتحسين النسل

وبالمقابل نجد أن هذه الشبكات من الأعيان والأعيان الجدد تضيق الخناق على المنتجين وتضيق على اختياراتهم في التسويق وتجعلهم أمام منفد واحد هو سانطرال الحليب. ويساهم في هذه الإستراتيجية من بعيد بعض رجال السلطة وبعض ممثلي مكتب التعاون الذين يسهرون على حضور مراسيم تحديد المكاتب والحد من الخروقات التي قد تشوب عادة هذا النوع من الأنشطة.

إن أهم انتقاد يمكن أن يوجه إلى منظومة الحليب التابعة لسانطرال هي إعطاء الأهمية والأولوية للمنتجين الكبار على حساب المنتجين الصغار، الذين لا يستطيعون تسويق منتوجاتهم في فترات الإنتاج القصوى، مما قد يعرضها للبوار.

3-4-المكتب الشريف للفوسفاط.

تلعب مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة، وذلك بالنظر إلى حجم اليد العاملة التي يقوم بتشغيلها (12ألف) والآثار المباشرة للاستثمارات التي يقوم بتوظيفها على المحيط الاجتماعي وكذا "مفاعيل الجذب" التي من المفروض أن تخلفها الصناعة الفوسفاطية على باقي الصناعات والأنشطة الاقتصادية للجهة.

وتتوفر م.ش.ف من الناحية التنظيمية على مجموعة من الفروع المندمجة داخل بنية هذه المجموعة، الغرض منها هي تلبية حاجياتها من الدراسات وأنشطة الاستغلال وتضم هذه المجموعة الوحدات المتخصصة التالية:

- مغرب فوسفور: ويضم معامل استغلال الفوسفاط بكل من آسفي (مغرب فوسفورI ومغرب فوسفور II ومغرب كمياء) والجرف الأصفر (مغرب فوسفور III ومغرب فوسفور IV).
- مركز الدراسات والأبحاث حول الفوسفاط (CERPHOS)، ويتوفر على مختبرات ووحدات تجريبية.
- الشركة المغربية المتخصصة والصناعة (SMESI)، وهي مقاولة متخصصة في الهندسة والانجازات الصناعية.
- الشركة المغربية للأسمدة (FERTIMA)، متخصصة في تزويد البلاد من الأسمدة.
- الشركة المغربية للنقل وهي متخصصة في النقل البحري.
- شركة النقل الجهوي، وهي متخصصة في نقف العمال والموظفين وتتواجد كل هذه الوحدات بمواقع الإنتاج أو بموانئ التصدير بآسفي الجرف الأصفر.

وتتوجه أغلب كميات الإنتاج من الفوسفاط نحو التصدير، سواء بصفة خامة أو بعد تحويله إلى حامض فوسفوري أو على شكل مشتقات أو أسمدة وتتوفر الجهة على ميناءين متخصصين في هذا الشأن، وهما:

- ميناء الجرف الأصفر: لتصدير الفوسفاط الخام القادم من خريبكة والمواد المشتقة المصنعة بالمصانع الموجودة بموقع الجرف الأصفر.
- ميناء آسفي، لتصدير الفوسفاط الخام القادم من اليوسفية ومناجم الرحامنة وبن گرير، وكذا المواد المشتقة المصنعة بمعامل آسفي.

وقد راهن المغرب على تصدير المواد الفوسفاطية المحولة أكثر من تصدير الفوسفاط إلى مواد مشتقة ذات قيمة إضافية أكبر[1]. وتحتوي الجهة على موقعين يحتضنان معامل تحويل الفوسفاط التابعة ل.ش.ف، وهي كل من المجمع الصناعي لآسفي والمجمع الصناعي للجرف الأصفر.

كانت انطلاقة استراتيجية استغلال الموارد الفوسفاطية بإقامة وتشغيل معمل مغرب– كمياء

[1] M. Fikrate - Stratégie du groupe OCP pour le développement de la valorisation des phosphates dans la région Abda-Doukkala. Economie, Structure et gestion de la région. Publication Chouaib Doukkali/1998. P. 117

سنة 1965 بآسفي، كللت منذ بداية السبعينات بإقامة وبناء مغرب كمياء II ومغرب فوسفور I وII بنفس المدينة، كما تم إنشاء معامل فوسفور III وIV بالقرب من ميناء الجرف الأصفر. كما قام المكتب الشريف للفوسفاط بشراكة مع فاعلين أجانب بإقامة مجموعة من وحدات الاستقلال الجديدة على الخصوص بموقع الجرف الأصفر كما هو الشأن بالنسبة لمعمل الشركة المغربية للفوسفاط EMAPHOS الذي تم إنشاءه بتعاون مع شركات بلجيكية وألمانية بطاقة 120000 إنتاجية طن من الحامض الفسفوري ومعمل الشركة المغربية للحامض الفوسفوري IMACID بطاقة إنتاجية تصل إلى 330000طن/سنويا بتعاون مع شركة هندية ومعمل آخر بتعاون مع الحكومة الباكستانية IMAP، وهو معمل متخصص في إنتاج الحامض الفسفوري والحامض المنقى والحامض الموجه للأغراض العلمية.

– مركب آسفي يمكن هذا المركب من تحويل 6100000 طن من الفوسفاط إلى الحامض الفسفوري والأسمدة (TSP ET MAP) موجهة نحو التصدير وأخرى (NPK) موجهة للسوق المحلية مما يمثل 50% من حاجيات البلاد أما قدرة الإنتاج فهي بالتقريب: 1320000طن من P205 سنويا و1300000طن من الأسمدة سنويا.

– مركب الجرف الأصفر: يمكن هذا المركب من تحويل 5500000طن من الفوسفاط إلى حامض فسفوري وأسمدة TSP DAP موجهة على الخصوص إلى التصدير. وتصل قدرته الإنتاجية تقريبا إلى 14000000 طن من P 205 سنويا و1700000 طن من الأسمدة سنويا. وهي صناعة تحويلية تستوجب استيراد الكبريت والآمونياك من بولونيا والسعودية على وجه التحديد.

3-4-1-الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأنشطة مجموعة م.ش.ف على جهة دكالة عبدة

لا شك أن إنجاز هذه المركبات الصناعية بمدينة أسفي وبالقرب من الجرف الأصفر، كما كان الشأن مع استخراج الفوسفاط من مناجم اليوسفية، قد خلف آثار إيجابية كثيرة على مستوى الحركة الاقتصادية بجهة دكالة عبدة، سواء من خلال المداخيل التي تمت تحصيلها بعين المكان قصد الاستجابة لمتطلبات السكان أو على مستوى التنمية الاقتصادية والعمرانية. بل إن ظهور وتطور الأنشطة الفوسفاطية في اليوسفية قد يجعلنا نتحدث على أن "اليوسفية هبة الفوسفاط"، حيث كان ميلاد هده المدينة متزامنا مع بداية استخراج الفوسفاط سنة 1935 من مناجم الكنتور، كما كان لإنشاء معامل أسفي أثر إيجابي في مرافقة هذه المدينة في نموها الحضري المتواصل حتى

صارت من أكبر المدن على المستوى الديمغرافي والصناعي. ولم تكن الجديدة أقل حضا من سابقاتها حيث كان لإنشاء معامل الجرف الأصفر الدور الفعال في إيقاظها من سباتها العميق لتتحول إلى مدينة ديناميكية ومبادرة.

وقد تحققت هذه الديناميكية الجهوية بفضل:

– التشغيل: حيث تقوم مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بتوظيف أكثر من 11 ألف من العمال والأطر يتوزعون على المواقع التالية:

* أسفي: 4250 عامل يتوزعون بدورهم بين 110 مهندس و880 تقني و3260 عامل.
* الجرف الأصفر: 3400 بينهم 100 مهندس، 850 تقني و2450 عامل.
* اليوسفية:

– برامج السكن: وهي برامج همت على الخصوص المدن المتواجدة بالقرب من الأنشطة الفوسفاطية. يستفيد منها عمال وأطر المكتب الشريف للفوسفاط، سواء على شكل فيلات أو على شكل أراضي مجهزة أو على شكل شقق. وهكذا استطاع هذا المكتب أن يهيأ مجمعات سكنية بالحديدة مثلا تحتوي على 420 شقة لفائدة العمال و68 فيلا لفائدة التقنيين و98 فيلا لفائدة المهندسين والأطر.

3–3–4– تجهيزات اجتماعية: بالإضافة إلى السكن، تم بناء وإقامة مجموعة من المرافق الاجتماعية قصد خدمة أطر وعمال المكتب الشريف للفوسفاط وأسرهم، كإقامة المقتصديات والمنشآت الرياضية والمخيمات الصيفية... وتنظيم الأنشطة الثقافية والفنية.

3–4–2– الآثار السوسيو– محلية:

* نمو الأنشطة التجارية والمهن الحرة (تجارة – خدمات – صناعة تقليدية – حرف – مهن حرة...)

* إقامة مجموعة من الشركات البحرية لتقديم خدمات للسفن المتخصصة في استيراد وتصدير المواد الفوسفاطية.

* إقامة شبكة من الخطوط الحديدية من طرف ONCF تربط آسفي باليوسفية والجديدة،

حيث يتم استغلالها في نقل الفوسفاط الخام، والاستفادة منها لنقل المسافرين.

* المساهمة في تخريج Externalisation بعض الأنشطة قصد تنمية المناولة بالجهة (كالحدادة والصناعة والميكانيك والكهرباء والنظافة والحراسة...).

* المساهمة في المالية الجهوية والمحلية من خلال أداء الضرائب والرسوم المحلية المختلفة.

* المساهمة في نشر المقاولات الصغرى والمتوسطة داخل الجهة من خلال تشجيع خلقها ماديا ومرافقتها لوجستيكيا وعمليا. وتتبنى مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط سنويا مجموعة من المشاريع التي تراها ذات جدوى وذلك بتنظيم مباراة سنوية من أجل هذا الغرض.

- التعاون مع المؤسسات التعليمية:

ويتجلى هذا التعاون في الأنشطة التي تقيمها هذه المجموعة مع مختلف المؤسسات التعليمية، من خلال تنظيم زيارات لفائدة الأساتذة والطلبة والمشاركة في تأطير بحوث نهاية الدراسة وتنظيم لقاءات علمية مع الأساتذة الباحثين... كما تتجلى في الاتفاقيات التي تربطها مع الجامعات ومع الثانويات كثانوية ابن خلدون ومدرسة "شاركو" التابعة للبعثة الفرنسية واحتضان بعض المدارس بجماعة مولاي عبد الله بالقرب من المركب الصناعي التابع للمجموعة.

ولكن إقامة هذه المركبات لا تخلو من آثار سلبية، تجعل من تواجد الأنشطة الفوسفاطية تواجدا إشكاليا سواء على مستوى البيئة أو على مستوى التشغيل أو على مستوى الاندماج المجالي أو على مستوى تحريك الاقتصاد الجهوي.

- المكتب الشريف للفوسفاط مهيئ حضري مزعج:

نجد أن برامج الإسكان التي تقوم بها هذه المجموعة لفائدة مستخدميها يغلب عليها طابع التمايز الاجتماعي، حيث يتم قصدا التفريق في مجالات السكن بين الشقق المخصصة للعمال والفيلات الصغيرة الموجهة للتقنيين والفيلات الفخمة المخصصة للأطر والمهندسين. ولا يقف الأمر عند هذا التمييز الصارخ، بل إنه تتم إقامة هذه الوحدات السكنية بعيدا عن بعضها البعض، وهكذا ينضاف للبعد الاجتماعي البعد الجغرافي لتستحيل إمكانيات التواصل والاندماج الاجتماعي.

إنه لأمر مألوف في المخططات الإسكانية أن نرى هذا النموذج المبني على الفصل بين الفئات، وهو نموذج نجده بكل من اليوسفية وآسفي والجديدة بنفس الصيغة والمضمون. بل إننا نجد أن الوحدات السكنية التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط مغلقة ومعزولة عن الوسط الحضري المتواجدة به، إلى درجة أنه يمكن الحديث عن مدن داخل المدينة، حيث تكون هذه الوحدات السكنية مجالات مستقلة بأنديتها ومطاعمها وملاعبها ومتاجرها، وإذا علمنا أن العمال والأطر يتكنون غالبا، كما هو الشأن بالنسبة للجديدة من المهاجرين من مناطق ومدن أخرى، فإننا نفهم لماذا تبدو هذه الوحدات السكنية أكثر عزلة في محيطها الحضري. يعمل المكتب الشريف للفوسفاط منذ استقراره بمدينة من هذه المدن باقتناء الأراضي بأثمان تكون زهيدة في بداية الأمر، وفي بعض الحالات عن طريق نزع الملكية، لكن مع النمو الحضري لهذه المدن يصبح هذا الاحتياطي العقاري عرقلة في وجه توسعها وتطورها.

ويتسبب تسيير هذه المجالات السكنية أكثر من إشكال سواء على مستوى الصيانة أو على مستوى النظافة أو على مستوى الاستغلال. فبعد أن كان المكتب الشريف للفوسفاط يقوم باقتطاعات من الأجر مقابل الاستفادة من السكن، حيث كانت المشاكل تزداد حدة فيما يخص الصيانة والنظافة، مما كان يزيد من نفقات التسيير سنة بعد سنة خصوصا بعد تقادم البنايات، أخذت هذه المجموعة تفكر في تفويت هذه المساكن لفائدة المستفيدين، ولكن عدد المستفيدين أقل بكثير من عدد كل المستخدمين، إذ لا تتجاوز نسبة الاستفادة بالجديدة مثلا 10 %، حيث تبقى غالبية العمال مقصيين من هذا الامتياز، في حين يكاد يستفيد كل الأطر والمهندسين من السكن الوظيفي.

3-4-3-المكتب الشريف للفوسفاط، أكبر مشغل بالجهة، يدخل في إعادة الهيكلة:

إذا كان صحيحا أن الجهة قد استفادت فعلا من نصف شغيلة المكتب الشريف للفوسفاط، وإذا كان صحيحا أيضا أن المكتب الشريف للفوسفاط يشغل نصف اليد العاملة الصناعية بالجهة، فإنه لا يجب أن ننسب أن هذا المشغل الكبير قد توقف عن التوظيف منذ أوساط التسعينيات، بل إن أي منصب شاغر تم إفراغه بسبب التقاعد لا يتم تعويضه مباشرة، وإنما يتم اللجوء إلى صيغ أخرى للقيام بنفس المهمة. ويظهر الأمر جليا باليوسفية، حيث تم التحول من استخراج الفوسفاط من المناجم المغلقة إلى استخراج الفوسفاط من السطح، وذلك بالتركيز على

الوسائل التقنية وما يترتب عنه من إرادة التخلص من اليد العاملة عن طريق تشجيع التقاعد المسبق... ولم تسلم مصانع آسفي والجرف الأصفر من سياسة "التطهير المالي" و"ترشيد النفقات"، حيث انتقل عدد اليد العاملة الكلية مثلا بالجرف الأصفر من 4100 سنة 1988 إلى 3400 سنة 2003 أي انخفاض نسبة ب 17.1%.

وتحاول مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط تعويض هذا النقص الحاصل في الموارد البشرية باللجوء لاستراتيجية جديدة مبنية أولا على إدخال الصيغ المعلوماتية والأوتوماتيكية المتطورة وثانيا بالاعتماد على أساس المقاولة عن طريق المناولة والتخلص من أعباء اليد العاملة. حيث يتم تسليم عدد من المهام والأنشطة التي كان يقوم المكتب الشريف للفوسفاط لفائدة عدد من الشركات الصغرى والمتوسطة سواء في ميدان الصيانة أو الميكانيك أو الصناعة أو النظافة أو الحراسة أو الحدائق... الشيء الذي مكن هذه المقاولات من توظيف عدد إضافي من اليد العاملة الجديدة ولكن بشكل مؤقت إذ تمكنت المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة بموقع الجرف الأصفر من تشغيل 500 عامل تقريبا سنويا السنوات الأخيرة.

لقد دخلت سياسة المناولة حيز التنفيذ انطلاقا من موسم 1996-1995 وكان الهدف منها هو التخلص من الأعباء المالية ليد عاملة دائمة سواء على مستوى الأجور أو التأمين أو التقاعد من جهة والبحث عن الرفع من المردودية والإنتاجية لمواجهة المنافسة التي يواجهها المغرب كرائد في الصناعات الفوسفاطية من لدن كل من تونس والأردن وروسيا والولايات المتحدة، وقد أثبتت التجربة أن الاعتماد على المناولة يكون عمليا أكثر فعالية ونجاعة في تنفيذ المهام الموكولة لهذه المقاولات من الاعتماد على اليد العاملة المنتمية للمكتب الشريف للفوسفاط، وتوجد اليد العاملة لفائدة مقاولات المناولة في وضعية هشة جدا تتميز بعدم الاستقرار وانعدام شروط التأمين والتقاعد.

لقد أنعشت سياسة المناولة التي اتبعها المكتب الشريف للفوسفاط فعلا من إنعاش الحياة الاقتصادية الجهوية، وذلك بتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة رغم أن هذه المقاولات التي تستجيب للشروط التقنية والتنظيمية غالبا ما تنتمي لمدينة الدار البيضاء، وهي مقاولات غالبا ما تلجأ إلى توظيف يدها العاملة المؤقتة في عين المكان بسبب تدني قيمة الأجور هناك. وعلى الرغم من مساهمة هذه المقاولات العاملة لفائدة مقاولات المناولة في تنشيط سوق الشغل نسبيا على

المستوى المحلي، فإن اليد العاملة لفائدتها توجد في وضعية هشة جدا تتميز بعدم الاستقرار وانعدام شروط التأمين والتقاعد.

3-4-4- النظام الصناعي الفوسفاطي: نظام خارجي ذو رهانات محلية وجهوية محدودة.

المتأمل في البنيات التحتية الموضوعة في هذا الإطار سواء على مستوى العالية أو على مستوى السافلة، سيلاحظ على أنه نظام موجه برمته إلى الخارج؛ خارج البلاد أولا وخارج الجهة ثانيا. فالرهان الأساسي الذي يتحكم فيه هو الاستجابة لمتطلبات الأسواق الدولية مما يجعل من مينائي آسفي والجديدة ميناءين معدنيين متخصصين في تصدير المواد الخامة والمشتقة على السواء إلى خارج البلاد. هذا الاستقطاب القوي نحو الخارج أضعف من إمكانيات اندماجه في محيطه الوطني والجهوي؛ حيث يتم نظام الاستغلال بسمة التكامل العمودي من العالية على مستوى مناجم خريبكة، اليوسفية، الرحامنة، بن كرير (أنشطة الاستخراج والغربلة والغسيل والتجفيف...) إلى السافلة على مستوى مركبات التصنيع بكل من آسفي والجرف الأصفر (التحويل إلى حامض فوسفوري وأسمدة). صحيح أن اللجوء إلى فاعلين عمومين موازيين (المكتب الوطني للموانئ والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للكهرباء) في كل ما يتعلق بحاجاته من موارد الطاقة والمواد والبنيات اللوجستية، يشكل انفتاحا نسبيا على المحيط الوطني والجهوي، إلا أنه يبقى انفتاحا محدودا، حيث تربط المكتب الشريف للفوسفاط مع هذه المؤسسات العمومية اتفاقيات معيارية ومقننة ودائمة لا تشكل رهانا استراتيجيا كبيرا، بل شكلا من أشكال التنسيق داخل مفاصل الدولة.

أما اللجوء إلى مقاولات المناولة فهي لا تخرج عن استراتيجية التقليص من التكاليف ولا تعدو أن تكون محاولة انفتاح محددة مادام أنها لم تتجاوز قطاع الخدمات إلى قطاع الصناعة.

و يوجد أغلبه هذه المقاولات الخدماتية بالدار البيضاء.

إنه من الأكيد أن إقامة المركبين الصناعيين بكل من آسفي والجرف الأصفر قد ساهما في توسع النسيج الصناعي بالجهة بعد أن كان محصورا في صناعة النسيج والصناعات الغذائية، ولكن الشركات التي تم خلقها لا علاقة لها بقطاع الكيميائيات، إذ أن المقاولات التي تم خلقها لا تمت

بصلة لهذا القطاع سواء في العالية أو في السافلة (5وبع بالجديدة وثلاثة عقود بآسفي لم تستطع المركبات الكيمياوية القيام بوظيفة المحرك للصناعات المحلية الموجهة نحو التجهيزات والآليات والتموين، مع العلم أن جل مواد التموين التي تحتاجها مركبات الفوسفاط بالجرف الأصفر مثلا يتم جلبها ب 50% من الخارج و50% من داخل البلاد تستأثر الدار البيضاء ب 46% في حين لا تستفيد مقاولات الجديدة إلا ب 4%.

الخلاصة التي يمكن استنتاجها أن الصناعة الكيماوية في قطاع الفوسفاط بالجهة بقيت مستقلة عن البيئة الصناعية المحلية، ولم تستطع إعطاء دفعة قوية للصناعات الناشئة المكملة من خلال المناولة قصد خلق قاعدة صناعية متينة تكون أساسا لتنمية اقتصادية مستديمة وديناميكية.

إنه نظام منشطر إلى نظامين جزئيين شبه مستقلين يثير الانتباه حقا فهو نظام يفتقر إلى التماسك والوحدة على المستوى الجهوي، وعلى العكس من ذلك فهو يتكون من شطرين شبه مستقلين لا ترتبط بينهما أي علاقة، باستثناء انتماءهما إلى قيادة واحدة متواجدة خارج الجهة وهي الإدارة المركزية التي يقع مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء؛

فلكل نظام جزئي بنيات تحتية وهياكل إنتاجية مستقلة عن النظام الآخر؛ انطلاقا من العالية إلى السافلة؛ حيث يتوفر كل من نظام آسفي ونظام الجرف الأصفر على مناجم وبنيات سككية وميناءية ومعامل تحويلية خاصة. بل إن كل نظام مقسم بدوره إلى منظومتين: واحدة استخراجية والأخرى تصنيعية، تتمتع كل واحدة باستقلالية على مستوى التدبير والإدارة، ولكن التكامل قائم بينهما على مستوى التموين بالمواد الأولية.

وهكذا نجد أن المنظومة الصناعية لآسفي تتشكل من ثلاثة موارد فوسفاطية على مستوى التموين هي اليوسفية وبوشان وبن كرير بالإضافة إلى كل من مصنعي مغرب فوسفور III وIV وإيمافوس وإيماسيد. ورغم أن الجماعات التي تستقر بها إدارات الوحدات الإنتاجية بكل من اليوسفية والجرف الأصفر وآسفي تستفيد جزئيا من الضرائب المحلية التي توفرها هذه الوحدات، إلا أن القسط الأوفر منها يذهب لصالح جماعة الدار البيضاء مقر المجموعة.

4-4-5-لمندوبية الإقليمية للصناعة والتجارة بكل من آسفي والجديدة:

يوجد بكل من مدينتي آسفي والجديدة مقر ممثل لوزارة الصناعة والتجارة ممثل في المندوبية

الإقليمية لهذه الوزارة. ويقوم بالمهام الموكولة لها عشرة من الموظفين والتقنيين بالنسبة لكل من المندوبيتين، وتتجلى هذه المهام في:

استقبال المستثمرين الصناعيين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصائبة وذلك بوضع رهن إشارتهم المعطيات الخاصة بتشجيع الاستثمارات والفرص المتاحة في هذا الباب على المستوى المحلي والجهوي.

تشجيع خلق المقاولات وذلك عن طريق القيام بدراسات الجدوى.

تحسين ومراقبة الجودة.

المساعدة على إدخال التجديدات التكنولوجية والتنظيمية...

مساعدة وتوجيه الجمعيات المهنية.

القيام بكل التحريات والأبحاث لدى المقاولات الصناعية الفروع الصناعية.

متابعة إصدار مؤشرات لوضعية المناطق الصناعية ومشاتل المقاولين.

مساعدة مهيأ المناطق الصناعية على إيجاد الأراضي والمواقع قصد تجهيزها.

تشجيع المعيارية Normalisation لدى المقاولات الصناعية.

القيام بالقياسات الصناعية القانونية.

ويمكن القول على أن المستفيد الوحيد من الناحية الجبائية هي الجماعة القروية مولاي عبد الله، التي تحظى بتغطية الضرائب. من هذه المهام، لا تقوم هذه الإدارة على الصعيد الجهوي إلا بكل ما يتعلق بالتحريات الميدانية قصد جمع المعطيات حول المؤسسات الصناعية، وذلك قصد تحديد الإنتاج الصناعي بصفة سنوية وكذا القياسات الصناعية عند الحاجة والواقع هو أن هذه الإدارة تعد من العناصر الضعيفة في شبكات متخذي القرار الصناعي؛ إذ لا تبادر أو تساهم في كل ما من شأنه أن يرفع من الاستثمارات في هذا المجال، كما لا تقوم بأي دور لجلب مزيد من المستثمرين؛ يظهر من أغلب المهام الموكولة لها أنها تهدف إلى المساعدة على اتخاذ القرار وتسهيل المساطر ومساعدة المستثمرين المحتملين، ولكن هذه المندوبيات لا تقوم بهذا الدور كاملا، فما عدا إصدار مؤشرات الفروع الصناعية بشكل منتظم كل سنة، فإنها تسقط في الممارسات

البيروقراطية. ولعل أهم عائقين يقفان وراء عدم القيام بمهامها في المساعدة على اتخاذ القرار الصناعي وجلب الاستثمارات الصناعية على المستوى الجهوي والمحلي هما:

- غياب الإرادة لدى المسؤولين الحكوميين في تفعيل هذه المهام لكي تصبح هذه الإدارة رافعة للاستثمار الصناعي.

- عدم وجود موارد بشرية كفأة تستطيع القيام بأدوار تنشيطية وتنسيقية تجعل من هذه الإدارة فضاء للتجديد وخلق المقاولة الصناعية ومساعدته على المنافسة.

4-5-القسم الاقتصادي للعمالة والمركز الجهوي للاستثمار:

يعد القسم الاقتصادي للعمالة ممرا ضروريا أمام الاستثمارات الصناعية وغيرها؛ فبالإضافة إلى قيامه بإنتاج معطيات إحصائية حول الصناعات والصناعيين ومساعدته للمستثمرين المحتملين في أجرأة المساطر الإدارية، فإنه يقوم بدور تهييئ أساسي لملفات الاستثمارية التي تفوق معاملاتها 200 مليون درهم قصد تقديمها إلى اللجنة الإقليمية للاستثمار برئاسة عامل الإقليم للموافقة عليها وتسليم شهادة المطابقة قبل الإقدام على انطلاقة بناء المشروع. وتكمن أهمية الرهان هنا في خضوع المستثمرين الصناعيين لمراقبة السلطات المحلية القبلية والبعدية في احترام الشروط التقنية والبيئية.

أما المركز الجهوي للاستثمار التي تم إحداثه منذ بداية الألفية الثالثة، فإنه يسهل إنشاء المقاولات في كل فروع الاقتصاد بما فيها الصناعة؛ وذلك بمساعدة المستثمرين على القيام بجميع الإجراءات القانونية الكفيلة بخلق المقاولات وتحقيق الاستثمارات التي من خلال لا تفوق 200 مليون درهم القيام بدور الشباك الوحيد. كما يوفر المركز بعض المعطيات الاقتصادية والإرشادات العملية لفائدة المستثمرين؛ ولكن ما يعاب على هذا النوع من الإدارات هو أنها لا تواكب المستثمرين في تركيب وإنجاز مشاريعهم؛ حيث يتوقف دورها على تسليم وثيقة ميلاد المقاولة بإصدار الشهادة السلبية، غير أن الإشكال لا يتوقف عند ميلاد المقاولات الصناعية وغيرها، يقدر ما يتمثل في وقوفها على رجليها بمساعدتها على حل جميع المشاكل التي يمكن أن تقف أمامها سواء على المستوى المالي أو التنظيمي أو اللوجستي أو المحاسباتي أو على مستوى إيجاد الأسواق. وهي جوانب من المفروض أن تتدخل فيها غرفة الصناعة والتجارة قصد تسويتها.

ويتوفر المركز الجهوي للاستثمار بجهة دكالة عبدة على فرعين رئيسيين بكل من آسفي والجديدة وفرعين ثانويين بكل من سيدي بنور واليوسفية؛ وإذا كان الاستثمار صعبا في المقاولة الصناعية فما هو الدور الذي يجب أن يقوم به المركز بهذه المدن قصد تشجيع هذا النوع من المقاولات كمنتج حقيقي للقيمة المضافة ومشغل كبير لليد العاملة؟ بل كيف يمكن لهذه المؤسسة أن تعمل على تشجيع المقاولات الصناعية "السرية" في ميدان الخياطة الموجودة بكثرة بكل من سيدي بنور وخميس الزمامرة واليوسفية إلى التصريح بوجودها قانونيا؟

ففي سيدي بنور مثلا التي يعتبر قطبا لهذا النوع من الصناعة، نجد تقريبا أكثر من 100 مقاولة سرية، تستخدم ما بين 10 و40 عاملا وعاملة لكل واحدة، ويتمثل رهانها في التهرب من الضرائب والتكاليف الاجتماعية كالتغطية الصحية والتقاعد... وتعتمد هذه الصناعات على أحدث آلات الخياطة وآليات الطرز الأوتوماتيكي، وتكاد تغزو بمنتوجاتها كل الجنوب المغربي ابتداء من الدار البيضاء. كما أن الخضر والبواكر تعرف في المنطقة المسقية ومنطقة الولجة في بعض المواسم من السنة بوارا كبيرا بسبب وفرتها وقلة الطلب عليها وضعف أثمانها، ألا يمكن التفكير في تصبيرها وتحويلها إلى منتوجات مصنعة عن طريق خلق بعض الصناعات الصغرى والمتوسطة. وكيف يمكن تشجيع مقاولات الصناعات الغذائية بجهة فلاحية غنية وخصوصا في الدوائر المسقية؟

5-مشاريع بنيات الاستقبال: تهيئة طويلة الأمد ونتائج متفاوتة

في إطار تشجيع الاستثمارات الصناعية والمشاريع الإنتاجية بجهة دكالة عبدة تم وضع مجموعة من بنيات الاستقبال، تأتي على رأسها المنطقة الصناعية بالجديدة والمنطقة الصناعية لآسفي والحديقة الصناعية للجرف الأصفر، كما توجد هناك مشاريع لمناطق صناعية أخرى، كمشروع المنطقة الصناعية لبير الجديد ومشروع المنطقة الصناعية لسيدي بنور ومشروع المنطقة الصناعية ببوكدرة ومشروع مشتل للمقاولات بالجديدة وآخر بآسفي.

وفي الوقت الذي لم تنجح فيه هذه المشاريع أن ترى النور، فإن المنطقة الصناعية للجديدة قد استطاعت أن تصبح قطبا حقيقيا للصناعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، فيما آلت المنطقة الصناعية لآسفي إلى التعثر بسبب صعوبة الانطلاقة.

رسم رقم 20: رهانات أعضاء الغرفة الصناعية بالجديدة

المهام	درجة الاهتمام
تمثيل الغرفة في الجهة	* * * *
تمثيل المهنيين في مجلس المستشارين	* * * * *
تشجيع الاقتصاد الوطني	*
نشر المعلومات والمعطيات الاقتصادية	*
استقبال ومساعدة المستثمرين	*
إنجاز الدراسات القطاعية	**
هيكلة وتحريك الجمعيات المهنية	*
تنظيم المعارض	*
تنظيم أيام دراسية وإخبارية	*
تهيئة أوراق نقدية حول المقاولات داخل الإقليم	*
التعريف بفرص الاستثمار	* *
تنظيم بعثات رجال الأعمال	* * * * *
تسليم بطاقات الانخراط	* * * * *

Chambre de commerce et d'industrie d'El jadida. Fiche technique, 1999.

إن المهمة الأساسية المنوطة بهذه المؤسسة هي أساسا مهمة استشارية واقتراحية. ولكن لا يظهر مع ذلك أن المنخرطين في غرفة الصناعة والتجارة بالجديدة يبحثون على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية بالإقليم بالدرجة الأولى، ولكنهم يبحثون أساسا على الاستفادة من تواجدهم بالغرفة للمرور إلى المؤسسات المنتخبة وعلى الخصوص إلى البرلمان بغرفتيه، أو الاستفادة من بعض الامتيازات الشخصية والظرفية. كما يبحثون أيضا على الوجاهة ومن خلالها التقرب من السلطات الوزارية والسلطات المحلية والإقليمية.

1-5-المنطقة الصناعية بالجديدة: قطب صناعي واعد

تمت برمجة المنطقة الصناعية لمدينة الجديدة قصد استقبال المؤسسات الصناعية من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الاستثنائية وفق الظهير 25 غشت 1914.

وتوجد على بعد 4.5 كلم من مركز المدينة على الطريق المؤدية إلى مراكش.[1]

وتمتد على مساحة تصل إلى 117 هـ كلها مجهزة حاليا. حيث تتوفر على شبكة من معدات التطهير والإنارة والماء الصالح للشرب والماء الصالح للاستعمال الصناعي وشبكة الاتصال.

وقد تم تقسيمها إلى 125 بقعة أرضية داخل حيز مجالي مغلق يتوفر على بابين اثنين على طول الطريق الوطنية رقم 8.

وكان خلق هذه المنطقة استجابة لمبادرة الجماعة الحضرية لمدينة الجديدة؛ التي استطاعت بفضل الاختصاصات التي يخوله له القانون من تنفيذ هذا المشروع. ويعمل على تدبيرها اليوم كل من المجلس الجماعي لمدينة الجديدة وعمالة إقليم الجديدة بمشاركة الجمعية التي تمثل الصناعيين، وذلك من أجل حل المشاكل والقضايا التي تعاني منها هذه المنطقة (البنيات التحتية من طرق وقنوات الواد الحار، البيئة، الحراسة، التمويل...)، وذلك بالنظر إلى أهمية الرهانات التي أصبحت تحظى بها على الصعيد المحلي والوطني والدولي. أمام هذه التحديات والمشاكل المتعددة، صارت للمنطقة الصناعية جمعية للصناعيين تعمل على تقديم اقتراحات للأطراف المعنية بالتنمية الصناعية والاقتصادية (العمالة، البنوك، المهنيون الآخرون)، ولكن لم تستطع لحد الآن أن تشمل كل المقاولات الموجودة بهذا المجال، والواصل عددهم حاليا 80 مقاولة ذات أنشطة مختلفة، مما جعلها تعرف مواجهة مجموعة من التحديات سواء على مستوى البيئة أو على مستوى التسيير والتأطير أو على مستوى الصيانة...

أما أهم المتدخلين في تدبير المنطقة الصناعية فهم:

1-5-2-جمعية الصناعيين بالمنطقة الصناعية: شريك أكثر حضورا من غيره.

تكونت هذه الجمعية سنة 1995، ولا تضم من بين 80 مقاولة متواجدة بالمنطقة الصناعية

[1] -Délégation du commece et de l'industrie d'El jadida Le secteur industriel dans la province d'El jadida. 1999. p. 55

إلا 20 منها، مما يجعل جل المقاولات لا تتفق على تحديد تحدياتها الجماعية الإستراتيجية بشكل موحد؛ حيث تظهر داخل المنطقة الصناعية 3 فئات:

- 20 مقاولة صناعية منخرطة
- 41 مقاولة صناعية غير منخرطة
- 19 مقاولة غير صناعية لا يهمها الانخراط.

وهي فئات متناقضة المصالح؛ ويظهر تناقضها أكثر فيما يخص مساهمتها في حل مشكل التطهير والتلوث؛ فالمقاولات غير الصناعية (مقاولة تعبئة الغاز- مقاولات التخزين، النقل، عرض وبيع السيارات...) لا ترى نفسها معنية بذلك؛ أما المقاولات الصناعية فهي تنقسم ما بين المقاولات المنخرطة في الجمعية وهي مقاولات يوجد مقرها الاجتماعي إجمالا بعين المكان، وتجعل من تحسين ظروف الإنتاج وسيلة للاندماج في المجال الحضري، أما المقاولات غير المنخرطة فيوجد مقرها الاجتماعي في جزء مهم منها خارج الجهة، لتجعل من مكان استقرارها بالمنطقة الصناعية مكانا للإنتاج فقط.

وقد كان من وراء العمل على خلق هذه الجمعية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص من أجل تحقيق مصالح مشتركة: كخلق بنيات ولجان في عين المكان لتنظيم وتسيير المنطقة الصناعية؛

- التدبير التفاوضي لهذه المنطقة: من خلال تحديد المسؤوليات لكل من الجماعة الحضرية والصناعيين؛

- الدفاع عن المصالح المشتركة للصناعيين (تحسين صورة المنطقة، تسهيل الأنشطة الصناعية، تسهيل الحصول على التمويل...)؛

- تسهيل الروابط التجارية واللوجيستية بين الصناعيين.

توفر المنطقة الصناعية للمستثمرين الصناعيين مؤهلات هامة كالاستفادة من أثمان الأرض الزهيدة، فثمن 1 م^2 مثلا لا يتجاوز 130 درهما للمساحات التي تتراوح ما بين 1000 و2000 م^2 و120 درهما للمساحات التي تتراوح ما بين 2000 و5000 م^2، و116 درهما للمساحات

التي تزيد عن 6000 م^2. والاستفادة من البنيات التحتية والإطار العام التي يوفرها هذا المجال الإنتاجي، إلا أن المستفيدين لم يستطيعوا أن يساهموا أكثر في حل المشاكل التي تتخبط فيها المنطقة الصناعية وذلك بتكوين جهة ضغط قوية، فجل مبادراتهم تدخل في إطار تحسيس الجهات العمومية بأهمية المشاكل وآثارها السلبية على الاستثمار المحلي والجهوي. لقد استطاعت الجمعية أن تحتل فعلا مكانة داخل عدد من الهيئات الإقليمية والجهوية، كاللجنة الإقليمية للاستثمار التي توافق على تسليم رخص الاستثمار عن الملفات الاستثمارية والحصول على الرسوم العقارية... وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين الذين يرغبون الاستقرار بهذه المنطقة الصناعية، ولكنها لم تستطع التأثير على القرار العمومي بشكل مجد خصوصا لدى الفاعلين الاستراتيجيين.

-5-1-3-العمالة: الهاجس الأمني والتوجيهي

يعتبر عامل الإقليم هو المشرف المباشر على تسليم البقع الأرضية من خلال لجنة إقليمية ترأسه، تعد هذه المؤسسة أكثر الأطراف حساسية للمشاكل التي تعيشها المنطقة الصناعية والمستثمرين بها، لما تقوم به بدور فعال في عملية التشغيل وامتصاص البطالة، ولكن انحصار دور هذه المؤسسة في التوجيه والتحكيم يجعل من تدخلاتها تدخلات محدودة في حل المشاكل العالقة. ويعمل جل المستثمرين بالمقابل على التقرب من هذه المؤسسة لحل مشاكلهم الفردية (الأمن- الإضراب... أو التوسط لهم لدى أطراف أخرى من أجل تسهيل بعض المأموريات.).

5-1-4-البلدية: اهتمام فاتر بالمنطقة الصناعية

تعتبر البلدية هي صاحب المشروع الأساسي، تحملت في إقامته استثمارات ضخمة من قروض التزمت بها لدى صندوق التجهيز الصناعي (FEC) سنة 1981.

66 مستفيد فقط من أصل 186 هم الذين أدوا نهائيا بذمتهم لصالح البلدية مقابل البقع الأرضية التي حصلوا عليها. في الوقت الذي لم يقم 54 مستفيد من البقع المسلمة لهم باستغلالها [1]، ويمكن اعتبار التطهير السائل أكبر رهان يربط الصناعيين بالبلدية، فهذه الأخيرة تعتبر أن الصناعيين لم

[1] Ministère de l'Intérieur I.G.A.T. Rapport de contrôle de la zone industrielle d'El jadida. 12 pages 2002.

يلتزموا بإقامة محطات التصفية الخاصة الشيء الذي يضر بالبيئة داخل المدينة، والصناعيون يرون أن البلدية لم تسهر على وضع القنوات الملائمة بصرف المياه الصناعية العادمة.

أما الوضعية المالية فقد كانت إلى حدود 2002 على الشكل التالي:

الجدول رقم 97: المداخيل والمصاريف المنجزة لتهيئة المنطقة الصناعية

المصاريف	**المرتقبة**	**122.692.000 درهم**
المصاريف	**المحققة**	**110.368.000 درهم**
المصاريف	**الباقية**	**12.329.000 درهم**
المداخيل	**المرتقبة**	**122.692.000 درهم**
المداخيل	**المحققة**	**121.000.000 درهم**
المداخيل	**الباقية**	**1.692.000 درهم**

Ministère de l'Intérieur I.G.A.T. Rapport de contrôle de la zone industrielle d'El jadida. 12 pages 2002.

– ورغم أن المشروع قد نجح في تغطية الجزء الأكبر من التكاليف التي تم صرفها، فإن البلدية ترى أن الانتظارات المرجوة منها لم تتحق بما فيه الكفاية؛ بالنظر إلى التضحيات المقدمة بتحمل تكاليف نسبة الفائدة على هذه المدة الطويلة. أما التبرير المقدم هو الفتور الذي يبديه المسؤولون البلديون إزاء المنطقة الصناعية، هو هزالة المداخيل ، توجد بالحي الصناعي وحدات متعددة لم يحصل ما كان منتظرا منها فجلها تقوم بجعل مركزها خارج مدينة الجديدة وتستفيد منها هذه المدن على حساب مدينتنا"[1].

– 5-2-المنطقة الصناعية والسكنية بآسفي:

تعد المؤسسة الجهوية للبناء والتجهيز تانسيفتERAC هي صاحبة المشروع بمساعدة

[1] أصداء دكالة- عبدة: حوار مع رئيس المجلس البلدي للجديدة. عدد 54 30 ماي 2005. ص. 2.

الإدارات المعنية كالمندوبية الإقليمية للسكن وقسم الشؤون الاقتصادية بالعمالة. وتعود انطلاقة هذا المشروع إلى سنة 1991 الذي يعد في الحقيقة مشروع "منطقة مختلفة الأنشطة" تم توطينه بالقرب من جنوب مدينة آسفي على مشارف المركب الصناعي الكيماوي. وتغطي هذه المنطقة 145 هـ لتوزع على 1583 بقعة أرضية. وينقسم المشروع إلى أربعة أشطر، ويعد الشطر الأول هو الجزء العملي لحد الساعة. وينقسم إلى 618 بقعة أرضية تغطي مساحة تصل إلى 61 هـ.

الجدول رقم 98: بنية الشطر الأول من المنطقة الصناعية لآسفي

نوع المنتوج	عدد البقع الأرضية	المساحة ب م^2	الثمن بالدرهم/ م^2	عدد البقع التي تم بيعها	عدد البقع المتوفرة
السكن	300	246-80	600-550	252	48
المختلط	197	668-156	450-409	76	121
التجاري	91	425-240	850-716	11	80
الصناعي	30	11338-4054	100	16	14

Rapport sur les zones industrielles à Safi 2000.

ويتضمن هذا المشروع أيضا مجموعة من المرافق الاجتماعية والتجارية (مدرسة، مستوصف، مسجد، سوق...). أما فيما يخص التجهيزات الأساسية، فالمشروع متقدم بنسب عالية في إنجازها سواء على مستوى شبكة التطهير أو شبكة الكهرباء. وقد وصل عدد المستفيدين الذين تخلوا عن البقع المسلمة إليهم إلى حدود سنة 1996 إلى 144 أي بنسبة 40.6% من مجموع الذين بادروا إلى اقتناء هذه البقع. ويدل هذا التخلي على عمق المشاكل التي تعترض هذه المنطقة الصناعية والسكنية رغم الامتيازات التي توفرها للمستثمرين بها:

- انخفاض الأسعار المطبقة على اقتناء البقع الأرضية وعلى الخصوص لفائدة المستثمرين المحتملين في الميدان الصناعي.
- توفر البنيات التحتية الأساسية من طرق وشبكات مختلفة.
- قرب المنطقة من ميناء آسفي الذي يعتبر من أهم الموانئ المغربية وسهولة الربط بالشبكة

الوطنية الحديدية.

- إمكانية الاستفادة من خط سككي يربط المنطقة الصناعية بالميناء.
- إمكانية الاستفادة من سهولة الولوجية بالربط الطرقي.

ولكن الطموحات المسجلة أصلا اصطدمت بعدد من المتغيرات جعلت من المشروع يعرف تغييرات متواصلة، كتقليص مساحة البقع الأرضية الكبيرة وتجزئتها إلى بقع أصغر أكثر ملائمة للطلب، وتخصيص جزء من هذه المنطقة لتهيئة مشتل للمقاولين الشباب، وتخصيص جزء منها لتهيئة منطقة سكنية لإعادة إسكان حي الكورنيش.

والمتفحص لوثيرة الاقتناء حسب أنواع المنتوجات، سيلاحظ أن التهافت يهم بشكل أكبر البقع الأرضية المخصصة للسكنى، حيث وصلت نسبة الاقتناء إلى 84%، تليها البقع الكبيرة ب 53.5%، أما البقع الموجهة نحو الأنشطة المختلطة ب 39.1% وعلى الخصوص البقع الأرضية الموجهة للتجارة ب 12.7% فتعرف عزوفا واضحا بسبب كبر حجمها وبعدها نسبيا عن المناطق المأهولة من المدينة.

والظاهر أن هذه المنطقة المتعددة الأنشطة لم تولي اهتماما كبيرا للأنشطة الصناعية، إذ لا تمثل البقع ذات المساحات الكبيرة إلا 30 بقعة من أصل 300 أي بنسبة 10% فقط. فبعد مرور 15 سنة على انطلاقتها، لم تستطع هذه المنطقة أن تتحول إلى قطب اقتصادي وصناعي حقيقي، بل إن الأغلبية الساحقة من البقع المسلمة من أجل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وفي الأنشطة الصناعية مازالت فارغة. ويمكن تفسير هذا التردد في الاستثمار من طرف الأشخاص المقتنين في عدم الاطمئنان إلى شروط الاقتناء والحصول على الملكية وانعدام الثقة في الاستثمار بمدينة تعاني في مجملها من مشاكل بنيوية عديدة، وعلى رأسها العزلة المجالية وانتشار صورة نمطية سلبية ناتجة عن تدهور البيئة والركوض الاقتصادي.

ولا تقوم الجهات الرسمية (جماعات محلية، سلطات محلية، إدارات...) بالمجهودات الكافية للتعريف بهذه المنطقة المختلفة الأنشطة، وتشجيع المستثمرين بها عن طريق دفع منح أو مساعدات على تغطية مصاريف النقل... بل إن المشروع لم يعد يمثل رهانا حقيقيا لصاحب المشروع نفسه بسبب العجز الكبير في تغطية المصاريف الضخمة التي تجاوزت 280 مليون درهما.

5-3-مشروع الحديقة الصناعية للجرف الأصفر:

يعد هذا المشروع من أكبر مجالات الاستقبال الصناعية ببلادنا، من من المنتظر أن تصل المساحة التي أن تغطيها إلى 500 هـ، لتكون موجهة إلى الصناعات الثقيلة ومخصصة لاستقبال الصناعات المنقولة من مناطق ومدن أخرى. وتقع هذه الحديقة عند تقاطع الطريق الثانوية 3041 والطريق الثانوية 1302 بالقرب من ميناء الجرف الأصفر وعند حدود الصناعات الكيماوية التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط.

أما المهيأ المشرف على إعداد وتجهيز وتدبير المشروع فهو مهيأ خصوصي سيتم اختياره في إطار حق الامتياز، وذلك في إطار طلب عروض على المستوى الدولي. ولم تسو بعد الوضعية القانونية بصفة نهائية؛ ولكن النسبة المهمة من الأراضي تنتمي للمكتب الوطني للموانئ، إذ تصل إلى 74% من مجموع لأراضي التي يتطلبها المشروع في حين أن الباقي فهو في ملكية الخواص. وتعرف هذه المنطقة وجود عشرة من الوحدات الصناعية وذلك قبل أن تبدأ الأشغال الخاصة بالتجهيز بالطرق والشبكات المختلفة؛ ويأتي على رأس هذه المؤسسات الصناعية معمل سوناسيد (الشركة الوطنية لصناعة الصلب). والواقع هو أن هذه الوحدات قد تمت إقامتها في غياب مخطط تهيئة صناعي، بل تم خلقها على طول الطريق الساحلي بدون أن تخضع للضوابط القانونية والتقنية اللازمة.

وقد استفاد المستثمرون على طول المحور الرابط بين مدينة الجديدة والجرف الأصفر من غياب إطار قانوني واضح بسبب انتماء هذا المجال لجماعة قروية هي جماعة مولاي عبد الله التي تعرف ضغوطات كبيرة وصعوبات جمة في ضبط ترابها؛ مما أدى إلى ظهور "منطقة صناعية عشوائية"[1] أخلت بجمالية مشهد الطريق الساحلية وساهمت في اكتظاظ السير عليها.

ويسبب التأخر في انطلاقة هذه الحديقة في تأجيج التهافت على الأراضي داخل المجال المزمع تهيئته وتحويلها إلى وحدات إنتاجية قائمة الذات تحت طائلة الأمر الواقع. ويرجع التهافت على الاستقرار بهذه الحديقة حتى قبل تهيئتها إلى تظافر عدة عوامل:

- القرب من ميناء الجرف الأصفر، كأول ميناء بإفريقيا يتمتع بطاقة استيعابية كبيرة لم توظف منها إلا 30% تقريبا لحد الساعة، ولكن المؤشرات تدل على أن الاهتمام سيزداد كثيرا

[1] جريدة الصباح 8 مارس 2006 ص. 16

به في غضون السنوات القريبة المقبلة بفضل تضافر ظروف موضوعية كثيرة.

- إقامة الخط السككي الحديدي المزدوج ما بين البيضاء والجديدة.

- إنجاز الطريق السيار الرابط ما بين البيضاء والجديدة الذي تم الانتهاء من تهيئته مع متم 2006.

6-غرفتي الصناعة والتجارة بآسفي والجديدة: هيئات تمثيلية غير فاعلة

تعتبر غرف الصناعة والتجارة كيانا أو تجمعا لأصحاب الأعمال والتجار لحماية مصالحهم والدفاع عنها، وهي بهذا المفهوم فهي تمثل مؤسسات خاصة ذات منفعة عامة أو مؤسسات حكومية موضوعة لخدمة القطاع الخاص[1]. وتوجد غرف الصناعة والتجارة تحت وصاية وزارة الصناعة والتجارة. وهكذا نجدها تتكون من هيئة منتخبة من طرف المعنيين أي الصناعيين والتجار والمهن الحرة... وإدارة تابعة للوزارة الوصية تسهر على خدمة المهنيين وتقديم كل الخدمات لهم.

لقد أصبحت الغرف مؤسسات هامة تستعين بها الدولة في رسم وتنفيذ سياستها وخططها وبرامجها الاقتصادية، وبالتالي تقلصت فكرة اعتبارها مجرد تنظيم مهني يدافع عن مصالح فئة معينة.

وهكذا يتمثل دورها في 3 وظائف [2]وظيفة تمثيلية: تتجلى في خدمة مصالح المهنيين من صناعيين وتجار وذو الخدمات.

- وظيفة استشارية: تتمثل في إعطاء الرأي والاستشارة حول القطاعات المعنية.

- وظيفة إدارية: تتمثل في إنشاء وتسيير بعض المؤسسات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو الخدماتي، كما يمكن أن تتكلف بالأشغال العمومية (تهيئة الموانئ، الطرق...).

تكاد تكون الإنجازات متشابهة بكل من غرفة التجارة والصناعة بالجديدة مع مثيلاتها بآسفي فيما يخص تنفيذ المهام الموكولة لها، فمساهمتها في تشجيع التنمية الصناعية تبقى ضئيلة. ولم يعد الوصول إليها يمثل رهانا حقيقيا للدفاع عن مصالح المعنيين وعلى مشاكلهم والدفع بعجلة الاستثمارات الصناعية، بل بات رهانا انتخابيا للوصول إلى مجلس المستشارين أو مجلس الجهة.

[1] - شمس الدين عبداني. الغرف المهنية تواجه تحديات كبيرة بإمكانيات قليلة. السياسة الجديدة. ص. 3. 2003/05/30).
[2] C.C.I d'El Jadida, Fiche technique, 2000.

ولم تستطع هذه الغرفة أن تتجاوز الوظيفة الاستشارية لدى المسؤولين الحكوميين أو لدى عامل الإقليم، وذلك بتقديم ملتمسات أو إبداء أراء حول مجموعة من المشاكل والمواضيع، ويكاد يكون التقرب من مؤسسة العامل إحدى الرهانات الحقيقية غير المعلنة أيضا لخدمة المصالح الخاصة أو الفئوية أو للقيام بدور الوسيط في تحقيق أهداف معينة.

ولعل غياب غرفة الصناعة والتجارة في القيام بأي دور إيجابي لتنشيط التنمية الصناعية هو الذي يفسر عدم اهتمام أغلب الصناعيين بالانخراط فيها، فلا نجد من المنخرطين الفعليين بغرفة الجديدة إلا قلة من المستثمرين الصناعيين الصغار المحليين، أما المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة فلا نكاد نجد لها ممثلا بها. فهذه المؤسسات تلجأ إلى قنوات أخرى لتطوير ذاتها أو البحث عن المعلومات أو البحث عن الأسواق... بل إن المؤسسات التي توجد مقراتها الاجتماعية بمدن كبيرة تلجأ إلى غرفها التجارية والصناعية بصفتها غرفا ديناميكية كما هو الشأن بالنسبة لغرفة الدار البيضاء.

بل تكاد العلاقة تكون شبه منعدمة بين المهنيين في هذا القطاع مع غرفة الجديدة كما يفترض ذلك القانون المؤسس لها، إن لم نقل إنها ما تزال تبحث عن حلول عملية للمشاكل التي يعرفها القطاع، كما هو شأن المنطقة الصناعية بالجديدة. وعليه فإن هذه الغرف منذ تأسيسها إلى الآن لم تكن إلا مجرد واجهات لإثارة المشاكل التي يعيشها القطاع الصناعي بشكل سطحي وشكلي بل بشكل سيئ في غالب الأحيان، ولم تستطع أن تتحول من دور المتلقي السلبي للتوجيهات إلى دور الفاعل والمبادر الإيجابي لتقديم المقترحات والمساهمة في المشروعات العملية.

المبحث الثالث: الصناعة التقليدية، قطاع مشغل وغير ملفت للانتباه.

1-قطاع حيوي ومشغل

رغم المنافسة التي تمثلها السلع الصناعية التي تعرف تطورا سريعا في السوق الوطنية مازال قطاع الصناعة التقليدية يحافظ على وجوده وكيانه ويصون خصوصياته وطابعه الأصيل، كما أنه يحاول تكييف المنتوجات التقليدية مع الأذواق الجديدة بفضل التجديدات المستمرة والتي ادخلها الصناع المغاربة على

المنتوجات، وتتميز جهة دكالة عبدة بوجود قطاع حي وديناميكي سواء على مستوى الجودة أو على مستوى التنويع، مما مكنه من القيام بدور الاستهانة به في التشغيل وفي جلب العملة الصعبة لبلادنا، ولهذا يعتبر رافدا أساسيا من روافد الاقتصاد الجهوي، وتخص هنا بالذكر صناعة الخزف بأسفي وصناعة الجلباب بجماعتي سبت ساسي و زاوية ساسي والطرز بأزمور... ويجب ان نشير الى ان شروط تحقق هذه الصناعة هي الاعتماد على العمل اليدوي أساسا والاستجابة للطلبات الشخصية، والاعتماد على الصيغ التقليدية الموروثة والاشتغال داخل أوراش أو دكاكين أو بيوت والاعتماد على التنظيم التقليدي للعمل (الامن، المعلم، المتعلم ...) في إطار ما كان يسمى قديما ب"الحنطات".

ويمكن التمييز داخل هذا القطاع ما بين مجالين فرعيين أساسيين، المجال الخدماتي والمجال الإنتاجي والفني، فالمجال الأول يتضمن كل الخدمات الاستعمالية ما اصلاح أو توضيب أو صيانة أو تحسين وصفية ...كالحلاقة وميكانيك السيارات والكهرباء المنزلية والرصاصة ... اما المجال الثاني فيتضمن بدوره فرعين: فرع خاص بإنتاج سلع ومنتوجات استعمالية. وفرع خاص قائم على الخلق والإبداع من خلال إنتاج سلع قطعة فنية، ويمكن لهذا الفرعين أن يلتقيا عند إنتاج سلعة واحدة أي ان تكون قطعة استعمالية وتحفة فنية في آن واحد. ويشمل المجال الإنتاجي والفني النارة والخزف والنقش على الجبس والطرز...

2-أهمية الصناعة التقليدية بجهة دكالة عبدة

يساهم هذا القطاع كما هو معروف في تشغيل 1.5 مليون من اليد العاملة بالمغرب، أي حوالي 13% من الساكنة النشيطة. وهو ما يمكن من ضمان العيش لحولي 6 مليون شخص أي 1/5 سكان البلاد. بعيدا عن الأرقام التقديرية، يمكن ضبط المعطيات على المستوى المحلي من خلال

إحصائيات دقيقة ومنظمة، وهو ما لا يوجد لدى الدوائر المختصة بهذا القطاع (الغرف المهنية والمندوبيات). فأقصى ما تتوفر عليه مندوبية الصناعة التقليدية (2003) بالجديدة مثلا هي أرقام خاصة بعملية التسجيل في الغرفة الصناعية التقليدية، وهي عملية كما نعلم غير ملزمة لكل الصناع. وتقول هذه المعطيات أن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية بالغرفة هو 800 صانع، أما عدد العاملين بقطاع الصناعة التقليدية فيفوق بكثير ما هو مسجل في هذه اللوائح، وذلك لوجود مجموعة من المهن المستقلة بذاتها وغير المصرحة بها، وبهذا فان الرقم المحتمل لعدد الصناع على أرض الواقع يمكن أن يتراوح ما بين 10 و12 ألف بإقليم الجديدة وحده، ويمكن أن يصل العدد الى عدد أكبر إذا ما قمنا بإضافة الصناع المؤقتين أو العرضيين واللذين يمارسون نشاطا مهنيا موازيا، كالنساء ربات البوت واللاتي يقمن بأنشطة الغزل والنسج والخياطة والطرز داخل بيوتهن.

تكمن صعوبة التحكم في إحصائيات الخاصة بالصناعة التقليدية في أن عددا كبيرا من الصناع يمارسون هذا النشاط بطريقة غير قانونية وغير منظمة، كما هو شأن المقاولات اللا شكلية أو ورشات خياطة الجلابيب التقليدية. عدد الصناع بهذا النوع من الأنشطة يقدر بدائرة سيدي إسماعيل ب 500 خياط، وهم صناع يقومون بإعداد منتوجاتهم داخل المنازل، أو بطريقة غير منتظمة ودائمة كما هو شأن بعض الزبائن الصغار بالعالم القروي الذين يقومون بمزاولة أنشطة البناء في فترات توقف العمل الفلاحي، أو بطريقة المناولة حيث يقوم عدد من الخياطين الصغار مثلا بإنجاز بعض المهام لفائدة الخياطين الكبار.

وإذا ما أخدنا رقم 10 إلى 12 ألف صانع بإقليم الجديدة ورقما مشابها له بإقليم أسفي، ستتكون لدينا فكرة تقريبية عن أهمية التشغيل التي يمثلها هذا الإقطاع، فاذا تم الاعتماد على معدل

2.5 فرصة عمل لكل وحدة إنتاجية، فان هذا القطاع قد يشغل ما يناهز50 ألف عامل. وبالرجوع إلى إحصائيات التسجيل بغرفة الجديدة، سنجد أن الصناع البالغ عددهم 8000 موزعون بشكل متفاوت ما بين المجال الخدماتي الذي يختص 4700 بنسبة 58.8 %، وبين المجال الإنتاجي والفني الذي يضم 3300 صانع بنسبة 41.2 % فقط. أما على مستوى القطاعات المعنية فيمكن تصنيفها حسب أهميتها النسبية من حلال إحصائيات 1997 (مندوبية الصناعة التقليدية) على الشكل التالي: البناء: 15.5 %؛ النسيج: 43.8%؛ أنشطة أخرى: 26.3% .

لا ترتبط أهمية قطاع النسيج والطرز والغزل بتحسين مستوى المعيشة فقط ولكنها ترتبط أيضا بطابع المحافظة على التقاليد، والمقاومة التي يبديها هذا القطاع في مواجهة الملابس العصرية نظرا لتعلق المغاربة ذكورا وإناثا بالزي التقليدي فقط أما قطاع الحلاقة فترتبط أهميته بتطور الاستهلاك الخاص لدى كل الفئات الاجتماعية. أما قطاع البناء، فيحتل مكانة خاصة من بين القطاعات المهنية نظرا لارتباطه الوثيق بالتوسع العمراني الذي عرفته مدينة الجديدة والمراكز الحضرية الأخرى كسيدي بنور والزمامرة وأزمور ولبير جديد...

3-الصناعة التقليدية: أنشطة بسيطة وموارد أساسية بدكالة

خلافا للمقاولة الصناعية العصرية التي تعتمد على مقاربة عمودية للإنتاج، فان المقاربة التي تعتمد عليها مقاولات الصناعة التقليدية هي مقاربة أفقية للإنتاج من أجل تلبية الطلب المحلي من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وخصوصا منها اليد العاملة الموجودة في عين المكان[1]. وأهم خاصية تتميز بها هذه المقاولات المجهرية هي الحركية، فبفضل صغر حجمها وقلة رأسمالها نجدها تتأقلم بسهولة

[1] G-Batheling

مع الوضعيات المختلفة وتنقل عناصر إنتاجها بسهولة من مكان إلى آخر. كما أنها تمتاز بالمرونة. وبفضل المهارات المكتسبة تتمكن أيضا من تلبية الحاجيات المختلفة بأثمان مناسبة، ولهذا نجدها تمس أكبر نسبة ممكنة من الشرائح الاجتماعية.

ويبدو أن هذا القطاع تأثر في العالم القروي كثيرا بالهجرة القروية، اذ فقدَ عددا كبيرا من زبنائه كما أن أنشط الصناع والحرفيين قد انتقلوا الى المدن بحثا عن فرص أفضل. والواقع أن هذا القطاع يتلاءم أكثر مع نوعية الحياة الحضرية من حيث ارتفاع الطلب وارتفاع القدرة الشرائية. وكذلك من حيث طابعه اللامتمركز حيث تنتشر الأنشطة التقليدية بسهولة في الإحياء المختلفة تلبية حاجيات الناس بفضل اعتمادها سياسة القرب، أو تتمركز بالنقط المحورية بالمدن كالشوارع والمراكز التجارية "القيساريات"... من خلال اعتماد تسهيل الولوجية.

ورغم التمركز البين لأنشطة الصناعة التقليدية بالمدن، فما زالت متواجدة بكثرة بالمناطق القروية التي لا يخلو دوار بها من تواجد حرفيين بها، كما أن الأسواق الأسبوعية تعد نقطا لتجمع الحرفيين ومجالا لعرض منتوجاتهم ومناسبة للالتقاء بزبنائهم. بل الأكثر من ذلك فالعالم القروي بالجهة يختزن طاقات حرفية متمرسة ينقصها التكوين المستمر والتوجيه والتتبع والتأهيل، خصوصا وأن منتوجات الصناعة التقليدية أصبحت في عصر العولمة أكثر تميزا وبالتالي أكثر قيمة، إلا أنها تفتقد إلى آليات التسويق العصري (المعارض، الشبكة العنكبوتية) والاشعاع الإعلامي. ويتوزع عدد العاملين في قطاع الصناعة التقليدية بإقليم الجديدة على الدوائر المنتمية إليه كالتالي:

- دائرة الجديدة: 2750 صانعا وصانعة.
- دائرة أزمور: 1626 صانعا وصانعة.

- دائرة سيدي بنور: 1667 صانعا وصانعة.
- دائرة سيدي إسماعيل والزمامرة: 1879 صانعا وصانعة.

وبذلك تحتل دائرة الجديدة المرتبة الأولى من حيث العدد والتنوع الحرفي حسب الأوساط الجغرافية، إد نجد ان الخياطة التقليدية تحتل الصدارة في المجال الحضري، متبوعة في ذلك بحرفة النجارة التي أخدت تنمو بسرعة كبيرة نظرا لارتباطها بالتوسع العمراني لمدينة الجديدة في العقدين الأخيرين. وتمتاز دائرة الجديدة، بوجود صناعة الفخار القروي التي تتميز بها جماعة أولاد حسين الموجودة على بعد 18 كلم جنوب مدينة الجديدة، حيث يتواجد بها أزيد من 100 صانع يشتغلون في 60 فرن تقليدي تقريبا، وهم غالبا ما يكونون متخصصين في إنتاج الأواني الطينية، أو الأدوات الموسيقية التقليدية (الطعريجة) بكمية قد تصل إلي 3 ملايين وحدة سنويا (مندوبية الصناعة التقليدية بالجديدة 2003).

أما دائرة سيدي إسماعيل، فتعرف ازدهار صناعة الجلباب، أو ما يسمى "بالخرقة الدكالية" عامة والخرقة السايسية (نسبة لمنطقة سايس) خاصة، والمعروفة على الصعيد الوطني بنعومتها وضعف سمكها، وتوجد على الخصوص بجماعة زاوية سايس وجماعة سبت سايس، وبشكل أخف بمدينة الجديدة ومركز مولاي عبد الله وجماعة سيدي عابد. ويلعب نسج وخياطة هذه الخرقة دورا حيويا في تحسين الحالة الاجتماعية للعديد من الأسر بهذه الجماعات، إلا ان الحفاظ على هذه الخرقة نظرا لقيمتها التراثية والتي تميز منطقة دكالة دون غيرها، يتطلب إخضاعها للمراقبة التقنية الدقيقة.

وتعرف دائرة سيدي إسماعيل أيضا صناعة الحصير بجماعة أربعاء مكرس، حيث يمارسها أكثر من 400 صانعا وصانعة يستغلون النباتات المحلية التي تنمو بعين المكان، ورغم المنافسة التي تعاني

منها الحصيرة التقليدية أمام الحصيرة البلاستيكية بسبب انخفاض ثمنها هذه الأخيرة، فإنها ما زالت مطلوبة في الأسواق بفضل جودتها وارتفاع قيمتها. وتزخر دائرة أزمور بدورها وخاصة مدينة أزمور بتواجد ما يسمى بالطرز الأزموري الذي يعرف إقبالا كبيرا على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وهو موروث ثقافي خاص بهذه المدينة العتيقة، كما ان هذه المدينة تعرف النقش على الخشب وصنع " الملحفة الصوفية الأزمورية".

وتعرف باقي المناطق القروية دكالة وعبدة العديد من الحرف والمهن التقليدية كصناعة الأواني الخزفية بجماعة الجابرية (منطقة سيدي بنور)، وصناعة البطانيات الصوفية بكل الجماعات القروية المنتمية للجهة التي تتميز عن بعضها البعض حسب الألوان المستعملة والسمك المعتمد والطول والعرض... وتعتبر هذه الصناعة إلى جانب صناعة الجلاليب الصوفية مهنة نسوية بامتياز توفر للنساء مداخيل أساسية للبعض (النساء الوحيدات، الأرامل، القرويات بدون أرض..) وكذا مداخيل مكملة بالنسبة للبعض الآخر.

وتعتبر الصناعة التقليدية بإقليم أسفي من الركائز الأساسية للاقتصاد الجهوي والمحلي وأحد مكونات الموروث الحضاري والثقافي المحلي، حيث تنتعش صناعة الخزف والخياطة والطرز وصناعة الزرابي بمدينة أسفي وصناعة الزرابي بمنطقة جزولة والحدادة بكل من جماعات الشماعية والكرعاني والسبيعات.

4-الخزف بمدينة أسفي: قطاع يقاوم الظرفية والأزمة

يمثل الفخار مكانة مرموقة من بين قطاعات الصناعة التقليدية بمدينة أسفي، إذ يفرض نفسه كأول قطاع من حيث رقم الأعمال المحققة تعتمد أو من حيث اليد العاملة التي يشتغلها، بل إن الصناعة التقليدية ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الفخار إلى حد التماهي. ولقد عرف هذا القطاع تطورا

ملموسا وديناميكية متفردة جعلتا من مدينة آسفي مدينة للخزف بامتياز، فقد كان هذا القطاع يشغل 150 شخص و10 أفران في الأربعينيات لينتقل إلى تشغيل 500شخص و60 فرنا في سنة 1981[1] ليصل إلى تشغيل 700 و80 فرنا في نهاية القرن الماضي. وهنا لا يمكن الحديث عن الخزف بدون الحديث عن "تل الخزافين"[2] المنطقة الموجودة بالشعبة، أي الوادي الذي يخترق مدينة آسفي، حيث يجب الاعتراف بهذا الموقع كموقع تاريخي وتراثي، من أجل رد الاعتبار إليه.

وتأتي معظم المواد الأولية التي تدخل في تصنيع الفخار من نواحي المدينة، وهكذا يتم جلب حطب الوزال (Genet) ليتم استعماله كوقود للأفران مباشرة وبدون مشقة من المنطقة المجاورة لأسفي حيث تنمو أعشابه بكثرة. أما الطلاء والملونات فيتم استيرادها من الخارج، كما يتم أيضا استيراد الطين لصناعة فخار ذو جودة عالية، فيما يتم الاعتماد على الطين المحلي لصناعة الفخار العادي. ويرجع أصل الخزف بأسفي حسب كريميو[3] إلى فترة جد متأخرة، ومن المحتمل أن يكون وصول أول صناع الخزف إلى مدينة اسفي قد تم منذ بضعة قرون لا تجاوز الستة للاستقرار بمصب وادي الشعبة، حيث كإنو يستعملون بفضل تجاربهم المكتسبة سابقا الطين المحلي في صنع خزفيات خاصة قصد الاستعمال المنزلي بدون أية زخرفة أو تلوين.

ولكنهم عمدوا شيئا فشيئا إلى صنع مزهريات وأواني خزفية موحدة اللون أنا المرحلة الثالثة فقد ابتدأت منذ 150 سنة تقريبا مع وصول موجة من صناع خزف فاسيين يترأسهم الحاج عبد السلام حيث يرجع لهم الفضل في إدخال ونشر تقنيات التزيين والإشكال المنبثقة عن فن الخزف الفاسي.

---

[1] SDAU de Safi, Analyse Socio- économique, 1983

[2] Ouazzani Th. Et Triki H., La colline des potiers, histoire d'une ville et de sa poterie, Ed. Lak International, 993.

[3] René Crémieu, Histoire de la céramique à Safi, Revue notre Maroc, 1933

وهكذا عرف خزف أسفي على نطاق واسع، بجودته العالية من خلال دقة أشكاله الزخرفية وتعدد أكوانه، ولكن بعد مرور 100 سنة عرف المغرب اضطرابات أدت إلى عدم استقراره مما أدى إلى عدم التواصل بين الشمال والجنوب، وبين أسفي وفاس مما دفع صناع أسفي الذين أسسوا محرومين من المواد الملونة المستقلة من أكسيد الحديد ومنغنيزيوم تافيلالت المتواجدة بالسوق التجارية بفاس إلى استعمال اللونين الأبيض والأزرق، حيث كان يتم جلب هذا الأخير بسهولة عن طريق البحر من إنجلترا.

وتبدأ المرحلة الثالثة مع مرحلة الحماية، فبعد أن عرف هذا القطاع انحطاطا كبيرا، كلف المارشال ليوطي مصلحة الفنون الجميلة بتجديد وإصلاح فن الخزف بأسفي، وهو ما جعل هذه المصلحة تدعو بوجمعة العملي، أستاذ مادة السيراميك بمدرسة الفنون الجميلة بالجزائر للإشراف على إعادة الاعتبار لخزف أسفي من خلال تنشيط أول ورشة رائدة بالمغرب تم اعتمادها بمدينة أسفي ما بين 1918 و1935، حيث عمل على تكوين أفواج من المعلّمين انطلاقا من البحث على خزف أسفي القديم والرجوع إلى أصوله الأولية وتشجيعهم إلى تنقية وتصفية الطين المحلي من الشوائب ورسم الأشكال الهندسية والعمل على استعمال طرق التزيين والبرنيق. وهكذا وصلت صناعة الخزف أوجها مع الأستاذ "لامالي Lamali-B."[1] الذي استطاع ان يخلق فخارا مرصعا بالحديد، من خلال إنجاز رسوم باللون الأزرق على خلفة بيضاء، مستوحاة من نقوش لباس "البرنوس" من الأطلس الكبير وبلاد زايان والاطلس المتوسط ومن جلباب "الخيدوس"، وذلك بالاقتباس من التراث الغربي، الشرقي والأندلسي. لقد نجح لامالي نجاحا كبيرا في خلق خزف غير مسبوق، يشبه ما كان موجودا قديما في

[1] Le journal Libération (Maroc), La poterie à Safi, 20-4-2001, p. 6.

بلدان ما بين النهرين وفارس والأندلس. وكان لهذه الاجتهادات صدى إيجابيا وكبيرا على المستوى الدولي من خلال المشاركة في المعارض المنظمة في شتى بقاع العالم، مما شجع على طلب هذه المنتوجات الخزفية من هنا وهناك. ولكن صناعة الخزف وصلت حاليا إلى حالة من الانحصار والركود لتظافر وتداخل أسباب متعددة يمكن أجمالها في أربعة أنواع:

- أسباب تقنية ترتبط بالاستمرار في استعمال الأفران التقليدية التي لا تحقق انسجاما في طهي الطين من جهة وتؤدي إلى إنتاج العديد من الشقوق داخل الفخار من جهة ثانية، كما أن هده الأفران تؤدي إلى الإضرار بالبيئة من خلال إصدار دخان كثيف وإنتاج كميات كبيرة من الأوساخ... ونتيجة لهذه الأسباب التقنية لم تتطور صناعة الخزف بما يكفي لمواكبة التقدم الحاصل في الميدان على المستوى التقني، وهو الشيء الذي تعاني منه بشدة من منافسة المنتوجات الأجنبية في السوق الدولية.
- أسباب ترتبط بالمعوقات المتصلة بالبيئة الإنتاجية، حيث يعاني هذا القطاع بالإضافة الى ضعف البنية التحتية الخاصة بالأوراش، من ضعف كبير في التمويل والتأطير والتنظيم، الشيء الذي يعوق تطوير المنتوج التقليدي من خلال العجز في الاعتماد على التقنيات الحديثة والبحث عن صناع مكونين تكوينا عاليا ودقيقا يدمج ما هو عصري بما هو تقليدي.
- أسباب ترتبط بالسوق حيث يعاني قطاع الخزف والفخار من مشكلة التسويق التي تعترض ترويج المنتوجات الخزفية على المستوى الدولي، إذ لا تتجاوز نسبة المنتوجات المصدرة 10 % من القيمة الإجمالية، ويظل مطلب التسويق عبر ميناء أسفي من أهم مطالب المهنيين والحرفيين وذلك من أجل تسهيل عملية التصدير والتقليص من كلفة الإنتاج العالية حيث

يضطر أغلب الفاعلين في هذا القطاع إلى اللجوء إلى ميناء الدار البيضاء لتصدير منتوجاتهم مع ما يترتب عن ذلك من مصاريف إضافية. كما يجد هؤلاء الفاعلون صعوبة في التعريف بالإنتاج المحلي على الصعيد الدولي والوطني رغم جودته وأصالته، حيث لا تقوم الجهات المختصة بما يكفي من المجهودات لإيصاله إلى المعارض ومجالات التسويق.

كما يعاني القطاع على المستوى التجاري من غياب الحماية الضرورية حيث يتعرض لمشكل القرصنة الفنية وانعدام المنافسة غير الشريفة، وتتطلب في الواقع علامة تجارية تحميها من كل سطو أو قرصنة.

تطور قيمة المنتوجات الخزفية المصدرة من أسفي.

	1990	1994	1998
فرنسا	313458	383055	51156
إنجلترا	576968	261898	–
اسبانيا	197473	307686	224269
إيطاليا	185329	36067	–
أمريكا	-.	12675	–
هولندا	–	20826	7776
كندا	–	–	5976
ألمانيا	–	46210	–
جزر مايوت	–	–	39473

أستراليا	294047	–	–
المجموع	1.567.275	1.070.417	328650

كما نسجل تراجعا عاما طال جميع الاتجاهات، فقد انخفضت الصادرات من المنتوجات الخزفية لمدينة أسفي من 1.567.275 درهم سنة 1990 إلى 328650 درهم بنسبة كبيرة جدا تصل إلى 79.0 %

وهي نسبة أثرت سلبا لا محالة على تطور القطاع ككل وجعلته يدخل مرحلة ضعف وهشاشة من الصعب الخروج منها. رغم أننا لا نتوفر على معطيات محينة، إلا أن المهنيين يشتكون من ضعف العائدات الشيء الذي لا يساعدهم على القيام بالاستثمارات اللازمة من أجل إعادة هيكلة القطاع، بل إن هزالة المداخيل تدفع الصناع المدربين والمؤهلين إلى الهجرة أو تغيير القطاع الاقتصادي. وعلى الرغم من هذا التراجع العام فالمنتوجات الخزفية لأسفي تتوفر على زبناء قارين في شخص كل من فرنسا وإسبانيا وهولندا وبعض الزبناء العرضيين كالولايات المتحدة وألمانيا وأستراليا وجزر المايوت...

- أسباب ترتبط باليد العاملة المدربة والمتمرسة، حيث باتت هذه الأخيرة تبحث عن الشغل ببلدان أخرى قصد تحسين أوضاعها الاجتماعية كتونس مثلا أو عن تغيير الغرف بمهنة أخرى أكثر دخلا وأمانا ورغم أنه قد تم خلق مؤسسة خاصة بالتكوين المهني في ميدان الفخار والخزف بمدينة أسفي، فإنها لم تستطع سد الفراغ الذي تركه الصناع الذين غادروا القطاع بأسفي، سواء من حيث جودة العمل أو من حيث العدد.

كما أن الإقبال على هذه المؤسسة في تراجع مستمر، ذلك أن التكوين في حد ذاته تعتريه العديد من النقائض والهفوات التي تجعله لا يتكيف مع واقع العمل بالأوراش، بل لا يضيف أي قيمة مضافة كما كان ينتظر من خلق هذا النوع من التكوينات.

اذ أن عدد المسجلين في هذا التكوين الذي يدوم سنتين تتراجع باستمرار، حيث انتفل عددهم الإجمالي في ظرف 5 سنوات فقط من 45 سنة 94 إلى 26 سنة 1999، أي بانخفاض مهم وصلت نسبته إلى 42.2%.

تطور إعداد المسجلين بمؤسسة التكوين المهني للخزف والفخار بأسفي.

	1994	**1997**	**1998**	**1999**	**نسبة التطور(%)**
التخصص	28	20	17	13	-53.6
التأهيل	18	19	17	13	-27.8
المجموع	45	39	34	26	-42

هذا مع العلم على أن نسبة النجاح عند التخرج ضعيفة جدا فلم تتجاوز هذه الأخيرة مثلا سنة 1994 نسبة 39.1% من عدد المسجلين في السنة الثانية. ويجب الاعتراف بأن المرشحين لهذا النوع من التكوين ينتمون في غالب الأحيان إلى شريحة المطرودين من التعليم النظامي العادي، وربما تكون هذه أكبر غلطة ترتكب في حق هذا القطاع الذي لا يعرف انتقاءً وتوجيها صارما للتلاميذ الراغبين في تكوين جيد.

النظام التعاوني في ميدان الفخار والخزف

- تضم تعاونية الأمل للفخارين بأسفي 143 صانعا حسب إحصائيات 2001، وكان المطلوب من هذه التعاونية أن تشتغل كباقي التعاونيات على تأطير المهنيين وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، حيث كان الهدف من وراء تأسيسها هو المحافظة على هذا القطاع، إن لم يكن الرفع من المستوى الفني للفخار بأسفي، هذا بالإضافة إلى تمكين المنتسبين لها من الحصول على المواد الأولية بأقل التكاليف الممكنة، من خلال شرائها بالجملة. ولكن النزعة الفردية داخل هذه التعاونية جعل منها تعاونية لتسويق المنتوجات الخزفية[1]. أو مجالا لتأطير الفخارين الذين ما يفتأ عددهم يتزايد بها باستمرار، إذ تطور من 50 منخرطا سنة 1981 إلى 116 سنة 1998 ليصل إلى 143 سنة 2001.

5-الفاعلون- المتدخلون في قطاع الصناعة التقليدية

إذا كان إقليم أسفي تابعا قبل 1983 لمدينة مراكش من الناحية الإدارية قبل أن يكون له مندوبية خاصة به للصناعة التقليدية، فإن إقليم الجديدة كان تابعا بدوره في التقسيم الإداري إلى المندوبية الإقليمية لمدينة الدار البيضاء. وكانت تتواجد بالجديدة وكالة فقط للصناعة التقليدية والتي كانت تعمل على تسيير تعاونية النساجات التي تأسست سنة 1964 من خلال الاتصال والتنسيق بين عدد قليل من الصناع هناك.

وعلى غرار باقي الأقاليم، طالب منتجو

[1]-SDAU de safi. Analyse socio-économique de Safi et sa région 1983. P.188

الإقليم منذ الستينات ببناء مجمع للصناعة التقليدية، إلا أن عدم الحصول على بقعة أرضية بمدينة الجديدة أدى إلى إلغاء المشروع بعد أن تم إقراره سابقا، وتم الاقتصار على بناء مجمع للصناعة التقليدية بمدينة أزمور التي كانت تحتوي على مركز مهني لصناعة الأحدية لم يصادفه النجاح فتم حذفه من خريطة التكوين المهنين. ولم ير مشروع مجمع الصناعة التقليدية بالجديدة النور إلا في سنة 1987-1988 وهي السنة التي تم فيها خلق المندوبية الإقليمية للصناعة التقليدية، حيث قامت بالاتصال المباشر مع الصناع وعملت على تأطيرهم من خلال تأسيس تعاونيات وجمعيات جدية ومساعدتهم من أجل الحصول على قروض استثمارية، كما ساهمت في خلق مراكز للتكوين المهني وربط الاتصال بين الغرفة الصناعة التقليدية بالإقليم والسلطات الحكومية والمحلية، أما أهم الفاعليين في ميدان الصناعة التقليدية فهم:

1- المندوبية الإقليمية للصناعة التقليدية بالجديدة:

تأسست سنة 1988 وتمثل هذه الإدارة، على غرار باقي المندوبيات الإقليمية الموزعة على التراب الوطني والبالغ عددها 43 مؤسسة، المصالح الخارجية المكلفة بالصناعة التقليدية على الصعيد الإقليمي.

ويسند القرار المحدث للمندوبيات الإقليمية (183-79 - لجريدة الرسمية يوليوز 1978) المهام التالية: إنعاش الصناعة التقليدية وتحقيق إنتاجها؛ تطبيق مقررات الوزارة المتعلقة بتنظيم الحرف التقليدية؛ صيانة تراث هذا القطاع وتنفيذ برامج التكوين المهني؛ البحث عن أسواق للمنتوجات تطبيقا لتوجيهات الإدارة المركزية؛ مراقبة الصادرات؛ طبع الزرابي؛ متابعة العمل التعاوني والجمعوي؛ الاهتمام بتسيير مؤسسات التكوين المهني التابعة لنقوها الترابي؛ المساهمة في تنظيم بعض المعارض والتظاهرات

المحلية؛ تسيير مجمعات الصناعة التقليدية؛ تقديم المساعدات للصناعة من أجل تهيئة ملفاتهم المتعلقة بالقروض والاستثمار والتصدير.

ويصل عدد الموظفين بالمندوبية 20 موظفا موزعين بين مندوبية الجديدة ب 17 موظف ووكالة أزمور ب 03 موظفين. وقد قامت هذه الإدارة بلعب دور مهم في نهاية الثمانينات والسبعينات في إنعاش القطاع بالإقليم، وهكذا ساهمت بالإضافة اللي تسيير مجمعات الصناعة التقليدية بأزمور والجديدة بخلق وتأسيس العديد من التعاونيات والجمعيات. حيث قامت بالفعل بخلق 13 تعاونية من أصل 14 و8 جمعيات حرفية في ميدان الصناعة التقليدية بعد تأسيسها. كما عملت على تكوين مجموعة كبيرة من الفتيات في ميدان الزرابي والخياطة والطرز والعديد من الفتيان في ميدان النقش على الزجاج والنجارة وصناعة الجلود وصناعة الحديد، بمعدل 20 إلى 30 متعلم سنويا.

ويعتبر التكوين المهني وسيلة ناجحة في نقل المهارات المهنية من جيل الى جيل ويمكن من تلبية حاجيات السوق من اليد العاملة المدربة. وتعتمد المندوبية على طريقتين في التكوين، التكوين المهني القطاعي والتكوين بالتدرج المهني.

التكوين المهني النظامي هو عبارة عن تكوين كلاسيكي يتم القيام به بمجمع الصناعة التقليدية بالجديدة سواء في ميدان الخياطة أو ميدان الطرز... أما النوع الثاني، فهو عبارة تكوين في الميدان لدى بعض المعلمين المعتمدين من طرف المندوبية والغرفة، وغالبا ما يسمح هذا التكوين باندماج المتدربين بعد نهاية التكوين. من جهة أخرى تقوم المندوبية بمساعدة الصناع والحرفيين من تهييئ ملفاتهم قصد الحصول على قروض لدى البنك الشعبي من أجل الاستثمار على مستوى الإنتاج أو من أجل التسويق أو التزود بالمواد الأولية، وقد بلغ حجم القروض الممنوحة للصناع التقليديين بالجديدة خلال سنة

1997 2.013.000 درهم على مستوى جهة دكالة عبدة أما سنة 2001 فقد انخفض هذا الرقم الى 4740 بالنسبة للجهة موزعة على كل من إقليم الجديدة، ب2.808.000 درهم أي بنسبة 59.2 في المئة وأسفي ب1933.000 درهم أي بنسبة 40.8 في المئة.

توزيع الفروض الممنوحة للصناع التقليديين سنة 2001

الحرف	أسفي	الجديدة	الجهة
البناء	28	27	55
النجارة	-269	274	543
الزرابي	10	34	44
النسيج	-	15	15
الطرز وتريكو	30	18	48
الخياطة التقليدية	-543	941	14 84
خرازة الأحدية	14	34	48
الجلود	-	20	20
الحدادة	15	52	67
الزليج	15	22	37
الخرف	130	100	230
الحلاقة	-280	230	510
الخياطة العصرية	105	-	105

الرصاصة	15	29	44
الجبس صياغة المجوهرات	- 10	22 -	22 10
موزاييك	-	35	35
الدباغة	-	50	50
الزرابي التقليدية التصوير	6 8	- 15	6 23
مختلفات	455	890	1345
المجموع	1933	2808	4741

مندوبية الصناعة التقليدية بالجديدة 2001

بغض النظر عن الأنشطة غير المصرح بها، تظهر المعطيات التي يتضمنها الجدول أن المستفيد الأول هو المجال الإنتاجي والفني الذي يسيطر على 84.3 في المئة من حجم القروض الموزعة. أما أهم القطاعات المستفيدة بجهة دكالة عبدة فهي أولا الخياطة التقليدية، ثانيا النجارة وثالثا الحلاقة. وهي بالمناسبة القطاعات الأكثر حيوية ونشاطا وغالبا تكون حاجة قطاع الخياطة التقليدية إلى القروض من أجل التزود بالمادة الأولية، اما في قطاعي النجارة فتكون الحاجة للقروض من أجل الآلات والمواد الأولية وفي قطاع الحلاقة فتكون من أجل الآلات وتزيين المحلات. كما يبقى قطاع الخزف والفخار من أهم القطاعات حاجة لتمويل وسائل الإنتاج من آلات ومواد أولية.

➢ 2- الغرفة الصناعية التقليدية:

تعد هده الغرفة مؤسسة عمومية تحت الوصاية الإدارية للوزير المكلف بالصناعة التقليدية، وتتجلى أهم المهام المنوطة بها في تزويد الحكومة بالآراء والمعلومات المطلوبة منها حول المسائل الخاصة بالصناعة التقليدية؛ تقديم ملتمسات حول جميع المسائل التي تهم القطاع بوجه عام وفي دائرة نفوذها بوجه خاص؛ القيام بالوساطة بين الصناع التقليديين والتجار؛ القيام بالوساطة بين الصناع التقليديين الوطنيين والأجانب.

ويبقى دور الغرفة على العموم محدودا من الناحية القانونية، ومحصورا من الناحية العملية في السهر على تنظيم بعض المعارض والاستعراضات والتظاهرات، وتقديم الاقتراحات الى السلطات المختصة والسلطات المحلية. كما يجب الإشارة إلى أن مبادرتها قليلة وغير مجدية لتحريك هذا القطاع الواعد والمحاصر بالعديد من المشاكل البنيوية والعرضية. فلا تتوفر هذه الغرفة على استراتيجية معينة للوصول إلى أهداف مسطرة سلفا في حدود اختصاصاتها، مع العلم أن المشرع قد أعطاها هامشا لا بأس به يمكن التحرك فيه، خصوصا وأن هذا القطاع يحتاج إلى مبادرات عملية في إطار خطة محددة لتثمين الموارد المحلية المتوفرة وتنشيط المهارات الموجودة. هذا بالإضافة إلى غياب البعد الجغرافي في عملها، فباستثناء الجديدة التي تعرف حضورا معينا، فإن باقي نقاط الإقليم تعاني من الغياب لأي نشاط منظم للغرفة، ويعود ضعف أداء الغرفة إلى عدة أسباب أهمها عدم استقرار المجلس المكون لها الذي تتغير تشكيلته وألوانه باستمرار حسب الظروف والحيثيات، وطغيان الهاجس الانتخابي على أي هاجس آخر

منذ أن أصبح بإمكان الغرف ترشيح أحد أعضائها لمجلس المستشارين والمجلس الإقليمي

والمجلس الجهوي. هذا بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية التي لا تتعدى 200م سنتيم الناتجة أساسا عن مساعدات تقدمها الجهات المعنية بالقطاع وغياب أي مبادرة للبحث عن موارد إضافية، في الوقت الذي يشكو فيه بعض المنتسبين لهذه الغرفة من سوء التسيير حيث يتم صرف تيار هذه الإمكانيات في السفريات والزيارات والحفلات...

ويبقى أهم رهان يجري وراءه المنتمون للغرفة وخاصة منهم المسيرون هو استغلال المجالات التابعة للقطاع لمجمعات الصناعة التقليدية بكل من الجديدة، وأزمور وأسفي لعرض منتوجاتهم ومنتوجات التعاونيات التابعة لهم، أو الاستفادة من استعمال المعارض والمهرجانات المنظمة من طرف الغرفة أو بمساعدة منها لترويج وتسويق سلعهم وبضائعهم .

3-التعاونيات:

أصبح العمل التعاوني يكتسي أهمية قصوى لتأطير الصناع الحرفيين وتنظيمهم وتمكينهم من حماية حرفهم ودعمها وتطويرها، ويشكل الإطار التعاوني مجالا مثاليا لتضافر جهود الصناع من أجل الرفع من مداخيلهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، ولكن عدد التعاونيات المتواجدة بالإقليم والجهة مازال ضعيفا، كما أن تعبئة الطاقات وتحريكها داخل هذا الإطار ما زالت هزيلة.

فعدد التعاونيات بإقليم الجديدة لا يتجاوز 9 تعاونية تحتضن 90 منخرطا فقط، في حين لا يصل هذا العدد سوى الى 10 تعاونيات بإقليم أسفي لا تضم بدورها سوى 299 منخرط، وهي أعداد ضعيفة جدا أمام الاعداد الهائلة من الصناع الحرفيين بهذه الجهة ورغم هذا العدد المحدود، فان عددا من هذه التعاونيات غير مفعلة أو أن مكاتبها غير نشيطة، فمن 9 تعاونيات بإقليم الجديدة مثلا نجد أن 4 منها راكدة، هذا فضلا عن كونها تنظيمات شبه مغلقة أو لا تمثل رهانا اقتصاديا مما يجعلها

لا تلقى إقبالا كبيرا من طرف الصناع الحرفيين، حيث لا يتعدى متوسط عدد المنخرطين بكل تعاونية 10.

توزيع التعاونيات الصناعة التقليدية حسب القطاع والإقليم[1].

أسفي			**الجديدة**	
القطاع	عدد التعاونيات	عدد المنخرطين	عدد التعاونيات	عدد المنخرطين
البناء	1	9	–	–
الزليج التقليدي	–	–	1	7
النجارة	1	19	2	16
الزرابي	-	-	1	7
النسيج	-	–	2	25
الطرز– تريكو	1	15	-	-
الخياطة التقليدية	1	19	-	-
الحدادة	2	54	-	-
النقش على الجبس	-	-	1	8
الفخار	2	143	1	15
الحلاقة	1	31	-	-
الخياطة العصرية	1	9	-	-
المجموع	10	299	7	90

[1] Délégation provinciale de l'Artisanat et l'économie sociale Safi et El Jadida .2001.

ويرجع هذا الضعف في العمل التعاوني بالجهة إلى عدد من الأسباب أهمها غياب وعي تعاوني لدى المنخرطين والاكتفاء بالعمل الشخصي على حساب العمل الجماعي الشيء الذي ينعكس سلبا على مردوديتها، كما أن ضعف الرساميل المكتتب بها يحول دون تطورها ومسايرتها لحاجيات ومتطلبات المنخرطين بها. هذا بالإضافة إلى التمثل العالي أي أن التعاونية لا تشكل أي زمان حقيقي بالنسبة لمعظم الحرفيين حيث لا يقدم هذا الإطار أي امتيازات قارة، باستثناء الاستفادة من بعض الصفقات أو الحضور ببعض الأسواق، أو الوصول إلى تحقيق بعض الأغراض.

كما يتواجد بالجهة عدد من الجمعيات الحرفية يكمن هدفها في تنظيم الحرف وتأطير الصناع وتوعيتهم، لذا تبدو الحاجة ملحة لخلق أكبر عدد ممكن من الجمعيات الحرفية حتى تعم الفائدة على هذه القطاعات الحيوية التي تشغل أعداد كبيرة من اليد العاملة من حيث الدفاع عن مصالح الحرفيين ومن حيث البحث عن أسواق جديدة وموارد إضافية... ولكن انتشار الأمية والجهل بأهمية العمل الجمعوي يحولان دون تحقيق هذه الغايات ويحد من انتشار هذا العمل على مستوى الجهة، وهو ما يفسر محدوديته إذا لا يتجاوز عدد الجمعيات العاملة بإقليم الجديدة مثلا 8 برسم موسم 2002. ويرجع في الواقع ضعف أهمية العمل الجمعوي في قطاع الصناعة التقليدية إلى أنه لا يمثل رهانا حقيقيا في تحريك الموارد المحلية أو تعبئتها

6-مشاكل قطاع الصناعة التقليدية بجهة دكالة-عبدة

رغم التدخلات الإيجابية لعدد من الأطراف قصد تطوير قطاع الصناعة التقليدية كالوزارة المعنية ومجلس الجهة والمجالس البلدية والإقليمية... فإنه ما زال يعاني من عدة مشاكل منها ما هو مرتبط

بالجانب التنظيمي ومنها ما هو مرتبط بالجانب التسويقي، وعلى العموم يمكن أن نستعرض هذه المشاكل بإيجار على الشكل التالي:

- ضعف القطاع التعاوني وضعف القطاع الجمعوي لم يسمحا لهما القيام بالدور المنوط بهما قصد النهوض بهذا القطاع الحيوي، خصوصا وأن هذا الأخير في حاجة إلى إعادة هيكلة ملائمة تقوم مقام الهيكلة التقليدية.
- ضعف مبادرات التجديد على المستوى التقني والتسويقي، بعدم اللجوء بعد إلى البيع عن بعد ووضع العلامات التجارية للمنتوجات التقليدية لحمايتها والرفع من قيمتها.
- ضعف تسويق المنتوج التقليدي في الأسواق الداخلية والخارجية.
- صعوبة الوصول إلى المواد الأولية بسبب ارتفاع أثمانها.
- ضعف الإقبال على المنتوج على المستوى المحلي نظرا لضعف القدرة الشرائية ونظرا للمنافسة القوية التي تمثلها منتوجات الصناعة العصرية.
- غياب معايير وضوابط خاصة لتنظيم هذا القطاع الذي أضحى مفتوحا أمام الجميع بدون أن تكون هناك شروط محددة مسبقة للانضمام إلى حرفة معينة، مما جعل مشكل الجودة ومشكل الأثمان... مطروحا بحدة.
- ضعف أداء الجهات المكلفة بهذا القطاع (الغرفة، المندوبية...) لحل مشاكل التنظيم والاستثمار والتكوين والتسويق... وإنجاز سياسة خاصة تصبو الى النهوض به وتنميته تنمية مستديمة.
- ضعف الرهان الاقتصادي بسبب ضعف المردود المالي، جعل من القطاع أقل إشعاعا واستراتيجية رغم الدور الكبير الذي يقوم به على مستوى التشغيل.

- الهشاشة البنيوية التي يعاني منها القطاع جعلته عرضة لعدد من الأزمات المتعددة، جعلت العاملين والمقبلين عليه من الطبقات الفقيرة وغير المكونة.